جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

رضي الدين الاستراباذي نحويًا

أحياء عادل الحجاج

رسالة
مقدّمة إلى
عمادة الدراسات العليا
للحصول على متطلبات درجة
الماجستير في الدراسات اللُّغوية قسم اللُّغة العربيّة

جامعة مؤتة، 2003

الإهـــــداء

إلى كُلِّ شموع الدُّروبِ النيِّرةِ عُلماء اللُّغة والنَّحو القُدماء والمحدثينَ، إلى كُلِّ طالبٍ دؤوبٍ في طلبِ العِلمِ، إلى والديَّ العزيزينِ، إلى إخواني الأَعزَّاءِ .

أَحياء عادل الحجّاج

جامـــعة مـــــؤتة　　بسم الله الرحمن الرحيم

عمادة الدراسات العليا　　**اجازة رسالة جامعية**

تقرر اجازة الرسالة المقدمة من الطالبة أحياء عادل الحجاج والموسومة بـ :

" رضي الدين الاستراباذي نحوياً " استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية.

القسم : اللغة العربية.

الأسم	التوقيع	التاريخ	
أ.د. عبدالقادر مرعي		١٣/٥/٢٠٠٣	مشرفاً
أ.د. محمد حسن عواد		١٣/٥/٢٠٠٣	عضواً
أ.د. يحيى عبابنه		١٣/٥/٢٠٠٣	عضواً

عميد الدراسات العليا

د. ذياب البداينـــــة

شكر

لا يسعني في هذه الدراسة إلا أن أتقدّم بجزيل الشُّكر الخالص والامتنان إلى أُستاذي الفاضل الدكتور عبد القادر مرعي ، لما قدّمه لي من جهودٍ ، وما أعطاني من وقته الثمين ، ابتداءً من قبوله الإشراف على رسالتي ومراجعتها، وإسعافه إياي من نصائح وإرشادات، وتزويدي بأهم الكتب كمصادر ومراجع لهذه الدراسة والتي ساعدتني في كتابة هذا البحث ، وإلى الأُستاذين الفاضلين عضوي لجنة المناقشة، الأُستاذ الدكتور مُحمَّد حسن عوّاد الذي تفضّل بقبوله قراءة هذه الرسالة وإضفاء عليها ما هو قويم وصحيح ، وإقامة ما فيها من إعوجاج ، ولأُستاذي الفاضل الأُستاذ الدكتور يحيى العبابنة الذي بذل جهده في تصويب الرسالة نحو الأفضل والأحسن. وأشكر أُستاذي الفاضل الأُستاذ الدكتور علي عبَّاس علوان الذي شجّعني وحفّزني على الاستمرار في طلب العلم ، وما قدّمه لي من نصائح وإرشادات .

واتقدّم بوافر الشُّكر الخالص إلى موظفي مكتبة جامعة مؤتة ، لما قدّموه لي من تعاون ومساعدة في توفير مصادر ومراجع هذه الدراسة. وكما أتقدّم بالشكر والعرفان والامتنان إلى مجمع اللُّغة العربية الأُردني وموظفيه لما بذلوه من جهد ومساعدة في توفير مصادر ومراجع هذه الدراسة ، والذين لم يبخلوا على تزويدي بأي كتاب من كتب المجمع .

وأشكر كل من ساعدني ومدّ لي يد العون والمساعدة من الأَهل والأَصدقاء وأُثمّن جهودهم على طباعة هذه الدراسة وتشجيعهم الدائم. وشكر خاص إلى الأُخت العزيزة والصديقة الوفية والمخلصة زينة فرحان الصراوي التي مدّت لي يد العون والمساعدة على طباعة هذه الرسالة ، وإن كان هذا الشُّكر لا يفي بهذه الصديقة الوفية.

أَحياء عادل الحجّاج

الملخّص

رضي الدين الاستراباذي نحويًا

أحياء عادل الحجّاج

جامعة مؤتة2003

هدفت هذه الدراسة للبحث في شخصية رضي الدين الاستراباذي ، وفكره النحوي، وحياته (الولادة، والنشأة، والموطن الأصلي، والموطن الّذي استقرّ به، وتاريخ وفاته، وشيوخه، وتلاميذه، وأهمّ مؤلفاته .

وتناولت الأُصول النحويّة لغةً واصطلاحًا ونشأةً، وأهم الأُصول النحوية : السماع والقياس والإجماع واستصحاب الحال ، وبعد ذلك الانتقال إلى الحديث عن موقف الرضي من كلّ أصل من هذه الأُصول والاستشهاد بأمثلة لتوضّح موقفه من هذه الأُصول . وبعد ذلك الكلام عن التعليل وأنواع العلل، وموقف الرضي منها وأهم العلل التي استعملها الرضي والتي بلغت في شرحه حوالي خمس وخمسين علّة . وتناولت موضوع الاحتجاج وموقف الرضي منه وقد قسّم إلى خمسة أقسام هي:

1. القرآن الكريم 2. الحديث النبوي الشريف 3. أقوال آل البيت والصحابة والتابعين
4. أمثال العرب وحكمهم وأقوالهم التي جرت مجرى المثل
5. الشواهد الشعرية.

وتناولت المذهبين البصري والكوفي وموقف الرضي منهما وتناولت أيضًا أهم مصطلحات للبصريين والكوفيين وأبرز المصطلحات التي ذكرت في شرح الرضي على الكافية . وبحثت استدراكات الرضي على ابن الحاجب واعتراضاته عليه، والآراء النحوية التي انفرد بها الرضي. وختمت هذه الدراسة بأهم النتائج التي توصّلت إليها ومنها:

1. يعدُّ الرّضيّ شخصيّة نحويّة بارزة في تاريخِ النَّحو العربي . على الرَّغمِ من أَنَّه لم يصلْ إِلينا من مؤلَّفاته وكتبه سوى شرح الكافيَّة ، وهو في النّحو ، وشرح الشَّافية ، وهو في الصَّرف .
2. لم يكن الرَّضيُّ متعصبًا ، لرأي من آراء النّحّاة ، أو لمذهب من المذاهب النَّحويَّة البصريَّة أو الكُوفيَّة ، بَل كان حياديًّا فيما يراهُ ويأْخذُ بما يوافقُ رأْيهُ النَّحويّ، وإِنْ كان كثيرَ الأَخذِ بالمذهب البصريّ .

3. كان الرّضيّ كثير التَّحليلِ والمُناقشةِ للمسائلِ النَّحويَّةِ التَّي يبحثُها ويُناقشُها، ولم يكنْ ناقلاً لما أَوردَهُ المُصنِّفُ حسب. وكذلك كانَ كثيرَ الاستطرادِ ، إذ كانَ يُضيفُ كثيرًا من المَسائل والموضوعاتِ النَّحويَّةِ في نهايةِ كُلِّ موضوعٍ من موضوعاتِ ابن الحاجب، لأَن الشَّرح يقتضي ذلكَ .

4. كان الاستراباذي كثيرَ الاستدراكات والاعتراضات على ابن الحاجب. وفي الوقت نفسه وقف معه موقف المؤيِّد والمُناصر في أُمورٍ كثيرةٍ .

5. تفرَّدَ رضي الدِّينَ الاستراباذي ببعض الآراء النّحويّة مثل :

1. حاولَ الرَّضيُّ إثبات الوصف العارض ، وتأْثيرِه في منعِ الصَّرفِ . والتأْكيدَ على أَنَّ منعَ صرفِ أَفعى وأَجدلَ وأَخيلَ غلطٌ ووهمٌ .
2. حاولَ أَن يُبيِّنَ أَنَّ نونَ المُثنَّى والجمعِ ، كالتنوينِ في الواحدِ . في مَعنى كونَهُ دالاً على تمامِ الكلمةِ ، وأَنَّها غيرُ مُضافةٍ . ويمكنُ التَّفريقُ بينهُما، وذَلكَ أَنَّ التنوينَ مع إِفادتِهِ هذا المعنى يكونُ على خمسةِ أَقسامٍ وهي:(التَّنكيرُ، والتمكُّنُ، والتَّعويضُ عن المُضافِ إِليه، ولمقابلةِ نونِ المُذكَّرِ في جمعِ المؤنَّثِ السَّالمِ ، التَّرنُّم) .بخلافِ نونِ المُثنَّى والجمعِ ، فأَنَّه لا يشوبُها من تلكَ المعاني شيئًـــا.
3. إجازته إِضافةُ العَلَمِ إِلى ما هو مُتَّصفٌ به معنىً وذلك لأَنَّ الإِضافةَ ليست للاشتراكِ المُتَّفقِ أَي الحاصلِ اتِّفاقًا دونِ قصدٍ ، وليس كما ذهبَ إِليه المُصنِّفُ –ابنُ الحاجب– من تجريدِ المُضافِ من التَّعريفِ ، فإِذا كان ذا لامٍ ، حُذفتْ لامُهُ ، وإِذا كان عَلَمًا، نُكِّر .

Abstract

Radyuddin Al-Astrabathi, the Philologist
Ahia'a A'del Al Hajjaj
Mu'ta University 2003

This study purpose is to tackle the personality of Radyuddin Al-Astrabathi, and his philological thinking, and his life (terms of his birth, his bringing up, his origin country, and country of residence, date of his death, scholars, his students and his most significant writings).

The Philological Rules covers the terminology and origin. The most important philological Rules are: acoustics, analogy, consensus and attachment of circumstantial phrase. Then the study goes on to talk about the attitude of Al Rady towards each of these rules and states examples of the same to clarify his attitude towards these rules, then it talks about the origination of causes and their types; as well as the attitude of Al Rady towards these causes, and the most important terms used by Al Rady which amounts to approximately fifty five causes.

And it elaborates on the issue of objection and the attitude of Al Rady towards it which was divided into five divisions as follows:

1- The Holy Quarn
2- The Argumentation by Prophets Traditions.
3- Argumentation by the saying of AL Al Beit Prophets, companions and followers.
4- Argumentation by the Arab proverbs, maxims and sayings which were commonly recognized.
5- Argumentation by verses of poetry.

It also elaborates on the Basran and Kufi Schools and the attitude of Al Rady towards both of them. It also elaborated on the most significant terms used by the Basrans and Kufis, as well as the most prominent terms mentioned in Al Rady's commentary Book of "Al Kafyah".

It also elaborated on Al Rady's reparations of Bin Al-Hajeb and his objection to his writings and the philological point of views which were unique of Al Rady himself.

It also elaborates on the Al-Rady's reparations of Bin Al-Hajeb and his objection to the latter's writings. It elaborated on the philological point of views which were unique of Al Rady himself.

This study was concluded by the most important outcomes, among those are:

1- That Al Rady is considered a prominent philological personality in the history of Arab philology, despite the fact that of his writings and books we only obtained the "Al Kafyah Commentary" which is totally dedicated for Philology, as well as "Al shafyah Commentary" which is dedicated for morphology.

2- That Al Rady wasn't enthusiastic to any of the philologists' opinions or to any of the Basran or Kufi philological schools, but he was neutral in his opinion and always approved what he sees to be concordant with his philological point of view, though he approved the Basran School very much.

3- That Al Rady was always keen to analize and discuss in details all the philological issues he used to debate and elaborate on, and that he wasn't merely a copier of what was mentioned in "Al Musannaf". He also was very much elaborate in his writings and always added several philological matters and issues at the end of each issue of the "Bin Al Hajeb commentary" whenever such commentary required that.

4- That Al Astrabathi was very much reparative of and objecting to "Ali Bin Al-Hajeb" and at the same time took a supportive and defensive stand towards him in several matters.

5- That Al Rady Al Bin Al Astrabathi" was unique in some philological opinions such as:-
    1- Al Rady tried to prove the incidental description and its affects in inflection; and to confirm that the words " Af'aa, Ajdal, Akhyal" are totally and completely in inflecable.

2- He also tried to point out that the letter "N" in the dual and plural numbers acts the same as in the singular number i.e. it is indicative of the regularity of the term and that it is not adjoined, as well as that it is possible to disjoin them in the sense that the nunnation though it denotes this meaning it is divisible into five conjugative usages: (For the indefinite the decliution, the compensation for the genative construction, the collation of the masculine "N" nun the regular feminine plural & the intonation), which is contrary to the nummation in the dual and plural number where those meanings are not affected.

3- He approved the adjunction of the proper noun to its characteristic meaning since the adjunct is not meant for coincidental conjoining i.e. that occurs coincidentally, but not as the classifier Ibn Al-Hajeh argued that the adjunct must not act as an identifier so that when its contains the letter "L" its letter is usually omitted, and when it stands as a proper noun it is usually masulined.

فهـــرس الموضـــوعـــات

الموضـــوع	الصفحـــة
الإهداء	أ
شكر	ب
الملخص باللغة العربية	ج– د
الملخص باللغة الإنكليزية	هـــ– ز
الفهرسُ	1– 3
الفصل الأوّل	
- حياتُهُ ومؤلفاتُهُ وشُيوخُهُ وتلاميذُهُ	4– 8
الفصلُ الثاني	
- موقف الرضي من الأُصولُ النَّحويَّةُ	9
الأَصلُ في اللُّغةِ والاصطلاح	10– 13
السَّماعُ لُغةً واصطلاحًا	13
مِن أَمثلَةِ السَّماعِ عند الرَّضيِّ	14– 19
القِياسُ لُغةً واصطلاحًا	20– 22
مِن أَمثلَةِ القياسِ عند الرَّضيِّ	23– 27
الإِجماعُ لُغةً واصطلاحًا	28
من أَمثلَةِ الإِجماعِ عند الرَّضيِّ	29
استصحابُ الحالِ اصطلاحًا	30
مِن أَمثلته عند الرَّضيِّ	30– 32
التَّعليلُ لُغةً واصطلاحًا	32
بداياتُ نشوءِ العلَّة	32– 33
أَقسامُ العلَّة	33– 36
أَنواعُ العِلَلِ عندَ الرَّضيِّ	36– 79
ملخص الفصل الثاني	79– 80

الفصل الثالث

الاحتجاج في اللُّغةِ والاصطلاح 81

أولاً: الاحتجاج بالقرآن الكريم 81- 82

أمثلة الرضي على الاستشهاد بالآيات القرآنية الكريمة 82- 91

ثانيًا: الاحتجاجُ بالحديثِ الشَّريفِ 91- 92

منْ أَمثلته عنده 92- 97

ثالثًا: الاحتجاجُ بأَقوالِ آلِ البيتِ والصَّحَابةِ 97- 98

أمثلة الرضي على الاستشهاد بأقوال الصحابة والتابعين 98- 104

رابعًا: الاستشهادُ بأقوالِ العربِ وأَمثالِهم وحِكَمِهِم التَّي تَجري مَجرى المَثل..... 105

من أَمثلتِهَا عندهُ 105- 109

خامسًا : الشَّواهدُ الشِّعريَّةُ 109- 110

أمثلة الرضي على الاستشهاد بالشواهد الشعرية 110- 119

موقفُ الرَّضيِّ من الاحتجاجِ بشعرِ المُولَّدينَ وأمثلته عليه 119- 121

خلاصة الفصلِ الثالث 122- 123

الفصلُ الرابع

مذهبُهُ النَّحويّ 124

آراءُ البصريينَ والكُوفيينَ 124- 127

موقفُ الرَّضيِّ من البصريينَ والكُوفيينَ 127

الأمثلةُ التَّي تُوضِّحُ موقفَهُ المُؤيِّدِ للبصريينَ 127- 133

الأَمثلةُ التَّي وافقَ بها الكُوفيينَ 133- 136

المُصْطَلَحُ النَّحويّ 137- 138

أَبرزُ المُصْطَلَحاتِ التَّي اشتهرتْ بينَ الفَريقينِ 138- 140

الأمثلة علىاستعمال الرضي للمصطلحات البصرية والكوفية 141- 146

الفصلُ الخامس

استدراكاتُ الرَّضيِّ واعتراضاتُهُ على ابنِ الحَاجِبِ والآراءُ التَّي انْفردَ بِهَا

أمثلة استدراكاته الرَّضيِّ على ابنِ الحَاجِب 147- 151

أمثلة اعتراضات الرضي على ابن الحاجب 151- 158

من الأَمثلةِ على آرائِهِ التَّي انفردَ بها 159- 166
خلاصةُ الفصلِ الخامس 166
الخاتمة 167- 169
فهرست الهوامش 170- 206
فهرست الآياتِ القُرآنيَّةِ 207- 208
فهرست الأَحاديثِ النَّبويَّةِ 209
فهرستْ أقوالِ الصَّحابةِ والتَّابعينَ 210- 211
فهرست الأَمثالِ العَربيَّةِ 212
فهرست الشَّواهدِ الشِّعريَّةِ 213- 215
فهرست المَصادرِ والمَراجعِ 216- 223

الفصل الأوّل
حياتُه ومؤلفاتُه وشيوخُه وتلاميذُه

تتناولُ هذه الدِّراسةُ الجهودَ النَّحويَّةَ للاستراباذي ودوره في خدمة النَّحو ، وقد دفعني إلى اختيار هذا الموضوعِ ، أنَّ هذا النَّحويَّ لم يُدرَسْ من قبلُ دراسةً وافيةً ومُستقِلّةً في حدود علمي.

وتقعُ هذه الرِّسالةُ في خمسة فصولٍ وخاتمةٍ؛ فقد بدأْتُ هذا الفصل بمقدّمة موجزة عن موضوع هذه الدراسة ، وسبب اختيار هذا الموضوع ، والفصول التي تتضمنها هذه الدراسة، وتوضيح موجز عن كُل فصل من فصولها. وأبرز الصعوبات التي واجهتها هذه الدراسة ، وأهم المصادر والمراجع التي اعتمدتها . وبعد ذلك انتقلت في الحديث عن مطلوب هذا الفصل وهو توضيح عن حياته من حيثُ ولادتُهُ وموطنُهُ وبلدُهُ ومسكنُهُ ووفاتُهُ، وشيوخُهُ وتلاميذُهُ ومذهبُهُ.

وتناولتُ في الفصل الثاني الأُصول النَّحويَّة من حيثُ مفهومُهُا لُغةً واصطلاحًا. وهذه الأُصول هي : السَّماع والإجماعُ والقياسُ واستصحابُ الحال. من حيثُ مفهومُها واصطلاحُها ، وبعد ذلك انتقلت إلى الحديث عن كُلّ أَصلٍ من هذه الأُصولِ من حيثُ بداياتُها ونشأْتُها وأَبرزُ عُلمائها ونُحَّاتِها ، وبعد ذلك انتقلتُ في حديثي عن موقفِ الرَّضيِّ مِنْ هذه الأُصولِ . وبعد تحدَّثتُ عن أَصلٍ مُهمٍّ بعد هذه الأُصولِ ، وهو التَّعليلُ ، على الرُّغمِ من وقوعِ منزلتِه بمنزلةِ أَهمِّ أَصلينِ من هذه الأُصولِ وهُما القياسُ والسَّماعُ ، وذلِكَ لسعةِ هذا الموضوعِ وتشابُكِه ، إذْ بدأْتُ بمفهومِ التَّعليلِ لُغةً واصطلاحًا ، وبعد ذَلِكَ توسَّعتُ في شرحِ هذه العِللِ من حيثُ نشأَتُها وبداياتُها ومُؤَسِّسُوهَا وأَهمُّ عُلمائها ونُحاتها . ثُمَّ تحدَّثتُ عن موقف الرَّضيّ من هذا الموضوع.

وبحثت في الفصل الثالث موضوع الاحتجاج، وقسمته إلى خمسة أقسام :

أَوّلها : القرآن الكريم والَّذي لا يعلو عليهِ كلامٌ . وثانيُها : أَقوالُ رسول الله صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، وقد تحدَّثتُ أَوّلاً عن موقف النُّحَّاةِ من الاحتجاجِ بالأَحاديثِ النَّبويَّةِ الشَّريفةِ والخلافِ الَّذي دبَّ فيه وأَسبابِه ، وبعد ذلك تحدَّثت عن موقفِ الرَّضي منه، وثالثها : أَقوالُ الصَّحابـــةِ والتَّابعينَ . ورابعها : أَمثالُ العربِ وحِكَمُهم وأَقوالُهُم التَّي جرتْ مجرى المَثَل . وخامِسها : الشَّواهدُ الشِّعريَّةُ، ووضَّحتُ في كُلِّ قسمٍ من أَقسامِ الاحتجاجِ نماذجَ للاستدلالِ على استشهادِ الرَّضيِّ بها .

وتناولتُ في الفصل الرابع آراء البصريين والكُوفيينَ وموقف الرَّضيّ منهما. وبعدها عرضتُ لمُصطلحاتِ البصريينَ والكُوفيينَ وما الَّذي استخدمَهُ الرّضيُّ من هذه المُصطلحاتِ.

وتناولتُ في الفصل الخامس استدراكاتُ الرَّضيّ على ابن الحاجب واعتراضاته عليه. وآراءه التَّي انفردَ بها .

وبعد ذلك ختمتُ البحث بخاتمةٍ مُتناولةً أَهمَّ النتائجَ التَّي توصَّلَ إليها البحث .

ومن الصُعُوباتِ التَّي واجهتني في هذا البحث ، قلَّةُ المصادر والمراجع التَّي تكشف عن هذه الشَّخصيَّة النَّحويَّة، إذ لم توجد دراساتٌ واسعة ومُفصلَّةٌ وشاملةٌ عن حياة الرَّضيّ ، ابتداءً من مولده واسمه وحياته التي عاشها منذ صغره وتدرُّجه في الكبر حتّى وصل إلى هذه المرحلة الفكرية النَّحوية ، وتلاميذه وشُيوخه ، وتأَثُّره بمن سبقه من النُّحَاة أَو بمن هو في زمنه وعصره، وانتمائه إلى أَي مذهبٍ من المذاهب النَّحويَّة والمدارس التي كانت موجودةً في عصره آنذاك . وتأْثيره فيمن جاء بعدهُ من حيثُ منهجُهُ ومذهبُهُ وأَفكارُهُ الذي اتَّبعه، وقلَّة توفَّر مؤلَّفاته ، فلم أَجد سوى بعض المعلومات عن اسمه ولقبه والبلد الذي ولد فيه ، وبعد ذلك انتقاله إلى بلد آخر ، وسنة وفاته وإن كانت الآراءُ فيها مُتضاربةً ومُتفاوتةً ، وذكرتُ بعض المؤلِّفات له، ولم أَجد سوى كتابيه : شرحُهُ على الكافية وهي في النَّحو ، وإن لم تكُن سوى نسخة واحدة مُحقَّقة في مَجمع اللُّغةِ الأُردنيّ في الجامعةِ الأُردنيَّةِ . وشرحُهُ الشَّافيةِ وهي في الصَّرفِ .

وقد اعتمدتُ على عددٍ من المراجع القديمة والحديثة وأَهمّها :

1. الكتاب لسيبويه ، تحــقيق : عبد السَّلامِ هارون .
2. أُصولُ النَّحو لابنِ السَّرَّاجِ ، تحــقيق : عبد الحُسين الفتلي .
3. الخصائصُ لابن جنِّي ، تحــقيق : مُحَمَّد على النَّجَّار .
4. الإغرابُ في جَدَلِ الإعرابِ ، ولُمعُ الأَدلَّةِ لابنِ الأَنباري ، تحــقيق: سعيد الأَفغاني .
5. الاقتراحُ ، لجلال الدِّين السِّيوطيّ ، تحــقيق: أَحمد مُحَمَّد قاسم .
6. لسانُ العرب لابن منظور .
7. التعريفات للجرجاني ، تحــقيق : إبراهيم الإبياري .
8. خِزانةُ الأَدبِ للبغدادي، تحــقيق: عبد السلام هارون.
9. مَجمعُ الأَمثالِ للميداني ، تحــقيق: مُحَمَّد مُحيى الدِّين عبد الحميد .
10. موقفُ النُّحَاةِ من الاستشهادِ بالحديثِ النَّبوي الشَّريفِ، د. خديجة الحديثي .
11. تاريخُ النَّحو ، د. سعيد الأَفغاني .
12. الخلافُ النَّحوي ،د. مُحَمَّد خير الحلواني .

وقد اتَّبعتُ منهجًا وصفيًّا تحليليًّا في هذا البحث ، فقد قمتُ في بداية كُلِّ فصلٍ من فصول هذه الدِّراسة بتمهيد بسيط أو مُقدِّمة مُوجزة ، مُوضِّحة ذلك الفصل، وبعد ذلك بيَّنت موقف الرَّضيّ وأثره فيه. وذلك بتوضيح المسائل التي أشار إليها الرَّضيّ وشرحها شرحًا وافيًا وواسعًا وصفًا وتحليلاً .

حياته ومؤلفاته وشيوخه وتلاميذه

هو الشّريفُ رضيُّ الدّين مُحَمَّد بن الحسن الأستراباذي ، نسبةً إلى بلدة أستراباد، وهي مدينةٌ كبيرةٌ بأَرض طبرستان واقعة بين الرِّي وخراسان ولقبه نجم الأئمّة ، وكان هذا الشّيخُ الجليلُ قد توطّنَ بأرض النجف الأشرف على مشرّفها السّلام. [1] (الموسوي،د.ت) وقد عاش حياته بين العراق والمدينة المنورة. [2] (الموسوعةُ العربيّةُ العالميّةُ ، د.ت).

وأطلق عليه ((الأستراباذي)) نسبةً إلى ((أستراباد)) مدينة وإقليم في شمال إيران ،وهذه الشّهرة بالدال تشير إلى الأصل الفارسي الأعجمي و ((الأستراباذي)) بالذال إلى استعمال العرب، فقد حولوا الدال في الكلمات الفارسيّة إلى ذالٍ مُعْجَمةٍ نحو: بولاد صار في العربيّة فولاذ معرّبًا.[3] (السّامرائي ،د.ت) .

وعلى الرَّغمِ من شُهرة الرَّضيِّ بين النّحّاة وأَصحاب التَّراجم إلا أنّنا نجدُ النَّزر القليل عن هذه الشَّخصيَّة ، فلم يستطعْ أصحاب التراجم الإفاضة والتوسّع في ترجمتِه من نواحٍ كثيرة، فلم ندرِ متى وأين ولد ونشأ ؟ وأين كانت مراحل حياته ؟ ومَنْ الَّذين تخرَّج على أَيديهم ؟ وما هو اسمه بالكامل؟ فإنّ السّيوطي ((ت911 هـ)) وهو من مُتأخِّري أَصحاب التَّراجم، اضطرّ إلى ذكره في بُغية الوعاة ((حرف الراء)) اكتفاءً بشُهرة لفظ ((الرَّضيُّ))[4] (الطنطاوي،د.ت). وفيما قالَهُ السّيوطي في ترجمته: ((ولم اقفْ على اسمه ولا على شيءٍ من ترجمته وعرّفه باسم ((صاحب شرح الكافية لابن الحاجب)).[5] (السّيوطي ،د.ت) .

وقد وصفه البغداديُّ (ت 1093هـ) بقوله : ((هو المولَى الإمامُ. العَالِمُ العلاّمةُ، ملك العُلماء، صدر الفُضَلاء، مُفتي الطَّوائف ، الفقيهُ المُعظَّمُ)) . وقد بالغ عبد القاهرالجرجاني (ت816 هـ) في تقريظه وأَطْرَى ، ومدحَ الشَّارح بما هو اللائقُ والأَحرى ،ووصف شرح الكافية وصفًا لا يعلُو عليه من وصف.[6] (البغداديّ ، 1979م) .

تأريخ وفاته

اختلفت الآراء في سنة وفاة الرّضيّ ، فقد ذكر بروكلمان أولاً في أثناء شرحه عن ابن الحاجب وأهم مؤلفاته والشروحات عليها ، ومنها شرح الرضي ، وفاة الرضي كانت في سنة (686هـ–1287م)، وبعد ذلك وفي أثناء ذكره مؤلّف آخر لابن الحاجب وأهم الشروحات عليه ومنها شرح الرضي الدين الاستراباذي، ذكر أن وفاته كانت سنة (684هـ–1285م أو 686هـ)[7] (بروكلمان،ج5،ص310،327،د.ت)، أمّا الدكتور عبد الكريم الخطّاب رجّح أن تكون وفاته عام (688هـ) كما قال محقّق الشّافية ، وليس كما قال السّيوطي بأنّه عام (686هـ) ، في حين رجّحت الدكتورة أميرة على وفاته في سنه (700هـ) ويبدو وإن كان من باب الظنّ أنّ هذا التأريخ بعيد عن الصّواب بما ذكرته الدكتورة أميرة نفسها ، وفي وصفها لإحدى محفوظات مكتبة طلعت باشا، إذ قالت إنّه جاء في نهاية الجزء الأوّل منها : ((انتهتْ مُقابلةُ هذا الجزءِ لفظَ المُصنِّف، تغمَّدهُ اللهُ برحمتِهِ يوم الآخر ، السّابع والعشرين من جمادى الآخرة، من سنة أربع وتسعين وستمائة بالحرم المقدس الغروي على ساكنه السَّلام)). ويَتَّضح من هذا النّصّ أنّ الرّضيّ توفّي قبل عام (694هـ)، ولو كان حيًا، ما قال الناسخ تغمّده الله برحمته، وعليه فأنَّ وفاته تقع ما بين عامي 688هـ– تاريخ انتهائه من شرح الشّافية –694هـ تاريخ كتابة هذا المخطوط .[8] (الشّامي ،1998م).

ومن أهم مؤلفات الرّضيّ :

1. شرحُ الكافية لابن الحاجب في النّحو .
2. شرح الشافية لابن الحاجب في التصريف .
3. حاشية على شرح تجديد العقائد الجديدة والحاشية القديمة .
4. حاشية على شرح الجلال الدواني لتهذيب المنطق والكلام.[9] (كحالة ، 1993م) .
5. شرح قصائد ابن الحديد السَّبع المشهورات،في فضائل مولانا أمير المؤمنين وغير ذلك.[10] (الموسوي ،ص327، د.ت) .

واشهر المؤلفات التي اشتهر بها الرّضيّ ، شرحُ الكافيةِ وقالَ السّيوطي في ذلك: ((صاحب شرح الكافية لابن الحاجب، الذي لم يؤلَّف عليها– بل ولا في غالب كتب النَّحو مثلها– جمعًا وتحقيقًا، وحُسنَ تعليلٍ وقد أَ كبَّ النّاسُ عليه وتداولُوهُ واعتمده شيوخُ هذا العصر فمن قبلهم، في مُصنَّفاتهم ودروسهم وله فيه أبحاثٌ كثيرةٌ مع النُّحّاة واختياراتٌ جمَّةٌ ومذاهبُ ينفردُ بها)).[11] (السّيوطي ،د.ت) .

ويشارك السّيوطي في هذا الإطراء ، كُلّ من اطّلع على الكتاب ، أو أرّخ لمؤلّفه ، ولا تكون مبالغة إن قيل: إنَّ شرح الكافية قد اقترنَ مع اسم الرّضيّ حتّى أصبحا كأنّهما اسم واحد. لا يذكر أحدهما إلاّ ويتبادر إلى الذّهن الاسم الثاني.[12] (الموصـــلي ، 2000 م).

ويُعلِّـــلُ الرَّضـــيُّ سبب شرحه هذه الكافية بقوله : ((...وبعد فقد طلب إليّ بعض من اعتنى بصلاح حاله ، وأسعفه بما تسعه قدرتي من مقترحات أماله ، تعليق ما يجري مجرى الشّرح على مُقدَّمـــة ابن الحاجب عند قراءتها عليَّ ، فانتدبت له مع عوز ما يحتاج إليه الغائص في هذا اللُجِّ ، والسَّـــالكُ لمـــثل هذا الفَجِّ، من الفطنة الوقَّادة والبصيرة النّفاذة بذلاً لمسؤوله وتحقيقًا لمأموله ، ثُمَّ اقتضى الحال بعد الشُّروع التَّجاوز عن الأُصول إلى الفُروع)) .[13] (الأستراباذي،د.ت).

أمّا عن شيوخه وتلاميذه ، وسيرة حياته فلم تذكر لنا كُتب التّراجم سِوى أنّه كان إمامي المذاهب من الشّيعة الإثني عشريّة ، وأنّه كان متكلّما معتزلي العقيدة ، قدم من استراباد إلى العراق وقد استقرّ به المقام في النَّجف الأشرف قرب قبر الإمام علي كرّم الله وجهه .[14] (الشّامي،1998).

الفصـــل الثاني
موقف الرَّضي من الأُصول النَّحويّة

الأصل في اللغة والاصطلاح:

الأصل لغةً : أَسفلُ كُلِّ شَيءٍ وجَمْعَهُ أُصولٌ لا يكسّر على غير ذلك .

ويقالُ : اسْتَأْصلَت هذه الشّجرةُ أي ثبت أَصلها واسْتَأصل اللهُ بني فلانٍ إذا لم يدع لهم أصلاً .

ويقـــال: إنّ النّخلَ بأرضنا لأصيلٍ ،أي هو به لا يزال ولا يفنى. ورجل أصيل: له أَصل . ورأي أصيل : له أَصلٌ.[15] (ابن منظور،ص16،د.ت).

والأصل : واحد الأصول، يقال : أصل مؤصّلٌ .[16] (الجوهري ، 1956 م).

والأصـــلي خلاف الفرعي والحرف الأصلي عند التصريفيين خلاف الزائد، والأصولي العالم المتعمّق في أصول العلوم أو المتمسّك بالأصول أو السّالك بمقتضاها.[17] (البستاني ،د.ت) .

وهـــو بفـــتح الأوّل وسكون الصّاد ، المهملة في اللغة ما يبتنى عليه غيره من حيث إنّه يبتنى علـــيه غـــيره وبقـــيد الحيثيّة خرج أدلّة الفقه مثلاً من حيثُ إنّها تُبتنى على علم التوحيد فإنّها بهذا الاعتـــبار فروع لا أصول،إذ الفرع ما يبتنى على غيره من حيث إنّه يبتنى على غيره،و كثيرًا ما يحـــــذف قـــيـــد الحيثيـــّةعـــن تعـــريفهمـــا لكـــنّه مـــراد لأنّ قيدَ الحيثيّة لابدّ منه في تعريف الاضافيّات.[18](التهانوي ،د.ت).

والأصول لغةً : جمع أصل : وأصل الشيء هوأساسه الذي يقوم عليه.[19](عبد المسيح وآخر،1990م).

والأصـــل اصـــطلاحًا : تسمية تُطلق على أَحد أَركان القياس، وتعني في هذا المقام الغالب أَو ما ينبغـــي أَن يكـــون الشَّيء عليه، أَو الأَسبقية في المرتبة (يقابله: الفرع) ، وهو القاعدة أَو القاعدة الكُلية، وأَما إذا قلنا الأَصل العام فيعني القاعدة الكلية .[20] (المصدر نفسه) .

وقيل : الأصل المحتاج إليه ، والفرع المحتاج .

وعند الفقهاء و الأصوليين يطلق على معانٍ :

أحدها : الدليل ، يقال : الأصل في هذه المسألة الكتاب والسّنّة ، ثانيها : القاعدة الكليّة، وهي اصطلاحًا على ما يجيء قضيّة كليّة من حيث اشتمالُهَا بالقُوَّة على جزيئات موضوعها، وتسمّى تلك الأحكام فروعًا، واستخراجها منها تفريعًا، وثالثها: الراجح،أي الأولى والأَحْرى. يقال : الأصل الحقيقة ورابعها : المُستصحبُ ، يقال تعارض الأصل والظاهر ،وخامسها : مقابل الوصف،وفي جلبي البيضاوي ذكر الأصل بمعنى الكثير أيضا.[21] (التهانوي ، د.ت) .

والأصول اصطلاحًا : أحد أدلّة النّحو، وهي إبطال دليل بالرّجوع إلى الأصل ، فإذا استدّل على أنّ المضارع يرفع لتجرّده من الناصب والجازم ،يكون في ذلك مخالفةٌ للأَصل الذي يُشيرُ إلى أنّ الرّفع قبل النّصب والجزم[22] (عبد المسيح ،1990م) .

وأُصولُ النَّحو اصطلاحًا : هي التّي يبحثُ بها عن أدلَّة النَّحو الإجماليَّةِ من حيثُ هي أدلَّةُ النحّو وكيفيَّةُ الاستدلال بها وحال المستدلّ . وتسمّى أيضاً : أدلّة النّحو.[23] (بابتي، 1992م) .

والأصل استعمالاً: هو أُولى حالات الحرف أو الكلمة قبل أن يطرأ عليهما أي تغيير، كأن يقال إنّ أصل الألف في قال واو وأَصلهَا في باع ياء كما يقال في الفصل ذاته إنّ أصله قول تحرّكت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً وإنّ أصل الفعل بَاعَ : بَيَعَ- تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا وفي كلمة موقف يقال: إنّ أصل الواو ياء ثم قلبت واوًا لوقوعها ساكنةً إثر كسرٍ .وقد يستعمل مثل هذا التعبير في الأحكام المختلفة من ترتيبٍ أو حذف – كقولهم مثلاً : الأصل في المفعول أن يتأخّرعن الفاعل وقد يتقدّم،والأصل في الأخبار أن تؤخّرعن مبتدآتها وقد تتقدّم.[24] (اللبدي، د.ت) .

ونجـد محاولة بعض النّحّاة، وضع أصول للنّحو على حدّ أصول الفقه مستعيرينَ منه التسمية والمنهج، بل كان تعريفهم لأصول النّحو مطابقًا لتعريف الفقهاء لأصول الفقه.[25](نحلـة،1987 م). وإنّ الـتطلع إلى أن يكون للعربية علوم وقواعد أصول على مثل ما للشريعة ، أمنية داعبت همم الكثـير مـن العلماء منذ المائة الثانية للهجرة ، فمحاكاةُ أَهلِ الأدبِ أهل الحديث في فن الرواية والعـناية بالسّـند معروفة، وكذلك تقليدهم مدرسة الرأي في الفقه في تعليل الأحكام حثّهم على أن يجـدوا لأحكام العربيّة عللاً تشبه تلك من جهةٍ وتشبهَ من جهةٍ ثانيةٍ عِلَلَ المُتكلّمين ..... وكان للـنحّاة احتجاج بقواعد تشبه ما للمحدثين ، وقياس وعلل يشبهان ما للفقهاء والمتكلمين ، ثُمَّ عَنُوا بمسائل الخلاف عناية الفُقهاء بخلافهم...)).[26] (ابن الأنبـاري، 1957م) .

وتعــدُّ دراسةُ أُصول النّحو العربي وأدلّته من الأسس المهمّة التي تقوم عليها قوانين وقواعد ضــبط أي لغــة مــن اللغــات ، إذ بــدون هذه الأصول لا يمكن دراسة أي لغة دراسة متتابعة ومستفيضة بالبحث الدائب والتدرّج المستمر .

وقد وضعت في هذا الموضوع – الأُصول– كُتبٌ كثيرةٌ ومؤلّفاتٌ عديدةٌ قديمًا وحديثًا تحمل اسمه ومنها كتاب ((الأصول في النّحو))لابن السَّراج (ت316هـ). وهذا لا يعني أنّ البحث والاهتمام بأصول النّحو لم يظهر في الفَترةِ الزَّمنيَّة التي سبقت زمن ابن السرّاج، بل على العكس من ذلك ، فإنّ أصول النّحو كانت معروفةً في الفترة الزمنيّة السَّابقة لابن السرّاج من قبلِ النحّاة أمثال سيبويه والمبرّد وإن كانت مبثوثةً هنا وهناك لا يجمعها كتاب خاصّ بها منظم ومبوَّب، إلى أن جاء ابن السرّاج ووضع كتابًا خاصًّا بها يجمعها ويرتّبها لتوضيح النّحو وتسهيله على الدارسين.

غير أنّ القارئ لهذا الكتاب يدرك أنَّ ما عناه بالأصول هو قواعد النَّحو الأَساسيّة لا أدلَّتُهُ التّي استنبطت منها هذه القواعد وقد صرّح هو بذلك في غير موضع من كتابه.[27](نحلة،1987م).

وبذلــك فــتحَ ابــنُ السَّــرَّاج بابًا لمنْ جاءَ من بعده من النحاّة للتأليف في هذا الموضوع الشَّائك والمُتفرّع . إذ جاء بعده ابن جنّي (392هـ) وألّف كتاب الخصائص الذي يبحث في هذا الموضوع فقــد قــال في معرض حديثه: ((... وذلكَ أنّا لم نَرَ أحدًا من عُلماء البلدين تعرَّض لعمل أُصول الــنَّحو، على مذهب أُصول الكلام والفقه ، فأَمَّا كتابُ أُصول أَبِي بكر فلم يُلَمم فيها بما نحن عليه، إلاحرفًا أَو حرفين في أَوّله ، وقد تعلَّق عليه به وسنقول في معناه)).[28](ابن جني، 1990 م) .

وجاء بعده ابن الأَنباري (ت 577 هــ) في رسالتيه (الإِغرابُ في جَدل الإِعراب ولُمع الأَدلَّة)) إذ حاول جمع أُصول النَّحو في هاتين الرّسالتين بقوله : ((أُصولُ النَّحو أَدلَّةُ النَّحو التَّي تَفرَّعتْ منها فــروعه وفصوله كما أَنَّ أُصولَ أَدلَّة الفقه التَّي تنوّعت عنها جملته وتفصيله. وفائدته التعويل في إثــبات الحكــم علــى الحجّةِ والَّعليلِ، والارتفاعِ عن حضيض التَّقليد إِلى بُقاع الاطلاع علىالدَّليلِ .....)).[29] (ابن الأنباري ،1957م) .

وبعــد ذلك جاء السّيوطي بكتابه(الاقتراح في علم أُصول النَّحو)) إذ يقول: ((أُصول النَّحو: علــم يبحــث فــيه عــن أدلّــة النّحو الإجمالية من حيث هي أَدلَّته، وكيفية الاستدلال بها وحال المستدل)).[30] (السّيوطي ،1976م).

وبعد ذلك توالت الدّراسات الحديثة حول هذه الأُصول القائم عليها النَّحو، محاولة الإِفادة من الجهود التَّي بذلها النُّحاة القدماء حول هذا الموضوع ، ومكمّلة لها .

وحـــاول الدكتور علي أبو المكارم أن يبيّن أوّلاً أصول التفكير النّحوي وبعد ذلك يبيّن علم أصـــول النّحو بقوله: ((نقصد به دراسة الخطوط الرئيسية العامّة التي سار عليها البحث النّحوي، والتـــي أثـــرت في إنتاج النّحّاة وفكرهم على السّواء وهده الخطوط العامّة قديمةٌ جدًّا في البحث الـــنحوي... أمّا ((علمُ أُصول النَّحو)) فهو المحاولة المباشرة من النّحّاة لدراسة هذه الخطوط التي اتّبعت في الإنتاج النَّحْويّ)).[31] (أبو المكارم ،1973م).

ويعرّفه الدكتور محمّد عيد بقوله: ((أصول النّحو العربي يقصد بها الأسس التي بنى عليها هـــذا الـــنحو فـــي مســـائله وتطبيقاته، ووجهت عقول النحاة في آرائهم وخلافهم وجدلهم وكانت لمؤلفاتهم كالشّرايين التي تمدّ الجسم بالدم والحيوية).[32] (عيد ،1978م).

والخلاصـــة أنّ أصـــول النّحو هي المادّة الخام والأسس العامّة والأبنية الرّئيسة للنّحو وأدلّته وبها يمكن وضع قواعد وأنظمة عامّة تحكم النّحو في مسائله وتطبيقاته وأدلّته استدلالاً واحتجاجًا.

وهـــذه الأصـــول لـــم تكـــن وليدة عصر حديث بل كانت معروفةعند النُّحاة القُدماء وان لم يتناولوها بالبحث الدّقيق الشّامل والواسع ومحاولتهم جمعها في كتاب خاصّ بها، بل كانت متناثرة فـــي كتـــبهم مـــن هنا وهناك وهذا لا يعني التّقليل من دورهم في هذا الموضوع، ولكن الصّياغة المنهجيَّة لهذه الأُصول مُجتمعة تمَّت له على يد ابن جنّي ، وابن الأَنباريّ ، ثمَّ السّيوطيّ، فاستوى بذلك علمًا له منهجه وحدوده.[33] (نحلة،1987م) .

وتُقسَّمُ الأُصولُ النَّحويَّةُ إلى أَربعة أَقسامٍ:

1. السّماع أو النّقل.
2. الإجماع .
3. القياس.
4. استصحاب الحال.[34] (المصدر نفسه) .

وفـــيما يخصّ موقف الرَّضيّ ذي الإِلمام النَّحويّ واللُّغويّ والصَّرفيّ والصَّوتي الواسع بهذه الأُصـــول الـــنَّحويَّة، القـــائم عليها النّحو وأدلّته وحججه، والتّي فيها نستطيع دراسة النّحو كلّه في جميع مسائله. فقد كان موقفًا إيجابيًا واضحًا في كلّ شرحه على الكافية ، وإن تفاوت هذا الاهتمام بين أَصلٍ وآخر ، فلم يخلُ أَيّ موضوعٍ أو مسألةٍ نحويّةٍ واحدةٍ من هذه الأصول، سواء من حيث مُناقشته لأيةٍ قُرآنيَّةٍ أَو حديثٍ نبويٍّ شريف ، أَو أَقوال الصّحابة والتّابعين أَو أَمثال العرب وحكمهم أَو الأبـــيات الشّعريّة أَو رأيٍ من آراء النُّحَّاة القُدماء في مسألةٍ نحويّةٍ ما ، وكان كثير التوسّع في ذكره لهذه الأصول، متّخذا إيّاها دليلاً قويـــًّا وحجّةً ثابتة لدعم الموضوعـــات والمســـائل النّحويّة

العديـــدة والمتنوعة ، فمن دونها لا يستطيع إثبات قاعدةٍ أو قانونٍ لأي موضوعٍ من الموضوعات الـــنّحويّة ، ولم يكتفِ بعرض هذه الأُصول كما هي موجودةٌ في شرحه للكافية، بل كان يتدخل في أيّ مسألَةٍ لُغويَّة يُناقشها ويُبدي رأيه فيها وفي بعض الأحيان يفضّل أصلاً على أصلٍ. وعلى سبيل المـــثال إذا كـــان يتكلم عن مسألةٍ نحويّة ما ويذكر فيها رأي النّحّاة يقول: ((وسمعَ سيبويه : لي عشرون مثلُه ، وقاس عليه يُونُس وغيره من البصريين من غير سماع : عشرون غيرُه ، ومنعها الفـــرّاء ، والسّـــماع لا يردّ ، ولا سيما إذا عضّده القياس وكلهم منعوا : عشرون أيَّما رجل وأيّ رجلٍ لعدم السماع ، وان لم يمنعه القياس)).[35] (الأستراباذي، د.ت) .

وأهـــم أصـــلين أكثر الرّضيّ من ذكرهما هما: السّماع والقياس ، وإذا لم يجد ما يدعم رأيه تناول الإجماع أو استصحاب الحال وان كانت اقلّ الأصول ذكرًا في شرحه .

السّماع

السّماعُ لغةً واصطلاحًا :

السّماع لغةً: يقال: استمع له وتسمّع إليه أي : أصغى.[36] (ابن منظور،ص162،د.ت) .
واستَمَعْتُ كذا، أي أَصغيتُ، وتَسَمَّعْتُ إِليه. فإذا أَدغمتَ قلت: اسَّمَّعْتُ إِليه.[37] (الجوهـــري،1979م)

والسّـــماع اصـــطلاحًا: ذكـــر ابن الأنباري السّماع باسم النّقل وقال : ((فأمّا النّقل فالكلام العربي الفصيح المنقول الصحيح الخارج عن حدّ القلّة إلى حدّ الكثرة فخرج عنه إذا ما جاء في كلام غير العـــرب من المولّدين،وما شذّ من كلامهم)).[38] (ابن الأنباري،1957م) . وأَشار إِليه السّيوطي بقوله: ((وأعني به ما ثبت في كلام من يوثَق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى، وهو القرآن ، وكلام نبيّه صـــلّى الله علـــيه وســـلّم ، وكـــلام العرب ، قبل بعثته، وفي زمنه، وبعده إلى أن فسدت الألسنة .....)).[39](السّيوطي،1976م)

والسّـــماعي فـــي اللغـــة: ما نسب إلى السّماع ، وفي الاصطلاح: هو ما لم تذكر فيه قاعدة كلّيّة مشتملة على جزيئاته)).[40](الجرجاني،ص160،د.ت).

ويشمل السّماع ثلاثة مصادر أساسيّة هي أدلّة قطعيّة من أدلّة النّحو، وهي: القرآن ، وما تواتر من السُّنّة ، وكلام العرب شعراً كان أم نثرًا)).[41] (نحلة،1987م) .

ويعــدّ السّــماعُ من أوّليات أُسس أدلَّة النَّحو وهذا ما يمكن ملاحظته عند غالبية النُّحَاة القُدامى والمُحدثين، ففي كلّ كتابٍ يتحدّث عــن أصول النّحو يبدأ بالسّماع أصلاً أوّل. ومن وجهــة نظر الدراســة أنّ كــلّ شيءٍ يراد به أن يجمع لكي يوضع ضمن قاعدةٍ أو قانونٍ موحّدٍ للاستشهاد به والقــياس عليه، يكون في بادئ الأمر مسموعاً، وبعــد ذلك يتدرّج في وضعه ضمن نظام خاصّ، أي يتدرّج ذكر الأصول النّحويّة بعد ذكر الأصل الأوّل لها والذي نحن بصدده الآن.

ومن النّحاة الأوائل الّذين اهتمّوا بالسّماع الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت170هــ)، وكان يتوسّع فــي السّماع إذ تجمّع لديه قدر كبير من ألفاظ العرب وأشعارهم ولغاتهم، حتّى قيل إنّه كان يحفظ نصف اللغة ويبدوأنّه كان يعيه كلّه في صدره، ولم يكن يكتب إلا القليل....)).[42](العبابنة،1984م).

وكذلــك اهــتمّ سيبويه اهتمامًا واسعًا في كتابه بالسّماعِ وهذا ما يمكن ملاحظته في موضوعاتٍ مُتفرّقةٍ من كتابه. [43] (سيبويه،1991م) . (وكان موقف الرَّضيّ من السّماع لا يختلف عمَّن سبقه من الــنّحاة وإن تفــاوتوا فــي المســموع ، بل يمكن القول : إنّه وقف موقف المساند لهذا الأصل منالأصــول النِّحويَّة، واعتدَّ به اعتدادًا كبيرًا ، وفزع إليه في إثبات الآراء التي ناقشها في مواضع كثيرة، فضلاً عن عرضه لغات القبائل المختلفة). [44] (الشّامي،1998م).

ومن أمثلة السّماعِ عندَ الرَّضيّ ما يلي :

فــي موضــوع حذف ناصب المفعول جوازًا ووجوبًا أورد الرّضيُّ مواضع الحذف الواجب السَّماعيّة بقوله: ((وعلة وجوب الحذف في السَّماعيّات كثرة الاستعمال ، وإنّما كانت سماعيّةً لعدم ضــابط يعرف به ثبوت علَّة وسبب الحذف ، أي كثرةُ الاستعمال ، بخلاف المُنادى فإنّ الضّابط كونــه مــنادى . ومــن الأمــثلة التي أوردها : ((امرءًا ونفسَه)) أي: دع امرءًا . وقوله تعالى : ((انْــتَهُوا خَــيْرًا لَكُمْ)) [45] (سورة النساء، 171). تفسير سيبويه: انتهوا عن التثليث وائتوا خيرًا لكم، ولــيس بوجــهٍ ، لأنَّ ((كان)) لا يُقدّر قياسًا، ..... وقوله : ((أهلاً)) أي : أتيت أهلاً لا أجانب، وسهلاً أي وطئت مكانًا سهلاً عليك لا وعرًا)). [46](الأستراباذي،ج1(340،341)،د.ت) .

نُلاحظُ في هذا المثال أَنَّ الرَّضيَّ أَوردَ أَمثلةً في مواضع حذف ناصب المفعول وجوبًا السَّماعيَّة، ففي المثــال الأوّل (امرءًا) مفعولاً به، وناصبه محذوف وجوبًا تقديره (دع)، وفي الآية الكريمة (خيرًا) مفعولاً به وناصبه محذوف وجوبًا تقديره عند سيبويه (ائتوا)، وعند الكسائي (يكُنْ) ، وردَّ الرَّضيُّ بأَنَّ ذلكَ ليس بوجهٍ، وفي المثال الثَّالث (أَهلاً) مفعولاً به، وناصبه محذوف وجوبًا تقديره (أَتيت)، وفي المثال الرَّابع (سهلًا) مفعولاً به وناصبه محذوف وجوبًا تقديره (وطئت).

وقـــال فـــي موضـــوع آخـــر : ((وحذف حرف الجرّ مع غير ((أنْ)) و((أنّ)) سَمَاع نحو: استغفرتُ اللهَ ذنبًا، أي من ذنبٍ، وبغاه الخير ، أي بغي له)).[47] (المصدر السابق،ج1، ص484).

وفـــي موضـــوع شرط نصب المفعول له والذي قال فيه ابنُ الحاجب: ((وشرط نصبه تقدير الـــلامِ ، وإنَّمـــا يجـــوز حذفها إذا كان فعلاً لفاعل الفعل المعلَّل ومقارنًا له)). قالَ المالكي: ((إذا حصـــل الشَّرائط فجرّ المُقترن بلام التعريف أكثر من نصبه ، والمجرَّد بالعكس ويستوي الأمرانِ فـــي المُضـــاف مثل : جئتك إصلاحا لأمرك ، ضربته تأديبا، حذر الموت ؛ هذا قوله والأولى أنْ يُحال ذلك على السّماع ، ولا يُعلَّل)).[48] (المصدرُ نفسه،ج1، ص509،514).

مـــن المـــثال السَّابق نلاحظ أنَّ الرَّضيَّ لم يكُنْ ناقلاً لكُلِّ ما يرويه النُّحَاة في هذا حسب، بل كـــان يتدخَّلُ لإبداء رأيه في مسائل النَّحو الكثيرة . إذ حاول بعد ذكره لرأْي المالكي وهو يتحدَّث عن جرّ المفعول له المُقترن بلام التَّعريف أكثر من نصبه، والمجرَّدعن اللام نصبه أكثر من جرّه، وفـــي المُضـــاف يســـتوي فيه الأمران الجرّ والنَّصب، أن يردّ على رأْي المالكي، بذهابه إلى أنّ الأَولى في ذلك أن يحال على السَّماع، ولا يعلَّل.

وقـــال فـــي موضوع الاشتقاق في النَّعت: ((..... وقد بقي من الجوامد الواقعة صفة أشياء لم يذكـــرها المصنِّف، وهي على ضربين: قياسي وسماعي؛ ..... والسَّماعي على ضربين إمَّا شائع كثـــير، وهـــو الوصف بالمَصدر، والأغلب أن يكون بمعنى الفاعل نحو: رجلٌ صَوْمٍ، وعدلٍ، وقد يكـــون بمعنى المفعول، نحو رجل رضيٌ أي مرضيٌّ؛ قال بعضهم هو على حذف المُضاف، أي: ذو صَـــوْمٍ، وذو رضىً؛ والأولى أن يقال: أطلق اسم الحدث على الفاعل والمفعول مبالغة، كأنَّهما من كثرة الفعل، تجسَّما منه، وإمَّا غير شائع، وهو ضُروبٌ..)).[49](المصدر نفسه،ج2، ص292،295).

نُلاحـــظُ فـــي هـــذا الموضُوع، ذكر الرَّضيّ بعض الأُمور التَّي لم يذكرها المُصنِّف– ابن الحاجـــب– في موضوعِ الاشتقاق في النَّعت ومنها : الجوامد الواقعة صفة أَشياء، وهي ضربان : قياسي وسماعي، والسَّماعي على ضربين إمَّا شائع كثير،وهو الوصف بالمصدر،وإمَّا غير شائع .

وقال في موضوع استعمال الثَّلاثة والعشرة وما بينهما: ((..... ثمَّ أَنَّه غلب على أَلفاظ العدد التعبـــير بها عن المعدود ، فطرأَ عليها ،إذن، معنى الوصف الذَّي هو معنى الأَسماء المُشتقّة ، إذ صار معنى : رجال ثلاثة ، رجال معدودة بهذا العَدَد ، لكنَّه مع غلبة معنى الوصف عليهـــا، كان استعمالُها غير تابعةٍ لموصوفها أَغلب ، فاستعمال نحو : ثلاثة رجالٍ، أَغلب من استعمـــال رجال

ثلاثــة، وإن كــان الثَّاني ، أيضًا، كثير الاستعمال، ..... فصار على هذه القاعدة : أصل جميع ألفــاظ العــدد أن تضاف إلى معدوداتها، فإنّ..... فلا منع أن يقال : تجويز الكوفيّة نحو: الثّلاثة الأثواب، بتعريف المُضاف ، لأنَّ الإضافة عندهم في مثله لفظيّة، فلم يُنكر دخول اللام في الأوّل أيضًــا، وإن كان تعرُّف الثَّاني هو تعرُّفه ، وليس ذلك بمطَّردٍ، لأنَّه لم يسمعْ: الجرد القطيفة، لكن لما ورد السَّماع به في العدد، فالوجهُ–أي مبرِّر الاستعمال–هذا)).[50](المصدرُ السابق،ج3، ص287).

وفي موضوع من أحكام المجموع بالألف والتَّاء قال : ((..... وأمَّا فِعْلة بكسر الفاء ، وفِعل مؤنَّثًا..... وإن كانت صحيحة العين فإنّ كانت صفةً، فالإسكان، كعِلْجات ، وإنْ كانت اسمًا ، فإنْ كانــت الــلام واوًا ، امتنع الاتباع اتّفاقًا للاستثقال ، وجاز الفتح والإسكان على ما نصَّ المبرِّد ، ومــنع الأندلســي الفتح ، وإن كانت اللام ياء ، كلِحْيَةٍ ، جاز الفتح والإسكان ، وأمَّا الاتباع فمنعه ســيبويه ، لقلَّة باب فِعِل في الصَّحيح ، فكيف بالمعتل اللام ؛ وأجازه السّيرافيُّ لعروض الكسر ، وقياسًــا على خِطوات ؛ وإن صحّت اللام ، نحو كِسرة ، جاز الاتباع ، والفتح والإسكان؛ والفرّاء يمنعُ ضمَّ العين مطلقًا في المضمومة الفاء ، وكسرها في المكسورة الفاء ، صحَّت العيّن ، أو لا، إلا فيما سمع ، نحو : خُطُوَات وغُرُفَات)).[51](المصدرُ نفسه،ج3، ص395،396).

وقــال فــي موضــوعِ الأفعــال النَّاقصــة: ((..... وقد زيد على عدد الأفعال التي ذكرها المصنِّف، ونقص منه ، فالذي زيد من مرادفات ((صَار)) : آل ، ورَجعَ ، وحَالَ ، وارتَدَّ ؛ كانت كلّهــا فــي الأصل بمعنى ((رَجَعَ)) تامًا ، وكذا استحال وتحوّل ، فإنَّهما كانا في الأصل بمعنى: انتقل ؛ وكذا كان أصل ((صَارَ)) ..... وليس إلحاق مثل هذه الأفعال، بصار ، قياسًا ، بل سماعًا، ألا ترى أنَّ نحو؛ انتقل، لا يلحق به، مع أنّه بمعنى ((تحوّل)).[52] (المصدر نفسه،ج4، ص183،184)).

وقال في موضوع قسم الحروف وبالأخصِّ في أثناء حديثه عن ((إلى، حتّى،في،الباء،اللام)) قولــــه: ((الــباء للإلصــاق..... وتــزاد سَمَاعًا بكثرةٍ في المفعول به نحو: ألقى بيده)).[53] (المَصدرُ نفسه،ج4، ص280،282).

أي أنّ زيادة الباء في المثال السَّابق (بيده) سماعٌ ، ويكثر ذلك في المفعول به .

وفي موضوعِ أحوال الاسمِ والخبرِ بعد حروف الجرِّ قال : ((وأمَّا ضمير الشَّأن فيجوز حذفه في الشِّعر كثيرًا ..... وأمَّا في غير الشّعر ففيه خلاف، والأصح جوازه قليلاً ، لكن بشرط ألاّ يلي الأحرف فعل صريح ..... وحكى الخليل عن بعض العرب : إنَّ بكَ زيدٌ مأخوذٌ ، أي إنَّه، وتقول : إنَّ في الدار يجلس أخواك.....)).[54] (المصدر نفسه،ج4 ، ص375،376).

جاء هذا المثال للاستشهاد على إجازة حذف ضمير الشَّأن في الشِّعر كثيرًا، وظهر خلاف في غـير الشـعر، وذهب الرَّضي إلى أنّ الأَصح جوازهُ قليلاً ، بشرط ألاّ يلي الأَحرف فعل صريح، وأورد الرَّضي أمثلة حكاها الخليل عن بعض العرب للاستدلال على حذف ضمير الشَّأن في غير الشّـعر،ففي المثال الأول (إنْ) أي (إنّه) حذف ضمير الشّأن منها ولم يلِها فعل صريح ، وكذلكَ في المثال الثّاني .

وقـال في أَثناء استطراداته، بعد أنْ ختمَ شرحه على الكافية: ((..... وقومٌ من العرب يلحقونَ كـافَ المؤَنَّث : الشِّين في الوقف ، فإذا وصلوا حذفوا ، وغرضهم : لكي لا تلتبس بكاف المذكّر، إذ لو لم تلحقها لسُكِّنت الكاف ، فتلتبس بكاف المُذكَّر، وناسٌ كثيرٌ من تميم ومن أَسد يجعلون مكانَ كاف المؤَنَّث في الوقف شيناً)).[55](المَصدرُ السابق،ج4، ص502) .

وفـي هذا المثال يمكن القول : إنَّ الرَّضيَّ لم يكن ناقلاً للمسائل النَّحويَّة التي تحتوي السَّماع ومُعقـبًا علـيها حسب ، بل كان في أغلبِ الأحايين يُلحق شرحًا مكملاً للموضوعات التي يذكرها المصنِّف–ابنُ الحاجب–، ولإثبات ما يذكره من آراء يأتي بأَصل من أُصول النَّحو وكثيرًا ما يأتي بالسَّماع .

ويظهر اهتمامه بالسَّماع أَنَّه أَضعف عدم السَّماع عند بعض الكُوفيين والمبرّد في أَثناء كلامه عن أَنواع المفعول المطلق بقوله : ((ونحو : القُرفَصاءُ في : قعَدَ القُرفصَاء ، والقَهْقرى في: رجعَ القَهقـرى مصدر بنفسه كما ذكرنا ،عند سيبويه ؛ وقال المُبرِّد هو في الأَصل صفة المصدر، أي القَعْـدَة القُرفصاء والرّجوع القهقرى ، وعند بعض الكوفيين : هو منصوب بفعل مشتقٍّ من لفظه، وإن لـم يستعمل ، فكأَنه قيل ، تَقهْقَر القهقرى وتقرفصَ القُرْفصاء ، ونحوه ؛ وعدم سماع وقوع هذه الأَسماء وصفا لشيء، وعدم سَماع أَفعالها يُضعف المذهبين؛ إذ هو إثبات حكم بلا دليل)).[56] (المصدر نفسه،ج1، ص299،300).

نلاحظ في هذا المثال أنّ الرضي أورد أولاً رأي المذهبين البصري والكوفي في نوع المفعول المطلـق ، فمذهـب سيبويه أنّ القرفصاء والقهقرى مصدر بنفسه ، أمّا المبرّد فذهب إلى أنّه في الأصـل صـفة المصـدر، ومذهب بعض الكوفيين هو منصوب بفعل مشتق من لفظه ، وإن لم يسـتعمل ، وبعـد ذلك أضعف الرضي المذهبين بسبب عدم سماع أفعالها وعدم سماع وقوع هذه الأفعال ، وهو إثبات حكم بلا دليل .

وقوله في موضوع الحروف المُشبهة بالفعل إنَّ وأَخواتها: ((...وعدم سماع الإعمال في: كأَنَّما، ولعلَّما، ولكنَّما، وقياسها في الأَعمال على: ليتما، سائغ عند الكسائي وأكثر النُّحَّاة، إذْ لا فرق بينهم وبيـــن ليتما؛ وإذا سمع في: إنَّما مع ضعف معنى الفعل فيها، فما ظنُّك بهذه الحُروف، لكن الإلغاء أَولى بالاتّفاق، لعدم السَّماع وفوات الاختصاص بسبب"ما")).[57](المَصدرُ السابق،ج4، ص339).

جاء هذا المثال للاستدلال على الإعمال وعدمه في ((كأنّ ، ولعلّ ،ولكنّ)) عند دخول (ما) عليها ، وبسبب عدم سماع إعمالها أُلغي إعمالها . وأوضح الرضي أنّه على الرغم من قياسها في الإعمال على (ليتما) عند الكسائي وأكثر النحّاة ، وإلى سماع الإعمال في إنّما ،إلاّ أنّ الإلغاء أولى بالاتّفاق .

وأَيضًا قد يردُّ الرَّضي رأيًا من أراء النُّحَّاة لمسألة من المسائل النحوية لعدم السَّماع، ففي باب خبر كان وأخواتها أورد رأيًا لأَبي مُحَمَّد القاسم بن أَحمد الأَندلسي وحاول أَن يردَّ عليه إذ يقول: ((وأَجازَ الأَندلسيُّ وقوع أَخبارها جميعها ماضيةً ، والأَولى ما تقدَّم لعدم السَّماع)).

ولتوضيح هذه المسألَة نقول : ((إنَّ المقصود بالأولى : (وهو منع ابنُ مالك ، وهو الحقُّ ، من مُضيٍّ خبر ((صَارَ)) و((ليس)) و((مادام))، وكُلّ ما كان ماضيًا من : ما زال ولا زالَ ومرادفتها – ما فتئ ، وما برح وبقيَّة الأَفعال التي يشترطُ فيها دخولُ النَّفي وكذلك في قوله بعد ما زالَ وأَخواتها)).[58](المصدر نفسه،ج2، ص144،145).

حـــاول الرضـــي هـــنا في هذا المثال أن يرد على ما أجازه الأندلسي من وقوع أخبار قسم من أخوات كان ماضية لعدم السّماع .

وقولـــه في باب اســـمِ إنَّ وأَخواتها: ((وجوّز الفرَّاءُ إجراء المعرفة مجرى النَّكرة بأحد التأَولين في الضمير واسم الإشارة أَيضًا، نحو: لا إياه هنا، أو: لاهـــذا، وهـــو بعيـــد غيرُ مسموع)).[59] (المصدر نفسه،ج2، ص167).

وفـــي بعض الأَحيان يحاول الرَّضيُّ أَنْ يفضّل السَّماع على القياس إذ يقول في باب الأَسماء المُـــتوغِّلة في الإبهام وهو من استطرادات الرَّضيِّ : ((..... وسمع سيبويه: لي عِشْرُونَ مِثْلَهُ، وقـــاس علـــيه يُونُـــس وغـــيرُه من البصريين من غير سماع :عِشْرونَ غيرُه ، ومنعهما الفرَّاء، والسَّـــماع لا يـــردّ، ولاســـيَّما إذا عضده القياس وكُلُّهم منعُوا:عِشْرُونَ أَيَّما رجُلٍ وأَيَّ رجُلٍ لعدم السَّماع، وإن لم يمنعْه القياس)).[60] (المصدر نفسه،ج2، ص212).

ومن وجهة نظر علميَّة لا يجوز أَن يجيز القياس شيئا لم يسمع عن أَصحاب اللُّغة .

وفـــي بعض الأَحيان يحاول أَن يثبت قاعدةً نحويَّة منطلقًا من رأيه الخاص، ولكنه يعود وينفي ذلـــك لعـــدم السَّـــماع إذ يقول في باب المُعرَّف بالأَلف واللام : ((ولا أَرى في الأَسماء المختصَّة بالنِّداء مانعًا من الوصف ؛ بلى، السَّماع مفقود فيها)).[61] (المصدر السابق،ج1، 384).

ويعـــود ويثبـــت كلامـــه فـــي باب الأَسماء الملازمة للنِّداء : ((ولم يسمع شيء من الأَسماء المختصَّة بالنِّداء موصوفًا)). [62])(المصدر نفسه،ج1،430).

مـــن خلال هذين المثالين السابقين نلاحظ أنّ الرضي بدايةً لا يرى مانعًا من وصف الأسماء المختصّة بالنداء ، ويعود في المثال الثاني ينفي ما ذكره في المثال الأوّل بقوله : ولم يسمع شيء من الأسماء المختصّة بالنداء موصوفًا .

وبعـــد هذه الأَمثلة لبيان موقف الرَّضيّ من السَّماع فإننا نجده في بعض الموضوعات يستقبح السَّـــماع إِذ يقـــول في موضوع النَّعت الحقيقيّ والسَّببيّ: ((وممَّا جاء من ذلك سماعيًا على قُبحٍ؛ ((ســـواء))، نحـــو: مررت برجُلٍ سواءٍ هو والعدم، وسواءٍ أَبُوه وأَمُّه، والفصيحُ المشهورُ : رفع سواء، على الابتداء والخبر.....)). [63] (المصدر نفسه،ج2، ص305).

نلاحـــظُ فـــي هـــذا المثال استقباح الرضي للسماع ، وهو مجيء (سواء) مجرورًا والفصيح المشهور رفع سواء على الابتداء .

ويصـــف بعضـــه بعـــدم الفصاحة إِذ يقول في موضوع أسماء الأَفعال وفي أَثناء الكلام عن هَلُـــمَّ: ((وبـــنو تمـــيمٍ يصـــرفونَه، نظرًا إِلى أَصله، وليست بالفصيحة نحو: هلّمًا، هلُمِّي، هَلِمُّوا، هَلْمُمْنَ)). [64](الشّامي،1998م).

وقال في موضوع أَمَّا : ((..... اعلم أَنَّه يأْتي بعد ((أَمَّا)) ما يتكرّر ذكره بعد فائها ، وذلك إِمَّا مصدر مكرَّر ضمناً ، ... ، وإِمَّا صفة تكرَّر لفظها بعد الفاء .... وإِمَّا غير المصدر والصّفة، نحـــو: أَمَّـــا العبـــيد فذو عبيد ، فالوجه فيه الرَّفع في جميع اللُّغات ، مُعرَّفًا كان أَو ، لا ؛ وروى يُونـــسُ عـــن بعض العرب نصبه، قال سيبويه: هي خبيثةٌ قليلةٌ ، قال ، ومع ذلك ، لا يجوز هذا النَّصب الضَّعيف في المُعرَّف، إِلا إذا كان غير معيّن.....)).[65] (الأَستراباذي،ج4، ص470،473،474).

وبذلك نجد أَنَّ الرَّضيّ قد سار على نهج البصريين في الأَخذ بالفصيح وعدم الاعتداد بالشاذّ والقليل النادر.[66](الشّامي،ص167،1998م) .

القياسُ

القياسُ لُغةً : ((قستُ الشَّيء بغيره وعلى غيره أَحْسَن قيسًا وقياسًا فانقاس إذا قدَّرتُه على مثاله)).
و يُقال: ((قايستُ فُلانًا إذا جَازَيْتُه في القياس وهو يَقْتَاسُ الشَّيءَ بغيره أَيْ يَقِيسُه بـــه ويَقْتَـــاسُ بِأَبيـــه اقتياسًا أي يَسلُكَ سَبِيلَه ويَقْتَدِي بِه)).[67] (ابن مَنظور، ص186 ،د.ت).

((وقاس الشَّيء يَقِيْسُه قيسًا وَقِيْاسًا وَاقتاسَه وَقَيَّسَه إِذَا قَدَّرَه على مثاله)).[68](المَصدر نفسه،ص187) .

وجاء في المعجم الوسيط: ((قَاسَ الشَّيءَ عَلى غيره، وبه – قَوْسًا، وَقِيَاسًا: قَدَّرَه عَلى مثاله)).[69](مُصطفى ،ص66) .

والقياسُ اصطلاحًا: هو محاكاة العرب في طرائقِهم اللُّغويَّة وحمْل كلامنا على كلامهم في صوغ أُصول المَادَّة وفروعها وضبط الحرف وترْتيب كلماتها . أَوهو إِلحَاقُ مَسأَلَةٍ ليس لها حكم مُعَيَّنٌ بمسأَلةٍ لها حكم مع ملاحظة ما بين المسأَلَتين من تشابه يستدعي قياس إحداهما على الأُخرى.[70] (اللبدي،191،د.ت) .

ومن النّحاة القدماء الذين أَشاروا إِلى القياس قبل دراسته دراسةً مستقلَّةً في كتب الأُصول النَّحويَّة، من النُحَّاة هو عبد الله بن أَبي إِسحاق الحضرمي (ت117هـــ)، وكان من أَقدم من ينسب إِليه الولوع بالقياس من متقدِّمي النُحّاة، فمّما يذكره النُحّاة ويَتناقله الروَّاة ويسجّله المُؤرّخون عن الحضرمي أَنّه: ((أَول من ضرّعَ النَّحو وبعجَهُ))، وأَنـــَّه في تفريعـــه لـــه قـــد اعتمـــد على ((مَد القياس والعلل)). حتَّى إِنَّه كان ((شديد التَّجريد للقياس)).[71] (أبو المَكارم،ص11،1985م).

وبعد ذلك يأْتي الخليل ويوسِّع كلامه في القياس وبعده تلميذه سيبويه .

وبعد ذلك ظهرت لهذا الأَصل دراسات عديدة ومستقلَّة من نواحٍ عديدة منها : تعريفه لغة واصطلاحًا واستعمالاً ، أَركانه الأَساسيَّة وأَهمَّية كُل منها ، وأَنواعه واستعمالات كلّ منها. ومن النُحَّاة القُدماء الذين تناولوه في دراساتهم وتأَليفاتهم ابن جنَّي وابن الأَنباري وجلال الدِّين السّيوطي وغيرهم.

قال ابنُ الأَنباري في جدلِه : ((هو حمل غير المنقول على المنقول إِذا كان في معناه)).

وقال : ((وهو معظم أدلّة النّحو ، والمعوّل في غالب مسائله عليه)).[72](ابن الأنباري،45،1957م) .
وقال السّيوطي: ((..... وقال صاحب المستوفى: ((كل علم، فبعضه مأخوذ بالسّماع والنُّصوص وبعضه بالاستنباط والقياس ، وبعضه بالانتزاع من علم آخر)).[73](السّيوطي،94،1976م) .

وهو ردّ الشيء إلى نظيره، واكتشاف المجهول من المعلوم، أو حمل غير المنقول على المنقول فإذا علمنا عن طريق النّقل أنّ ((فَاعِلَة)) تجمع على ((فواعِل))، مثلاً عرفنا عن طريق القياس إنّ ((جاريةً)) تجمع على جوارٍ ، و ((عَاديةً)) على عوادٍ .... وهكذا [74] (ترزي ،119، د.ت).
واختلف البصريون والكوفيُّون في أمر القيا ، فالبصريون تحرّوا ما نقلوا عن العرب ثمّ استقرَوا أحوالـــه فوضـــعوا قواعدهم على الأعمّ الأغلب من هذه الأحوال ، فإنّ تناثر النصوص القليلة هُنَا وهُـنَاك لا تشـــملها قواعدهم سلكوا بها بعد التحرّي من صحّة نقلها عن العرب المحتجّ بكلامهم إحـــدى طريقتيـــن: إمّـــا أنْ يـــتأولوها حـــتّى تنطبق عليها القاعدة ، وإمّا أنْ يهملوا أمرها لقلّتها فيحفظوها ولا يقيسوا عليها ، جاعليها من الصّنف الذّي سموه مطّردًا في السّماع شاذًا في القياس، وقـــالوا : تحفـــظ الكلمات النّادرة التي وردت عن العرب في هذا الباب ولا يقاس عليها ..... أمّا الكُوفـــيُّون فلم يكن لهم أُصول يبنون عليها غير ما أخذوه على أسَاتذتهم البصريين ولم يحسنوه، فلمّـــا اقتضتهم المنافسة أنْ يكون لهم قياس كما لأولئك بنوه على ما عندهم ممّا يتنزّه عن روايَته البصريّ ، ثمّ جعلوا كُلّ شَاذّ ونادر قاعدة لنفسه)).[75](الأفغاني،ص(70،71)، 1978م).

وللقياس أركـــان خاصة به أجمع عليها تقريبًا غالبية النُّحَاة قديمًا وحديثًا وهي:- المَقيس عليه ((الأَصلُ)) 2 – المَقِيسُ (الفرعُ) 3 – (العلّةُ) 4 – الحُكمُ.[76] (ابنُ الأنباري، ص93،1957م) .

وقسّمَ ابنُ جنّي الكلام بالنسبة إلى القياس أربعة أقسام هي :

الأوّل : ما كان مُطّردًا في القياس والاستعمال جميعا .
الثّاني : ما كان مطّردا في القياس ، شاذا في الاستعمال .
الثالث : ما كان مُطردًا في القياس ، شاذًّا في القياس .
الرابع : ما كان شاذًّا في القياس والاستعمال جميعًا.[77] (ابن جنّي،ص(98،99)،1990م).

٢٦٨٦٨١

والقياس في العربيَّة على أَربعة أَقسامٍ :

1. حملُ فرعٍ على أَصلٍ.[78] (المصدر السابق،ص112،1990 م) .
2. حمل أَصلٍ على فرعٍ.
3. حمل نظيرٍ علَى نظيرٍ.
4. حمل ضدٍّ على ضدٍّ.[79] (السيوطي،ص104،1976م) .

ويضيف ابن جنِّي نوعين آخرين للقياس من حيث اللفظ والمعنى: أَحدهما معنوي والآخر لفظي بقولـه: ((..... فـإِنَّ أَقواهمـا وأَوسعهما هو القياس المعنوي، أَلا ترى أَنّ الأَسباب المانعة من الصّـرف تسعة: واحد منها لفظي وهو شبه الفعل لفظًا، نحو أَحمد، ويَرْمَعَ[80] (حجارةٌ رَخْوةٌ). ...، والثَّمانية الباقية كلُّها معنوية؛ كالتَّعريف، والوصف، والعدل، والتَّأْنيث، وغير ذلك. فهذا دليل.

وإِنّمـا قال النّحويُّون: عامل لفظي، وعامل معنوي، ليروك أَنّ بعض العمل يأتي مسببًا عن لفظ يصـحبه، كمـررت بـزيد،..... وبعضـه يأْتي عاريًا من مصاحبة لفظ يتعلّق به، كرفع المبتدأ بالابـتداء، ... فأَمّا في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إِنّما هو للمتكلِّم نفسه، لا شيء غيره. وإِنَّما قالوا: لفظيّ ومعنويّ لمّا ظهرت آثَار فعل المتكلِّم بمضامَّة اللفظ للفظ ، أَو باشتمال المعنى على اللفظ، وهذا واضح)).[81](ابن جني،ص(110،111)،1990م) .

وأَشـار ابـن جنَّـي أَيضًا إِلى قوّة القياس بقوله: ((واعلم أَنَّ من قوَّة القياس عندهم اعْتقاد النَّحويين أَنَّ ما قيس على كلام العرب فهو عندهم من كلام العرب ، نحو قولك في قوله : كيف تبنـي مـن ضـرب مـثل جعفر : ضَرْبَبَ هذا من كلام العرب ، ولو يثبت مثله : ضَيرَبَ ، أَو ضَوْرَبَ ، أَو ضَروَبَ ، أَو نحو ذلك ، لم يعتقد من كلام العرب ، لأَنَّه قياس على الأَقل استعمالاً وألا ضعف قياسًا)).[82] (المصدر نفسه، ص 115).

ونجـد الرّضـي سـار على النهج الذي نهجه النّحَّاة الأَقدمون، في عدِّ القياس من الأُصول المُهمَّـة التَّي تبْنى عليها القاعدة النَّحويَّة، ومن الأُسس التَّي يقوم عليها النَّحو عن طريْق الاستقراء المستمر والبحث المتواصل. ويمكن ملاحظة ذلك في شرحه للكافية ، فيحاول أَنْ يقيس شيئًا على شـيء آخر، ويأتي بآيةٍ قُرآنيَّةٍ أَو حديث نبويّ أَو خطبة لأَحد الخلفاء الرَّاشدين والصحابة التَّابعين أَو شـاهد شـعري أَو مـن أَمثال وكلام وحكم العرب تدعم قياسه، ولم يكن قياسه مقتصرًا على موضوع معيّن دون الآخر ، بل على العكس من ذلك ؛ فمتى تسنح له فرصة القياس لا يتردد في ذلـك . ويؤكد أَراء النّحَّاة في الموضع الذي يقيس عليه في حالة وجود رأْي من قبل هذا النَّحوي بصدد الموضوع نفسه.

ومن أمثلـــة القياس عنده ما يلي :

قـــال فـــي أثناء شرحه الأفعال التي تنصب مفعولين : ((.....والمتقدمون منعوا من قيام ثاني مفعولـــي ((علمـــت)) مطلقًا مقام الفاعل،.....وفيما قالوا نظر،.....وأما المتأخرون فقالوا : يجـــوز نيابته عن الفاعل إذا لم يلتبس.....والذي أرى، أنه يجوز قياسًا نيابته عن الفاعل، معرفة كان أو نكرة، واللبس مرتفع مع إلزام كل من المفعولين مركزه ، وذلك بأن يكون ماكان خبرًا في الأصـــل بعدمـــا كان مبتدأ-أي واقعًا بعد ما كان مبتدأ-.....وهذا كما قلنا في نحو : ضرب موسى عيسى، وكذا في نحو : أعلمتك زيدًا أباك، فإذا لزم كل واحد مركزه لم يلتبس إذا قام مقام الفاعل وهو في مكانه)).[83](الأستراباذي،ج1ص(217)).

ظهـــر خلاف بين النحاة في هذا الموضوع ، فالمتقدمون منعوا من قيام ثاني مفعولي (علمت)، مطلقًـــا مقام الفاعل، أمّا المتأخرون فأجازوا نيابته-ثاني مفعولي علمت-عن الفاعل إذا لم يلتبس، وذلـــك كونه نكرة وأول المفعولين معرفة ، أما الرضي فأجاز نيابته عن الفاعل قياسًا، معرفة كان أو نكرة واللبس مرتفع .

وقـــال فـــي الموضوع نفسه : ((هذا الذي قلنا من حيث القياس، ولا شكّ أن السّماع لم يأتِ إلا بقيام أوّل مفعولي علمت لكون مرتبته بعد الفاعل بلا فصل، والجار أحق بصقبه. وكذا : لم يسمع إلا قيام أول مفاعيل ((أعلمت)) كقوله :

نُبِّئتُ عَمْرًا غيرَ شاكرٍ نعمتي والكفرُ مخبثة لنفس المنعم

لأنـــه في الحقيقة : فاعل ((عَلِم)) ، إذ معنى : أعلِم زيد عَمْرًا منطلقًا، عَلِمَ زيد عَمرًا منطلقًا ، وقـــيام ثاني مفاعيل ((أعلمت)) مقام الفاعل أولى من حيث القياس. من قيام ثالثها ، كما كان قيام أول مفعولي ((علمت)).....)) .[84] (المصدر نفسه،ص(218)) .

أشـــار الرضي هنا إلى أن قيام ثاني مفاعيل ((أعلمت)) مقام الفاعل أولى من حيث القياس من قيام ثالثها، كما كان قيام أول مفعولي ((علمت)) أولى .

وقال في موضوع الخبر يكون جملة: ((..... لا تخلو الجملة الواقعة خبرًا من أَنْ تكون هي المبتدأُ معنى، أَو، لا: فإنْ كانت لم تحتَج إِلى الضمير، ..... وإِن لم تكن إِيَّاه فلا بدَّ من ضمير، ظاهــر أَو مقدر. وقد يقام الظاهر مقام الضمير وإِنما احتاجت إِلىالضمير، لأَنّ الجملة في الأَصل كلام مستقل، فإِذا قصدت جعلها جزء الكلام فلابد من رابطة تربطها بالجزء الآخر، وتلك الرَّابطة هي الضمير ، ..... وهذا الضمير الرابط يجوز حذفه قياسا وسماعًا فالقياس في موضع وهو أَن يكون الضمير مجرورًا بمن : والجملة الخبريَّة ابْتدائيَّة . والمبتدأُ فيها جزء من المبتدأ الأَوَّل نحو: الــبرُّ الكُــرُّ [85] (الكُرّ : بضمِّ الكاف مِكيالٌ معروف عندهم : كَالصّاعِ) بستين ، أَي الكُرُّ منه لأَنّ جزئيَّته تشعر بالضميرفيحذف الجار والمجرور معًا .....)).[86] (الاستراباذي،ج1،ص 238).

نلاحظ من خلال المثال السابق أنّ الرضي بيّن أنّ الخبر عندما يكون جملةً لا تخلو أن تكون هــي المبتدأ معنى، أو لا، فإن كانت كذلك لم تحتج إلى ضمير، وإن لم تكن إيّاه فلا بُدّ من ضمير ظاهــر أو مقدّر ، والسبب في ذلك ، لأنّ الجملة في الأصل كلام مستقل ، فإذا قُصد جعلها جزء الكــلام فــلا بُــدّ من رابطة تربطها بالجزء الآخر ، وتلك الرابطة هي الضمير، وقد يحذف هذا الضــمير الرابط قياسًا إذا كان مجرورًا بمن والجملة الخبريّة ابتدائية والمبتدأ فيها جزء من المبتدأ الأوّل مثل : البرُّ الكُرّ بستين ، أي الكُرّ منه .

وفــي موضــوع كيفــية تقدير الخبر إذا كان ظرْفًا قال : ((..... وأَمَّا البصريون فقالوا :لابد للظَّــرف مــن محــذوف يتعلَّق به.... وقال بعض النّحّاة: العامل فيه المبْتدأ . وقال البصريون : الظرف منصوب على أَنّه مفعول فيه، كما أَنّه كذلك اتفاقًا في نحو: جلست أَمامك ، وخرجت يومَ الجُمعــةِ، الجار والمجرور منصوب على أَنَّه مفعول به، كما أَنّه اتّفاقًا في نحو: مررتُ بزيدٍ ،إِلا أَن العامل ههنا مقدَّر. وينبغي أَنْ يكون ذلك العامل من الأَفعال العامّة ، أَي ممّا لا يخلو منه فعل نحو: كائن، وحاصل ، ليكون الظَّرف دالاًعليه ..... وقد يحذف خاص لقيام الدليل نحو: مَنْ لك بــالمُهذَّب ، أَي مــن يضمن ، ولا يجوز عند الجمهور إِظهار هذا العامل أَصلاً لقيام القرينة على تعييــنه وســدَّ الظرف مسدَّه ..... وكذا حال الظرف في ثلاثة مواضع أُخر: الصفة ، والصلة ، والحــال ، وفــيما عدا المواضع الأَربعة، لا يتعلَّق الظرف والجار والمجرور إِلا بملفوظ موجود وأَكثرهم على أَنَّ المحذوف المتعلَّق به : فعل، لأَنا نحتاج إِلى ذلك المحذوف للتعلُّق ، وإِنّما يتعلَّق الظــرف باسم الفاعل في نحو : أَنا مارٌّ بزيد لمشابهته للفعل ، فإِذا احتجنا إِلى المتعلَّق به فالأَصل أَولى ، وأَيضًا ، للقياسِ على : الذي في الدار زيدٌ ، وكُلُّ رَجُلٍ في الدارِ فَلَهُ دِرْهَمٌ ، والمُتعلّق في الموضعين فعل ، لا غير ....)).[87] (المصدر نفسه،ج1،ص(244،245)) .

أورد الرضـــيّ هـــذا المـــثال في أثناء شرح كيفية تقدير الخبر إذا كان ظرفًا، وما هو العامل في الظـــرف ؟ فمذهـــب البصـــريين أنّه لا بد للظرف من محذوف يتعلّق به ، ومذهب بعض النحّاة: العـــامل فيه المبتدأ . وينبغي أن يكون ذلك العامل من الأفعال العامّة ، أي ممّا لا يخلو منه فعل، وقد يحذف خاص لقيام الدليل ، ولا يجوز عند الجمهور إظهار هذا العامل أصلاً لقيام القرينة على تعييـــنه وســـدّ الظرف مسدّه ، وكذا حال الظرف في ثلاثة مواضع أُخر هي : الصفة ، والصلة، والحـــال ، وفـــيما عدا المواضع الأربعة السابقة ، لا يتعلّق الظرف والجار والمجرور إلا بملفوظ موجـــود. وذهـــب أكـــثر الجمهور إلى أنّ المحذوف المتعلّق به يكون فعلاً، لأنّ الحاجة إلى ذلك المحـــذوف هـــو للتعلّق ، وإنّما تعلّق الظرف باسم الفاعل لمشابهته الفعل ، فالرجوع إلى الأصل أولـــى، وأيضـًــا القياس على : الذي في الدار زيد ، وكلّ رجل في الدار فله دِرهم، والمتعلّق في الموضعينِ فعل.

وفي موضوع دخول من في التَّحذير قال : ((إذا جاء المحذَّر منه بعد المحذَّر فإمّا أَنْ يكون مع (أَنْ) أو(لا) معهما ؛ فالذي يغير (أَنْ) نحو: إيّاكَ والأَسدَ ، يجوز فيه وجهان كونه مع الواو، ومع (من) ...، وأَمّا (من) فهو متعلّق بالفعل المقدَّر ، أي بعِّدَ نفسَكَ منْ الأَسَدِ . والذي مع (أَنْ) يجوز فيه هذان الوجهان، نحو: إيّاكَ أَنْ تحذف، وإيّاك منْ أن تحذف ، ويجوز فيه وجه ثالث وهو حذف الجارّ ،لأَنَّ (أَنْ) حرف ، موصولة طويلة بصلتها لكونها مع الجملة التي بعدهابتأْويل اسم، فلمّا طال لفظ ما هو في الحقيقة اسم واحد ، أجازوا فيه التَّخفيف قياسًا بحذف حرف الجر، الذي هو مع المجرور كشيء واحد ...)).[88] (المصدر السابق،ج1،ص(483،484)).

أورد الرضي هذا المثال في أثناء شرحه موضوع التحذير، ويُبيّن هنا أنّه في حالة مجيء المحذّر منه قبل المحذّر، فإذا حصل ذلك فإمّا أن يكون مع (أنْ) أو لا معهما ، فالذي يكون مع غير أنْ مثل: إياك والأسد يجوز فيه وجهان ، كونه مع الواو ، ومع من وهو هنا متعلّق بالفعل المقدّر، والذي مع أنْ يجوز فيه هذان الوجهان نحو : إياك أن تحذف ، وإياك من أن تحذف، ويجوز فيه وجه ثالث وهو حذف الجار ، لأنّ (انْ) حرف موصولة طويلة بصلتها، فلمّا طال لفظ ما هو في الحقيقة اسم واحد ، جاز فيه التخفيف قياسًا على حذف حرف الجرّ الذي هو مع المجرور كشيءٍ واحدٍ. ولولا هذا القياس لما جاز ذلك.

وفـــي موضـــوع حذف العامل في المفعول المطلق جوازًا ووجوبًا يُبَيِّنُ الرضي المعنى من القـــياس بقوله : ((وأَمّا ما بُيِّن فاعله بالإِضافة نحو: كتابُ اللهِ، وصبغةُ اللهِ وسنةُ اللهِ ووعدُ اللهِ، وحَنَانَيك ودَوَالَيكَ ، أَو بُيِّن مفعوله بِالإِضافة نحو: ضَرْبَ الرِّقاب وسبحان الله ولبَّيك وسعديك...؛

أَو بُيِّن فاعله بحرف جر نحو: بؤسًا لك أَي بشدة...، أَو بُيِّن مفعوله بحرف جر، نحو: عقرًا لك أَي جــرحًا،... فيجب حذف الفعل في جميع هذا قياسًا. والمراد بالقياس: ((أَنْ يكون هناك ضابط كلِّي، يحذف الفعل حيث حصل ذلك الضَّابط، والضَّابط هنا ما ذكرنا من ذكرالفاعل والمفعول بعد المصدر مضافًا إليه أَو بحرف الجرِّ، لا لبيان النَّوع...)).[89](المصدر السابق، ج1، ص306).

وقــال في موضوع النَّعت والعطف بعد اسم لا : ((..... ولقائل أَنْ يفرق بين ((لا)) وبين ليــت ولعلَّ ونحوها، بضعف عمل ((لا))، أَلا ترى أَنَّه يبطل بالفصل، وبدخولها على المعرفة، وبِجــوازِ الإِلغــاءِ مع التَّكريرِ، ..... فهي عامل ضعيف، تعمل لِمشابهتِها بالمشبهةِ ، أَعنِي (إِنَّ) مشابهةً ضعيفةً ، فلا جَرَم ، يجوز اعتبار اسمها الأَصلي ، أَعنِي الرفع ، فعلى هذا يجوز: لاغلام أَو: لا غــلام رَجل ظرِيفٌ أَو حسنُ الوجهِ ، فيرفع وصف المنفِي ، مضافًا كان المنفي أَو مفردًا ، ومضــافًا كــانَ الوصف أَو مُفردًا ؛ هذا والإعراب في النعت المذكور أَكثر من البناء؛ وإنما جاز الــرفع؛ حمــلاً علــى المحل، بل كان هو القياس، لأَنّ التَّوابع تتبع متبوعاتها في الإعراب، لافي الحركة البنائيَّة، نحو: جاءَني هؤلاءِ الكرامُ بالرفع)).[90] (المصدر نفسه،ج2، ص175،176).

وفي موضوع أَنواع أُخرى من المصادر التي يحذف عاملها وجوبًا، يحاولُ أَن يبين أَنْ يكون هناك قياس للمشابهة بقوله: ((ومن المصادر الواجب حذف فعلها قياسًا ، أَيضًا ... وممّا يشبه أَن يكون قياسًا، كلّ مصدر عطف على جملة بالواو والمراد بالعطف تأْكيد المعطوف عليه وتبيينه، كما يقول المجيب : نعم ونعمةَ عين، أَي وأَنعِم عينك إنعامًا، أَي أُقرُّها، فحذف الزَّوائد وأَضيف إِلى المفعول ....)).[91] (المصدر نفسه،ج1، ص331).

وفــي موضوع ما يحذف من المرخم ، يذكر قياسًا من قبل بعض النّحّاة ويحاول الردّ عليه بقوله: ((وبعضهم يجوز: يا حمراءَ بفتح الهمزة قياسًا على ذي التَّاء في نحــو قوله:((كليني لهم يا أُميمةَ ناصب))، والوجه المنع لأَنّ اختصاص ذي التَّاء بذلك لما ذكرنا من كثرة وقوع التَّرخيم فيه فعومل غير المرخم منه معاملة المرخم ، ولا كذلك ذو الأَلف)).[92](المصدر نفسه،ج1،ص404).

وقال في موضوع الإِضافة اللفظيَّة معناها وفائدتها: ((... قال المصنف أَجاز الفرَّاء نحو: الضــارب زيد، إِمّا لأَنَّه توهَّم أَنّ لامَ التَّعريف دخلته بعد الحكم بإِضافته ، فحصل التخفيف بحذف التنوين بسبب الإِضافة، ثُمَّ عُرّف باللامِ ؛ وإِمّا لأَنّه قاسه على: الضــاربُ الرجل، والضاربــك،

فإنْ جازتْ الإضافة فيهما مع عدم التخفيف، فلتجز فيه أيضًا؛ قال: وكلا الأمرين غير مستقيم، أما قولـه : لأن لام التعريف دخلت بعد الحكم بإضافته ... وأمَّا قياسه على: الضاربُ الرَّجلُ ، فليسَ بوجْـهٍ ، وَذلكَ أنَّ الضَّاربَ الرَّجلَ ، وإنْ لم يحصل فيه تخفيف بالإضافة إلا أنه محمول على ما حصل فيه التخفيف، ومشبَّه به...)).[93](المصدر السابق،ج2، ص227).

وقـال فـي موضـوع شروط الترخيم – وهنا يذكر الرضي نوعًا من أنواع القياس وهوقياس الطرد : ((..... إنّما اشترط العَلَميَّةُ في التَّرخيمِ لكثرة نداء العَلَم ... وإنّما اشترط في العَلَم زيادة على الثّلاثة لأنّهم كرهوا نقص الاسم نقصًا قياسًا مُطَّردًا عن أقلّ أبنية المعرب أي عن الثُّلاثي بلا علّـة ظاهرة موجبة ، بخلاف نحو : يد، ودم فإنَّ النَّقص فيه وأنْ كان بلا علَّة ، لكنَّه قليل غير قياسيّ ، والشّذوذ لا يعبأُ به ....)).[94] (المصدر نفسه، ج1، ص397).

وهـناك نوع آخر من أنواع القياس وهو قياس التَّمارين العمليّة: ويؤتى بها للرياضة الذَّهنيَّة وإثـبات المقـدرة على فهمِ التَّركيبات اللُّغوية والنَّحوية، من ذلك قوله في موضوع حذف المبتدأ وحـذف الخبر، متى يجب ومتى يجوز؟ : ((وإذا تعددت المبتدآت، نحو: زيد أبوه، أخوه، عمّه، خالـه، ابنه، بنته، صهرها، جاريته، سيدها، صديقه، قادم: فالمبتدأ الأخير مع خبره خبر عما قبلهُ بـلا فصل، فصديقه قادم، خبر عن سيدها، وهكذا إلى المبتدأ الأوّل، فتكون الجملة التي بعد الأوّل وهـي مركَّبة من جمل خبرًا عن الأوّل، ويضـاف كلُّ واحد من المبتدآت إلى ضميرٍ متلوه، إلا المبـتدأ الأوّل. وإن لم تضف المبتدآت، كلّ واحد منها إلى ضمير ما قبله، فإنَّك تأتي بالعوائد بعد خبر المبتدأ الأخير، فيكون آخر العوائد لأوّل المتبدآت وما قبل الآخر لما بعد أوّل المبتدآت وهكذا على التّرتيب. وذلك نحو: هند، زيد عمرو، بكر، خالد قائم عنده في داره بأمره معها، فكأنّك قلت: بكر خالد قائم عنده ومعناه بكر مع خالد، ثمّ جعلت هذه الجملة أي بكر مع خالد، خبرا عن عمرو، مـع رابطة في داره، فكأنّك قلت: عمرو بكر مع خالد في داره، أي عمرو داره مشتملة على بكر وخالد، ثمّ تجعل هذه الجملة خبرًا عن زيد مع رابطةٍ بأمره، فكأنَّك قلت: زيد عمرو داره مشتملة على بكر وخالد بأمره، أي بأمر زيد، أي زيد أمر عمرًا بجمع خالد وبكر، ثمَّ تجعل هذه الجملـة خبرًا عن هند مع رابطة معها، فكأنّك قلت: هند زيد أمر عمرًا بجمع بكر وخالد معها. وعلى هذا القياس إنْ كانتْ المبتدآت أكثر)).[95] (المصدر نفسه، ج1، ص285).

وهكذا نجد أن القياس عند الاستراباذي أكثر أدلة النحو انتشارًا وشيوعًا في شرحه على الكافية، وأشار الرضي إلى أنواع من القياس منها: قياس المشابهة وقياس الطرد وقياس التمارين العملية.

الإجماعُ

الإجمـــاعُ لُغةً : الجمـــع: أن تَجمَع شيئًا إلى شيء. والإجماع: أن تُجْمِع الشيء المتفرّق جميعًا، فإذا جعلتـــه جميعًا بقي جميعًا ولم يَتعرّف كـــالرأي المعزوم عليـــه المُمْضَى.[96] (ابن منظور،ص 580،د.ت).

والجمـــع، كالمـــنع: تأليف المتفرّق، والإجماع، أي إجماع الأُمَّة، (الاتِّفاق)، قال: هذا أمر مجمع عليه: أي متفق عليه. وقال الراغب: أي اجتُمعت آرَاؤُهُم عليه.[97] (الزبيدي، ص(451،463) ،1983م).

وهو : العزم والاتِّفاق، وفي الاصطلاح : اتِّفاق المُجتهدين من أُمَّة مُحَمَّد . عليه الصَّلاة والسَّلام. فـــي عصر على أَمر ديني ، والعزم التَّامُ على أَمرٍ من جَماعةِ أَهلِ الحَلِّ والعَقد.[98] (الجرجاني، ص24 ،د.ت).

والمقصـــود بالإجمـــاع عـــند عُلماء العربيَّة: ((إجماعُ نُحَّاة البلدين : البصرةُ والكُوفةُ)).[99] (السّيُوطي، ص(88،89) ،1976م).

وظهـــرَ اختلافٌ فى هذا الأَصل هل يُحتَجُّ به أَم لا ؟ فقالَ ابنُ جنِّيّ: ((وإنَّما يكونُ حُجَّةً: إذَا لم يُخالف المنصوص ولاالمَقيس على المنصوص، وإلا فلا .....)).[100](المصدر نفسه، ص89).

وقال غيره: ((إجماع النُّحَّاة على الأُمور اللُّغوية معتبر خلافًا لمن تردّد فيه، وخرقه ممنوع، ومـــن ثـــمَّ ردَّ)).[101] (المصـــدر نفسه، ص89). ويعدّ الإجماع من الأَدلَّة النَّحوية التي اعتمد عليها الرَّضـــي في أَثناء شرحه الكافيَّة في بعض المسائل النَّحوية وإن كان قليلاً، وذلك عندما لا يجد ما يدعـــم المسائل النَّحوية التَّي يذكرها ويحاول تفصيلها تفصيلاً دقيقًا، أَو لإثبات رأي من أَرائه التَّي يذكـــرها في أَثناء بيان وجهات نظره في مسأَلة من المسائل النَّحوية أَو رأي من آراء النّحّاة التي يتطرق إلى شرحها شرحًا دقيقًا.

ومـــن أمثلته عنده: قال في موضوع قسم الأفعال: ((ولولا كراهة الخروج من إجماع النحاة، لَحسُـــن ادِّعاء كون المُضارع المسمَّى مجزومًا: مبنيًا على السكون، لأَن عمل ما سُمي جازمًا، لم يظهر فيه.....)). [102] (الأستراباذي، ج4، ص7).

حاول الرضي في هذا المثال أن يبيِّن أنه لولا كراهة الخروج من إجماع النحاة على أَن الفعل المضارع مجزوم لحسن الادِّعاء كونه مبنيا على السكون. فهذا دليل على الأخذ بأَصل الإجماع.

وقـــال في موضوع تنكير نحو أَحمر: ((... وأما أَفعل التفضيل نحو: أعلم، فإنك إذا سميَّت بـــه ثـــم نكـــرته، فإن كان مجرّدًا من ((مِن)) التفضيلية، انصرف إجماعًا، ولا يعتبر فيه سيبويه الوصـــف الأصلي، كما اعتبر في نحو أحمر، وإن كان مع ((مِن)) لم يصرف إِجماعًا...)).[103] (المصدر نفسه، ج1، ص177).

أَي إذا سُمِّي بـــ (أفعل التفضيل) ثم نُكِّر، انصرف إجماعًا بشرط تجرده من (مِن) التفضيليَّة، وإذا كـــان معهـــا لم يصرف إجماعًا. وهذا المثال أيضا يوضّح استخدام الرضي للإجماع لإثبات المسائل النحوية في أثناء شرحه إياها.

وقـــال فـــي موضوع الاستثناء المفرَّغ وخاصةً عن تعذّر البدل على اللفظ: ((... وقال أَبوعلي: إنَّمـــا لـــم يجـــز جرّ البدل في: ما جاءني من أَحد إلا زيدٌ، ونصبه في: لا رجلَ إلا زيدٌ، لامتناع دخـــول ((من)) الاستغراقيَّة على المعرفة وعمل ((لا)) التبرئة فيها؛ ولا يطرد التعليل في نحو: ما جاءني من أَحد إلا رجل صالح، ولا يجوز جره اتفاقًا من البصريين، ولا في نحو: لا رجل في الدار إلارجل فاضل فإنه لا يجوز إبداله على اللفظ إجماعًا)).[104](المصدر نفسه،ج2،ص109).

وقال في موضوع من أَحكام المجموع بالألف والتَّاء: ((وأَمَّا فِعلة بكسر الفاء ، وفِعل مؤنثًا كهـــند، ... وإنْ كانتْ معتلة العين ولا يكون إلا ياء إمَّا أَصلية، كبِيعة ،أَو منقلبة كدِيمة، فلا يجوز فيه الإتباع إجماعًا، ولا الفتح إلاعلى قياس لُغة هُذيل)).[105](المصدر نفسه،ج3،ص395).

وبذلـــكَ يُعدَّ الإجماع أَصلاً من الأُصول النَّحويَّة التَّي اعتمدَهَا الاستربَاذي في تأييده لقاعدة نحويَّة أَو تغليبها أَو نفيها.

استصحاب الحال

وهـو إبقـاء اللفـظ على ما يستحقّه في الأَصل عند عدم دليل النقل عند الأَصل. والمراد به استصـحاب حـال الأَصل في الأَسماء وهو الإِعراب، واستصحاب حال الأَصل في الأَفعال وهو البـناء، حتى يوجد في الأَسماء ما يوجب البناء ويوجد في الأَفعال ما يوجب الإعراب ... وهو من الأَدلَّـة المعتـبرة، وفي الوقت نفسه يعتبر من أَضعف الأَدلَّة، ولهذا لا يجوز التَّمسكُ به ما وجد هناك دليل...)).[106] (ابنُ الأنباري، ص(46،141،142) ،1957م).

وهوعبارة عن إِبقاء ما كان على ما كان عليه لانعدام المغير ، وهو الحكم الذي يثبت في الزمان الثَّاني بناء على الزمان الأَوَّل .[107] (الجرجانِي،ص34 ،د.ت) .

ويعـرِّفه د . تمَّـام حسَّـان : ((.... ومعنى الاستصحاب ، البقاء على الصورة الأَصليَّة المجـردة مـن قـبل النُّحَّاة سواء أَكانت هذه الصّورة صورة الحرف أَو صورة الكلمة أَو صورة الجملـة. وكلّ صورة من هذه الصور الأَصليَّة المجردة تسمَّى ((أَصل الوضع)) ... والمقصود بـأَن يكـون الاستصحاب دليلاً من ادلَّة النَّحو أَنَّ العنصر التَّحليلي النَّحوي حرفًا كان أَو كلمة أَو جملـة ، وكذلـك الحكـم الذي يتوصل إليه النَّحوي، إِذا جاء على أَصله فلا يسأل عن علته لأَنّ استصحاب الحال الأَصليَّة لعناصر التَّحليل عن الأَدلَّة المعتبرة .....)).[108] (حسّان،ص69،1981م) .

ومـن خـلال الاطِّلاع على كتب النَّحو التَّي تحدَّثت عن النَّحو : أُصوله وأَدلَّته نجد أَنّ هذا الدلـيل من أَضعف الأَدلَّة المعتبرة وإِن اعتمد عليه كثير من النُّحَّاة في أَثناء حديثهم عن الوضع، فقد تردد كثيرًا استشهاد الرَّضيّ بأَصل الوضع، وأَصل القاعدة ، والرّدّ إِلى الأَصل فاعتدّ بـه في مواضع كثيرة من شرح الكافية. ولم يقبل الاحتجاج به في مواضع أُخرى .

ومـن أَمـثلة قبولـه بـه ، قولـه في موضوع المبتدأ والخبـر: ((ثمَّ اعلم أَنَّ الأَغلب في الاسـتعمال تعريف المبتدأ لأَنّ الأَصل كون المسند إليه معلومًا ، وكذا الأَصل تنكير الخبر ، لأَنّه مسند، فشابه الفعل،والفعل خال من التَّعريف والتنكير،... وإِنّما كان الأَصل في الإِسناد الفعل دون الاسم . لأَنّ الاسم يصلح لكونه مسندا ومسندًا إليه، والفعل مختص بكونه مسندًا لاغير...)).[109] (الأَستراباذي، ج1، ص284).

يـتحدّث الرضـي في هذا الموضوع موضّحًا أَنّ الأغلب في الاستعمال تعريف المبتدأ، لأَنّ أَصـل المسـند إلـيه أن يكون معلومًا، وكذلك الأَصل في الخبر تنكيره لأَنّه مسند ، وشابه بذلك الفعـل، والفعل خالٍ من التعريف والتنكير. وبعد ذلك يوضّح الرضيّ أَنّ السبب في كون الأَصل في الإِسناد الفعل دون الاسم هو أَنّ الاسم يصلح لكونه مسندًا ومسندًا إليه ، أَمّا الفعل فهو مختصّ بكونه مسندًا لا غير.

وقـــال فـــي موضـــوع المُنادى المُضاف إلى ياء المتكلّم: ((... اختلف في ياء المتكلِّم، فقال بعضـــهم أَصـــلها الفتح ، لأَنّ واضع المفردات ينظر إلى الكلمة حال إفرادها دون تركيبها ، فكلّ كلمة على حرف واحد كواو العطف وفائه ، وباء الجر ولامه، وياء المتكلِّم : أَصلها الحركة، لئلا يبـــتدأ بالسَّـــاكن وأَصـــل حركتها الفتح لأَنّ الواحد ولاسيما حرف العلّة ضعيف لا يحتمل الحركة الثقـــيلة من الضمَّة والكسرة ،وقال بعضهم : أَصلها الإسكان، وهو أَولى لأَنّ السكون هو الأصل، وقولهم : الواضع ينظر إلى الكلمة حال إفرادها ممنوع،وظاهر،أَنَّه نظر في المضمرات إلى حال تركيبها بدليل وضعها مرفوعة ومنصوبة ومجرورة،والإعراب لا يكون إلى حالة التَّركيب)).(110) (المَصدرُ السابق،ج1،ص389).

بيّن الرضي في هذا المثال رأيين في أصل ياء المتكلم وهما : أصلها الفتح ، لأنّ ياء المتكلّم أصلها الحركة ، لكي لا تبدأ بالساكن وأصل حركتها الفتح. والثاني : أصلها الإسكان ، لأنّ السكون هو الأصل ويُبدي الرضي رأيه في أثناء شرحه هذا الرأي بقوله : ((وهو الأولى)) فالسكون عنده هو أصل ياء المتكلّم.

وقـــال في أثناء كلامه عن ((رُبَّ)): ((..... قال ابن السراج : النّحّاةُ كالمجمعين على أَنّ ((رُبَّ)) جـــواب لكلام إمّا ظاهر أَو مقدَّر، فهي في الأَصل موضوعة لجواب فعل ماض منفيّ، فلهـــذا لا يجوزون : رُبَّ رجلٍ كريم أَضرِب؛ بل : ضَرَبت، وإنّما كان محذوفاً في الغالب لدلالة الكلام السَّابق عليه؛ هذا الذي ذكرنا من التقليل أَصلها ...)).(111) (المصدرُ نفسه،ج4،ص287).

أوضح الرضي في هذا المثال ما قاله ابن السرّاج من إجماع النُّحاة على أنّ ربّ جواب لكلام إمّا ظاهر أو مقدّر، فهي في الأصل موضوعة لجواب فعلٍ ماضٍ منفي، والسبب في كونه محذوفاً في الغالب هو دلالة الكلام السابق.

وقـــال فـــي موضوع أَحكام المجموع بالأَلف والتَّاء: ((..... وأَهل ، في الأَصل: اسم دخله معنى الوصف فقيل في جمعهِ أَهلون وأَدخلوا التَّاء فيه فقالوا أَهلة)).(112)(المصدرُ نفسه،ج3،ص393).

ومـــن أَمثلة ردّه هذا الدَّليل ، قال في موضوع أَسماء الأَفعال : ((.... وعدم استعمال بعضها على أَصله لا يضرّ ، لمَّا ثبت كونه- يعني عدم استعمال بعضها على أَصله- عارضًا بالدليل ، إذ رُبَّ أَصل مرفوض ، وعارض لازم)).(113)(المصدرُ نفسه،ج3،ص85).

وقال في معرض حديثه عن المفعول معه رادًّا على ابن الحاجب: ((.... العطف واجب فيه، إذ هـــو الأَصـــل فلا يصار إلى غيره لغير ضرورة. وليس بشيء، لأَنّ النَّصّ على المصاحبة هو الداعي إلى النصب، وقد يكون الداعي إلى النصب ضروريا، ولو سلمنا أَنَّه ليس بضروري، قلنا: لم لا يجوز مخالفة الأَصل لداعٍ ؟ وإن لم يكن ضروريا)).(114) (المصدر نفسه، ج1، ص(521،522)).

نلاحــظ مــن خلال المثال السابق ، بعد ان اوضح الرضي ما ذهب إليه المصنف من وجوب العطــف فــي الفعل المعنوي، وهو هنا في اللفظ مشعر به قوي ، ردّ على ما ذهب إليه المصنّف بقوله: ((وليس بشيءٍ))، لأنّ النص على المصاحبة هو الداعي إلى النصب لأنّه هو الأصل.

وبذلــك نرى أن استصحاب الحال هو إرجاع الشيء إلى أصله . وقد استخدمه الاستراباذي كأَصلٍ من أُصول النَّحو في تأْييد القواعد النَّحويَّة أَو نفيها ، وإِن كان اعتماده على هذا الأَصل أَقلَّ من اعتماده على أُصول النَّحو الأُخرى .

" التعليل "

تعــريف العلَّة : لُغة: عَلَلَ : العلُّ والعللَ الشّربة الثَّانيةُ وقيلَ الشّرب بعدَ الشّربِ تبَاعًا. يُقالُ عَلَلَ بعدَ نهلٍ وعِلَّةٍ بعلَّةٍ، والعلّة المَرضى.[115] (ابن منظور، ص(495،498)، د.ت).

و((عَلَّ)): العين واللام أُصول ثلاثة صحيحة : أَحدها تكرر أَو تكرير، والآخر عائق يعوق، والثالث ضعف في الشَّيء ؛ فالأَوَّل : العِلَل ، وهي الشّربة الثَّانية . ويُقال : علَلَ بعد نَهَلٍ . والفعل يعلون علا وعللا . والأَصل الآخر : العائق يعوق ، قال الخليل : ((العلَّة حَدث يشغل صاحبه عن وجهه . ويقال اعتلَّه عن كذا ، أَي : اعتاقه والأَصل الثَّالث : العلَّة : المرضى، وصاحبها معتل . قال ابنُ الإعرابي : علَّ المريض يعلّ علَّة فهو عليل ، رجل علله ، أَي كثير العلل.[116] (ابن فارس، ص(12،13)، د.ت).

وقيل : هي مايتوقف عليه وجود الشَّي ويكون خارجًا مُؤثرًا فيه.[117] (الجرجاني،ص201، د.ت).

ويقصد بها اصطلاحًا : العلل النَّحوية الواردة ، وذلك كالتعليل لدخول التنوين في الكلام والتعليل لثقل الفعل وخفَّة الاسم.[118] (اللبدي، ص(157،158)، د.ت).

" بدايات نشوء العلّة "

مــن خلال الاطِّلاع على بداية نشوء العلَّة نجدها مصاحبة للقياس[119](ترزي، د.ت)، وهذا ما يمكــن ملاحظــته فــي جميع الكتب التي تتناول أُصول النحو العربيّ بالدراسة والبحث المستمر والمُتواصل. وقد عدَّت العلِّة في بعض الأَحيان ركنا من أَركان القياس الأَساسيَّة.[120](نحلة، 1987م).

ويرتبط نشوء العلة بأبي إسحاق الحضرمي وهذا ما أشارت إليه كتب النَّحو فهو أوّل من بعجَ العلل [121] (عبابنة، 1984م). وكانت فى أوّل أمرها ساذجةً بسيطةً.[122] (نحلة،1987م). وبعد ذلك تطور مفهوم التَّعليل على يد الخليل بن أحمد الفَراهيدي الذي يمكن أنْ يطلق عليه – دون تجوز – قمة التعليل في النحو، إذ استطاع أن يستنبط من علل النحو ما لم يستنبط أحد، ومالم يسبق إليه.[123] (أبو المكارم، 1973م) .

ومن الطبيعي أَن يتأثر كل تلميذ باستاذه ومعلمه فهذا سيبويه تأثَّر تأْثيرًا كبيرًا باستاذه الأوّل الخليل فيما كتبه في كتابه من موضوعات حول العلة، ويمكن ملاحظة ذلك في كثير من موضوعات كتابه وفي بعض الأحايين: يأتي بكلام الخليل في أثناء تعليله في موضوع ما.[124] (عبابنة،1984م).

وبعد ذلك توالت الدراسات حول هذا الأَصل المهم من الأُصول النَّحوية من قبل كثير من النُّحّاة مثل: ابن السّرّاج وابن جنّي وابن الأَنباري والسّيوطي.[125] (ابن الأنباري،1957م). ومن البديهي أَنَّ العلَّة في كلّ عصر من عصور النّحّاة الأَوائل تتطور وتتقدَّم.

أَقسامُ العلة

تحدّث ابن السّرّاج عن اعْتلالات النَّحويين وهما على ضربين : ضرب منها هو المؤدّي إلى كلام العرب ، كقولنا : كلّ فاعل مرفوع ، وضرب آخر يسمّى علَّة العلَّة.[126](ابن السّرّاج،1988م). وقسَّم أَبو القاسم الزَّجَّاجي (ت337هـ) العلل إلى ثلاثة أَقسامٍ :

1-**العلّة التَّعليميَّة:** وهي التي يتوصَّلُ بها إلى تعلُّم كلام العرب[127] (الزّجاجي،ص(64،65) ، د.ت). هذا النوع من العلل يقوم على صوغ نمط غير مسموع من نمط مسموع، وتمييزه باسم اصطلاحيّ خاصّ به، فيكون على كلام العرب من كلام العرب.[128] (الملخ،ص(54،55)،2000م).

2- **العلةُ القياسيّةُ :** توضح هذه العلَّةُ بالمثال الآتي : فإن يقال لمن قال: نصبت زيدًا بأَنّ في قوله: إنَّ زيدًا قائمٌ ، ولم وجب أَنْ تنصب ((أَنَّ)) الاسم ؟ فالجواب في ذلك أَنْ تقول لأَنّها وأَخواتها ضارعت الفعل المتعدّي إلى مفعول، فحملَت عليه فأُعملت إعماله لمّا ضارعته.[127] (الزّجاجي،ص(64،65) ، د.ت).

وهذا النّوع من العلَلِ جامع بين المقيس والمقيس عليه في عملية القياس النّحوي الشّكلي[128] (الملخ، ص(54،55)،2000م).

3- **العلّة الجدليَّةُ النَّظريّة:** وهي كلّ مايعتلّ به في باب ((أنَّ)) بعد هذا. مثل أن يقال، فمن أيّ جهة شابهت هذه الحروف الأفعال: وبأيّ الأفعال شبهتموها ؟ أبالماضية، أم المستقبلية أم الحادثة في الحال، أم المتراخية، أم المنقضية بلا مهلة ؟ و(حين) شبهتموها بالأفعالِ لأيّ شيءٍ عدلتم بها إلى ما قدّم مفعوله على فاعله نحو: ضرب زيدًا عمرٌو، وهلاّ شبهتموها بما قدّم فاعله على مفعوله لأنَّه هو الأصل وذاك فرع ثانٍ، فأيّ في علَّة دعتكم إلى إلحاقها بالفروع دون الأُصول، وأيّ قياس اطّرد لكم في ذلك؟...)).[127](الزّجاجِي، ص(64 ،65) د.ت).
وهذه العلَّة هي كلّ علة بعد العلَّة القياسيَّة.[128] (الملخ، ص(54،55)،2000م).

وذكر ابن جنّي ثلاثة أنواع من العلل :

1- **العلل النّحوية**[129](ابن جنّي، 1990م) : وعبّر عنها بعدّة مسمَّيات ، منها: علل العربيَّة، وعلل النَّحويين وعلل أهل العربيَّة ، وعلل النّحو، وعلل الإعراب.[130] (الحجوج، ص111، 2000 م).

2- **العلَلُ الكَلاميَّة** [129](ابن جنّي ،1990م).: وكان يعبَّر عنها أحيانًا بعلل الكلام، وعلل المُتكلميـنَ.[130] (الحجوج ، 2000 م).

3- **العلَلُ الفقهيَّةُ** [129](ابن جنّي ،1990م).: وعبّر عنها بعدّة مُسمَّيات، منها :علَلُ المُتقنين ، وعلل الفقه.[130] (الحجوج ، 2000 م).

وحاول ابن جنّي أن يُبَيِّن أيَّ العلل المذكورة قريبة من بعضها وأيّها بعيدة عن بعضها الآخر إذ قال:

((اعلم أنّ علل النّحويين- وأعني بذلك حذّاقهم المُتقنين ، لا الفافهم المُستضعفين . أقرب إلى علل المُتكلِّمين ، منها أي علل المُتْقَنين ، وذلك أنَّهم إنَّمَا يحيلونَ على الحسِّي، ويَحتجُّونَ فيه بثقَل الحال أو خفَّتها على النَّفس ، وليس كذلك حديث علل الفقه ....)).[131] (ابن جنّي،ص49،1990 م) .

وذكر أنواعا أُخر من العلل منها: الموجبة والمجَوِّزة بقوله: ((اعلم أنّ أكثر العلل عندنا مبناها على الإيجاب بها، كنصب الفضلة، أو ما شابه في اللفظ الفضلة، فعلِلُ هذه الدَّاعية إليها موجبة لها، غير مقتصر بها عن تجويزها؛ وعلى هذا مقاد كلام العرب وضربٌ آخر يسمَّى علّةً، وإنّما هو في الحقيقة سبب يجوِّز ولا يوجِّب...)).[132](المصدر نفسه،ص165).

ومـــن خلال هذا العرض الموجز عن العلّةِ ونشأتها من أوّل وَهلة ، نجدُها قديمةً قدمَ الكلامِ عـــن النّحو وأُصوله وأدلّته ، وهذا واضحٌ كُلّ الوضوح في كُتب النّحّاة القُدماء ، وأن كانَ الكلام عـــنها مُتـــناثرًا هنا وهناك بين الموضوعات النّحويّة الأُخر، ولم تجمع في فصلٍ واحدٍ، وبمرور الزّمـــن وضعت العلّة في موضوع واحد خاصّ بها من حيث النّشأة والبدايات والأقسام والأنواع، وأُلّفـــت حولهـــا الكتب الكثيرة والمُتنوعة متناولة العلّة من حيث النّشأة والبداية والأقسام والأنواع قديمًا وحديثًا وآراء النُّحّاة فيها القدماء والمحدثين.

وعـــدّت العلّـــة جزءًا من السّماع والقياس ؛ فهناك علّة قياس وعلّة سماع ، ومن وجهة نظر الدراسة تعدُّ العِلّة من الأُمور الأساسيّة والأسباب الرّئيسيّة التي يقوم عليها النّحو وأدلّتُه ؛ إذ بدون تعليلٍ أو سببٍ لا يمكنُ استنباط أُمور ومسائل جديدة للنحو العربي ، ويبقى فى دائرة الجمود وعدم الـــتقدّم والتّطور في كلّ زمن من الأزمان . فلا بدّ لكُل قانونٍ أو قاعدةٍ تعليلٍ لدعمه وجعله مقنعًا عـــند الغير وللتمكين من القياس عليه؛ فتكون العِلّةُ سَببًا داحضًا لكُل قانونٍ أو قاعدةٍ. وعلى الرّغم مـــن هـــذا الاهتمام الواسع من العلّة إلا أنّه ظهر من حاول إلغاء بعض الأنواع من العللِ ومنها: العلـــلُ الثّوانـــي والثّوالث أي ((القياسيّة والجَدليّة)) وهوابن مضاء القرطبي[133] (القُرطبـــي، د.ت) وذلـــك لأنّ العلـــل التّعليميّة هي التي يحتاجها النّاشئة في تعلُّم النّحو ، أمّا العلل القياسيّة والجدليّة فـــتزيُّد لا جدوى فيه إلا شغل العقل بالتّأمّل والنّظر ، وكان هذا التّكلُّف سببًا في ثورة ابن مضاء القرطبي على النّحو العربي.[134] (الزّجاجِي، د.ت).

وبعد، فإنّ الرّضيّ لم يخرج عن الطريقة التي سار عليها النُّحّاة القدماء فى تعليلاتهم ، وهذا ما يمكن ملاحظته في كُلّ جزءٍ من أجزاء الكافية، إذ كان كثير التّعليل في أثناء شرحه للمسائل النّحويّة، وقد أضاف عددًا من العلل بالإضافة إلى أخذه الكثير من علل السّابقين .

ونجده يأتي بالحُكم النّحوي مُعَلّلاً له ، ثُمّ يتخيّل اعتراضًا على ذلك الرأي ، ويجيبُ عن ذلك الاعتراض ، مُعَلّلاً للسؤال والجواب.[135](الشّامي،ص190،1998م).

وقـــد يصل التّعليل عنده إلى درجة الخيال الطّريف ، ومن ذلك تعليله للحركات الإعرابية في شـــرحه لأنـــواع الإعراب ، إذ يقول : ((وإنّمَا قيلَ لعلم الفاعل رفع ، لأنّك إذا ضممت الشّفتين لإخـــراج هـــذه الحركة ارتفعتا عن مكانها ، فالرّفع من لوازم هذا الضمّ وتوابعه ، فسمّى حركة البناء ضمًّا، وحركة الإعراب رفعًا ، لأنّ دلالة الحَركة على المعنى تابعة لثبوت نفـــس الحركـــة

أوّلاً .... وأمّـــا جرُّ الفكّ إلى أسفلٍ وخفضه فهو ككسر الشيء ، إذ المكسور يسقط ويهوى إلى أسفلٍ، فسمّى حركة الإعراب جرًّا وخفضًا ، وحركة البناء كسرًا ، لأنّ الأوّلين أوضح وأظهر في المعـــنى المقصود من صورة الفم من الثالث ، ثمّ الجزم بمعنى القطع ، والوقف والسّكون بمعنى واحـــد والحرف الجازم كالشيء القاطع للحركة أو الحرف ، فسمّى الإعرابي جزمًا والبنائي وقفًا وسكونًا)).[136] (الأستراباذي،ج1،ص(69،70) د.ت).

واهـــتمّ الرّضيُّ بالتّعليل وأولاه عناية كبيرة ((فعجَّ شرحه بالعلل ، تعليمية كانت أو قياسيَّة أو جدلـــيَّة ، فـــــلا تكاد تقف على حكم نحوي، أو مسألة أو ظاهرة نحويَّة ، عرض لها دون أن يعلّلهـــــا ، فقد سمت نفسه إلى التّفوق فيها ، فأعمل فكره فيها، وغـــاص على كوامنهـــا فأوغل فيها وأعـــرب وأبعد منتـــزعًا أغلبها من كتب المناطقة والفلاسفة والمُتفقهين والأُصوليين)).[137] (الشّامي، ص(191،192) ،1998م).

ومن الـــواضح أنّ الرّضيّ كان كثير التأثر بالإسلوب المنطقي وعنايته بألفاظ ومصطلحات المُـــناطقة،وإظهار براعته في ذلك[138] (الشُّوملي، 2000 م) ؛ وسبب ذلك يعود إلى أنّ التّأثر بالمَنطقِ اليونانـــي قـــد بلـــغ الذّروة في عصر الرّضيّ، وكان التّعليل في شرحه للكافيَّة أحد مظاهـــر ذلك الـــتّأثر المنطقـــي ، بعـــد أن كان المنطقُ اليُوناني شيئًا معيبًا في الدّراسات اللُّغويّة النّحوية.[139] (الشّامي، 1998 م).

علـــى الـــرّغم من هذه التعليلات التي تصل في بعض الآحايين [140] (دمشقيّة، 1978م).عن حدّهـــا، فـــإنّ القـــارئ شرح الرّضيّ يحسّ بشيء من المداعبة والطّرافة، لم يعترِ بعض القواعد الـــنّحويَّة مـــن جمـــود وصعوبة الفهم ففي موضوع ما يحذف من المرخّم يُصوّر الرّضيُّ موضع اتّصـــالِ الكلمتيـــنِ كالمَفصـــلِ، والكلمـــتان كعظمَتينِ مُتّصلتين عندَه ، فهو أقبل للفكّ من مفاصل المتّصـــل بعضـــها بـــبعض ، لأنّه قريب العَهدِ بالالتئام.....[141] (الأستراباذي،ج1،ص405) وبناء الغايـــات علـــى الحركة ليعلم أنّ لها عرقًا في الإعراب، وعلى الضمّ ، جبرًا بأقوى الحركات لما لحقها من الوهن بحذف المحتاج إليه، أعني المضاف إليه ...))[142]. (المصدر نفسه،ج3،ص170) .

أنواع العلل عند الرّضيّ :

عـــرف الرّضـــيّ العلل المنطقيَّة ، وهذا واضح في شرحه ، وذكر العلَّة الحاملة والغائيَّة والموجدة والعارضة وعلَّة العدم.

فالعلَّة الحاملةُ لُغةً : حَمَلَ الشَّيءَ يَحملُه فهو مَحمُولٌ وحَميلٌ ، وحَملتُ الشَّيءَ على ظَهْرِي والحَملُ : ثَمرُ الشَّجرةِ، وقالَ بعضُ اللُّغويينَ ما كان لازمًا للشيء فهو حَملٌ، وما كان بائنًا فهو حِملٌ.[143](ابنُ منظور، ص(176،177)).

وهـــي اصـــطلاحًا : هو قياسُ أَمرٍ على أَمرٍ وتَحميل أَحدهما حكم الآخَر، والحمل طريق سلكه الـــنُّحَاةُ ، ويُحـــيلونَ إِليه الظَّاهِراتِ الكَلاميَّةَ التي لا تنتظِمها قواعدُ أَصليّةٌ تُنسبُ إِليها.[144](اللبدي، ص67، د.ت).

العلَّةُ الغائيَّةُ لُغةً : هي الغاية : وتعني نُقطةَ الابتداءِ.[145] (دوزي، ص445 ،1992م).

وهي اصطلاحًا : ما يُوجد الشيء لأَجله.[146] (الجرجاني، ص202 ، د.ت) .

ومن أَمثلة العلَّة الحَاملة والعلِّة الغائيَّة عند الرَّضيِّ ما يلي:

قال الرَّضيّ في موضوع المفعول له: ((وذكر المصنِّف مثالين للمفعول له ، ليُبيِّن أَنَّه قد لا يتقدَّم وجوبًا على ما جعل علَّةً له ، كما في : ضربتُه تأَديبًا، وقد يتقدَّم وجوده عليه كما في: قعدتُ جُبنًا ، فالمفعول هو الحامل على الفعل ، سواء تقدَّم وجوده على وجود الفعل ، كما في: قعدتُ جُبنًا، أَو تأَخَّرَ عَنهُ ، كما في: جئتُك إصلاحًا لحالك ، وذلك لأَنَّ الغرض المتأَخِّر وجوده ، يكون علَّة غائيَّة حاملة على الفعل ، وهي إِحدى العلل الأَربع كما هو مذكور في مظانه ، فهي مُقدَّمة من حيثُ التصوُّر، وإِن كانت مُتأَخِّرة من حيث الوجود . فالمفعول لـــه هو العلَّة الحاملةُ لعامله ، وليس بمعلول له كما ظنّ بعضهم نظرًا إلى ظاهر نحوقولهم: ضربتُهُ تأَديبًا وإِنَّ الضربَ علَّة للتأَديب. وإِنّما قلنا ذلك ؛ لأَنَّه لا يطَّرد في نحو: قعدتُ جُبنًا، وجعل المفعول له علَّة لمضمون عامله يطَّرد، لأَنّ التأْديب علَّة حاملة على الضرب، ولفظ (المفعول له) يؤذن بكونه علَّة، لأَنّ اللام في قوله : ((له)) للتعليل، وهي تدخل على العلَّة لا على المُعلَّل ، نحو فعلت هذا لهذه العلِّة)).[147](الأستـــراباذي،ج1، ص508)

أَراد الرَّضـــيّ مـــن الكلام السَّابق أَن يبيّن أَنَّ المَفعول له هو العلَّة لا المعلول له والعامل هو المَعلول له لا العلَّة . وسواء تقدّم وجوده على وجود الفعل أَو تأَخّر عنه فهو الحامل على الفعل ، والذي أَجاز كون الغرض المُتأَخر وجوده لكونه علَّة غائيَّة حاملة على الفعل . فهي مستخدمة من حيث التَّصوُّر .

وقال في موضوع شرط نصب المفعول له: ((وشرط بعضهم كونه من أفعال القلب، قال لأنه الحامل على إيجاد الفعل والحامل على الشيء متقدِّم عليه، وأفعال الجوارح، كالضرب والقتل تتلاشى ولا تبقى حتى تكون حاملة على الفعل، .....)) .[148] (المصدرُ السابق، ج1، ص512).

أي أن السبب الذي أدّى إلى جعل المفعول له من أفعال القلب، لأنه الحامل على إيجاد الفعل والحامل على الشيء متقدِّم عليه، ولولا هذا الحمل لما عُد المفعول له من أفعال القلب .

العلَّةُ المُوجدةُ

العلَّــةُ المُوجــدة لُغةً : وجد مطلوبه والشيء يجده وجودًا. ووجد الشَّيء عن عدمٍ ، فهو موجودٌ؛ وأَوجده الله ولا يقال وجده.[149] (ابن منظور، ص446 ، د.ت).

والعلَّةُ المُوجَدةُ اصطلاحًا: الفرصةٌ ،والباعثٌ ، والدافعٌ.[150] (دوزي، ص98 ،2001م).

ومن أَمثلتهــا عنده :

قال الرَّضيُّ في موضوع المفعول المطلق: ((قدَّم المفعول المطلق لأَنَّه المفعول الحَقيقي الذي أَوجده فاعل الفعل المذكور ، وفعله ، ولأَجل قيام هذا المفعول به صار فاعلاً..أَمَّا المفعول به نحو : ضربتُ زيدًا، والمفعول فِيه، نحو: ضربتُ قدَّامَك يومَ الجُمعة، فليسا ممَّا فعله فاعلُ الفعل المذكور وأَوجده...)).[151] (الأَستراباذي،ج1،ص295).

أي أَنّ السَّبب في تقديم المفعول المطلق كونه المفعول الحقيقي على باقي المنصوبات، لأَنّ الذي أَوجده فاعل الفعل المذكور. أَمّا المفعول به والمفعول فيه فليسا ممَّا فعله فاعل الفعل المذكور وأَوجده.

العلَّةُ العارضةُ

العلَّــةُ العارضــةُ لُغةً : عــرض الشــَّيء: انتصب ومَنع صــار عارضًا كالخَشَبة المُنتصبة في الــنَّهر والطريق. ويقــال: اعترض الشَّيء دون الشَّيء أي حال دونه.[152] (ابنُ منظور ، ص(168،169) د.ت) .

والعلَّةُ العَارِضَةُ اصطلاحًا: العارض هو الطارئ، المفاجئ،غير مقصود.[153](دوزي، ص178،1992م) أَي العلَّة المفاجئة أَو الطارئة غير المقصودة .

ومن أمثلتها عنده :

قـــال الرَّضيُّ في موضوع الأَصوات ((... وإنَّما بنيت أَسماء الاصوات ، لما ذكرنا من أَنَّها ليست في الأَصل كلمات قصد استعمالها في الكلام ، فلم تكن في الأَصل منظورًا فيها إلى التَّركيب الـــذي هـــو مقتضى الإِعراب ؛ وإِذا وقعت مركَّبة ، جاز أَن تعرب، اعتبارًا بالتَّركيب العارض، وهذا إذا جعلتها بمعنى المصادر)).[154] (الأَستراباذي، ج3، ص120) .

أَي أَنَّ السَّبب الذي أَجاز بناء أَسماء الأَصوات إِذا وقعت مركَّبة هو التركيب العارض لها، الذي يجعلها بمعنى المصادر .

وقـــال فـــي موضوع المركَّب العددي والمركَّب المزجي : ((اعلم أَنّ أَصل خمسةَ عشرَ : خمســـةَ وعَشـــر ، حذفـــت الـــواو قصدًا لمزج الاسمين وتركيبهما ، وإِنّما مزج هذا المعطوف بـــالمعطوف علـــيه، ... لأَنّ الاسمين معًا ههنا عدد واحد، كعشرة، وكمائة ، بخلاف نحو: لا أَبَ وابـــنًا، وإِنّمـــا مزجوا النيِّف مع هذا العقد ، بخلاف سائر العقود نحو : عشرين، وأَخواته، ومائة، وأَلـــف ، لقرب هذا المركّب من مرتبة الآحاد التَّي أَلفاظها مفردة، وبني الأَوَّل لكونه محتاجًا إِلى الثّانـــي ، فشابه الحرف، وبني الثَّاني ، لتضمنه الحرف العاطف ، وبنيا على الحركة للدّلالة على عـــروض البـــناء ، وإِنَّ لهما في الإِعراب أَصلا، وعلى الفتح ليخف به بعض الثِّقل الحاصل من التَّركيبِ)).[155](المصدر نفسه، ج3، ص135).

أَي أَنَّ أَصل المُركَّب العددي الإِعراب ، والذي أَجاز بناءهما البناء العارض ، ولولا هذا العارض لبقي المركَّب العددي معربًا. ونلاحظ في هذه المسألة النحوية اجتماع عدَّة علل ، ومنها التَّشبيه والتَّضمين والدّلالة والخفَّة والثِّقل والتَّركيب .

علَّةُ العدمِ

علَّةُ العدم لُغةً : العدمُ ضدّ الوجُود.[156] (مُصطفى، ص588، د.ت) .

وعلَّةُ العدم اصطلاحًا : خلاف الوجودي، ما لا وجود له. [157] (دوزي، ص160، 1992م).

ومن أَمثلتها عنده :

قال الرَّضيّ في موضوع الظُّروف المضافة إِلى الجمل : ((..... وأَمَّا جائزة الإِضافة إِليها فعلى ضربين: لأَنَّها إِمَّا تضاف إِلى جملة ماضية الصَّدر، فيجوز، بالاتِّفاق ، بناؤها واعرابها ، أَمَّا الإِعراب فلعدم لزومها للإِضافة إِلى الجملة ، فعلَّة البناء، إِذن، عارضة، وأَمَّا البناء فلتقوّي العلَّة العارضة بوقوع المبنيِّ الذي لااعراب له لفظًا ولا محلا، موقع المضاف إِليه الذي يكتسي منه المضاف أَحكامه، من التَّعريف والتّنكير)). [158] (الأستراباذي، ج3، ص(180،181)) .

أَي الذي جوَّز الإِعراب في الظُّروف الجائزة الإِضافة لعدم لزُومها إِلى الجملة، وفي هذا النَّصّ أَيضًا علَّتان أُخريان وهما : علَّة البناء والعلَّة العارضة، فالذي أَجاز بناء الظُّروف الجائزة الإِضافة إِلى الجملة لأَنَّ علَّة البناء عارضة ، وقد وقع المبنيُّ الذي لا إِعراب له لفظًا ولا محلاً ، موقع المضاف إِليه لتقوّي العلَّة العارضة .

وقَال في موضوع الظُّروف بيان المقطوع منها :

((....وقال بعضهم: بل أُعربت لعدم تضمُّن معنى الإِضافة، فمعنى: كنت قبلاً: أَي قديمًا، وأَبدأ به أَوَّلاً : أَي متقدِّمًا ؛ ومعنى من قبل ومن بعد : أَي متقدِّما ؛ ومُتأَخِّرا، لأَنّ ((مِن)) زائدةٌ)). [159] (المصدر نفسه، ج3، ص169) .

أَي أَنّ سبب إِعراب الظُّروف المقطوعة عن الإِضافة لعدم تضمُّن معنى الإِضافة .

وقال السُّيوطي: ((يجوز التَّعليل بالأُمور العدميَّة ، كتعليل بعضهم بناء الضَّمير...)). [160] (السّيوطي،ص116،1976م).

العللُ التَّعليميَّةُ والقياسيَّةُ

لم يختلف الرَّضيّ عن سابقيه من التَّدرّج في التَّعليل ابتداءً من العلل التَّعليميَّة ثمَّ القياسيَّة ثمَّ الجدلـيَّة والنَّظريَّة. وقد يعلل للموضوع بأَكثر من علَّة وقد يجمع عللاً كثيرةً في موضوع واحد، ومـثال ذلـك قولـه في موضوع التَّدرّج في وضع الضَّمائر : ((... إِنَّما ضمّوا التَّاء في المُتكلِّم لمناسبة الضَّمَّة لحركة الفاعل ، وخصُّوا المتكلِّم بها لأَنَّ القياس وضع المتكلِّم أَوَّلاً، ثمَّ المُخاطب ، ثـمَّ الغائـب ؛ وفتحوا للمخاطب فرقًا بين المتكلِّم وبينه ، وتخفيفًا، وكسروا للمخاطبة فرقًا، ولم يعكسـوا الأَمر بكسرها للمخاطب وفتحها للمخاطبة، لأَنّ خطاب المذكّر أَكثر فَالتَّخفيف به أَولى ، وأَيضـًا ، هو مقدَّم على المؤنَّث ، فخصّ ، للفرق ، بالتَّخفيف، فلم يبقَ للمؤنَّث إِلا الكسرة)). [161] (الاستراباذي، ج2، ص(412)) .

نلاحظ من النَّصّ أعلاه أنّ سبب ضمّ التَّاء في المتكلِّم لمناسبة الضَّمَّة لحركة الفاعل ، وفتحوا المخاطب للفرق بينه وبين المتكلِّم، وتخفيفًا، وسبب كسر المخاطبة للفرق بينها وبين المخاطب . وأنَّه لا يجوز كسر المخاطب وفتح المخاطبة لأنَّ خطاب المذكَّر أكثر ، وهو متقدِّم على المؤنَّث.

فالعلـــل في هذا النَّصّ المتقدِّم هي : المناسبة ،والقياس، والتَّخفيف، والفرق،والأولى، والكثرة.

ومن الأَمثلة على العلل الجدليَّة النَّظريَّة قوله في موضوع في تفصيل أحكام لام الابتداء :

بعـــد انتهاء الرضي من شرح الحروف المشبهة بالفعل أورد استطرادًا في تفصيل أحكام لام الابـــتداء بقولـــه : ((اعلـــم أنّ هذه اللام: لام الابتداء، المذكورة في جواب القسم ، وكان حقّها أن تدخـــل فـــي أول الكـــلام، ولكن لما كان معناها هو معنى ((ان))، سواء، أعني التأكيد والتحقيق، وكلاهما حرف ابتداء ، كرهوا اجتماعهما، فأخَّروا اللام وصدَّروا ((إن)) ، لكونها عاملة، والعامل حَـــرِيّ بالتقديم على معموله ، وخاصة إذا كان حرفًا ، إذا هو ضعيف العمل ؛ وراعوا مع تأخير الـــلام شـــيئين : أحدهمـــا : أن يقع بينهما فصل ، لأن المكروه هو الاجتماع ؛ والآخر: أنها لما ســـقطت عن مرتبتها وهي صدر الكلام ، أعني المبتدأ ، أو الخبر المقدم، أو معمول الخبر المقدّم، ..... نحـــو: لزيد قائم، ولقائم زيد، ولطعامَك زيد آكلٌ ، لا تدخل- مرتبط بقوله : لما سقطت عن مرتبـــتها- بعد التأخر إلا على أحد الثلاثة، نحو : إن مِن الشعر لحكمة، وان زيدًا لقائم، وان زيدًا لفي الدار قائم، ولا تدخل على متعلَّق الخبر المتأخر عن الخبر، فلا يقال : إن زيدًا قائِم لَفِي الدار، لـــئلا يُـــبخس حقّهـــا كـــلّ الـــبخس ، بتأخير ما حقه صدر الكـــلام عن جزأي الكلام اللذين هما العمدتان))(162) (المصدر السابق،ج4، ص357).

"علَّة السَّماع وعدمه"

علَّةُ السَّماعِ :

عرضـــت الموضوع لغة واصطلاحًا في موضوع أَصول النَّحو. والمقصود من علّة عدم السَّماع أَي لا يمكـــن إثـــبات مســـألة من المسائل النَّحويَّة لعدم السَّماع بها في القران الكريم أَو الأَحاديث النَّبويَّة الشَّريفة أَو الشِّعر أَو النَّثر أَو غيرها من مصادر السَّماع .

ومن أَمثلتها عنده : قال الرَّضيّ في موضوع ((أَيٌّ وصور استعمالها)):

((قال سيبويه: لا يرفع نحو: اضرب أَيًّا أَفضل، ولا يبنى ، أَيضًا، على الضَّمِّ قياسًا على: اضرب أَيَّهـــم أَفضل ، لأَنَّ ذلك مخالف للقياس ، ولم يسمع من العرب إلا : أَيًّا أَفضل، منصوبًا، ولوقالوا لقلنا ،أَي لو رفعوا ، أَو ضمّوا، لاتَّبعناهم)).(163) (المصدرُ نفسه،ج3، ص62).

نلاحـــظ في هذا المثال أوضح الرضي أَنَّ سبب نصب ((أيًّا)) سماع ذلك من العرب ، وسبب عدم رفع (أيًّا) وعدم بنائه على الضَّمِّ، عدم سماع ذلك من العرب .

وقال في موضوع الحكاية:

((وأجـــاز الأخفـــش الاســـتفهام بأي ، على وفـــقِ : آلمَنَيّ ، قياسًا ، فيقال : آلآيِيّ، فيصلح للمنسوب إلى العاقلِ وإلى غيره، والوجه المنع لعدم السَّماع ولاستثقال الياءات؛ واللهُ أعلم)).[164]

(المصدر السابق،ج3، ص81).

أي أنّ سبب منع الرَّضيّ عدم السّماع واستثقال الياءات على ما أجازه الأخفش من رفع (أي) وبنائه على الضَّمِّ قياسًا على كلمة (آلمَني). ونلاحظ في هذه المسألة النَّحويَّة علَّتين وهما: عدم السَّماع والاستثقال .

" علَّة التَّشبيه "

علَّة التَّشبيه لُغةً : الشَّبْه والشَّبَه : المِثْلُ . وأَشْبَهُ الشَّيءُ الشَّيءَ : مَاثَلَهُ . وفي المَثَل : مَن أَشبهَ أَباهُ فَمَا ظَلَمَ.[165] (ابنُ منظور، ص503، د.ت) .

وعلّتَهُ التَّشـــبيه اصطـــلاحـــاً: وهي علَّة تقوم على إكساب المتشابهين حكما واحدًا[166]

(اللبدي،ص83، د.ت).

قال الرَّضيِّ في موضوع نون الوقاية : ((..... وإنَّما جاز إلحاق نون الوقاية بإنّ وأخواتها لمشابهتها الفعل .... وأمّا جواز حذفها فلإنّ الإلحاق للمشابهة لا بالأصالة ....)).[167]

(الأستراباذي، ج2، ص45) .

أي أنّ الذي جوَّز إلحاق نون الوقاية بأنّ وأخواتها شبهها الفعل ، وكذلك الذي جوَّز حذفها لأنّ هذا الإلحاق كان من باب المشابهة فقط وليس من باب الأصالة .

وقوله في موضوع أسماء الأفعال:

((اعلمْ أنـــَّه إنَّما بنى أسماء الأفعال لمشابهتها مبني الأصل، وهو الفعل الماضي والأمر...)).[168]

(المصدر نفسه، ج3، ص83) .

أي أنّ سبب بناء أسماء الأفعال شبهها بالأفعال المبنيَّة في الأصل وهما: الماضي والأمر .

" علَّة الدّلالة على الشَّيء "

علَّةُ الدّلالة لُغة : الدليل : مايستدلّ به . وقد دلَّه على الطَّريق.[169] (ابنُ منظور، ص(248،249)).

وعلَّــة الدّلالــة اصــطلاحًا :هــي كــون الشَّــيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر.[170] (الجرجانِي،ص139، د.ت) .

قال الرَّضيّ في موضوع المعاني التي تجئ لها التّاء:

((وتجيء التَّاء لأَربعة عَشَر معنىً ومنها : أَنْ تجيء التَّاء للدَّلالة على الجمع ، وذلك في الصّفات التي لا تستعمل موصوفاتها ، وهي على فاعل أَو فعول ، أَو صفة منسوبة بالياء ، أَو كائنة على : فعَّال، كقولهم : خرجت خارجة على الأمير ، وسابلة، ووارِدة ، وشاردة ، وقولهم ، ركوب وركوبة ، وحلوب وحلوبة ، وقتوب وقتوبة ، وقولهم ، البصريَّة والكوفيَّة ، والمروانيَّة ، والزبيريَّة ، والجمَّالة والبغَّالة والحمَّارة)).[171](الأستراباذي،ج3،ص(324،326)).

أي أَنَّه في حال مجيء الصّفات التَّي لا تستعمل موصوفاتها تأتي معها التّاء للدّلالة علىالجمع، وأورد الرضي أمثلة للاستدلال على ما ذهب إليه .

وقال في موضوع تمييز كم بنوعيها والفرق بينهما:

((وأَنَّما انجرَّ مميِّز ((كم)) الخبريَّة المفرد، وهو أَكثر من الجمع، لأَنّ ((كم)) للتكثير، فصار مميزه كمميز العدد الكثير، وهو المائة والألف، وإِنَّما جاز الجمع فيه ولم يجز في العدد الصَّريح لأَنَّ في لفظ العدد الكثير دلالة على الكثرة، فاستغنى بتلك الدّلالة عنِ جمع المميز.....)).[172] (المصدر نفسه، ج3، ص(156،157)).

حاول الرضي في هذا المثال أن يبين السّبب الذي أجاز الجمع في مميز (كم) الخبريَّة ولم يجز في العدد الصريح ، وهو الدلالة على الكثرة في لفظ العدد الكثير ، فاستغنى بهذه الدلالة عن جمع المميز .

" علَّة الثِّقَل "

علّــــة الــثِّقل لُغة : الثِّقلُ : نقيض الخفَّة ، والثِّقل : رَجْحانُ الثَّقيلِ . وَالثِّقَلُ : الحِملُ الثَّقيل.[173] (ابنُ منظور، ص86 ، د.ت) .

وهي في الاصطلاح : استثقال اللفظ لكثرة أَصواته أَو لقلَّتها أَو لتقارب مخارجها أَو لثقل حروفه.

ومن أمثلتها عنده : قال الرّضيّ في موضوع الظُّروف : ((.... أمّا جواز بناء (علَو) على الفتح، نحو من علَو، من دون سائر الغايات فلثقل الواو.....)).[174] (الأستراباذي، ج3، ص170).
أي أنّ سبب جواز بناء (علو) على الفتح ثقل الواو.

وقال في موضوع الفعل المبني للمجهُول والتَّغير الذي يلحقه:

((..... وقوله : ((ومعتل العين)) يعني ما اعتلَّ عينه من الماضي الثُّلاثي نحو: قال وباع ، فيما بني للمفعول منه ثلاث لُغات ؛ قِيلَ وبِيعَ بإشباع كسرة الفاء، وهي أفحصها ، وأصلهما: قُوِل، وبُيِع، استثقلت الكسرة على حرف العلَّة، فحذفت، عند المصنّف، ولم تنقل إلى ما قبلها،..... وعند الجزولي: استثقلت الكسرة على الواو، والياء فنقلت إلى ما قبلهما، لأنّ الكسرة أخفّ من حركة ما قبلهما)).[175]) (المصدر نفسه، ج4، ص130) .
أي أنّ السَّبب في تغيّر الكلمتين ((قَوَلَ ، وبَيَعَ)) عن أصلهما عند بنائهما للفعل المبني للمجهول إلى ((قِيلَ وَبِيعَ)) استثقال الكسرة على الواو والياء.

"علَّة الخفَّة"

علَّة الخفَّة لُغة : الخفَّة والخفَّة : ضدَّ الثِّقل والرجوح ، يكون في الجسم والعقل والعمل.
وقيل : خفَّت عليكم الحركة أو ثقلت.[176] (ابنُ منظور، ص79 ، د.ت).

وهي علَّة تتَّصل بأحد طباع العرب في القول فقد كانوا يميلون إلى اختيار الأخفّ، إذا لم يكن مخلاً بكلامهم.[177] (الورّاق، ص83، 2002م). وهذه العلَّة ضدّ علَّة الثِّقل.
ومن أمثلتها عنده : قال في موضوع إعراب المثنَّى ، وجمع المذكّر السّالم : ((.... وكسر النون في المثنَّى لكونه تنويناً ساكنا في الأصل، والأصل فى تحريك السّاكن ، إذا اضطرّ إليه أن يُكسَر، ... وفتح في الجمع للفرْق ، فحصل الاعتدال في المثنَّى بخفَّة الألف وثقل الكسرة ، وفي الجمع بثقل الواو ، وخفَّة الفتحة ، وأمّا الياء فيهما، فطارئة للإعراب)).[178] (الأستراباذي،ج1،ص85)

أي أنّ السّـبب في حصول الاعتدال بين ألف المثنّى والنون خفّة الألف وثقل الكسرة ، وبين واو الجمـــع والنون ، ثقل الواو وخفّة الفتحة.ومن الملاحظ هنا في هذا المثال اجتماع أربع علل وهي: الخفّة والثّقل والإعراب والفرق .

وقال في موضوع الضّمَائر أسماه ((التدرّج في وضع الضّمائر)) وهو من استطرادته المعتادة :((...وفتحوا للمخاطب فرقًا بين المتكلّم وبينه، وتخفيفًا، وكسروا للمخاطبة فرقًا، ولم يعكسوا الأمر بكسرها للمخاطب وفتحها للمخاطبة، لأنّ خطاب المذكّر أكثر فالتخفيف به أولى، وأيضًا، هو مقدّم على المؤنّث، فخصّ، للفرق، بالتّخفيف، فلم يبق للمؤنّث إلا الكسر)).[179] (المصدر السابق، ج2، ص412).

أي أنّ الذي أدّى إلى فتح ضمير المخاطب التخفيف ، والسّبب في عدم كسر ضمير المخاطب وفتح ضمير المخاطبة ، التخفيف أيضًا لأنّ خطاب المذكّر أكثر من خطاب المؤنّث، ففـــتح للتخفيف ، وكذلك لأنّ المذكّر مقدّم على المؤنّث فخصّ للفرق وذلك بالتّخفيف.

" علّةُ الفرق "

علّة الفرق لُغَةً : الفرقُ تَفريقُ ما بين الشّيئَين حين يتفرّقَان :والفرقُ : الفَصلُ بين الشّيئين[180] (ابنُ منظور،ص(299،301)) . **واصطلاحًا** : اختلاف ، تباين.[181] (دوزي، ص56 ،1997م) .

ومـــن أمثلتها عنده : قال الرّضيّ في موضوع المعاني التّي تجئ لها التّاء :((لفصل الآحاد المخلوقـــة ، وآحاد المصدر، من أجناسها ،..... والمراد بالجنس ههنا : مايقع على القليل والكثير بلفظ الواحد ؛ وقد جاءت، قليلاً ، للفرق بين الآحاد المصنوعة وأجناسها ، وهي أسماء محفوظة ، كسَفينٍ وسَفينةٍ ، ولَبنٍ ولبنةٍ)).[182] (الأستراباذي،ج3،ص325) .

أي قد تجيء التّاء ، قليلاً مع الآحاد المصنوعة وأجناسها للفرق بينهما .

وقَال في موضوع إعراب المثنّى ؛ وجمع المذكّر السّالم :

((... وكسر النون في المثنّى لكونه تنوينًا ساكنًا في الأصل، والأصل في تحريك السّاكن ، إذا اضطرّ إليه أن يكسر،.....، وفتح في الجمع للفرق .....)).[183] (المصـــدرُ نفسه، ج1، ص85).

أي أنّ سبب فتح نون جمع المذكّر السّالم فرق بينها وبين نون المثنّى .

" علَّةُ الأَصل "

لقد أَشرت إلى معنى الأَصل لُغةً واصطلاحًا في بداية الكلام عن هذا الفصل .

ومـــن أَمثلـــته عـــنده : قال الرَّضيّ في موضوع الأَصل في المبتدأ : ((.....إنَّما كان أَصل المبـــتدأ التَّقديم ، لأَنه محكوم عليه ، ولابدّ من وجوده قبل الحكم ، فقصد في اللَّفظ أيضًا..)).[184] (المصـــدرُ السابق،ج1، ص229) .

فالأَصل في المبتدأ أَن يتقدَّم على الخبر ، لأَنَّه هو المقصود باللفظ .

وقال في موضوع استعمال غير:

((اعلم أَنَّ أَصل ((غير)) :الصِّفة المفيدة لمغايرة مجرورها لموصوفها، إِمّا بالذات ، نحو : مررتُ بِرجُلٍ غيرِ زيدٍ ، وإِمَّا بالصِّفات ، نحو : دخلت بوجه غير الوجه الذي خرجت به ، والأَصل هو الأَوّل ، والثَّاني مجاز ؛ فإِنّ الوجه الذي تبَيَّن فيه أَثر الغضب كأَنَّه غير الوجه الذي لا يكون فيه ذلك بالذات)).[185] (المصـــدرُ نفسه، ج2، ص(125،126)).

أَي أَنَّ غـــير فـــي الأَصل هي الصِّفة المفيدة لمغايرة مجرورها لموصوفها ، وذلك إِمَّا بالذات وإِمَّا بالصِّفات .

" علَّة العوض "

علَّـــة الـــتَّعويـــض لُغةً: العوض: البدل. تقول عُضت فُلانًا وأَعَضتُهُ إذا أَعطَيته بدل ما ذهب منه.[186](ابن منظور، ص192) .

وعلَّـــة الـــتَّعويض اصطلاحًا: أَن يقع في الكلمة انتقاص من التَّثنية والجمع السَّالم بقطع الحركة والتَّنوين عنهما، فتدورك ذلك بزيادة التَّنوين.[187](الحمُوز، ص6، 1987م).

ومـــن أَمثلـــتها عنده : قال الرَّضيّ في موضوع المنصوب على شريطة التَّفسير : ((قال ابن الحاجـــب ((الثَّالـــث : مـــا أُضمر عامله على شريطة التَّفسير، وهو كلّ اسم بعده فعل أَو شبهه مشتغل عنه بضميره أَو مُتعلّقه لوسلّط عليه هو أَو مناسبه لنصبه . قال الرَّضيّ إِنَّما وجب إِضمار الفعل ههنا، لأَنّ المفسِّر كالعِوض من النَّاصب ولمْ يؤتَ به إلا عند تقدير النَّاصب ليفسِّره)).[188] (الأَستراباذي، ج1، ص437).

أي أنَّ الــذي أوجــب إضمار الفعل ، أنّ المفسِّر الذي بعد الاسم كالعوض من الفعل المضمر والنَّاصب للاسم يكون هو المفسِّر. ولولا هذا العِوض لما أمكن إضمار الفعل ونصب الاسم بعده.

وقال في موضوع صور أُخرى من التَّسمية ((ولو سمَّيت بنحو: ضَرَبَتْ، أبدلت التَّاء هاء في الوقف، وصار مثل مُسلمة، لخروج الكلمة إلى قسم الأسماء؛ ولو سمَّيت بنحو ضَرَبَا وضَرَبُوا، على أنَّ الألف والواو، زيدتا علامتين للتثنية والجمع، كالتاء في: ضَرَبَتْ، نَحو: أكلُوني البراغيث، وجب إلحاق النُّون)).[189] (المصدر السابق، ج3، ص276).

أي إذا سمَّيت بنحو (ضَرَبَا وضَرَبُوا) وكانت الألف والواو مجرّد علامتين ، ولا مدخل لهما في الإعراب ، وجب إلحاق النُّون بهما عوضًا من تنوين كان يستحقَّه ضَرَبَ.

" علَّةُ الحمل على النَّظير "

النَّظير لُغةً : النَّظير: المثل . وفُلانٌ نظيرك أي مِثلَك.[190](ابن منظور،ص219) .

وحقيقة التَّنظير أن يكون الشَّيء يشبه الشَّيء لا يفوته إلا انطباق القاعدة ، فهو نمط من قياس الاستعمالات اللّغويّة بعضها على بعض بعلّة الشَّبه. [191](الملخ، ص127، 2000 م).

ومن أمثلتها عنده: قال الرَّضيّ في موضوع الأخبار بالذي أو بالألف واللام: ((وعزا الرمّاني إلى المازني، أنَّه يجعل الكلام جملتين اسميَّتين كما في الأصل فعليتين، لأنَّ المبتدأ والخبر، نظير الفعل والفاعل، فنقول في مسألتنا عند إعمال الثَّاني: الضَّارب هو والمكرم: زيد)).[192] (الأستراباذي، ج3، ص40) .

أي أنّ السَّبب في جعل الكلام جملتين اسميتين وهما المبتدأ والخبر، أنَهما نظيران للفعل والفاعل.

وقال في موضوع تنكير الممنوع من الصرف وما يَترتَّب عليه: ((وإذا أنكرت سراويل بعد التَّسمية فهو عند المبرّد كمساجد، إذ هو جمع سراولة ،وقياس قول سيبويه أيضًا ترك الصَّرف. إذ هو أعجمي حمل على موازنة كما كان قبل التَّسمية ، وكذا قياس قول الجزولي: يعتبر فيه عدم النَّظير والعجمة الجنسيَّة، كما اعتبرها قبل العلميَّة)).[193](المصدر نفسه، ج1، ص172)

أي أنّ السَّبب في عدم صرف (سراويل) عند الجزولي،اعتبارعدم النَّظير والعجمة الجنسيَّة .

" **علَّة المشاكلة** "

علَّـــة المشاكلة لُغةً : الشَّكل بالفتح : الشّبه والمثل ، وقد تشاكل الشَّيئان وشاكل كلّ واحد منهما صاحبه والمشاكلة : الموافقة.[194] (ابن منظور، ص(356،357)) .

ولصطلاحًا : هي اتفاق الشَّيئين في الخاصّة .[195] (الكفوي، ص843، 1992 م).

ومن أمثلتهـــا عنـــده : قـــال الرَّضيّ في موضوع معنى إذ وإذا واستعمال إذا للمفاجأة : ((.... وتجئ ((إذ)) للتعليل ، نحو: جئتك إذ أنت كريم ، أي لأنَّك والأولى حرفيتها ، إذن ، إذ لا معنى لتأويلها بالوقت حتّى تدخل في حدّ الاسم ؛ وأعلّم أنَّه يقبّح أن يليها اسم بعده فعل ماض ، نحو : إذ زيدٌ قامَ ، بل الفصيح : إذ قامَ زيدٌ ، لأنّ ((إذ)) موضوع للماضي ، فإيلاؤه الماضي أولى، للمشاكلة والمناسبة)).[196](الأستراباذي، ج3، ص201).

أي أنّ السَّـــبب فـــي أن يلـــي الماضـــي ((إذ)) المشاكلة والمناسبة بين إذ وما يليها من الفعل الماضي . ومعنى المشاكلة هنا مشابه ومماثلة .وقد جاءت في هذا النص علّة أُخرى هي الأولى.

" **علَّةَ الوجوب** "

الوجوب لُغةً : وجب الشَّيء : أي لزم.[197](ابن منظور، ص793) .

والوجوب اصطلاحًا: هو ضرورة اقتضاء الذَّات عينها وتحقيقها في الخارج.[198] (الجرجاني،ص323). وهي العلل التّي تفسّر حكمًا نحويًّا واحدًا ، أَو حالةً تركيبيّةً واحدةً ثبت كلّ منهما بالسماع عن العرب ، ولا مناص الخروج عن القاعدة النَّحويَّة فيها. [199] (الملخ، ص107) .

ومن أمثلتها عنده: قال في موضوع فعل التعجب: عندما شرح ابن الحاجب إعراب ما التعجبية والأقوال التي قيلت فيها من قبل النحّاة أمثال سيبويه والأخفش، حاول الرضي أن يبيّن وجهة نظره بقوله: ((وقال الأخفش في القول الآخر: ما موصولة، والجملة بعدها صلتها والخبر محذوف أي: الذي أحسن زيدًا: موجود، وفيه بُعد، لأنّه حذف الخبر وجوبًا مع عدم ما يسدُّ مسدَّه؛ وأيضًا ليس في هذا التقدير معنى الإبهام اللائق بالتعجب.....)).[200](الأستراباذي،ج4، ص(233،234)).

أي أنّ ســـبب تعقيـــب الرضي على ما ذهب إليه الأخفش ، في أنّ ما التعجبية موصولة، والجملة بعدها صلتها والخبر محذوف، هو حذف الخبر وجوبًا مع عدم ما يسدُّ مسدَّه.

وقال الرّضيّ في موضوع جواز الفصل والوصل: ((.... قوله: ((وليس أَحدهما مرفوعًا))، لأنَّه إن كان مرفوعًا وجب تقديمه واتّصال الثَّاني،.... سواء كان الأوّل أَعرف، أَو، لا، قوله: ((فإن كان أَحدهما أَعرف))، إنَّما كان ذلك لأَنَّه إن لم يكن أَحدهما أَعرف، ولم يكن أَحدهما مرفوعًا، وجب انفصال الثَّاني نحو: أَعطاك إياك، وضربي إيَّاي)).[201](المصدر السابق،ج2،ص(441،442)).

أَي أَنّ السَّبب في اشتراط أَن يكون أَحد الضَّميرين ليس مرفوعًا ، وذلك لأَنَّه إن كان مرفوعًا وجب تقدُّم أَحدهما واتصال الثَّاني . وكذلك إنّ السَّبب في اشتراط أَن يكون أَحدهما أَعرف لأَنَّه إن لم يكن أَحدهما أَعرف ولم يكن مرفوعًا وجب انفصال الثَّاني .

" علّة الجواز "

وهي العلل التَّي تفسّر الأَثر الذي تجيزه القواعد الجوازيَّة في الكلمة أَو التَّركيب، فعلَّة إضافة الظَّرف إلى المبني تجيز بناء الظَّرف.[202] (الملخ، ص108، 2000م) .

ومن أمثلتها عنده: قال الرَّضيّ في موضوع إذن وأَحكامها : ((..... ونقل عن المازني أَنّه كان لا يرى الوقف عليها بالألف، لكونها حرفًا كإنّ، وأَجاز المبرّد الوجهين ، وقال الفرّاء : إذا أَعملتها فاكتبها بالألف وإذا ألغيتها فاكتبها بالنون، لئلا..... وتجويز الفصل بينها وبين منصوبها بالقسم والدّعاء والنِّداء ، يُقوّي كونها غير ناصبة بنفسها ، كأَن ، ولن ، إذ لا يفصل بين الحرف ومعموله بما ليس من معموله)).[203](الأستراباذي، ج4، ص(45،46)).

أَي أَنَّ الَّذي يقوّي كون ((إذن)) غير ناصبة بنفسها، هو تجويز الفصل بينها وبين منصوبها بالقسم والدُّعاء والنِّداء.

وقـــال في موضوع أَحوال الاسم والخبر بعد إنّ وأَخواتها: ((واعلمْ أَنّ حال الاسم والخبر بعد دخول هذه الأَحرف عليهما كحالهما قبل دخولها ، لكنّه يجب تأخير الخبر ههنا ، إلا أَن يكون ظـــرفًا أَو جـــارّا أَومجـــرورًا، فيجوز توسّطه بين هذه الحروف وأَسمائها، .... ولا يجوز حذف أَسمائها التي ليست بضمير الشأن الا في الشعر .....)).[204] (المصدر نفسه، ج4، ص375) .

أَي أَنَّ السّـــبب فـــي جعـــل خبر إنّ وأَخواتها أَن يتقدَّم على أَسمائها هو مجيؤه ظرفا أَو جارّا أَومجرورًا .

" **علّة كثرة الاستعمال** "

الكثرة لُغةً : كثُر الشيء كُثْرًا : خلاف قلّ.[205] (أنيس، ص777، د.ت) .

الكثـــرة اصطلاحًـــا: وهي علّـــة يســـتدلّ بها في الغالب لبيان بضعة أحكام منها الحذف.[206] (الورّاق، ص84، 2002 م). وهذه العلّة تقابل علّة قلّة الاستعمال .

ومن أمثلتها عنده: قال الرَّضيّ في موضوع الظّرف:((..... وأمّا حسب، فجاز حذف ما أضيف إليه لكثرة الاستعمال، وبني على الضمّ .....)).[207] (الأستراباذي، ج3، ص171) .

أي الذي جوّز حذف ما أُضيف إلى حسب الظرف كثرة استعماله .

وقوله في شروط التّرخيم : ((..... إنّما اشترط العلميّة في التّرخيم لكثرة نداء العلم فناسبهُ التّخفيف بالتّرخيم مع أنّه لشهرته، فيما-أي يكون في باقيه دليل على المحذوف- بقي منه دليل على ما ألقِي)).[208] (المصدر نفسه،ج1،ص397) .

أي أنّ سبب اشتراط العَلميَّة في الترخيم هو كثرة نداء العلم .

وقـــال فـــي موضـــوع حذف عامل الحال (وجوبه في المؤكّدة): ((اعلم أنّ عامل الحال قد يحـــذف جـــوازًا ، ووجوبًا أيضًا، في مواضع قياسيَّة، ولا بدّ من قرينة مع الحذف، جائزًا كان أو واجـــبًا ، فقرينة ما حذف جائزًا حضور معناه، ... أو تقدّم ذكره، .... ومن المواضع التي يحذف فيها قياسًا على الوجوب : أن تبيّن الحال ازدياد ثمن أوغيره شيئًا فشيئًا ، مقرونةً بالفاء أو ثمَّ،.... ومـــنها ما وقع الحال فيه نائبًا عن خبر، ..... ومنها أسماء جامدة، متضمّنة توبيخًا على ما لا ينبغـــي من التقلّب في الحال ، مع همزة الاستفهام،..... والعلّة في وجوب حذف العامل في جميع ما ذكرنا، ممّا هو حال ، كثرة استعماله)).[209] (المصدر نفسه، ج2، ص(47،48،49)) .

أي أنّ السّبب الذي أدّى إلى حذف عامل الحال وجوبًا هو كثرة الاستعمال.

" **علّة قلّة الاستعمال** "

القلّة لُغةً : ضدّ الكثرة .[210](أنيس، ص756، د.ت) .

وتعني اصطلاحًا : قلّة ورودها ومجيئها على ألسنة العرب .

ومن أمثلتها عنده : قال الرَّضيّ في المنصوب على شريطة التَّفسير وخاصّة في تفصيل أحكام المشتغل عنه (اختيار الرفع) : ((حال الاسم المحدود، لا يعدو أربعة أقسام : أمّا أن يختار رفعه، أو يختار نصبه ، أو يجب نصبه ، أو يستوي رفعه ونصبه، ..... وقرينة الرَّفع التي تجامع قرينة النّصب وتكون أقوى منهـــا ، شيئان فقط ، على ما ذكروا ((أمّا)) و((إذا)) المفاجأة ، أمّا ((أمّا)) فتجامع ثلاث قرائن للنصب هي مع إحداها مغلوبة ومع الآخرين غالبة.

أمّـــا الأَولى ، فالطلب على ما يأتي،..... وأمّا إذا كانت ((أمّا)) مع الطلب ، وهو الأمر والنّهي والدّعـــاء فقـــط ، لأنّ ســـائر أنواع الطّلب؛ ... يجب رفع الاسم معها .... فأمّا مع الثّلاثة فهي مغلوبـــة،... وإنّمـــا صـــارت مغلوبة ، لأَنّ وقوع هذه الأَشياء خبرًا للمبتدأ قليل في الاستـــعمال، وذلك لأنّ كون الجملة الطّلبية فعلية ، أَولى إن أَمكـــن، لاختصـــاص الطلب بالفعـــل ...)) .[211] (الأستراباذي، ج1، ص(452،454،455)) .

أَي أنّ السّبب الذي أدّى إِلى جعل ((إِمّا)) مغلوبة ، قلّة استعمال وقوع الأمر والنهي والدعاء خبرًا للمبتدأ .

وقـــال في موضوع الفعل المبني للمجهول : عندما عرّف ابن الحاجب الفعل المبني للمجهول والتغيـــير الـــذي يلحقه بقوله : ((فإن كان ماضيًا ضمّ أوّله وكُسر ما قبل آخره))، بيّن الرضي ما أورده ابـــن الحاجب بقوله : ((هذا عام في كل ماضٍ ، سواء كان ثلاثيًا مجرّدًا..... أو مزيدًا فيه، أو رباعـــيًا مجـــرّدًا، أو مزيدًا فيه .....وإنّما غيّرت صيغة الفعل بعد حذف الفاعل، إذ لو لم تغـــيَّر، لا لتـــبس المفعـــول المرفوع لقيامه مقام الفاعل، بالفاعل؛ وإنما اختير للمبنى للمفعول هذا الوزن الثقيل، دون المبنى للفاعل ، لكونه أقل استعمالاً منه)) .[212](المصدر نفسه،ج4،ص(128،129)).

" **علَّةُ القُوَّة** "

القُوةُ لُغةً : ضدُّ الضَّعف ، والطاقةُ من طاقات الحبل.[213] (ابن فارس ،769 ، د.ت).

واصطلاحًا : هي القُدرةُ والاستطاعةُ والطاقةُ. [214](دوزي،ص429 ،1997م) .

ومـــن أَمثلتها عنده : قال الرضي شارحًا قول ابن الحاجب في موضوع أحكام الاسم المشتغل عـــنه (اختيار الرفع) : ((ويختار الرفع بالابتداء عند عدم قرينة خلافه، أَو عند وجود قرينة أقوى منها..... أي عند وجود قرينة للرفع هي أقوى من قرينة النصب، وقرينة الرفع التي تجامع قرينة النصب وتكون أقوى منها.....)) .[215] (الاستراباذي، ج1، ص(452،454)).

أي أنّ الســـبب الذي أدّى إِلى اختيار رفع الاسم دون النصب وجود قرينة للرفع أقوى من قرينة النصب، ولولا قوة هذه القرينة لما تم اختيار الرفع دون النصب.

وقال في موضوع أفعال المدح والذّم : ((.....وعند المبرّد وابن السَّرَّاج : أنّ تركيب حبّ مع ذا ، أزال فعليّة ((حَبَّ))، لأنّ الاسم أقوى، فحبّذا مبتدأ والمخصوص خبره،.....))[216] (المصدر نفسه، ج4، ص256) .

أي أنّ تركيب حبَّ مع ذا، أزال فعلية ((حبّ)) ، وسبب ذلك قوة الاسم .

"**علّة الضّعف** "

الضّعف لُغةً : الضـــّاد والعيـــن والفاء أصلان متباينان يدلّ أحدهما على خلاف القوة.[217] (ابن فارس،ص362، د.ت).

وتعني اصطلاحًا ضدّ القوة ، أي عدم القدرة والاستطاعة.

ومن أمثلتها عنده: قال الرّضيّ في موضوع المختوم بالألف والنون شرطه، وبيان وجه تأثيرهما في منع الصَّرف: ((.....اعلمْ أنّ الألف والنون إنّما تؤثّران، لمشابهتهما ألف التأنيث الممدود من جهة امتناع دخول تاء التأنيث عليهما معًا، وبفوات هذه الجهة يسقط الألف والنون عن التأثير. وتشابههما، أيضًا، بوجوه أُخر، لايضرّ فوتها، ..... ثمَّ إنّهم بعد اتّفاقهم على أنّ تأثير الألف والنون لأجل مشابهة ألف التأنيث، اختلفوا، وقال الاكثرون: تحتاج إلى سبب آخر، ولا تقوم بنفسها مقام سببين كالألف لنقصان المشبّه عن المشبّه به، وذلك الآخر إما العَلَميّةُ كعُمران، وإمّا الصّفة كما في سَكران. وذهب بعضهم إلى أنها كالألف غير محتاجة إلى سبب آخر، فالعلميَّةُ عندهم، في نحو عُمران ليست سببًا، بل شرط الألف والنون، إذ بها يمتنع عن زيادة التاء، وهذا الانتفاء هو شرطها، سواء كانت مع العلميَّة أَو الوصف، والوصف عندهم في نحو سكران لا سبب و لا شرط. والأوّل أَولى لضعفها فلا تقوم مقام علتين)).[218] (الأستراباذي،ج1،ص(157،158)).

جاء هذا المثال لتوضيح فيما ذهب إليه ابن الحاجب من منع صرف الاسم المختوم بالألف والنون، والسبب في منع صرف الاسم ، لمشابهتهما ألف التأنيث الممدود، وبعد اتّفاق النحاة على ذلك اختلفوا، إذ ذهب الأكثرون : إلى أنها تحتاج إلى سبب آخر، ولا تقوم بنفسها مقام سببين كالألف لنقصان المشبّه عن المُشبّه به ، وذلك الآخر إما العلمية ، وإما الصفة، وذهب البعض الآخر إلى أنها كالألف غير محتاجة إلى سبب آخر . وبعد ذلك أورد الرضي وجهة نظره في هذه المسألة وكان مع الغالبية بقوله : والأوّل أولى والسبب ضعف الألف والنون فلا تقوم مقام علتين .

وقـــال في موضوع الظّروف المضافة إلى الجمل : ((..... وأمّا جائزة الإضافة إليها فعلى ضـــربين : لأنّهـــا إمّـــا أَن تضـــاف إلى جملة ماضية الصّدر، ..... وإمّا ألا تضاف إلى الجملة المذكورة ، وذلك بأَن تضاف إلى الفعليَّة التي صدرها مضارع، نحو قوله تعالى : ((هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّـــادِقِيْنَ صِدْقُهُمْ))[219] (سورة المائدة (119)) ، أو إلى الإسميَّة، سواء كان صدرها معربًا أَو مبنيّا في اللفظ، نحو :جئتك يومَ أَنت أَميرٌ ، إذ لابدّ له من الإعراب محلا؛ فعند البصريين لا يجوز في مـــثله إلا الإعـــراب في الظَّرف المضاف، لضعف علَّة البناء، وعند الكوفيين، وبعض البصريين؛ يجوّز بناؤه، اعتبارًا بالعلَّة الضّعيفة ....)).[220](الأستراباذي،ج3،ص180-181) .

قسّـــم الرضي الظروف المضافة إلى الجمل إلى قسمين وهما : واجبة الإضافة إليها . وفي هـــذا المثال الكلام عن الجائزة الإضافة ، وقسّمها الرضي إلى ضربين وهما : إما أن تضاف إلى جملـــة ماضـــية الصدر. وإمَّا ألاّ تضاف إلى الجملة المذكورة، وذلك بأن تضاف إلى الفعلية التي صـــدرها مضـــارع، أو إلى الإسمية ، سواء كان صدرها معربًا أو مبنيًا في اللفظ، إذ لابدّ له من الإعـــراب محـــلاً وظهر في ذلك خلاف بين النحويين ، فالبصريون لا يجوز عندهم في مثله إلا الإعـــراب فـــي الظـــرف المضاف ، والسبب ضعف علّة البناء ، أمّا الكوفيون وبعض البصريين يجـــوز عـــندهم بـــناؤه، اعتـــبارًا بالعلّة الضعيفة . ولولا علة الضعف لما ظهر هذا الخلاف بين النحويين .

"علَّة الاحتياج إلى القرينة "

الاحتياج لُغةً: حوج: الحاجةُ والحائجةُ : المأربةُ : وتحوَّج إلى الشيء: احتاج إليه وأَراده[221] (ابن منظور، ص (242،243)، د.ت).

والقَرينة لُغةً : – من الاقتران – واقترن الشّيء بغيره وقارنته قرانًا : صاحبته . والقرينة : النّفس.[222] (المصدرنفسه، ص(336،337)، د.ت).

والقرينة اصطلاحًا : أَمر يشير إلى المطلوب.[223] (الجرجاني، ص(223)، د.ت).

ومن أمثلتها عنده: قال الرضيّ في موضوع النَّكرة: ((واعلم أَنّ النَّكرة إذا وقعت في سياق النّفي والنّهي والاستفهام، استغرقت الجنس ظاهرًا، مفردة كانت أَومثناةً أو مجموعةً، ..... ، ويحتمل ألا تكونُ للاستغراق ، احتمالاً مرجوحًا فلـــذا أُتى بالقرنية نحو : ما جَاءَني رجلٌ واحدٌ ، بل رجلان، أَو : بل رجالٌ.....)).[224](الأستراباذي، ج3، ص279).

نلاحظ في هذا المثال الذي أورده الرضي الكلام عن النكرة ، وهذه النكرة تكون لاستغراق الجنس، فإذا وقعت في سياق النفي والنهي والاستفهام ، استغرقت الجنس ظاهرًا، مفردة كانت أو مُثناة أو مجموعة ، ويحتمل ألاّ تكون للاستغراق ، احنمالاً مرجوحًا ونتيجةً لهذا الاحتمال أتى بالقرينة للدلالة على ما ذهب إليه .

وفي موضوع رُبَّ قال: ((قال ابن الحاجب : وربّ للتقليل..... مختصّة بنكرة موصوفة على الأصح ، وفعلها ماضٍ محذوف غالبًا وبعد ذلك حاول الرضي توضيح شرح ابن الحاجب بقوله : إذا كان الكلام الذي ، رُبَّ جواب عنه، مصرّحا به نحو :ما لقيت رجلاً ، لم يمتنع حذف نعت مجرور رُبَّ ' لدلالة القرينة عليه، وكذا إذا كانت القرينة غير ذلك ، كما في قوله : وأَسرى من معشر أَقيال ، أَي ، أسرتهم .....)).[225](المصدرُ نفسه،ج4، ص293).

جاء هذا المثال في أثناء شرح الرضي كلام ابن الحاجب عن ربّ ، أي لم يمتنع حذف نعت مجرور رُبَّ ، إذ جاء الكلام الذي رُبّ جوابًا عنه ، مصرّحًا به، لدلالة القرينة عليه . ولولا هذه القرينة لم يجز ذلك .

"علَّة الضّرورة الشّعريّة"

الضرورة لُغةً : كلّ الضرّة. والضّرار: المضارة. ورجلٌ ذو ضارورةٍ وضرورةٍ، أي ذو حاجةٍ، وقد اضطُرّ إلى الشّيء أي ألجيء إليه.[226] (ابن منظور، ص483-484، د.ت).

والضّرورة اصطلاحًا : هو ما وقع في الشّعر مخالفًا للقياس ممّا يقع له نظير في النّثر سواء أكان للشاعرعنه مندوحة أم لا، أو وقع في النّثر للتناسب أو السّجع على خلاف في ذلك.[227] (عبد اللطيف، ص(5-13)،(1395-1396هـ)، (1975-1976م).

ومن أمثلتها عنده: قال الرّضيّ في موضوع التدرج في وضع الضمائر وهو من استطراداته المعتادة: ((وحركة هاء المذكّر ضمة... وأمّا الكلام في إشباع حركتها وتركه... وبنو عقيل، وكلاب، يجوزون حذف الوصل، أي الواو والياء بعد المتحرّك اختيارًا مع إبقاء ضمة الهاء وكسرتها،... وغيرهم يجوّزنهما ، أي اختلاس الحركة وحذفها لضرورة الشعر، لااختيارًا)).[228] (الأستراباذي،ج2 (421،422)).

يعدّ هذا الموضوع من استطرادات الرضي المعتادة ، وتناول فيه الكلام عن حركة هاء المذكّر ، والكلام في إشباع حركتها وتركه ، وبعد ذلك يبيّن إجازة بعض العرب حذف الوصل ، أي الواو والياء بعد المتحرك اختيارًا مع إبقاء ضمة الهاء وكسرتها ،والبعض الآخر يجوزنهما أي اختلاس الحركة وحذفها لا اختيارًا ، وسبب ذلك هو ضرورة الشّعر .

"علَّة وجود العارض "

لقد سبق وبينت معنى العرض لغة واصطلاحا في العلة العارضة.

ومن أمثلتها عنده: قال الرّضيّ في موضوع شروط التّرخيم: ((فإن قلت : المنادى المرخّم مبنيّ، والأسماء المبنيَّة تكون على أقلّ من ثلاثة أحرف، نحو: ((ما)) و ((من)). قلت: البناء فيه عارض فهو في حكم المعرب، وضمّه مشبّه للرفع ....)).[229] (المصدر نفسه، ج 1 (397)).

أي أنّ المنادى المرخّم معرب ، فضمّه مشبّه للرفع ، أمّا بناؤه هنا فهو عارض ، ولولا هذا العارض لما كان مبنيّا.

وقال في موضوع المركّب العددي والمركّب المزجي : ((قوله: ((إلا اثني عشر))، جمهور الـــنحاة أنّ ((اثني عشر))، معرب الصدر ، لظهور الاختلاف فيه، كما في : الزيدان والمسلمان ، وتمحّلوا لإعرابه علة ،.....وإنما أعرب،عند الجمهور،الصدر منه، لأنه : عرض بعد دخول علة البناء فيه، أي تركيبه مع الثاني وكون الإعراب ....)).[230] (المصدر السابق ، ج3 (138)) .

بيّـــن الرضـــي فـــي هذا المثال ما ذهب إليه ابن الحاجب من اجتماع جمهور النحاة على أن المركب العددي ((اثني عشر)) معرب الصدر، والسبب في ذلك لأنه عرض بعد دخول علة البناء فيه ، أي تركيبه مع الثاني .

" **علّة لزوم الشيء** "

اللـــزوم لُغـــةً : اللـــزوم : معروف ، لزم الشيء يلزمه لزمًا ولزومًا ، ورجُلٌ لُزَمَّةٌ : يلزمُ الشَّيء فلا يفارقه.[231](ابنُ منظور، ص 543، د.ت) .

واللزوم بمعنى الواجب.[232] (الجرجاني، ص244، د.ت) .

أمثلتها عنده: قال الرّضيّ في موضوع أفعال المقاربة: ((...عسى زيدٌ أن يخرج، المتأخّرون على أنّ ((عسى)) يرفع الاسم وينصب الخبر، ككان، والمقرون بأنّ بعد اسمه منصوب المحلّ بأنّه خبره، ... ونقل عن سيبويه منع كون((أن يفعل)) خبره؛ ... قال أبو علي الفارسي في القصريّات[233] (من مؤلفات أبي علي الفارسي، واسمه المسائل القصرية، ومثله المسائل البغدادية وغيرها): عسى زيدٌ أن يقوم أي عسى زيدٌ ذا قيام، وفي هـــذا العذر تكلُّف، إذ لم يظهر هذا المضاف إلى اللفظ أبدًا، لا في الاسم ولا في الخبر؛ وقال بعضهم: ((أن)) زائدة ،وفيه أيضًا، نظر، لأنّ الزائد لا يلزم إلا مع بعض الكلم، كزيادة ((ما)) في قولهم: ((أفعل هذا آثرًا ما))، ولزومه مطّردًا في موضع مُعيَّن مع أيّ كلمة كانت: بعيد....)).[234] (الأستراباذي، ج 4، ص 215).

أي أنّ الزائد لا يكون دائمًا في كلّ مواضع الكلم، بل يلزم مع بعض الكلم ، فلولا هذا اللزوم لكان الزائد في كلّ الكلم . واللزوم لا يكون مطّردًا في موضع مُعيَّن.

وقـــال في موضوع ((اسم إنّ وأخواتها)): ((.... ونعني بكون ((لا)) بمعنى ((غير))، كونهـــا لنفـــي الاسم الذي بعدها ، كغير، فلا يكون لها صدر الكلام، وبكونها للتبرئة : أنّها لنفي مضمون الجملة فيلزمها التّصدّر)).[235] (المصدرُ نفسه، ج 2(165)) .

أي إذا كانت ((لا)) بمعنى ((غير)) لا يكون لها صدر الكلام ، وإذا كانت للتبرئة أي تكون لنفي مضمون الجملة ؛ فيلزمها التّصدّر . فلا يلزمها هذا التّصدّر إذا لم تكن لنفي مضمون الجملة .

" **علّة النّقل** "

النَّقل لُغــةً: النَّقــل: تحويــل الشَّيء من مــوضع إلى مــوضع، والتنقــل: التحــوّل.[236] (ابنُ منظور، ص(674)، د.ت).

واصــطلاحًا: هــي نقــل كلمة من موضع إلى موضع آخر أعمَّ من أَن يكون فيه تغيّر صفة وتبديلها أم لا.[237] (الكفوي، ص (902)1981م).

ومن أمثلتها عنده: قال الرَّضيّ في موضوع المعاني التّي تجيء لها التاء: ((.... أن تدخل على الجمع الأقصى، كجَواربة، ومُوازَجة، وكَيالجة، دلالة على أنّ واحدها، معرب، ويقال: الهاء: أمارة العجمة، وذلك أن الأعجميّ نقل إلى العربية، كما أَن التّأنيث نقل إلى التّذكير، وليست التّاء في هذا القسم على اللزوم، بل يجوز: الجوارب ، والموازج)).[238] (الأستراباذي ، ج 3، ص327).

أي أن الهــاء أمــارة العجمة، وذلك لأنّ الأَعجميّ نقل إلى العربيَّة، ولولاهذا النقل لما كانت الهاء إمارة العجمة.

وقــال فــي موضــوع الأفعال الملازمة للبناء للمفعول وهو من استطراداته: ((وقد جاء في كلامهم بعض الأفعال ، على ما لم يسمّ فاعله، ولم يستعمل منه المبني للفاعل ؛ والأغلب في ذلك الأدواء ، ولم يستعمل فاعلها لأنّه من المعلوم في غالب العادة أنّه هو الله تعالى، ..... وتلك الأفعال نحو : جُنَّ ، وسُلَّ ، وزُكِم، ووُرِدَ، وحُمَّ،وفئد، قال سيبويه : لو أَردت نسبتها إليه تعالى ، لكان على أفعل ، نحو : أَجنَّهُ الله ، وأَسلَّه ، وأَزكمه، وأورده ؛ ولعلَّ ذلك لأنّه لمَّا لم يأتِ من فُعِلَ المذكور، كَجُنَّ وسُلَّ : فعلته– أَي لم يجيء منها فعل ثلاثي متعدّ– صار كأيمَ ووَجِع، ..... ونحو ذلك من اللآلام التي بابها فُعِلَ المكسور العين ، فصار يعدّى إلى المنصوب كما يعدّى باب فعِل ، وذلك بالنّقل إلى أَفعل المتعدّي)) .[239] (المصدر نفسه، ج4، ص134، 135).

أي لمَّا كانت هذه الأفعال الواردة الذّكر لا يجيء منها فعل ثلاثي متعدّ ، أمكن أن يعدّى إلى المنصوب ، وذلك بالنقل إلى أفعل المتعدّي .

"علّة أمن اللبس"

اللبس لُغةً: اللَبْسُ واللبَسُ: اختلاط الأمر. لَبَس عليه الأمر إذا خلطه عليه حتّى لا يعرف جهته.[240] (ابن منظور، مج 6، ص202–204 ،د.ت). وأمن اللبس مظهر من مظاهر التّخفيف في النّحو

العربـــي، لأنّـــه يعطي للمتكلّم الحريَّة في صوغ التراكيب والألفاظ. فهو في النّحو حريَّة في إدارة وجـــوه الكـــلام تقـــديمًا، وتـــأخيرًا، وحـــذفًا وتـــوسّعًا، وزيـــادةً، ووقفًا تـــوقف عندما تؤدّي إلـــى اللبس في مستويات اللُّغة المختلفة: النّحو والصّرف والدلالة والصّوت والرّسم الإملائي.[241] (الملخ، ص130، 2000 م).

ومن أمثلتها عنده قال في موضوع الظُّروف المضافة إلى الجمل:((.. وأمّا نحو: يومئذٍ، حينئذٍ، وســـاعتئذٍ، فقـــالوا: إنَّ الظُّروف مضافة إلى ((إذا)) المضافة في المعنى إلى جملة محذوفة مبدل مـــنها التنوين؛... والذي يبدو لي: أنَّ هذه الظروف التي كلُّها في الظاهر مضافةً إلى ((إذ)) ليست بمضـــافة إليه، بل إلى الجمل المحذوفة، إلا أنهم لمّا حذفوا تلك الجمل لدلالة سياق الكلام عليها لم يحســـن أن يبدّل منها تنوين لاحق بهذه الظُّروف،.. لأنّ ((إذ)) لازم الإضافة، ولا وجه لتنوينه إلا أن يكـــون عوضًـــا، لبعد معنى التنكير والتمكُّن منه؛ وأما هذه الظُّروف، فليست بلازمة للإضافة معـــنى،... فلمّـــا خافوا التباس تنوين العوض في: يومًا، وحينًا، وساعةً، بغيره من تنوين التمكُّن والتنكير، توصّلوا إلى الدّلالة على الجمل المحذوفة المضاف إليها هي، في الأصل، بأن أبدلوا من تلك الظّروف، بدل الكلّ، ظرفًا لازمًا للإضافة إلى الجمل..)).[242](الأستراباذي، ج3، ص177،178).

أي أنّ السّـــبب فـــي إيجاد ظرف لازم للإضافة إلى الجمل بدلاً من الظُّروف-السّاعة والحين-والـــزّمان، للدلالـــة علـــى الجمـــل المحذوفة المضاف إليها،هي مخافة التباس تنوين العوض في الظّروف السّابقة الذّكر، بغيره من تنوين التمكّن والتنكير.

وقـــال فـــي موضـــــوع الـــتدرّج فـــي وضع الضمائر: ((وزادوا الميم قبل ألف المثنّى في ((تمـــــا))- اختصار عن: ضربتما- وقبل واو الجمع في ((تموا))-اختصار عن ضربتموا- لئلا يلتـــبس المثـــنى بالمخاطب إذا اشبعت فتحته للإطلاق، والجمع-أي ولئلا يلتبس الجمع بالمتكلم-المشبع ضمته....)).[243](المصدر نفسه،ج 2، ص412).

بيّن الرضي في هذا المثال أنّ السبب في زيادة الميم قبل ألف المثنى وواو الجمع ، هو تجنب اللبس بين المثنى بالمخاطب إذا اشبعت فتحته للإطلاق، والجمع بالمتكلّم المشبع ضمته .

" علة الاطّراد "

الاطِّراد لُغـــةً : اطّـــراد الشّيء: تبـــع بعضـــه بعضًا وجرى. واطَّرد الكلام إذا تتابع.[244] (ابن منظور،مج 3 ، ص 268، د.ت).

واصطلاحًا : هو مرادف للطرد وهو الدوران ومعناه دوران الحكم مع الوصف وجودًا وعدمًا ، وقيل وجودًا فقط.[245] (التهانوي ، ج ١ ، ص (221)،1996م) .

قـــال الرَّضيّ في موضوع الظّروف : ((وتقول :جئتُه من علٍ معربًا أيضًا ، كعم ، ومن عَـــالٍ ، كقـــاضٍ ، ومن معال كمرامٍ ، ومن علا ، كعصًا ، ومن علَو ، مفتوح الفاء مُثلَّثُ اللام ، فـــإذا بنيـــت ((علُ)) على الضمّ وجب حذف اللام إلى الياء، نسيًا منسيًا ، إذ لو قلت : عليُ ، لا ســـتثقلتَ الضَّـــمَّة علـــى الـــياء ، ولو حذفتها وقلت : من علي ، لم يتبيّن كونها مبنيَّة على الضَّمّ كأخواتهـــا؛ وأمّـــا نحو: ياقاضي، فاطَّراد الضمّ فى المنادى المفرد المعرفة يرشد إليه.....)).[246] (الأستراباذي، ج 3، ص169، 170).

أي أنّ السبب الذي أدّى إلى معرفة أنّ الاسم المنادى المنقوص مبني على الضم ، اطراد الضمّ في المنادى المفرد المعرفة، ولولا هذا الاطّراد لما أمكن حذف الضم .

وقال في موضوع المتعدّي وغير المتعدّي: ((... واعلمْ أنَّه قيل في بعض الأفعال أنَّه متعدّ بنفســـه مـــرّة، ومرّة: أنه لازم، متعدّ بحرف الجرّ، وذلك إذا تساوى الاستعمالان، وكان كلّ واحد مـــنهما غالبًا، نحو: نصحتُك ونصحت لك، وشَكرتُكَ وشكرتُ لَكَ؛ والذي أرى: الحكم بتعدّي مثل هذا الفعل مطلقًا، إذ معناه مـــع الـــلام، هو معناه من دون اللام، والتعدّي واللزوم بحسب المعنى، وهـــو بـــلا لام: متعدّ إجمـــاعًا، فكـــذا مـــع اللام، فهي، إذن، زائدة، كمـــا في ((رَدِفَ لكُم)).[247](سورة النّمل (72)) إلا أنها مطّردة الزيـــادة في نحو: نصحتُ وشكـــرتُ، دون ((رَدِفَ)).[248] (الأستراباذي، ج4، ص136، د.ت).

أي يعتبر الفعل مع اللام في رأي الرَّضيّ متعدّيًا ، واللام هنا زائدة ، ولكن هذه الزّيادة تختلف مـــن فعـــلٍ إلـــى آخـــر ، ففي الفعلين (نصحتُ وشكرتُ) تكون اللام مُطَّردة الزّيادة بعكس الفعل ((رَدِفَ)) فلا تكون اللام مُطَّردة الزّيادة ، ولولا هذا الاطّراد في الزّيادة ما كان الاختلاف .

"علّة الاستغناء"

الاستغناء لُغةً: من استغنىعن الشَّيء فلم يلتفت إليه وقيل : جزاه جزاء استغنائه عنها.[249] (ابن منظور، مج 15، ص136–137 ،د.ت) .

واصطـــلاحًا : ((تعني ظاهرة الاستغناء فناء بعض الاستعمالات اللُّغويَّة لهذه الظّاهرة وبقاء بعض الرّكام اللُّغوي الذي يدلّ عليها، وقد تعرّض كثير من الأنماط اللُّغويَّة لهـــذه الظّاهرة، كفناء مذكَّر أنثى، أي أنَّث كما هو مفترض)).[250] (القاسم، ص92، مج17، 1995م) .

ومن أمثلتها عنده : قال الرَّضيّ في أثناء شرحه موضوع فعل الأمر: ((..... وإنّما قلنا إنّ أصـــل يُفعـــلُ ، مضارع أفعل : يُؤفعِل ، لأنّ قياس بناء المضارع ، في جميع الأفعال : أن يزاد حـــرف المضـــارعة علـــى الماضي نحو : كَرُمَ يَكْرُمُ وضَرَبَ يَضْرِبُ ،..... وإنّما تحذف همزة الوصـــل الثّابتة في الماضي ، من المضارع، استغناء بحركة حرف المضارعة عنها ، فكان قياس يُكـــرم : يُؤكرمُ ، لأنّ الهمزة ، وإن كانت زائدة إلا أنها همزة قطع، فحذفت همزة الماضي في : أُوكرِم لاجتماع الهمزتين .....)).[251] (الأســـترابادي، ج4، ص126) .

أي الذي جوّز حذف همزة الوصل الثّابتة في الماضي ، من المُضارع علّة الاستغناء بحركة حرف المضارعة عنها، ولولا هذا الاستغناء لما جاز حذف همزة الوصل الثّانية في الماضي .

وقـــال في موضوع حرفا الاستفهام ((الفرق بين الهمزة وهل)) : ((... قوله: ((أَزيدٌ قائمٌ ، وأَقامَ زيدٌ ، وكذلك هل)) يعني تدخلان على الجملة الاسميَّة والفعليَّة، إلا أنّ الهمزة تدخل على كلّ اسميَّة، سواء كان الخبر فيها اسمًا أو فعلاً ، بخلاف ((هل)) فإنَّها لا تدخل على اسميَّة خبرها فعل نحـــو : هـــل زيدٌ قامَ ؛ إلا على شذوذ ، وذلك لأنّ أصلها : أن تكون بمعنى ((قد)) ، فقيل : أَهَلْ، ..... وكـــثر اســـتعمالها كذلـــك ، ثمَّ حذفت الهمزة لكثرة استعمالها ، استغناء بها عنها وإقامة لها مقامها)).[252] (المصدر نفسه،ج4، ص446).

أورد الرضي في هذا المثال علتين وهما : كثرة الاستعمال والاستغناء . فالذي جوّز حذف الهمزة الداخلة على (هل) والتي بمعنى (قد) كثرة الاستعمال ، وإقامة هل مقامها استغناء عنها.

" علّة التأكيد "

التأكيد لُغةً: التأكيد لُغةً في التَّوكيد، وقد أكَّدتُ الشَّيء وكَدتُه.[253](ابن منظور، مج3، ص 74 د.ت).

والتأكيد : عبارة عن إعادة المعنى الحاصل قبله. [254] (الجرجاني، ص71 د.ت). وهو تثبيت للمعنى السّابق وتقوية له .

ومن أمثلتها عنده: قال الرّضيّ في موضوع خصائص أفعال القلوب : ((..... وتوكيد الملغى بمصـــدر قبيح ، إذ التوكيد دليل الاعتناء بحال ذلك العامل ، والإلغاء ظاهر في ترك الاعتناء به ، فبينهما شبه التّنافي ؛ وأمّا توكيده بالضّمير، واسم الإشارة المراد بهما المصدر ، فأسهل ، إذ ليسا بصريحين في المصدريَّة ، نحو : زيدًا حسبه ، أو : أحسب ذاك ، قائمٌ؛ ومصدرُ فعل القلب إذا لم يكـــن مفعولاً مطلقًا ، يقوم مقام فعله في الإعمال والتَّعليق ، أعجبني ظنّك زيدًا قائمًا ، وعلمك : لزيدٌ قائمٌ .....)).[255] (الأسترابادي، ج 4، ص158) .

أي أنّ السبب الذي أدّى إلى توكيد الملغى من أفعال القلوب بمصدر منصوب قبيح ، هو التوكيد لأنه دليل الاعتناء بحال ذلك ، والإلغاء ظاهر في ترك الاعتناء به ، فبينهما شبه التنافي ، ولولا هذا المقصود من التوكيد ، لما أمكن توكيد الملغى بمصدر قبيح .

وقال في موضوع التّوابع: ((..... وأما البدل ، فالأخفش ، والرمّاني، والفارسي، وأكثر المتأخرين، على أنّ العامل فيه مقدّر من جنس الأوّل، استدلالاً بالقياس والسَّماع ، وأمّا السَّماع فنحو قوله تعالى :((لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بالرَّحْمَنِ لِبُيُوتِهِم))[256](سورة الزّخرف،(33))، ..... والجواب عن الأوّل ، أن ((لبيوتِهِم)) ، الجارّ والمجرور ، بدل من الجارّ والمجرور ، والعامل ، وهو ((لجعلنا)) غير مكرَّر، .... فإن قيل : لو لم يكن المجرور وحده بدلاً من المجرور ، لم يُسمّ هذا بدل الاشتمال ، لأنّ الجارّ والمجرور ليس بمشتمل على الجارّ والمجرور، بل البيت مشتمل على الكافر، وكذا في قوله تعالى: ((لِلَّذِيْنَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ))[257] (سورة الأعراف (75)): مَنْ آمنَ، بعضُ الَّذينَ استُضعِفُوا؛ قلنا: لمّا لم يحصل من اللام فائدة إلا التأكيد ، جاز لهم أن يجعلوه كالعدم، ويسمّوه بدل الاشتمال، نظرًا إلى المجرور .....)).[258] (الأستراباذي، ج2، ص279، 280).

أورد الرضي في هذا المثال آراء النحاة في عامل البدل وأدلتهم فيما ذهبوا إليه ، فذهب بعض النُّحَاة، وأكثر المتأخرين ، إلى أنّ العامل فيه مقدَّر من جنس الأوّل، واستدلّوا بالقياس والسَّماع، ودليلهم السَّماعي الآية الكريمة أعلاه، فقوله تعالى : ((لبيوتِهِم)) بدل من ((اسْتُضعِفوا)). وفي أثناء مناقشة الرَّضيّ لهذه المسألة يسأل سؤالاً ويحاول الإجابة عليه ، وهو إذا لم يكن المجرور وحده بدلاً من المجرور لم يسمّ هذا بدل الاشتمال لأنّ الجار والمجرور ليس بمشتمل على الجارّ والمجرور، فالبيت في قوله تعالى مشتمل على الكافر أيضًا، وكذلك في قوله تعالى: ((مَنْ أمن)) بعض ((الَّذِينَ استُضعِفوا)) . والإجابة : لمّا لم يحصل من اللام فائدة إلا التأكيد، جاز لهم أن يجعلوه كالعدم، ويسمّى بدل الاشتمال ، نظرًا إلى المجرور. أي أنّ السَّبب الذي أدّى إلى تسميته بدل الاشتمال من وجهة نظر الرّضيّ، لأنّ اللام جاءت للتأكيد وليس للجرّ .

" علّة الحمل على النّقيض "

النقيض لُغةً : النّقيض إفساد ما أبرمت من عقد أو بناء . وناقضه في الشَّيء : خالفه والمناقضة في القول : أن يتكلّم بما يتناقض معناه.[259] (ابن منظور، مج7، ص242 ،د.ت).

واصطلاحًا : هو بيان تخلف الحكم المدّعي ثبوته أو نفيه عن دليل المعلّل الدالّ عليه في بعض الأُمور من الصّور.[260] (الجرجاني، ص315، د.ت).

ومن أمثلتها عنده: قال الرَّضيّ في موضوع المضارع وفي أثناء الكلام عن الآراء في وجه مشابهة المضارع للاسم : ((..... وقيل : إنّ المضارع يشبه الاسم بدخول لام الابتداء ، نحو : إنّ زيـــدًا ليخرج ، كما تقول : إنّ زيدًا لخارج ، ولا يقال : إنّ زيدًا لخرج ، فإنّ هذه اللام الداخلة فـــي حيِّز ((إنّ)) أصلها أن تدخل في المبتدأ ثمَّ تأخّرت عن الابتداء لدخول((إنّ)) ، فهي تدخل علـــى الاســـم، ..... وعند الكوفيين : لام الابتداء الداخلة على المضارع مخصَّصة له بالحال ، كمـــا أنّ السّـــين تخصّصـــه بالاستقبال ، فلا يكون دخولها وجها آخر للمشابهة ، بل كالسّين في التخصـــيص فلذلـــك لا يجوّزون : إنّ زيدًا لسوف يخرج ، للتناقض؛ والبصريُّون يجوّزون ذلك ، لأنّ اللام عندهم باقية على إفادة التوكيد فقط،كما كانت تفيده لمّا دخلت على المبتدأ .....)).[261] (الأستراباذي، ج 4، ص16،17، د.ت) .

أورد الرضـــي فـــي هـــذا المثال خلافًا بين الكوفيين والبصريين ، فالكوفيون يعتبرون اللام الداخلة على المضارع مخصَّصة له بالحال ، كما أنّ السّين تخصّصه بالاستقبال ؛ فلذلك لا تدخل علـــى الحـــروف الداخلـــة علـــى المضارع التي تخصّصه للاستقبال للتناقض الحاصل بين الحال والاســـتقبال ، ولـــولا هـــذا التناقض لجاز ذلك . أمّا البصريون ، فيجوزون ذلك، وذلك لأنّ اللام عندهم للتوكيد فقط ، وليست مخصَّصة للمضارع بالحال كما كانت تفيده لمّا دخلت على المبتدأ.

وقال في موضوع اسم إنّ وأخواتها: ((قوله : ((وإن كان معرفة أو مفصولاً بينه وبين لا، وجب التّكرير والرّفع)) ، أعلم أن ((لا)) التبرئة إنّما تعمل لمشابهتها لإنّ ،ووجه المشابهة أنّ : ((إنّ)) للمبالغة في الإثبات ، إذ معناها التّحقيق لا غير ، و ((لا)) التبرئة للمبالغة في النّفي ، لأنّها لنفي الجنس ، فلمّا توغّلتا في الطرفين، أعني في النفي والإثبات ، تشابهتا ، فأعملت عملها، وعملها مع هذه المشابهة المذكورة ضعيف لوجهين : أحدهما أنّ أصلها التي هي ((إنّ)) إنّما تعمل لمشابهتها الفعل، لا بالأصالة، فهي مشبَّهة بالمشبَّهة ؛ والثّاني أن الظّاهر أن بين ((إنّ))، و ((لا)) التبرئة تنافيًا وتناقضًا ، لا مشابهةً ولا مقاربةً.[262] (المصدر نفسه،ج 2، ص160).

"علة الحمل على اللفظ"

اللفـــظ لُغـــةً : اللفـــظ : أن ترمي بشيء كان في فيك، والفعل لفظ الشَّيء . ولفظ بالشَّيء : تكلّم.[263](ابن منظور، مج 7، ص 461، د.ت).

واللفظ ما يتلفّظ به الإنسانُ أَو من في حكمه ، مهملاً أو مستعملاً.[264] (الجرجاني ، ص247 ،د.ت).

ومن أمثلتها عنده: قال الرَّضيّ في أوجه استعمال من: ((ويكون مراعاة اللفظ أكثر وأولى مـــن مراعاة المعنى، كان، إذا اجتمع المراعاتان، تقديم مراعاة اللفظ أكثر من العكس،قال تعالى: ((ومَـــنْ يُؤمِنْ باللهِ ويَعْمَلْ صَالِحًا يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الأَنْهارُ))[265] (سورة الطلاق (11)) حملاً على اللفظ)).[266] (الأستراباذي،ج 3، ص57،58).

أي أنّ السّبب في تأنيث ما بعد الفعل المذكَّر حمل على اللفظ.

" علَّة الحمل على المعنى "

المعنى لُغةً : معنى كلّ شيء : محنته وحاله التي يصير إليها . والمعنى والتّفسير والتأويل واحد . ومعنى كلّ كلام : مقصده.[267] (ابن منظور، مج 15 ص10 ، د.ت) .

والمعانـــي هي الصّورة الذهنية من حيث إنه وضع بإزائها الألفاظ والصـــّور الحاصلة في العقل[268] (الجرجاني، ص 281، د.ت).

ومـــن أمثلـــتها عنده: قال في موضوع أوجه استعمال ((مِن)) و ((مَا)) : ((في اللفظ مفردان صالحان للمثنّى والمجموع والمؤنّث ، فإن عني بهما أحد هذه الأشياء ، فمراعاة اللفظ فيما يعـــبّر به عنهما من الضّمير والإشارة ونحوهما ، أكثر وأغلب؛ ... وإن تقدّم على المحمول على ((مـــن)) و ((مـــا)) وشبههما من المحتملات ما يعضد المعنى اختير مراعاة المعنى في ذلك المحمول ، كقولك : منهنّ من أُحبّها ، فهو أولى من قولك : أحبّه ، لتقدُّم لفظة ((منهنَّ)) ؛ فلهذا لـــم يخـــتلف القـــرّاء في تذكير : ((وَمَنْ يَقنُتْ مِنْكُنَّ)).[269](سورة الأحزاب(30،31)) و((مَنْ يأتِ بِفَاحِشَـــةٍ)).[269]، بخلاف قوله تعالى : ((وتَعْمَل صالحًا)).[269] لأنّه جاء بعد قوله منكنَّ ، وهو عاضد للمعنى ، فلذا قال : ((نُؤْتِهآ أَجْرَهَا)) .[269] (سورة الأحزاب(30،31)) ؛ وإن حصل بمراعاة اللفـــظ لبس وجب مراعاة المعنى، فلا تقول : لقيتُ من أُحبُّهُ، وأنت تريد من النّسوان، إلا أن كون هناك قرينة، ويجب، أيضًا، مراعاة المعنى فيما وجب مطابقته للمحمول على المعنى.....)).[270] (الأستراباذي، ج3، ص56،57).

أي أنّ الذي أجاز تأنيث أو تذكير المحمول على ((مَن)) و ((مَا)) وشبههما من المحتملات إذا تقـــدّم علـــيهما ما يعضد المعنى في المحمول حملاً على المعنى، وكذلك الذي أوجب مراعاة المعـــنى دفعًـــا للبس . ومن الملاحظ هنا أنّ في هذه المسألة ثلاث عللٍ وهنّ : حمل على اللفظ والحمل على المعنى وأمن اللبس .

وقال الرَّضيّ في موضوع من أحكام العطف وهو من الموضوعات التّي لم يذكرها المصنّف بل من استطرادات الرَّضيّ : ((.....واعلمْ أنّه تجوز المخالفة في الإعراب، إذا عرف المراد ، نحو : مررتُ بزيدٍ، وعَمرٍو، أي : وعمرٍو كذلك،..... قال :

وعَضُّ زَمَانٍ يا ابنَ مروانَ لم يَدَعْ مِنْ المَالِ إلا مُسْحَتًا أو مُجلَّفِ[271]

(الفرزدق، ص117 ،1995م) .

المســـحت : المذهـــب، والمجلّف : المأخوذ الجوانب الذي بقيت منه بقيَّة، فقوله: مجلّف حملاً عن المعنى ، إذ معنى لم يدع إلا مسحتًا : لم يبقَ من جوره إلا مسحتٌ ، ويجوز أن يكون المعنى: أو هو مجلّف، و ((أو)) منقطعة، أي بل هـــو مجلَّف،..... أو يكون؛ (مُجلّف) مصدرًا عُطف على (عِضٌّ)...)).[272] (الأستراباذي، ج 2، ص 355).

مـــن الملاحظ هنا أنّ الرَّضيّ أورد عِدّة معانٍ لكلمة (مُجلَّف) ،والسَّبب الذي أجاز رفع مُجلَّف هـــو الحمل على المعنى ،والذي يجب أن تكون منصوبةً لأنّها معطوفة والمعطوف يتبع المعطوف عليه في الإعراب .

" علّة الحمل على المحل "

المحلّ لُغةً: حَلَّ : حَلَّ بالمكان وذلك نزول القوم بمحلَّة. والمحلّ الموضع الذي يُحلّ فيه.[273] (ابن منظور، مج 11 ، ص 163، د.ت).

واصطلاحًا : هو المكان ويقصد به في النّحو أحد أمرين : أولهما آخر الكلمة وهو المكان الذي تشغله الحركة الإعرابيَّة وثانيها الموقع الإعرابي،وهنا بالنسبة للجمل.[274] (اللبدي، ص 66، د.ت).

ومن أمثلتها عنده : قال الرَّضيّ في موضوع النَّعت والعطف بعد اسم لا : ((..... ولقائل أن يفرّق بين ((لا)) وبين ليت ولعلّ ونحوها، بضعف عمل ((لا))، ألا ترى أنّه يبطل بالفصل ، وبدخولها على المعرفة ، وبجواز الإلغاء مع التكرير ، ومن دونه أيضًا،.... فهي عامل ضعيف، تعمل لمشابهتها بالمشبّهة ، أعني ((إنّ)) مشابهة ضعيفة، فلا جَرم، يجوز اعتبار اسمها الأصلي، أعنـــي الرّفع، فعلى هذا يجوز : لا غلام أو: لا غلامَ رجُلٍ ظريفٌ أو حسنُ الوجهِ، فيرفع وصف المنفـــي، مضافًا كان المنفي أو مفردًا، ومضافًا كان الوصف أو مفردًا؛ هذا، والإعراب في النّعت المذكـــور أكثر من البناء؛ وإنّما جاز الرّفع ، حملاً على المحلّ ، بل كان هو القياس، لأنّ التّوابع تتبع متبوعاتها في الإعراب، لا في الحركة البنائيَّة ،..... وإنّما جاز النّصـــب حملاً على الحركة

البنائـيَّة لمشـابهتها الإعرابية بعروضها مع عروض ((لا))، وزاولها بزوالها ، فكأنّها عاملة محدثة لها، كما في نحو : يا زيدُ الظَّريفُ ؛ ويجوز أن نقول : إنّ النّصب في الصّفة ، حملاً على محـلّ اسـمها المنصـوب، لأنّها تعمل عمل ((إنّ)) فمحلّ اسمها المبني : رفع ونصب)).[275] (الأستـراباذي، ج 2، ص175 ،176).

أي أنّ الذي جوّز رفع وصف المنفي المبني هو الحمل على المحلّ لأنّ أصل الاسم الرّفع وهو القياس، والتّوابع تتبع متبوعاتها في الإعراب، لا في الحركة البنائيَّة ، ولولا سبب الحمل على المحل لما جاز الرفع . وإذا قلنا : إنّ الصّفة منصوبة فالذي جوّز هذا النّصب، هو الحمل على محل اسمها المنصوب ، لأنّها تعمل عمل ((إنّ)) فمحلّ اسمها المبني : الرفع والنّصب.

وقال في موضوع خبر ما ولا المُشبهتان بليس : ((وإذا عطفت على خبر ((ما)) أو خبر ((ليس)) المجرور بالباء : منفيّا ، نحو : ما زيدُ بقائمٍ ولا قاعدٍ ، جاز في المعطوف الجرّ ، حملاً على اللفظ ، والنّصب حملاً على المحلّ)).[276] (المصدر نفسه، ج 2، ص191).

نلاحظ في هذه المسألة علّتين اثنتين وهما : الحمل على اللفظ ، والحمل على المحلّ فإذا عطفنا على خبر (ما) أو خبر (ليس) المجرور بالباء، جاء في المعطوف الجرّ والنّصب فـ ((قاعد)) في المثال يجوز فيه الجرّ حملاً على اللفظ ، ويجوز النّصب حملاً على المحلّ .

" علَّة حمل شيءٍ على شيءٍ آخر "

الشَّيء في اللّغة : وشئتُ الشيء : أردْته .[277] (ابن منظور،مج 1 ،ص 103 ،د.ت). هو ما يصحّ أن يعلم ويخبر عنه .[278] (الجرجاني، ص170، د.ت) .

وفي الاصطلاح: هو الموجود الثّابت المتحقّق في الخارج.[279] (المصدر نفسه، ص170).

ومـن أمثلـتها عنده: قال الرضي مبيناً الضمائر المرفوعة : ((وأما الضمائر المرفوعة في الصـفات أعنـي اسم الفاعل واسم المفعول، والصفة المشبّهة، فلم يبرزوها، لأنّها غير عريقة في اقتضـاء الفـاعل ، بل اقتضاؤها له لمشابهة الفعل ، فلم يظهروا فيها ضمير الفاعل، وكذا أسماء الأفعال ، والظروف)). [280] (الأستراباذي، ج 2، ص415).

أي أنّ السبب في عدم إبراز الضمائر المرفوعة في الصفات ، هو عدم عراقتها في اقتضاء الفاعل، بل اقتضاؤها له لمشابهة الفعل فقط ، أي حملت على شيء .

وقـــال في موضوع الفصل مع إمكان الوصل : (..... إنّ الأصل في الضّمير المرفوع والمنصـــوب أن يتّصـــلا بالفعل ، ... وكون الشّيء كجزء الكلمة إنّما يتمُّ ، إذا كانت مقتضية له بالأصـــالة ، ومـــن حيـــث الطَّبع والذات ، والفعل مقتضٍ للمرفوع كذلك،..... وأمّا سائر ما يـــرفع، فهـــو إمّا ابتداء ، عند البصريين، ولا يصحّ اتّصال المرفوع به لأنّ المتّصل كالجزء من الكلمـــة المـــتقدّمة، .... وإمّـــا مبـــتدأ وخبر،... والمبتدأ اسم، وليس الاسم في إقضاء المرفوع كـــالفعل،..... وأمّـــا اســـم الفاعل ،أو اسم المفعول ،أو الصّفة المشبّهة ،أو المصدر، أو اسم الفعـــل، أو الظَّـــرف، أو الجـــارّ والمجرور فهي، أيضًا، لا ترفع بالذات بل بالحمل على الفعل ، ويتّصـــل المـــرفوع ، من هذه الأشياء، بغير المصدر،..... وكذا نقول: الفعل هو المقتضيّ للمنصـــوب بالأصالة ؛ وسائر ما ينصب الضّمائر وهو إنّ وأخواتها، وما الحجازيَّة نحو: ما زيدٌ إيَّـــاكَ، واســـم الفـــاعل واســـم المفعـــول والمصـــدر واســـم الفعل: إنَّما تنصب بمشابهة الفعل والحمل عليه)).[281] (المصدر السابق، ج2، ص427،428).

أي أنّ عمل اسم الفاعل ، واسم المفعول ، أو الصّفة المشبّهة ،أو المصدر ،أو اسم الفعل ، أو الظَّـــرف ، الـــرفع بالمشـــابهة لا بالأصالة والسبب في ذلك هو الحمل على الفعل وكذلك عملها للنصب.

"علّة المعادلة"

المعادلة لُغـــةً : عدل الشَّيء : وازَنه . وعادلت بين الشَّيئين وعدلت فلاناً بفلان إذا سوّيتُ بينهما.[282] (ابن منظور، مج 11، ص (432، 435)،د.ت).

وفـــي الاصـــطلاح: اقـــتران الإمارة بما تقوى بها على معارضتها ، والتّعادل : التّساوي، وتكـــافؤ الدّليليـــن المتعارضين في كلّ شيء يقتضي ترجيح أحدهما على الآخر.[283] (العجم، ج1، ص45، د.ت) .

ومـــن أمثلتها عنده : قال الرّضيّ في موضوع الفعل المبنيّ للمجهول: ((إنّما ضُمَّ أوّل المضارع حملاً على أوّل الماضي ، وأمّا فتح ما قبل آخره دون الضمِّ والكسر، فلتعتدل الضَّمّة بالفتحة في المضارع الذي هو أثقل من الماضي)) .[284] (الأستراباذي،ج 4، ص133).

أي أنّ ســـبب اختيار الفتح ما قبل آخر الفعل المضارع المبني للمجهول دون الضّمّ والكسر هـــو إجراء اعتدال الضّمة بالفتحة ،ولولا هذا الاعتدال لما تمّ اختيار الفتح . وكذلك نلاحظ هنا في بدايـــة الـــنّصّ وجود علّة الحمل إذ ضمَّ أوّل المضارع المبني للمجهول حملاً على أوّل الماضي المبني للمجهول .

"علَّة القرب والمجاورة "

القــرب لُغةً: القُرب نقيضُ البُعد، وتقارب الشَّيئان: تدانيا.[285] (ابن منظور، مج ا، ص (662، 666)، د.ت).

والقُرب: دَنَو، اقتراب وصول، ولوج، ودنا منه صار بالقرب منه.[286] (دوزي، ص(212،213)، ج 8،1997 م).

والمجــاورة لُغةً: المجاورة والجار الذي يجاورك. وتجاوروا بمعنى: جاور بعضهم بعضا.[287] (ابن منظور، مج 4، ص153 ،د.ت).

والمجــاورة تســمية الشَّيء باسم مايجاوره وهي ما يعمّ كون أحدهما (المعنيين) في الآخر بالجزئــيَّة أو الحلول وكونهما في محلّ وكونهما مُتلازمين في الوجود أو العقل أو الخيال)) .[288] (العجم، ص 1358، ج 2، د.ت) . وعلَّة المجاورة هنا تعني مجاورة اللفظ للفظ آخر فيؤثّر فيه .

ومن أمثلتها عنده: قال الرّضيّ في موضوع جواز الفصل: ((والانفصال في باب (خلت) أولى منه في باب (أعطَيتُ) لأنّ المفعول الأوّل في باب (أعطيتُ)، فاعل من حيث المعنى،...، فكأنّ الثّاني اتّصل بضمير الفاعل، وفي مفعولي (خِلْتُ)، فإذا بَعُدَ.[289](تعليل لأولوية الانفصال في باب خلتُ،فكأنّه قال وأمّا في مفعولي خِلتُ). رائحة المبتدأ والخبر اللذين حقُّهُما الانفصال ووجب اتّصال أولهما لقربه من الفعل، فالأولى في الثّاني الانفصال رعاية لأصله)).[290](الأستراباذي،ج2، ص439).

أي أن سبب وجوب اتّصال المفعول الأول بالفعل (خلت) هو قربه من الفعل ، وأمَّا الثّاني فالأولى فيه الانفصال رعاية لأَصله.

وقــال فــي موضــوع العــامل فــي الشَّرط والجزاء وهو من استطرادات الرَّضيّ: ((وقال الكوفــيون: الشّــرط مجــزوم بالأَداة، والجواب مجزوم بالجوار، كما أنّه جرّ بالجوار...)).[291] (المصدر نفسه، ج4، ص92).

أي أنّ جزم الجواب ، جاء بسبب جواره للشرط .

ومن أمثلته في العربيَّة قوله : جُحرَ ضبٌّ خربٍ ، فجرّ خرب حملاً على الجوار .

"علَّة الكراهة"

الكــراهة لُغــةً: الكــره ، بالضَّمّ ، المشقّة يقال : قمت على كُره أي على مشقّةٍ وأكرهْتُهُ : حملــته على أمر هو له كاره.[292](ابن منظور، مج 13، ص(534،535)، د.ت) . والاستكراه : التّباغض والتّنافر.[293] (دوزي ، ص 75 ، ج9 ، 1999 م) .

وتعني في الاصطلاح كراهيَّة اجتماع لفظين متنافرين في اللفظ أو في المعنى.

ومـــن أمثلتها عنده: ما جاء في قوله في موضوع إعراب المثنَّى وجمـــع المذكّـــر السَّالم: ((وإنّمـــا يســـقط التنويـــن مع لام التَّعريف لاستكراه اجتماع حرف التّعريف مع حرف يكون في بعض المواضـــع عـــلامةً للتنكيـــر، ولا تســـقط النـــون معهما، لأنها تكون للتنكير.....)).[294] (الأستراباذي، ج 1، ص87).

أي أنّ السّـــبب الـــذي أدى إلـــى إســـقاط التنوين مع لام التّعريف هو استكراه اجتماع حرف التّعريف مع النّون الذي يكون في بعض المواضع علامة للتنكير.

وقال في موضوع اللُّغات في لفظ عشرة: ((قال ابن الحاجب :وتميم تكسر الشّين . قال الرَّضيّ في توضيحه لقول ابن الحاجب : يعني شين عشرة المركّب في المؤنّث، لمّا كرهوا توالي أربع فتحات فيما هو كالكلمة الواحدة، مع امتزاجها بالنيف الذي في آخره فتحة، عدلوا عن فتح وسطها إلى كسره)).[295] (المصدر نفسه،ج3، ص294).

أي أنّ السَّبب في كسر وسط كلمة عشرة المؤنّثة بدلاً من فتحها ، وذلك كراهية توالي أربع فتحاتٍ فيما هو كالكلمة الواحدة.

"علَّة التَّغليب"

التغليب لُغةً: غلب على فلان الكرم أي هو أكثر خصاله وغلّب على صاحبه: حُكِمَ له عليه بالغلبة.[296] (ابنُ منظور، مج 1، ص 651، د.ت).

والتغليب اصطلاحًا: توسّع في الكلام ،شائع في لسان العرب، مداره على جعل بعض المفهومات تابعًا لبعض داخلاً تحت حكمه في التعبيرعنهما بعبارة مخصوصة للمغلَّب بحسب الوضع الشّخصيّ أوالتَّفرّعي ولاعبرة بالوحدة والتّعدّد لا في جانب الغالب و لا في جانب المغلوب.[297] (الحموز، ص 13،1993م) .

ومن أمثلتها عنده: قال الرضي في موضوع الوصف معرّفًا معنى الغلبة: ((قال ابن الحاجب: الوصف، شرطه أن يكون في الأصل فلا تضره الغلبة فلذلك صرف، وعقّب الرضي على ذلك بقوله: معنى الغلبة أن يكون اللفظ في أصل الوضع عامًا في أشياء، ثم يصير بكثرة الاستعمال في أحدها أشهر به بحيث لا يحتاج لذلك.....)).[298] (الاستراباذي ، ج1، ص126،127).

وقـــال الرَّضيّ في موضوع المثنَّى : ((وقد يثنَّى ويجمع غير المتفقين في اللفظ ، كالعُمرَين وذلك بعد أن يجعلا متفقيّ اللفظ بالتغليب ؛ بشرط تصاحبهما و تشابههما حتى كأنّهما شخص واحد في شيء ، كتماثل أبي بكر وعُمَر رضِي اللهُ عنهما، فقالوا : العُمَرانِ، وكذا : القمران والحسنان؛ وينبغـــي أن يغلّـــب الأخـــفّ لفظًا كما في : العُمرينِ والحَسنينِ، لأنّ المراد بالتّغليب : التّخفيف، فيختار ما هو أبلغ في الخفّة)).[299](المصدر السابق، ج3، ص349).

أي أنّ السَّـــبب الـــذي أجاز تثنية المثنَّى وجمع غير المتّفقين في اللفظ هو التغليب ، وذلك بأن يجعلا متفقي اللفظ . ولكن شرط ذلك تصاحبهما وتشابهما كأنّهما شخص واحد .

" علَّة الامتناع "

الامتناع لُغةً: المَنعُ:أن تحُولَ بين الرَّجلِ وبين الشَّيء الذي يريدُه، وهو خلاف الإعطاء.[300] (ابن منظور، مج 8، ص(343 ،344)، د.ت).

والامتـــناع : هوعـــدم الوجـــوب وعـــدم الإمكان والممتنع ما ليس بواجب ولا ممكن ويجيء مستوفٍ في لفظ الواجب.[301] (التّهانوي، ج1، ص263، 1996م).

ومـــن أمثلـــتها عـــنده: قال الرّضيّ في موضوع مواقع كم من الإعراب: ((إنّما جاز تقدُّم حرف الجرّ أو المضاف عليهما، مع أنّ لهما صدر الكلام، لأن تأخير الجارّ عن مجروره ممتنع، لضعف عمله، فجُوِّز تقديم الجارّ عليهما)).[302] (الأستراباذي، ج3، ص159).

أي أنّ الـــذي جـــوَّز تقديم حرف الجرّ أو المضاف على كم الاستفهامية والخبريَّة، وإن كان لهما صدر الكلام، هوامتناع تأخير الجارّ عن مجروره، ولضعف عمل الجارّ .

وقـــال فـــي موضوع التّوابع: ((وأمّا عطف النّسق، ففيه ثلاثة أقوال : قال سيبويه : العامل في المعطوف هو الأوّل بواسطة، الحرف وقال الفارسي في الإيضاح الشّعريّ وابن جنّي في سرّ الصِّـــناعة: إنّ العامل في الثّاني مقدّر من جنس الأوّل ، لقولك: يا زيدُ وعَمْرُو؛ وأقول : لا دليل فـــيه، إذ علَّة البناء في الثّاني وقوعه موقع الكاف كالمعطوف عليه، مع عدم المانع من البناء، كما كان –أي المانع، وهو حرف التّعريف– في: يا زيدُ والحارثُ أعني اللام، وإنّما كان اللامُ مانعًا، لامتـــنـــاع مجامعـــتـــه لحـــرف النّداء المقتضي للبناء، فلمّا ارتفع المانع– يعني في المثال الذي قاســـوا علـــيه– صـــار كـــأنّ حـــرف النـــداء باشـــر التابـــع، لا أنّه يقدَّرله حرف آخر)).[303] (المصدر نفسه،ج 2، ص280،281).

أي أنّ ســـبب عدم بناء ((الحارثُ))،هو امتناع مجامعة حرف النداء المقتضي للبناء مع لام التّعريف وليس المانع هو لام التّعريف .

" **علَّة التَّعذّر**"

التَّعذّر لُغةً: العذر: الحجَّة التي يعتذر بها يقال: اعتذر فلان من دينه فعذرته.[304] (ابن منظور، مج4، ص(545) ،د.ت).

والتعذّر السّبب والعلّة والحجّة والباعث يقال مثلاً: سبب يضطرّ الإمام على الانقطاع عن عمله.[305] (دوزي، ج7، ص(165) ،1992).

وتعني استحالة حصول الشَّيء لوجود مانع يمنع حصول ذلك الشَّيء .

ومن أمثلتها عنده: قال الرَّضيّ في موضوع عمل المصدر: ((...وإعماله باللام قليل، إنّما قلَّ لتعذّر دخول اللام على ما يقدِّر المصدر العامل به وهو الحرف المصدري...)).[306] (الأستراباذي، ج 3، ص409).

أي أنّ السَّبب الذي أدّى إلى قلّة إعمال المصدر باللام ،هو تعذّر دخول اللام على ما يقدّر المصدر العامل به وهو الحرف المصدري .

وقال في موضوع تمييز الأعداد: ((قوله : ((ومميّز أحد عشرَ إلى تسعة وتسعين: منصوب مفرد))، أما نصبه، فلتعذّر الإضافة إليه)).[307](المصدرنفسه، ج3، ص303).

أي أنّ السبب الذي أدّى إلى مجيء تمييز هذه الأَعداد مفرد منصوب هو تعذّر الإضافة إليه.

" **العِلَّةُ الفرعيَّةُ**"

الفرع لُغةً : فرع كُلّ شيء : أعلاه ، وقوس فرع : عملت من رأس القضيب وطرفه.[308] (ابن منظور،مج 8،ص(246)،د.ت) .

والفرع خلاف الأصل ، وهو اسم لشيء يبنى على غيره.[309] (الجرجاني، ص(213)،د.ت) .

ومن أمثلتها عنده : قال الرّضيّ في موضوع الحروف المشبّهة بالفعل : أشار الرضي في أثناء شرحه كلام ابن الحاجب عن هذا الموضوع إلى سبب مشابهتها الأفعال المتعديّة ، وسبب تقديم المنصوب على المرفوع : ((شابهت الأَفعال المتعدية معنىً ، لطلبها الجزأين مثلها ، وشابهت مطلق الأفعال لفظًا..... وقيل: قدِّم المنصوب على المرفوع قصدًا إلى الفرق بينها وبين الأفعال التي هي أصلها من أوّل الأمر ، أو تنبيهًا بجعل عملها فرعيًا على كونها فروعًا للفعل)). [310] (الأستراباذي، ج4، ص331).

أوضح الرضي في هذا المثال سبب مشابهة الحروف المشبهة بالفعل الأفعال المتعديّة معنىً ، هــو طلــبها الزأين مثلها، وبعد ذلك أوضح أنّ سبب تقديم المنصوب على المرفوع شيئان هما : الفرق بينها وبين الأفعال التي هي أصلها من أوّل الأمر ، أو جعل عملها فرعيًا على كونها فروعًا للفعل . ولولا هذا العمل الفرعي لما أمكن جعلها فروعًا للفعل .

"علّة التّنافي"

التنافــي لُغــةً : نفــى الشّيء : تنحّى. وانتفى فلانٌ من فلانٍ وانتفل منهُ إذا رغِبَ عنه أَنَفًا واستِنْكَافًا.[311](ابنُ منظور ، مج15، ص(336،337)،د.ت) .

والتنافي : هو اجتماع الشّيئين في واحد في زمان واحد ، كما بين السّواد والبياض، والوجود والعدم.[312] (الجرجاني، ص92، د.ت) .

ومــن أمثلــتها عــنده: قال الرَّضيّ في موضوع خصائص أفعال القلوب : ((..... وتوكيد الملغــى بمصــدر ، قبيح ، إذ التوكيد دليل الاعتناء بحال ذلك العامل ، والإلغاء ظاهر في ترك الاعتناء به ، فبينهما شبه التّنافي)).[313] (الأستراباذي، ج4، ص158).

أي أنّ السّــبب الذي قبّح توكيد الملغى من أفعال القلوب ، هو شبه التّنافي بين التوكيد والإلغاء .وعدم الالتقاء والاجتماع بينهما .

"علّة الخفاء"

الخفاء لُغةً: خفي الشّيء خفاءً : لم يظهر وخفاه هو : ستره وكتمه.[314]

(ابن منظور، مج 14، ص234 ،د.ت) .

والخفاء هو ما خفي المراد منه بعارض في غير الصّيغة، لا ينال إلا بالطلب، كأية السّرقة.[315] (الجرجاني ، ص 134،د.ت) .

وتعني استتاَ الشّيء واختفائه وعدم ظهوره وبيانه.

ومن أمثلتها عنده: قال في موضوع الفعل المسند إلى المؤنّث : ((..... إن كان الظّاهر غير حقيقــي التأنيث ، فإنّ كان متصلاً، .....، فإلحاق العلامة أحسن من تركها، والكلُّ فصيح؛ وإن كــان منفصــلاً، فــترك العلامة أحسن، إظهارًا لفضل الحقيقي على غيره، ... هذا كلّه حكم ظاهــر المفرد والمثّنى ، وأمّا ضميرهما ، فإن كان متصلاً ، فالعلامة لازمة لرافعه ، سواء كان التأنيــث حقيقــيّا ، كهند خرجتْ ، أو غيره كالشّمس طلعتْ ، إلا لضرورة الشّعر ؛ وإنّما لزمت العلامة لخفاء الضّمير المتّصل مرفوعًا .....)).[316] (الأستراباذي ،ج3، ص341، 342).

أي أنّ الذي ألزم ذكر علامة التأنيث للفعل سواء كان التأنيث حقيقيّا، أو غيره، إذا كان ضمير المفرد والمثنّى متصلاً هو خفاء الضّمير المتّصل مرفوعًا،ولولا هذا الخفاء لما كان هذا الإلزام .

" علّة توالي الحركات"

التّوالي لُغةً: تولّاه: اتّخذه وليًّا . توالى الشّيء : تتابع .والموالاة : المتابعة.[317] (ابن منظور،مج 15، ص411،412 ،د.ت).

والمقصود بهذه العلّة هو تتابع الحركات المتماثلة.

ومـــن أمثلـــتها عنده: قال الرّضيّ في موضوع اللُّغات في لفظ عشرة: ((لمّا كرهوا توالي أربـــع فتحات فيما هو كالكلمة الواحدة، مع امتزاجها بالنيِّف الذي في آخره فتحة، عدلوا عن فتح وسطها إلى كسره.....)).[318] (الأستراباذي، ج3، ص294).

أي أنّ ســـبب العدول عن فتح وسط الكلمة إلى الكسرة في الكلمة الواحدة ذات الأربع فتحاتٍ هو كراهة توالي هذه الحركات في آنٍ واحدٍ.

وقـــال فـــي موضوع الماضي: ((.....فإذا اتّصل به ضمير مرفوع متحرّك ،سكِّنَ آخره، كراهة توالي أربع حركاتٍ فيما هو كالكلمة الواحدة.....)).[319] (المصدر نفسه، ج 4، ص14).

وفـــي هـــذه المســـألة النَّحويَّة أوضح الرضي أنّ الفعل الماضي إذ اتّصل به ضمير مرفوع متحرك، سُكِّن آخره، كراهة توالي أربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة.

"علّة ا"لتّضمين"

التّضـــمين لُغـــةً: الضّـــمين : الكفيل. وضمَّنَ الشَّيءُ الشَّيءَ : أودعَه إيَّاهُ كما تُودِعُ الوعاءَ المتاع.[320](ابن منظور،مج 13،(257)،د.ت) .

والتّضـــمين :يراد به أنّه في المعنى المتضمّن على وجه لا يصحّ إظهاره معه . وهو معنى شيء لا يلزم أن يجري مجراه في كلّ شيء.[321] (السّيوطي، ص(250 ، 251)،د.ت) .

ومـــن أمثلتها عنده: قال الرّضيّ في موضوع الظُّروف المضافة إلى الجمل: ((..... وأمّا غـــير المضاف إلى ما صدره : أنّ، أو: أن، و(مثل) المضاف إلى ما صدره: ما ، فيجوز بالاتّفاق منهم إعرابها وبناؤها ، قال الله تعالى ((إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنْطِقُوْنَ))،[322](ســـورة الذاريات (23)). ففـــتح ((مِـــثلَ)) مع كونه صفة لحقّ، أو خبرًا بعد خبر لإنّ ، ويجوز أن يكون منصوبًا، لكونه مصدرًا بمعنى ، أنّه لحقّ تحقُّقًا مثل حَقِّيةِ نَطقَكُم، وقال :

لَمْ يمنعِ الشُّربَ مِنهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقَتْ حَمَامةٌ في غُصونٍ ذَاتِ أَوْقَالِ .[323]

(البغدادي، ج6، ص552، 553، 1986م) .

ففـــتح (غـــير) ، مع كونه فاعلاً ليمنع ، ويجوز أن يكون بناؤه لتضمّنه معنى إلا .....)).[324]

(الأستراباذي، ج3، ص181).

نلاحـــظ في هذه المسألة ، الكلام عن إجازة إعراب مثل وغير وبنائهما في آنٍ واحدٍ، وشرطُ (مِـــثْلَ) أن تكون مضافة إلى ما صدره ما، وشرط غير أن تكون مضافة إلى ما صدره أن ، فـــ (مِـــثْلَ) فـــي الآية الكريمة مبنيًّا على الضمّ ، على الرّغم من كونه صفة لحقٍّ، أو خبرًا بعد خبر لأنّ، لأنّه مضاف إلى ما صدره ما، ويمكن أن يكون منصوبًا، لأنّه مصدر، وكذلك نلاحظ (غيرَ) في الشّاهد الشّعريّ جاء مبنيًّا على الفتح على الرَّغم من كونه فاعلاً ، لأنّه مضاف إلى ما صدره أن، ويجوز أن يكون سبب بنائه سببًا آخر وهو لتضمّنه معنى ((إلا)) .

وقال في موضوع قط وعوض : ((..... وبني قط ، قيل لأنّ بعض لغاته، على وضع الحروف، .....والأولى أن يقال : بني لتضمّنه لام الاستغراق لزومًا ، لاستغراقه جميع الماضي.....)).[325] (المصدر نفسه، ج3، ص225).

حاول الرضي أن يوضّح في هذا المثال أنّ الأولى أن يُقال إنّ سبب بناء قط هو تضمنه لام الاستغراق لزوما ، وليس لأنّ بعض لغاته على وضع الحروف.

علّة المناسبة

المناسبة لُغةً: النَّسب : نسب القرابات ،والنسيب: المناسب.وتقول: ليس بينهما أي مشاكلة[326]

(ابن منظور، مج 1، ص755-756، د.ت) .

والتَّناسب: حالة من حالات التّوافق بين الألفاظ تجيز لأحدهما ما لا يجب أن يكون.[327]

(اللبدي، ص222، د.ت) .

أي أنّها تعني في الاصطلاح التّناسب والتّشاكل والتّوافق بين الألفاظ.

ومـــن أمثلـــتها عـــنده: قال الرَّضيّ في موضوع تفصيل أحكام الاسم : ((.....أمَّا ((أَمَّا)) فتجامع ثلاث قرائن للنصب هي مع إحداها مغلوبة ومع الآخرين غالبة ، أمَّا الأولى فالطلب على مـــا يأتـــي ،.....والأخـــريان : عطـــف الجملة التي بعدها على فعليَّة، وكونها جوابًا لجملة استـــفهاميَّة فعليَّة ..... أمَّا ((أَمَّا)) فإنَّمـــا يرجّح الرّفع معهـــا على النَّصب مع القـــرينتين

المذكورتيــن ، لأنّ تــرجّح النّصــب فــي مــثلهما بغير (أمّا) إنّما كان لمراعاة التّناسب بين المعطــوف والمعطــوف علــيه فــي كونهمــا فعليتيــن ،..... أو لقصد التّناسب بين السّؤال والجواب.....)).[328] (الأستراباذي، ج1، ض454).

أي أنّ الذي رجّح النّصب في عطف الجملة على فعليّة ، في غير (أمّا) ، هو مراعاة التّناسب بيــن المعطوف والمعطوف عليه في كونهما فعليتين ،أو لقصد التّناسب بين السّؤال والجواب في كونهما فعليتين .

وقال في موضوع التّدرّج في وضع الضّمائر : ((إنّما ضمُّوا التّاء في المُتكلِّم لمناسبة الضمَّة لحركة الفاعل ، وخصّوا المتكلّم بها لأنّ القياس وضع المتكلِّم أولاً ، ثمَّ المخاطب ، ثمَّ الغائب، .....)).[329] (المصدر نفسه، ج2، ص412).

أي أنّ سبب ضمّ التّاء في ضمير المتكلِّم هو مناسبة الضمّة لحركة الفاعل .

"علَّة العموم"

العموم لُغةً : أمر عمم : تامّ عامّ ، وعمّهم الأمر : شملهم.[330](ابن منظور، مج12،ص426 ،د.ت).

والعموم : كون اللفظ موضوعًا بالوضع الواحد لكثير غير محصورٍ مستغرقًا لجميع ما يصلح لــه ، والعامّ هو اللفظ الواحد الدالّ من جهة واحدة على شيئين فصاعــدًا.[331] (الــتهانوي، ج2، ص 1236،996م).

ومــن أمثلــتها عــنده: قال الرّضيّ في موضوع من الظُّروف المبنيَّة أين، وأنّى وأيّان ومتى وكــيف: ((..... والكوفيُّون يجوِّزون جزم الشّرط والجزاء بكيف ، وكيفما ، قياسًا، ولا يجوِّزه البصــريُّون إلا شــذوذًا ؛ قال سيبويه : إنّها في الجزاء مستكرهةٌ ، وقال الخليل: مخرجها مخرج المجــازاة، يعنــي فــي قولهم : كيف تكون أكون ، لأنّ فيها معنى العموم الذي يعتبر في كلمات الشّرط.....)).[332] (الأستراباذي، ج3، ص206، 207).

أورد الرضــي في هذه المسألة النَّحويَّة خلافًا بين الكوفيين والبصريين ، فالكوفيُّون يجوِّزون جــزم الشَّــرط والجــزاء بكيف، وكيفما قياسًا ، أمّا البصريُّون فلا يجوِّزون ذلك إلا شذوذًا ، أمّا الخلــيل – وهو من البصريين– ، فقد أجاز ذلك بشرط وهو: مخرجها مخرج المجازاة ، لأنّ فيها معنى العموم، الذي يعتبر في كلمات الشّرط ، ولولا هذا العموم لما جاز ذلك .

وقال في موضوع أحكام المنادى (المفرد المعرفة) : ((إنّما قال ما يرفع به ليكون أعمّ من قوله : يبنى على الضمّ)).[333] (المصدر السابق،ج1، ص349).

أوضح الرضي في هذا المثال في ما ذهب إليه ابن الحاجب من أنّ المنادى يبنى على ما يرفع به، والسبب في ذلك حتى يكون أعم من القول : يبنى على الضمّ .

"علّة التّركيب"

التّركيب لُغةً : ركّبَ الشّيءُ : وضع بعضه على بعض.[334] (ابن منظور، مج1، ص432 ،د.ت).

والتّركيب : هو جعل الكلمتين كلمة واحدة.[335] (اللبدي، ص95، د.ت) .

ومن أمثلتها عنده : قال الرّضيّ في أثناء حديثه عن المنصوب بلا لنفي الجنس: ((.....وإنّما ترك التنوين في معمولها لأنّها جعلت هي وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد كخمسة عشر؛ ..... وقال الزّجّاج : بل مراده أنّه معرب ، لكنّه مع كونه معربًا ، مركّب مع عامله لا ينفصل عنه ، كما لا ينفصل عَشرَ، من خمسة، فحذف التنوين مع كونه معربًا لتثاقله بالتركيبِ مع عاملهِ)).[336](الأستراباذي، ج2، ص155).

أي أنّ سبب حذف التنوين من المنصوب بلا النافية للجنس مع كونه معربًا، لأنّه مركّب مع عامله لا ينفصل عنه، ونتيجةً لهذا التّركيب ، يصبح هناك تثاقل فيحذف التّنوين .

وقال في موضوع المركّب العددي والمركّب المزجي : ((وأعلم أنّ أصل خمسة عشر : خمسة وعشر ، حذفت الواو قصدًا لمزج الاسمين وتركيبهما،..... وبني الأوّل لكونه محتاجًا إلى الثّاني ، فشابه الحرف، وبني الثّاني ، لتضمّنه الحرف العاطف، وبنيا على الحركة للدلالة على عروض البناء ، وأن لهما في الإعراب أصلاً ، وعلى الفتح ليخفّ به بعض الثّقل الحاصل من التّركيبِ)).[337] (المصدر نفسه، ج3، ص35).

يبيّن الرضيّ في هذا المثال أنّ أصل خمسة عشر : خمسة وعشرة ، أي بالعطف ، والسبب الذي أدّى إلى حذف الواو هو مزج الاسمين وتركيبهما . ونلاحظ أيضًا في هذا النص النحوي عللاً أُخرى هي : التضمين وعروض البناء والأصل .

"علّة البناء"

البناءُ لُغةً : لزوم آخر الكلمة ضربًا واحداً من السّكون أو الحركة لا لشيء أحدث ذلك من العوامل وكأنّهم إنّما سمّوه بناء لأنّهم لما لزم ضربًا واحدًا فلم يتغيَّر تغيَّر الإعراب .[338] (ابن منظور، مج14، ص94، د.ت) .

والبـــناء: هـــو لـــزم الكلمـــة حالـــة واحدة من الشّكل لا تتغير بتغيّر العامل مطلقًا ونقيضه الإعراب.[339] (اللبدي ، ص26 ،د.ت) .

ومن أمثلتها عنده: قال الرَّضيّ في موضوع التّوابع : ((..... وأمّا عطف النَّسق، ففيه ثلاثة أقوال : قال سيبويه : العامل في المعطوف هو الأوّل بواسطة الحرف ، وقال الفارسيّ وابن جنّيّ: إنّ العـــامل في الثّاني مقدّر من جنس الأوّل ، لقولك : يا زيدُ وعمرُو ؛ وأقول : لا دليل فيه ، إذ علّة البناء في الثّاني وقوعه موقع الكاف كالمعطوف عليه، مع عدم المانع من البناء.....)).[340] (الأستراباذي، ج2، ص281).

يحـــاول الرَّضـــيّ في هذه المسألة أن يناقش رأي الفارسي وابن جنّي في جعلهما العامل في المعطـــوف مقـــدّر من جنس الأوّل ؛ فيردّ عليهما بقوله : ((لا دليل فيه، لأنّ علّة البناء في الثّاني وقوعـــه موقع الكاف كالمعطوف عليه)). أي أنّ سبب بناء الثّاني ليس لأنّ العامل مقدَّر من جنس الأوّل .

وقـــال فـــي موضوع تمييز الأعداد : ((..... وأمّا الأخفش والفرّاء ، فأنهما فرّقا بين اللام والإضـــافة ، وذلـــك لأنّ ذا الـــلام ، كثـــيراً ما يوجد في غير هذا الموضع مبنيًّا، كالآن، والذي وأخواتـــه، والأمـــس ، عند بعضهم ؛ وأمّا المضاف فلا يكون إلا معربا ، إلا : لَدُن وأخواته، ألا تـــرى إلـــى إعـــراب ((أيّ)) للـــزوم إضافته، مع ثبوت علّة البناء فيه، وإلى إعراب قبل وبعد، وأخواتهما مع الإضافة، والبناء عند القطع عنها...)).[341](المصدر نفسه، ج3، ص307).

حاول الرضي في هذا المثال أن يبين ما ذهب إليه الأخفش والفرّاء من تفريقهما بين اللام والإضافة ، فاللام يكون معرب ومبنيا ، وأمّا المضاف فلا يكون إلا معربًا ، وعلى الرغم من ذلك إلا أنّ علة البناء فيه ثابتة .

"علَّةُ المُجانسة"

المجانسة لُغةً : يقال : هذا يجانس هذا : أي يشاكله.[342] (ابن منظور، مج 6، ص43 ، د.ت).

والمُجانســـة اصـــطلاحًا : هـــي الاشتراك بين الشَّيئين إن كان بالنوع يسمّى مماثلةً، وإن كان بالجـــنس يسمّى مجانسةً. كاشتراك إنسان وفرس في الحيوانيَّة ،عجّ وأصيل.[343] (العجم ، ج2، ص1357، د.ت).

ومن أمثلتها عنده : قال الرّضيّ في أثناء شرحه الفعل الماضي: ((..... وإذا اتّصل به الواو: انضمّ آخره لمجانسة الواو)).[344] (الأستراباذي، ج4، ص14).

أي أنّ سبب ضمّ آخر الماضي بدلاً من فتحه ، إذا اتّصل به واو الجماعة هو مجانسة الواو.

علّة التوهُّم

التوهُم لُغةً : توهَّم الشّيء : تخيّله وتمثّله ، كان في الوجود أم لم يكن . وأوهمتُ الشّيء إذا أغفلته.[345] (ابن منظور، مج12، ص643، د.ت).

والتوهُّمُ : هو إدراك المعنى الجزئي المتعلّق بالمحسوس.[346] (الكفوي، ص314،1981م).

ومن أمثلتها عنده : قال الرَّضيّ في موضوع الإضافة اللفظيَّة: ((..... قال المصنِّف :أجاز الفرّاء نحو : الضاربُ زيدٌ ،إما لأنّه توهَّم أنّ لام التعريف دخلتُه بعد الحكم بإضافته، فحصل التخفيف بحذف التنوين بسبب الإضافة ، ثمَّ عرّف باللام.....)).[347] (الأستراباذي، ج2، ص227).

أي أنّ الذي جوَّز التخفيف بحذف التنوين، بسبب الإضافة لا بسبب الألف واللام للتوهّم ، بأنّ لام التعريف دخلته بعد الحكم بإضافته .

وقال في موضوع الوصف وشرط تأثيره في منع الصَّرف : ((..... ((وضُعف منع أفعى))، معطــوف على قوله : صُرف .. أي ولكون الوصف الأصلي معتبرًا ، ضعُف منع أفعى ، لأنّه لم يتحقّق كونه وصفًا في أصل الوضع ، ولا يثبت أيضًا في الاستعمال نحو أيَّمَ أفعى ، بل تُوُهِّمَ أنّها موضــوعة للصفة ، لمّا رأوا أنّها للحيَّة الخبيثة الشَّديدة ، من قولهم فعوةُ السُّمِّ ، أي شدّته . وكذا تُوهِّمَ الصِّفةُ في الأجدل الذي هو الصّقر ، أنّه موضوع في الأصل للوصف، أي طائر ، ذو جَدْل وهو الإحكام ، وقد قيل للدرع جَدلاء، فكأنَّها مؤنث أَجدل)).[348](المصدر نفسه، ج1، ص129).

أي أنّ الــذي أدّى إلى منع صرف (أفعى) هو التوهّم في أنّها موضوعة للصفة ، وذلك لأنّها اختصّــت بالحيَّة الخبيثة الشَّديدة . وكذلك السبب في منع صرف (الأجدل) وهو الصّقر هو التُوهِّم بأنَّه وضعَ في الأَصلِ للوصفِ.

"علّة الاستحسان"

الاستحسانُ لُغةً : الحُسنُ ضدُّ القُبحِ ونقيضه . ويستحسنُ الشَّيء أي يعدُّ حُسنًا.[349] (ابن منظور،مج13، ص 114،117، د.ت) .

واستحسنه وجَدَهُ حُسنًا، واستحسنَ مَعنى الكلام : استملحه وجَدَه حسنًا مليحًا.[350] (دوزي، ص173،1981م).

ومــن أمثلــتها عــنده: قــال الرَّضيّ في موضوع حذف العامل في المفعول المطلق جوازًا ووجوبًا : ((وأمّا ما بُيِّنَ فاعله بالإضافة نحو : كتابُ اللهِ، ..... أَو بُيِّنَ مفعوله بالإضافة نحو : ضربَ الرِّقاب،.....أَو بُيِّنَ فاعله بحرف جرّ نحو : بؤسًا لك أي شدّة، .....أو بُيِّنَ مفعولــه

بحرف جرٍّ ، نحو: عقراً لَكَ أي جرحًا،.....، فيجب حذف الفعل في جميع هذا قياسًا . والمراد بالقـياس أن يكـون هناك ضابط كُليّ ، يُحذف الفعل حيث حصل ذلك الضَّابط، ..... فاستحُسنَ حـذف الفعـل في بعض المواضع إمّا لِإبانة لقصد الدَّوام واللزوم بحذف ما هو موضوع للحدوث والـتَّجدُّد ، أي الفعـل ، .....وإمَّا لتقدُّم ما يدلّ عليه،..... أو لكون الكلام ممّا يستحسنُ الفراغ منه بالسرعة)).[351] (الأستراباذي، ج1، ص306).

أي أنّ الـذي أوجب حذف الفعل مع ذكر الفاعل والمفعول بعد المصدر مضافًا إليه، أو بحرف الجـرّ ، هوحـقّ الفـاعل والمفعول به، أن يعمل فيهما الفعل ويتَّصلان به ، وللحاجة في بعض الأحـيان إلى الإبانة لقصد الدّوام واللزوم في الاسم يستحسنُ أن يُحذف الفعل الموضوع للحدوث والتجدُّد . كذلك قد يحذف الفعل استحسان الفراغ من الكلام بالسرعة الممكنة.

"علَّة الأولى"

يستعمل هذا المصطلح في مقابلة الجواز ، كما أنّ الصَّواب في مقابلة الخطأ.[352] (الكفوي، ص208 ،1981م) .

ومن أمثلتها عنده: قال الرَّضيّ في موضوع أسماء الأفعال : ((.....وأمَّا أخٌ ، وكخٌ ، وأُفٌّ، وأَوَّه، وبَخٍ، إذا لم تستعمل استعمال المصادر وهو أن تنصب ، نحو: أَفًّا ، أو تبيّن بالحرف ، كأُفٍّ لَكَ فالأولى أن يقال ببقائها على ما كانت عليه وأنّها لم تصر مصادر ولا أسماء أفعال لعدم الدليل عليه)).[353] (الأستراباذي، ج3، ص85).

أي أنّ السَّبب في بقاء هذه الأسماء على ما كانت عليه ، وأنّها لم تصر مصادر ولا أسماء أفعال لأنّه الأولى لعدم الدليل على أنّها صارت مصادر أو أسماء أفعال .

وقال في موضوع أفعال المدح والذَّمّ : ((..... وقال بعضهم بل التَّركيب أزال اسميَّة ((ذا))، لأنّ الفعل هو المقدَّم، فالغلبة له، وصار الفاعل كبعض حروف الفعل ، فحبّذا فعل والمخصوص فاعله ؛ ..... ؛ والأولى أن يقال في إعراب مخصوص حبّذا ، أنّه كإعراب مخصوص نِعمَ ، إمّا مبتدأ، أو خبر مبتدأ لا يظهر.....)).[354] (المصدر نفسه،ج4، ص256).

أي أنّ القول في إعراب مخصوص حبَّذا إمّا أن يكون مبتدأ، أو خبر مبتدأ لا يظهر وهو الأولى .

ومن وجهة نظر الدراسة أنّ علَّة الأولى هي : إرجاع الشّيء إلى ما كان عليه سابقًا .

"علَّة الاتباع"

الاتباع لُغةً : سار في أثره ، أو تلاه.[355] (مصطفى، ج1، ص81، د.ت) .

والاتباع اصطلاحًا : هو أن تتبع الكلمة على وزنها أو رويّها إشباعًا وتوكيدًا ، حيث لا يكون الثّاني مستعملاً بإنفراده في كلامهم.[356] (الكفوي ، ص35، 1981م) . أو جعل اللفظ تابعًا لسابقه، أي بدلاً منه.

ومن أمثلتها عنده: قال الرَّضيّ في موضوع أحكام المستثنى (ترجُّح الإبدال وجواز النَّصب): ((.... وإذا كان المستثنى بعد المستثنى منه، قبل صفته – أي قبل صفة المستثنى منه– نحو: ما جاءني رجلٌ إلا عمرٌو خيرٌ من زيدٍ، فعند سيبويه: إتباعه أولى من النّصب، لأنّ المبدلَ منه وهو الموصوف متقدّم)).[357](الأستراباذي،ج2، ص99).

أي أنَّ الـــذي أدّى إلـــى رفع الصّفة بعد المستثنى الاتباع . ونلاحظ أيضًا هنا ذكر علَّةً أُخرى وهي الأولى .

وقال في موضوع فعل الأمر: ((..... اعلمْ أنّ أصل حركة همزة الوصل : الكسرة ، في الأسماء كانت أو في الأفعال ، أو في الحروف، ولا يعدل إلى حركة أخرى إلا لعلَّة،.....وإنَّما ضمَّت فيما انضمّ ثالثه، في الأمر كان، كاُقْتُل، أو في غيره كانطُلِق واقتدر، إتباعًا، واستثقالاً للخروج من الكسرة إلى الضّمّة، لأنّ الحاجز غير حصين لسكونه)).[358](المصدر نفسه،ج4، ص127).

أي أنّ الّذي أجاز ضمّ همزة الوصل فيما انضمّ ثالثه، في الأمر ، أو في غيره ، الإتباع .

"علَّة الإعراب"

الإعـــراب لُغـــةً : الإعراب هو الإبانة ؛ يقال : أعرب عنه لسانه أي أبان وأفصحَ ، وأعربَ الكلامَ ، بيَّنهُ.[359] (ابن منظور، مج1، ص588، 589، د.ت) . والإعرابُ هو الإبانةُ والإفصاحُ ، وكلام معرب، أي : مُبيَّن.[360] (اللبدي، ص14، د.ت) .

ومن أمثلتها عنده : قال الرضي في موضوع المضارع : ((.....اعلم أنّه اختلف في المضارع المتَّصل به نونا التوكيد، فقال جمهورهم : إنّه مبنيّ لتركُّبه مع النُّون،.....وأمّا النون فحرف، ولا حظّ له في الإعراب ، فبقي الجزءان مبنيين فإن قيل: فلمَّا امتزجا فهلاّ أعربت الكلمة على النون ، كما يعرب الاسم المؤنَّث على التّاء لمّا ركَّبا ، أو: هلاَّ أعرب مع هذا الامتزاج على ما قبل النّون ، كما أعرب الاسم مع امتزاجه بالتنوين على ما قبله ؟ قلت : إمّا ..... وهذا على مذهب البصريين . وإمّا لأنَّ علَّة إعراب الفعل ليست ظاهرةً ظهور علَّة إعراب الاسم ، وأكثر الأفعال مبنيَّة ، فيرجع إلى البناء لأدنى سبب)).[361] (الأستراباذي، ج4، ص19، 20).

أي أنّ السبب الذي أدّى إلى عدم إعراب الفعل المضارع عند اقترانه بنوني التوكيد وبنائه ، هو علّة الإعراب في الفعل غير ظاهرة .

وقال في موضوع معنى الإعراب : ((قال ابن الحاجب : الإعراب ما اختلف آخره به ، ليدلّ على المعاني المعتورة عليه . وقال الرَّضيّ تعقيبًا على قول ابن الحاجب : بيان لعلّة وضع الإعراب في الأسماء)).[362] (المصدر السابق، ج1، ص56، 57).

حاول الرضي أن يُبيّن من تعريف ابن الحاجب للإعراب وهو : ليدلُّ على المعاني المعتورة عليه، أنّه بيان علّة وضع الإعراب في الأسماء .

وهناك في شرح الرَّضيّ علل أُخرى أَظنّها من باب العلل وسأُذكرها من باب العلم بها ، ويبدو أنّ بعضها استنتجها بنفسه وهي :

الاستنكار[363](المصدر نفسه، ج3، ص233، 441) والاستقباح[364](المصدر نفسه، ج1،(459)،ج3(441) والاستحالة [365] (المصدر نفسه ، ج4(214)) والتأْديب[366] (المصدرُ نفسه ، ج1(58، 511)) والاعتباطية[367] (المصدر نفسه ،ج1(393)) والمؤثِّرة"[368] (المصدر نفسه ،ج 1(57، 508، 509)) وعدل [369](المصدر نفسه ، ج1(101، 118، 496)) ووصف[370](المصدر نفسه ، ج1(101)) وتأنيث [371] (المصدر نفسه ،ج 1(101، 131)) ومعرفة [372] (المصدر نفسه ، ج1 (101، 141)) وعجمة [373] (المصدر نفسه ،ج1 (101، 141)) والعلَّة التَّامة[374] (المصدر نفسه ،ج1(101)) .

ويتبيَّن لنا من عرض موقف الرَّضيّ للأُصول النَّحويّة ما يلي:

إنّ الرضي أولى عناية كبرى بهذه الأُصول النَّحويَّة التَّي يبنى عليها النَّحو وهذا ما يمكن ملاحظته من شرح الرَّضي للكافية ، ففي كلِّ موضوع يناقشه لا بدَّ أن يسنده بأصل من الأُصول النّحويّة: ((السّماع والقياس والإجماع واستصحاب الحال والعلل)). وإن لم يكن يفرد كلَّ أصل من هذه الأُصول في باب مستقلّ، بل نجد هذه الأُصول متناثرةً في شرحه الكافية .

وفيما يخصّ السَّماع ، فقد نال اهتمام الرّضيّ ، وقد حاول أن يجعله في بداية الأُصول مقدّمًا على القياس، وهذا واضح من نقله كلام سيبويه فيما يخصّ ذلك . وقد سار الرِّضيّ في هذا الأَصل على نهج البصريين في أخذه بالكثير الشّائع، ونبذه للشاذ والنَّادر، ولذلك وصف بعضه بالقلّة ، والقُبح ، والخبيث، وعدم الشّهرة والفصاحة.

وفيما يخصّ القياس، فلم يخلُ أَي موضوعٍ من الموضوعاتِ من هذا الأَصلِ ، وذكرَ أَنواعًا للقياس منها : قياسُ المُماثلةِ والمُشابهةِ وقياسُ الطَّردِ، وقياسُ التمارينِ العمليَّةِ ، ولم يقتصرْ على نقلِ آراء من سبقهُ من النُّحَّاةِ ، بَل كانَ في بعض الأَحيانِ يردُّ على آراءِ النُّحَّاة فيما يخصُّ هذا الأَصلُ بقوله : ((وليس بوجهٍ)) عندما يذكرُ رأْي نحوي من النُّحَّاة في المسأَلة التَّي هو بصددها .

وفيمـــا يخصّ الإِجماع فقد أَولى عنايةً بهذا الأَصلِ بقولِهِ: بالاتِّفاقِ، بالإِجماعِ، وقد أَجمعوا ، ولكن لا تصلُ هذه العناية بالأُصول السَّابقة الذِّكر، فعندما لا يجدُ ما يعتدُّ به في إِثباتِ رأْي من الآراءِ أَو من المسائلِ النَّحويَّةِ يأْتي بهِ، وفي زيادةٍ وتفصيلٍ لرأْي النُّحَّاةِ أَو تفنيدٍ لرأْي من آرائهم أَو تأْييدٍ لرأْي النُّحَّاةِ .

والأَصل الأَخير الذي يأتي بعد هذه الأُصول من حيث الأهمية ، هو استصحاب الحال، فعندما لا يجد الرضي ما يدعم رأيه ويعزّز مناقشته وشرحه للمسائل النحوية التي هو بصددها ، يأخذ بهذا الأصل ، وإن كان بنسبة قليلة ، وحاول في بعض الأحايين أن يردّ في بعض المواضع للاستدلال به .

وفيما يخص العلل فقد أكثر الرضي من ذكرها وعج شرحه بها.

الفصلُ الثالث

الاحتجـــاجُ

الاحتجاج في اللّغة والاصطلاح :

الاحتجاج لُغةً : الحَجُّ: القصد: والحُجَّة : البرهان ؛ وقيل: الحُجَّةُ ما دُوفِعَ به الخصم والوجه الذي يكون به الظَّفرُ عند الخصومة.[375] (ابن منظور، مج2، ص226،228، د.ت).

والحُجَّةُ: مصدر بمعنى الاحتجاج .[376] (رضا، مج2، ص30 ، 1958م).

والاحتجاج اصطلاحًا : هو الاستدلال بأقوال من يحتجُّ بهم في مجال اللُّغة والنّحو – وهو يرادف في هذا الاستشهاد – ويقابله التمثيل .[377](اللبدي، ص61، د.ت) .

والاحتجاج من الموضوعات التي نالت اهتمام أصحاب النَّحو واللُّغة قديمًا وحديثًا ؛ ومن خلال هذا المصطلح يمكن إثبات أيّ مسألة أو قاعدة من المسائل والقواعد النّحويّة واللُّغويَّة. ويُعدَّ السَّماعُ الأساسَ الأوّل في تقعيد اللُّغة وبعد ذلك لحق به القياس في أولياته.

ويمكن أن نقسّم الاحتجاج إلى قسمين: الاحتجاج النَّقلي : وهو الاستشهاد بالقُرآن الكريم والحديث النَّبوي وأقوال الصَّحَابة والتَّابعين والأقوال والأمثال العربيَّة المَأثورة والشواهد الشعرية والأراجيز ، وهذا ما سنعرضه بعد قليل. والاحتجاج العَقليّ: والذي يشمل أنواعًا من الاستدلال العَقليّ مثل: التّأويل والسَّبر والتّقسيم والمُعارضة والتعارض والتَّرجيح والإحالة أو المناسبة وقياس الطَّرد والاستدلال بالأولى.[378] (الشّامي، ص220 ،267 ،1998م) .

أولاً : الاحتجاج بالقُرآن الكريم :

يُعدُّ القُرآن الكريمُ أوّل دليل من أدلّة الاحتجاج بالنقل ولا يختلف عليه من قبل جميع النحويين واللُّغويين وفي مؤلفاتهم، إذ لا يعلو على كلام الله تبارك وتعالى كلام وكما قال صاحب خزانة الأدب: ((أمَّا ربُّنَا تبارك وتعالى، فكلامه- عزَّ اسمه- أفصح كلام وأبلغه ، ويجوز الاستشهاد بمتواتره وشاذّه ، كما بيّنه ابن جنّي في أوّل كتابه ((المُحْتَسب)) وأجاد القول فيه....)).[379] (البغدادي، ص9، ج1، 1979م) فهو أوّل مصدر من مصادر اللّغة في جميع مستوياتها الصَّوتيّة والصّرفيَّة والنّحويَّة والدّلاليَّة والبلاغيَّة؛ لذا اعتمد عليه جميع النّحويين والصّرفيين والبلاغيين وأصحاب المعاجم وهذا ما يمكن ملاحظته وإثباته في كلّ كتاب من كتب النّحو واللُّغة والصَّرف بدون استثناء.

وقـــد وصـــل القـرآن الكريم إلينا بقراءات موصولة السَّند مُتَّصلة السَّلسلة إلى رسول الله (صـلَّى اللُـه علـيه وسلَّم)، وقد قسَّم القراء القراءات إلى متواترة وآحاد وشاذَّة، وجعلُوا المتواتر السَّـبع و الآحاد الثَّلاث المتمّمة لعشرها ثمَّ ما يكون من قراءات الصَّحابة رضي اللهُ عنهم ممَّا لا يوافـق ذلـك وما بقي فهو شاذٌّ – وقد بذل القُرّاء جهودًا عاليةً في تحقيق القراءات وإرجاعها إلى رسـول الله (صـلَّى اللهُ علـيه وسلَّم). ولو رجعت في كتب القراءات إلى تسلسل النَّقل في طرقه لرأيت مثلاً أعلى من أحكام الضّبط والتّدقيق البالغ غايته في شتَّى النَّواحي المتّصلة بالقُرآن الكريم وكلماته وآياته وطرق أدائه)) .[380] (السّامرّائي، ص124،125، 1969م) .

وبعـد فـأنّ موقـف الرضيّ من هذا المصدر والدّليل المهم الذَّي لا يعلو عليه دليل آخر، كان موقفًا إيجابيًا لا يخرج عن موقف النّحّاة والعلماء الذّين اجمعوا على أنّه أعلى نصّ بلُغة العرب، فقـد امتلأ شرحه بكلام الله سبحانه وتعالى المتمثّل بالآيات القرآنيَّة الكريمة، فلا يكاد أيُّ موضوع مـن موضـوعات الشَّرح،أو مسألةٍ من المسائل النَّحويَّة والصَّرفيَّة واللُّغويَّة ، يخلو أوتخلومن آية قرآنـيَّة، فكان إمَّا أن يستدل بها على موضوع ما، أويستشهد بها،او يقيس بها آيةً على آية أُخرى لأثبات قاعدة ما، أوللتمثيل بها على موضوع ما.

وقـد بلغ عدد الآيات القُرآنيَّة المنتشرة في كلّ الشَّرح حوالي سبعمائة وسبعًا وسبعين آيةً، وقد اخترتُ بعض المسائل النَّحويَّة التي تدلّ على استشهاد الرَّضيّ بالآيات القُرآنيَّة سواء أكان يؤيّدها أو يدحضها .

مسـألةُ علامات الاسم

من خواص الاسم : ((دخول اللام ، والجرّ، والتنوين والإسناد إليه، والإضافة . وبعد ذكر هذه الخـواص يعقّـب الرضي على المصنف، بأنّه لم يذكر أنّ من خواص الاسم كونه مضافاً إليـه، والسـبب في عدم ذكر المصنّف هذه الخاصية حتّى لايرد عليه مثل قوله تعالى: (يَومَ يَجْمَعُ اللهُ الرُسُـلَ) [381] (سـورة المـائدة (109)) من إضافة الظّروف إلى الأفعال، وعدَّه بعضهم من خواصه أيضـاً ، واعـتذروا عن ألا يراد المذكور بأنّ المضاف إليه في الحقيقة : المصدر المدلول عليه بـالفعل، أي : يومَ جَمْعِ اللهِ ؛ قيل والدليل على المضاف إليه هو المصدر: تعرّف المضاف به مع خلـو الفعل من التَّعريف، نحو: أَتَيتُكَ يومَ قَدَمَ زيدٌ الحارُ، أَوالبارِدُ، وأمّا أنا فلا أضمن صحّة هذا المثال ومجيء مثله في كلامهم)). [382] (الأستراباذي، ج1، ص43، 50).

نلاحظ في هذه المسألة، محاولة الرضي بعد انهاء شرح كلام ابن الحاجب عن خواص الاسم ذكر خاصية أُخرى من خواص الاسم ، وهي أن يكون الاسم مضافاً إليه و لم يذكرها المصّنف حتَّى لا تنطبق هذه الخاصيَّة على الفعل، بأن يضاف الظَّرف إليه، وأورد آية قرآنية لاستدلال المصنِّف على ذلك (فَيَوْمٌ) الظَّرف مضاف إلى (يَجْمَعُ) الفعل . وغير المصّنف عدَّه من خواصه وأضافوا بأنَّ يومَ الظَّرفُ لم يضاف إلى الفعل بل إلى المصدر الدال عليه الفعل، وأوضحوا الآية، وأوردوا مثالاً لتأييد ما ذهبوا إليه ، أمَّا الرَّضيّ فلم يضمن صحَّة هذا المثال.

مسألة التَّعدي بحرف الجرّ والعطف على المجرور

ذهب الرضي إلى أنَّه إذا تعدّى الفعل بحرف الجرّ، وعطف على المجرور ، فالحمل على الجرّ الظّاهر أولى من الحمل على النّصب المقدّر،وقد يحمل على المحلّ كما في قوله تعالى :((وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُم وَأَرْجُلَكُم))[383] (سورة المائدة (6)) بالنَّصب ، فإن سقط الجارّ مع الفعل لزومًا كما في الإضافة زال النّصب المقدَّر. [384] (الأستراباذي، ج1، ص63).

نلاحظ في هذه المسألة أنّه على الرَّغم من عطف ((وأَرْجُلَكُم)) على الجارّ والمجرور ((بِرُءُوسِكُم)) ، إلا أنّه لم يحمل على اللفظ بل حمل على المحلّ وذلك بنصبه-أرجلَكُم- ، ورأي الرَّضيّ في هذه المسألة ،أنّ الحمل على الجرّ الظَّاهر أولى من الحَمل على النَّصب المقدَّر .

مسألةُ مجيء الخبر جملة

أجمع النُّحَّاة على إجازة مجيء الخبر جملة اسمية أو فعليَّة، و ذهب بعض الكوفيين و ابن الأنباري، إلى أنّه لايجوز أن تكون الجملة طلبيةً، لأنّ الخبر ما يحتمل الصّدق والكذب. وردّ الرَّضيّ عليهم بأنّ كلامهم هذا وهم وجاءهم هذا الخلط من قبل إيهام لفظ خبر المبتدأ، وليس المراد بخبر المبتدأ عند النُّحَّاة ما يحتمل الصّدق والكذب كما أنّ الفاعل أي جاءت هنا عندهم ليس من فعل شيئًا. واستشهد الرَّضيّ بقوله تعالى: ((بَلْ أَنتُمْ لاْ مَرْحَبًا بِكُمْ))[385](سورة ص (60)) للاستدلال على ما ذهب إليه)). [386] (الأستراباذي، ج 1،237، 238). فجملة ((لامَرْحباً)) خبراً، وهي جملة اسمية نوعها طلبية ،وهذا ما حاول الرَّضيّ إثباته لبيان وهم بعض الكُوفيين وابن الأنباري فيما ذهبوا إليه.

مسألةُ حذف الفعل وجوباً

وقد يحذف نوع من الأفعال وجوبًا، ويظلّ في السّياق ما يشير إليه وقد تحدّث الرضي عن هذا الحذف في معرض حديثه قوله تعالى: ((وَإِنْ أَحَدٌ مِنْ المُشْرِكِيْنَ اسْتَجَارَكَ))[387] (سورة التّوبة(6))،

فذكـــر أنّ الســـبب في عدّ هذا الحذف واجبًا على الرغم من وجود المفسِّر ((نحو: استَجَارَكَ ، لأنّ الغـــرض من الإتيان بهذا الظّاهر : تفسير المقدَّر، فلو أظهرته لم تحتج إلى مفسّر لأنّ الإبهام المحـــوج إلـــى التّفسير، إنّما كان لأجل التّقدير، ومع الإظهار لا إبهام ، والغرض من الإبهام ثمّ التّفســـير، إحداث وقع في النّفوس لذلك المبهم ، لأنّ النّفوس تتشوق ، إذا سمعت المبهم، إلى العلم بالمقصود منه، وأيضًا، في ذكر الشّيء مرّتين: مبهمًا ثمّ مفسَّرًا توكيد ليس في ذكره مرّة ، وإنّما لـــم يحْكَـــم بكـــون ((أَحَد)) مبتدأ، واستَجَارَكَ خبره لعلمهم بالاستقراء باختصاص حرف الشّرط بالفعليَّة)).[388] (الأستراباذي،ج1، ص199).

أوضـــح الرضي أنَّ ((أَحدٌ)) هنا في الآية السّابقة الذّكر فاعل وفعله محذوف وجوبًا، والذي أدّى إلـــى هـــذا الحذف على الرَّغم من وجود الفعل المفسِّر وهو قوله ((استجارك)) الظاهر ، لأنّ الغرض منه تفسير المقدَّر.

مسألة إعمال الأوَّل وما يترتَّب عليه

جـــاءت هـــذه المســـألة فـــي أثناء شرح الرضي لموضوع وجود فعلين والخلاف الذّي ظهر بين البصريين والكوفيين في إعمال أيّهما، واختار البصريون إعمال الثّاني، والكوفيُّون الأوّل، قال ابن الحاجـــب: ((و إن أعملت الأوّل أضمرت الفاعل في الثّاني، والمفعول على المختار، إلا أن يمنع مانع فتظهر)).[389] (المصدر نفسه، ج1، ص209).

قال الرّضيّ موضّحا ذلك:

((هـــذا بيان أنّه إذا أعملت الأوّل على ما هو المختار عند الكوفيين فكيف يكون حال الثّاني، فقـــال: لا يخلـــو إمّـــا أن يطلبه للفاعليّة أو للمفعوليَّة، فتقول في الأوّل: ضَربتُ و ضَرَبَنِي زَيْداً ، وضربتُ وضَرَبَانِي الزّيدينِ،.... تضمر الفاعل في الثّاني على وفق الظّاهر بلا خلاف مـــن أحد، لأنّـــه لـــيس إضـــماراً قبل الذّكر، لكون المتنازع من حيث كونه معمولاً للأوّل مقدَّمًا على العامل الثّانـــي تقديـــراً، وإن كان مؤخّراً لفظاً. قوله : ((والمفعول على المختار)) أي وأضمرت المفعول أيضًـــا في الثّاني كالفاعل على الوجه المختار، فيكون ضميراً بارزاً، ولا تحذفه، نحو: ضَرَبَنِي و ضَـــرَبْتُه زيـــدٌ، ويجـــوز حذفـــه أيضًـــا لكونـــه فضلةً، أمّا اختيار الإضمار فلأنّ الثّاني أقرب الطالبين..... فلمّا اتّفق البصريون و الكوفيون في مثل هـــذه المســـألة، أعني عند إعمـــال الأول

وطلب الثّاني للمفعول: على أنّ المختار إضمار المفعول في الثّاني، كان خلو الثّاني عن الضميرفي قوله تَعالى: ((هَآؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيْه))[390](سورة الحاقة (19))، و قوله تعالى: ((أَتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرَاً))[391] (سورة الكهف (96)) دليلاً للبصريين على أنّ المختار إعمال الثّاني، وإلا كان أفصح الكلام أي القُرآن، على غير المختار، أي على حذف المفعول من الثّاني عند إعمال الأوّل)). [392] (الأستراباذي، ج1، ص09،210).

نلاحظ في هذه المسألة أنّ الرّضيّ حاول بدايةً أن يُبيّن ما ذهب إليه ابن الحاجب عند إعمال الأوّل وهو مذهب الكُوفيين، يكون معموله طالبًا للثاني إمّا وأوضح الرّضيّ أنّ معمول الأوّل مقدّم على العامل الثّاني تقديراً، مؤخّراً لفظاً، و في حالة طلب معمول الأوّل للثاني للمفعولية يضمر المفعول به أيضاً كالفاعل. وبعد ذلك يذكر الرّضيّ أنّ في هذه المسألة- إعمال الأوّل و طلب الثّاني للمفعول على أنّ المختار إضمار المفعول في الثاني- اتّفاق بين البصريين والكوفيين، ونتيجةً لهذا الاتّفاق الذي أدّى إلى إضمار المفعول و خلو العامل الثّاني من الضّمير، اتّخذ البصريون ذلك دليلاً على إعمال الثاني، و كان دليلهم آيتين قرآنيتين فكلمة ((كتابيه)) في قوله تعالى مفعول به للفعل الثّاني اقرؤوا وليس مفعولاً للفعل الأوّل هآؤم ، وكلمة ((قِطْرا)) في الآية الأُخرى مفعول به لـ ((أُفْرِغ)) وليس مفعولاً للفعل الأول آتُوني، و كان موقف الرّضيّ مع رأى البصريين بقوله بعد ذكر الآيتين كدليل للبصريين على ما ذهبوا إليه من إعمال الثّاني، و إلا كان أفصح الكلام أي القرآن، على غير المختار، أي جعل المفعول به القريب من الفعل الثّاني للفعل الأوّل والمفعول به محذوف للفعل الثّاني .فهذه من المسائل الخلافيّة بين الفريقين البصري والكُوفي .

مسألة في حدّ الحال

عندما عرّف ابن الحاجب الحال بأنّه: ما يبيّن هيئة الفاعل أو المفعول به لفظًا أو معنىً، حاول الرضي أن يعترض على هذا التعريف، من جهة أن يخرج عن هذا الحدّ: الحال عن المضاف إليه، إذا لم يكن المضاف عاملاً في الحال، وإن كان ذلك قليلاً، كقوله تعالى: ((قُلْ بَلْ نَتَّبِعُ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا)).[393](سورة البقرة (135)) وذهب المحقّق إلى أنّ باستطاعة ابن الحاجب الردّ على الرّضيّ على ما أوردَه، من نقد لتعريف الحال و ذلك أن يقول: ((إنّ الحال عمّا أُضيف إليه غير العامل في الحال، لا يجيء إلا إذا كان المضاف فاعلاً، أو مفعولاً يصحّ حذفه و قيام المضاف إليه مقامه. كما أنّك لو قلت: بل نَتَّبِعُ إِبْرَاهِيمَ،مقام:((بَلْ نَتَّبِعْ مِلَّةَ إِبراهيمَ))، جاز، فكأنّه حال من المفعول)).[394] (الأستراباذي، ج2، ص8،9).

نلاحظ في هذه المسألة حاول الرضي أن يعارض المصنّف في تعريف الحال فأخرج عن الحدّ الحـــال إذا لم يكن المضاف عاملاً فيه، و إن كان ذلك قليل، ((فَحَنِيْفاً)) في قوله تعالى لا يعدّ حالاً لأنّ المضاف الذي قبله ((مِلَّةَ)) لا يعمل فيه.

مسألةُ تعدد الحال وصاحبها واحد

أشار الرضي في هذه المسألة إلى مجيء أحوال متعددة وصاحبها واحد وقد ظهر خلاف بين النحويين في هذه المسألة فقد ((أجاز الجمهور مجيء لشيء واحد أحوالاً متخالفةً، متضادّةً كانت، أوغير متضادّة كقوله تعالى: ((اخْرُجْ مِنْهَا مَذءُوْمًا مَدْحُوْرًا))[395](سورة الأعراف(18)) وهناك من منع ذلك في الحال ، متضادة كانت، أو، لا؛ قياسًا على الزمان والمكان، فجعل نحو: ((مدحورًا)) حالاً من ضمير ((مذءومًا))، واستنكر مثله في المتضادة فمنعها مطلقًا . أمَّا الرَّضي فقد أيّد الجمهور بقوله عن رأيهم وهو الحقُّ)). [396] (الأستراباذي، ج2، ص12).

أي أنّ ((مَذْءُوْمًا مَدْحُوْرًا)) في قوله تعالى حالان للفعل ((اخْرُجْ))،وهذا ما ذهب إليه الجمهور وهما غير متضَادَّيْن، أمّا بعضهم فقد منع ذلك ، فذهب إلى أنّ (مدحورًا) حالاً من ضمير ((مذءومًا)). و كان موقف الرَّضيّ موقفًا مؤيّداً لما إجازه الجمهور بقوله ((وهو الحقّ)).

مسألة تمييز المفرد

أورد الرضي هذه المسألة وهو يشرح ويفصّل قول ابن الحاجب في موضوع تمييز المفرد: ((قوله عن مفرد، مقدار غالبًا))، وشرح ذلك بقوله: ((التمييز المفرد على ضربين : إمّا مقدار، وهو الغالب، أوغير مقدار. و المقدار: ما يقدّر به الشيء، أي يعرف به قدره و يبيِّن ؛ والمقادير إمّا مقاييس-الأشياء التي تعتبر معياراً لغيرها- مشهورة موضوعة ليعرف بها قدر الأشياء .....، أو مقاييس غير مشهورة، و لا موضوعة للتقدير، كقوله تعالى: ((مِلءُ الأَرضِ ذَهَبًا))[397] (سورةُ آل عمران (91))[398] (الأستراباذي، ج2، ص56).

نلاحـــظ فـــي هذه المسألة جاء الرضي بهذه الأية للاستدلال على ما ذكره في تقسيمه للتمييز المفـــرد فـــــ ((ذَهَباً)) في قوله تعالى تمييز مفرد ، نوعه مقدار والمقدار هنا من المقاييس غَيْرُ المَشْهُوْرَةِ و لا الموضوعة للتقديرِ.

مسألَة العامل في للاستثناء المنقطع وحَمْل ((إلا)) علَى مَعنَى ((لكن))

جاءت هذه المسألة في أثناء شرح الرضي أحكام المستثنى وتفصيل الكلام على العامل، ويوضّح الرضي هنا العامل في المستثنى المنقطع بقوله: ((وأمّا المنقطع، فمذهب سيبويه، أنّه، أيضًا، ينتصب بما قبل ((إلاّ))، من الكلام، كما انتصب المتّصل به، وذلك قوله في الكتاب: ((فحمل على معنى لكن)) وعمِل فيه ما قبله كعمل العشرين في الدرهم))؛ وما بعد ((إلا)) عنده، مفرد، سواء كان متصلاً أو منقطعًا؛ فهي، وإن لم تكن حرف عطف، إلاّ أنّها كـ ((لكن)) العاطفة للمفرد على المفرد، في وقوع المفرد بعدها ..... والمتأخرونَ، لمَّا رَأوها بمعنى ((لكنّ))،قالوا: إنّها هي النَّاصبة بنفسها ، نصب ((لكنّ)) للأَسماء، وخبرها محذوف...، قالوا وقد يجيء خبرها ظاهراً، نحو قوله تعالى:((إِلا قَوْمَ يُونُسَ لَمَّآ ءَامَنُوا۟ كَشَفْنَا عَنْهُم))[399](سورة يُونُس(98)).[400] (الأستراباذي، ج2، ص82).

نلاحظ في المثال السابق أن الرضي أتى بالآية القرانية للاستدلال على ما ذهب إليه المتأخرون من مجيء خبر ((إلاّ)) والتي بمعنى ((لكنّ)) ، ومجيء خبرها هنا ظاهرًا،((فَقَوْمٌ)) في قوله تعالى خبر منصوب بـ ((إلا)) على مذهب المتأخّرين الذين قاسوا ((إلا))على لكن.

مسألة فائدة النَّعت

عندما ذكر ابن الحاجب فائدة النعت بقوله وفائدته تخصيص أو توضيح ، وقد يكون لمجرّد الثناء أو الذم)) ، أوضح الرضي هذه المسألة مفصّلة بقوله : ((معنى التخصيص في اصطلاحهم: تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات.... ومعنى التوضيح عندهم: رفع الاشتراك الحاصل في المعارف، أعلامًا كانت، أو، لا... وإنّما يكون لمجرَّد الثَّنَاء أَو الذمِّ، إذا كان الموصوف معلومًا عند المخاطب، سواء كان ممَّا لا شريك له في ذلك الاسم، نحو: ((بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيْمِ))[401] (سورة النمل (30))، إذْ لا شريك له، تعَالَى، في اسم ((اللهِ)). [402] (الأستراباذي، ج2، ص288).

استدل الرضي في الآية السابقة على النعت هنا جاء للثناء ، فالكلمتان((الرَّحمَنِ، و الرَّحِيْمِ)) في قوله تعالى صفتان للثناء، و ذلك لأنّ الموصوف معلوم عند المخاطب و هو((اللهِ)) ولا يوجد معه شريك آخر.

مسألة إجازة وصف ضمير الغائب

يُبيــن الرضي في هذه المسألة بأنّه إذا جاء بعد ضمير الغائب اسمًا ما هو إعرابه؟ وللإجابة علــى ذلك أورد رأيين وهما : أجاز الكسائي وصف ضمير الغائب في نحو قوله تعالى: ((لآ إِلَهَ إِلاَّ هُــوَ العَزِيْزُ الحَكِيْمُ))[403] (سورة آل عُمران (6))... أما الجمهور يحملون مثله على البدل)).[404] (الأستراباذي، ج2، ص310).

أي أنّ ((العَزِيْزُ الحَكِيْمُ)) في قوله تعالى وصف الضَّمير الغائب وهذا ما أجازه الكسائي، أمّا عند الجمهور فهو يحمل على البدل. ولم يبدِ الرّضيّ تعليقًا على هذه المسألة بل اقتصر على ذكر آراء الفريقين و حجَّة كُلّ منهما.

مسألة ((ذا بعد((ما)) الاستفهاميَّة))

((أجاز الكوفيُّون كون((ذا)) وجميع أسماء الإشارة، موصولة بعد((مَا))، استفهاميَّة كانت، أو،لا؛ استدلالاً بقوله تعالى: ((ثُمَّ أَنْتُم هَؤُلآءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُم))[405] (سورة البقرة (85)) ،أي :أَنْتُم الذي تَقْتُلونَ أَنْفُسَكُم.....أمّا البصريون فلم يجوِّزوا ذلك إلا في((ذا)) بشرط كونه بعد ((مَا)) الاستفهاميَّة،إذا لم تكن زائدة)).[406](الأستراباذي، ج3 ، 23).

نلاحظ في هذه المسألة خلافاً بين الكوفيين والبصريين ، فالكُوفيُّون أجازوا بدون شرط أو قيد جميع أسماء الإشارة موصولة بعد ((ما)) سواء كانت استفهاميَّة أو لا(فهؤلاء) في قوله تعالى بمعنى ((الذي))، أمّا البصريون فاشترطوا ذلك في((ذا)) فقط وبعد ما الاستفهامية فقط. ولم يبدِ الرَّضيّ رأيًا له في هذه المسألة بل ذكر الخلاف فقط بين الفريقين و حجَّة كُلّ منهما.

مسألة لزُوم ألف المثنّى

((قــد تلــزم ألــف المثــنّى في الأحوال الثّلاثة الرفع والنّصب والجرّ، وقيل: هذه لُغة بني الحــارث، فقولــه تعالى: ((إِنْ هَذَانِ لَسَّاحِرَانِ))[407](سورة طه (63))، ((عَلَى هذهِ اللُّغةِ)).[408] (الأستراباذي، ج3، ص349، 350).

بيّن الرضي في هذه المسألة أنّه قد تلزم الف المثنى في الحالات الإعرابية الثلاث الرفع والنصب والجر ، فــ ((هذان)) في الآية الكريمة المفروض أن تكون منصوبةً لأَنَّها اسم ((إنّ)) ولكن للزوم الألف في الأحوال الثَّلاثة أجاز ذلك على لغة بني الحارث. ويمكن أن يُعدّ ذلك من احتجاج الرضي باللهجات العربيّة .

مسألة إجازة الإتيان با سم الإشارة بلفظ البعيد للقريب

جـــاءت هذه المسألة في أثناء شرح الرضي كلام ابن الحاجب عن اسم الإشارة بقوله: ((يجوز الإتـــيان بلفظ البعيد، مع أنّ المشار إليه شخص قريب،نظراً إلى عظمة المشير، أوالمشار إليه، و ذلك لأنَّه يجعل بعد المنزلة بينهما كبعد المسافة، ومنه قوله تعالى: ((فَذَ لِكُنَّ الَّذِيْ لُمْتُنَّنِي فِيْهِ))[409] (سورة يُوسُف (32)).[410](الأستراباذي، ج2، ص479).

((فَـــذَ لِكُـــنَّ)) اسم إشارة للبعيد و استخدم هنا للإشارة القريبة، وذلك لعظمة المشار إليه وهو النّبي يُوسُفُ عليه السّلام.

مسألة الفَصل بين كم الخبريَّة ومُمَيِّزها

يبيِّن الرضي في هذه المسألة أنّه إذا فصل بين كم الخبريّة ومميزها بفعل متعدٍّ، وجب الإتيان بمن بقوله: ((إذا كان الفصل بين ((كم)) الخبريَّة ومميِّزها بفعل متعدّ، وجب الإتيان بمن ،لئلا يلتبس المميِّز بمفعول ذلك المتعدّي،نحو قوله تعالى: ((كَمْ تَرَكُوْا مِنْ جَنَّاتٍ))[411](سورة الدُّخان(25))، و: ((كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ))[412](سورة القَصَص(58)).[413](الأستراباذي، ج3، ص156).

أي ((تَرَكُوا))فعل ماض متعدّ فصل بين كم الخبريَّة ومميِّزها ((جَنَّاتٍ))، فأتَى بمن لكي لا يلتبس المميِّز بمفعول الفعل المتعدّي، وكذلك الفعل المتعدّي ((أَهْلَكْنَا)) في قوله تعالى، الذي فصل بين ((كم)) الخبريَّة ومميِّزها ((قَرْيَة)).

مسألة مجيءِ الفعلِ بَعْدَ ((حيثُ))و((إذَا))

يبيّن الرضي في هذه المسألة مجيء أحد جزأي الجملة التي تلي (حيث)) فعلاً وفيه يعرض رأي سيبويه وبعدها يعقّب عليه: ((قال سيبويه: إذا كان أحد جزأي الجملة التي تلي ((حَيْثُ)) و((إذا))،فعلاً، فتصدير ذلك الفعل أولى ،لما فيها من معنى الشَّرط وهو بالفعل أولى ،فحيث يجلسُ زيدٌ ،أولى من : حيثُ زيدٌ يجلسُ ؛ وحاول الرَّضيّ أن يُبَيِّن وجهة نظره في هذه المســـألة بقوله: ((..... و فيما ذكر من ذلك في ((إذا)) نظر، لكثرة نحو قوله تعالى: ((إِذَا السَّمَآءُ انْشَقَّتْ)) [414] (سورة الانشقاق (1)) و : ((إِذا السَّمَآءُ انْفَطَرَتْ و إِذَا الكَوَاكِبُ انْتَثَرَتْ)). [415] (سورة الانفطار (1،2)) [416] (الأستراباذي، ج 3، ص174).

نلاحظ في هذه المسألة، حاول الرَّضيّ أن يثبت مجيء الاسم بعد إذا، وإن كان بعده فعل وليس كما ذهب إليه سيبويه في ((إذا))، وحجَّة الرَّضيّ مجيء ذلك بكثرة ، واستدلَّ بآيتين ؛ ففي الآية الأولى جاء الاسم (السَّماء)وبعده الفعل ((انْشَقَّتْ))، وفي الآية الثَّانية جاء الاسمان (السَّماءُ و الكَواكبُ) و بعدهما الفعلين ((انْفَطَرَتْ)) و((انْتَثَرَتْ)).

مسألة الأعداد المنيفَة

في حالة استعمال الأَعداد المنيْفة: تمَّ اختيار لفظ أحد، و إحدى على: واحد و واحدة ، تخفيفًا، ..... و يستعمل أحد، وإحدى، في غير التنييف أيضًا، مضافتين مطَّردًا،..... ولا يستعمل إحدى، إلا في التنييف أو مع الإضافة ؛ وأمّا أحد، فيستعمل مُطَّردًا لعموم العلماء- يعني يعمّ العاقل، وهو يعبّر عن العاقل بالعالم- بعد نفي أو نهي أو استفهام؛ أو شرط، نحو: ما جاءَني أَحدٌ و يلزمه الإفراد و التّذكير؛ قال اللهُ تعالى: ((لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِنْ النِّسَآءِ))[417](سورة الأحزاب(32)).[418] (الأستراباذي، ج3، ص284).

أي أنَّ (أحد) في قوله تعالى لزم هنا الإفراد و التّذكير مع أنّه جاء بعد جمع مؤنث.

مسألة انصراف الماضي إلى الاستقبال

ينصرف الفعل الماضي إلى الاستقبال بالإنشاء الطلبي: إمّا دعاء، ..... وينصرف إليه أيضًا، بالإخبار عن الأُمور المستقبلة مع قصد القطع بوقوعها، كقوله تعالى: ((وَنَادَى أَصْحَابُ الجَنَّةِ أَصْحَابَ النَّارِ)). [419](سورة الأعراف (44)) و:((سِيْقَ الَّذِينَ.....)) [420] (سورة الزمر (71، 73))، والعلَّة في الموضعين: أنّه من حيثُ إرادةُ المُتكلِّم لوقوع الفعل قطعًا : كأنّه وقع ومضى، ثمّ هو يخبر عنه)).[421] (الأستراباذي، ج4، ص12).

أي على الرَّغم من أنّ الفعل هنا في قوله تعالى ((نَادَى))فعل ماض إلا أنّه خرج إلى المستقبل وذلك عند الإخبار عن الأُمور المستقبليَّة و القطع بوقوعها. و من المعلوم أنّ كلام الله تعالى يجزم و يقطع به ولا يظنّ به، وكذلك في قوله تعالى ((سِيْقَ)).

مسألة دخول همزة الاستفهام على ((لَمْ))

إذا دخلت همزة الاستفهام على ((لَمْ)) و((لمَا)) فهي للاستفهام على سبيل التّقرير، ومعنى التَّقرير: إلجاء المخاطب إلى الإقرار بأمر يعرفه، كقوله تعالى: ((أَلَمْ نُرَبِّكَ فِيْنَا وَلِيْدًا))[422] (سورة الشعراء (18))، و((أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ)) [423] (سورة الشرح(1)). [424] (الأستراباذي، ج4، ص83).

أي أنّ همزة الاستفهام في قوله تعالى ((أَلَمْ)) هنا للتقرير فالمتكلِّم يعرف الكلام الذي وجّهَهَ للمخاطَب وكذلك في الآية الأُخرى.

مسألَة مجيء ((إلى)) بمعنى ((مَعَ)) قليلاً

((تأتي((إلى)) بمعنى((مَعَ))، قليلاً، كما في قوله تعالى:((وَلا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ)).[425] (سورة النِّساء(2)) . و يعقّب الرّضيّ عن ذلك بقوله: ((والتَّحقيْق أنّها بمعنى الانتهاء،أي تضمّونها إلى أموالِكُم))[426] (الأستراباذي، ج4، ص271).

أي أنّ مجيء((إلَى)) في الآيَة القرآنيّة الكريمة بمعنى (مَع) قليل والأكثر مجيؤها بمعنى الانتهاء، أي لا تضمّوا أَمْوالهم إلى أموالكم.

ثانيًا : الاحتجــاجُ بالحديث الشــريف :

يأتي الحديث النّبويّ الشّريف في المرتبة الثّانيّة من الأدلّة النّقليَّة أي بعد القُرآن الكريم مباشرة و نشب في هذا الدّليل خلاف شديد وقويّ يشمل جميع النُّحَاة ولم يستثنَ أحد في هذا الموقف، فهذا سيبويه احتجَّ بأحاديث محدودةٍ في كتابه، مع أنّه أوّل كتاب يصل إلينا يجمع بين دفَّتيه أكثر من علم من علوم العربيَّة، وهو مع احتجاجه به لا يصرّح بأنّ هذه العبارات التي احتجَّ بها من الحديث.[427] (الحَديثي، ص10 ،1981م) .

و يأتي هذا الخلاف من باب هل يعْتدُّ بالحديث الشّريف في الاستشهاد ولاسيما وأنّ غالبيّته نقل بالمعنى وليس كما قال الرسول الكريم ((ص)) بالحرف الواحد لأمور تتعلّق بطبيعة رواية الحديث وكيفية وصوله إلينا .

ويمكن أن نقسِّم موقف النّحَّاة من الاحتجاج بالحديث الشّريف إلى ثلاثة أقسام:

أولاً : مذهب المانعين مطلقًا، و يمثّل القائلين به ابن الضَّائع.[428] (المصدر نفسه، ص(20،29) .

ثانيًا : مذهب المجوِّز مطلقًا.[429] (البغدادي، ص9،1979م) . وعلى رأسهم ابن مالك وتبعه الشّارح المحقّق في ذلك، وزاد عليه بالاحتجاج بكلام أهل البيت رضي الله عنهم[428](المصدر نفسه، ص (20،29).

ثالثاً : وهو مذهب المتوسطين :وقد وقف هؤلاء موقفًا وسطًا بين المانعين مطلقًا والمجوِّزين مطلقًا،وكان المتحدّث بلسانهم والمدافع عن رأيهم الشّاطبي.[428](المصدر نفسه، ص (20،29).

ويرجع سبب رفض النَّحويين القدامى للاحتجاج بالحديث النَّبويّ والاستشهاد به و رفضه جملة إلى أمرين وهما :

1. إنّ المحدّثين أجازوا نقل الأحاديث بالمعنى ولم يتقيدوا باللفظ .
2. وقوع اللحن في بعض الأحاديث لأنّ في الرواة من ليس عربيّا بالطبع ولاعلم له بصناعة النّحو. [430] (السّامرائي، ص 13 ،1969م) .

ومثلما انقسم النُّحَاة القدماء هذا الانقسام في الاحتجاج بالحديث وعدمه، انقسم أيضًا عُلماء اللُّغة بعد ذلك قسمين: قسم يرى عدم الاحتجاج به وقسم يرى ضرورة الاحْتجاج به.

فالدُّكتور طه الرَّاوي حاول أن يقف موقفًا إيجابيًّا في الاحتجاج بالحديث فقد ردَّ على من قال بأنّ الحديث مروي عن أعاجم بقوله: ((والقول بأنَّ في رواة الحديث أعاجم ليس بشيءٍ، لأنّ ذلك يقال في رواة الشّعر والنثّر اللذين يحْتجُّ بهما فإنّ فيهما الكثير من الأعاجم)). [431](المصدر نفسه ص132).

من الملاحظ أنّ النُّحَاة القدماء والمحدثين في إجازة الاحْتجاج بالحديث الشّريف أو عدم إجازته هو عدم نقله جميعه بلفظ الرَّسول ((صلَّى اللهُ عليه وسلَّم)) وإنّما هناك نقل بالمعنى ممّا يؤدّي إلى عدم إجازة نقله نقلاً دقيقًا من ناحية الصياغة التي يحاول أن يوصلها الرّسول الكريم إلى النَّاس أجمعين. و السَّبب الآخر أنَّ غالبية نقلته من الأعاجم الذين لا يعتدّ بعربيتهم. وقد ناقش الكثير من العلماء هذين السَّببين نقاشًا واسعًا لا يسعنا ذكره الآن فمنهم من كان مؤيِّداً ومنهم من كان معارضًا ولكلّ منهم حججه وأدلَّته. وعلى الرغم من هذين السّببين يعدُّ الحديث الشّريف حجَّةً في الاستشهاد اللُّغوي.

وبعد ففيما يخصّ الرَّضيُّ وموقفه من الاحتجاج فقد كان موقفه موقف المؤيِّدين للاحتجاج بالحديث النَّبوي، وعلى الرَّغم من قلّة الأَحاديث النّبويّة التي استشهد بها الرَّضي مقارنةً بكلام الله العزيز والأبيات الشّعريّة، لا يعدُّ ذلك من المآخذ على الرّضيّ، إذ يعتبر-الرَّضيُّ- بمنزلة ابن مالك والسُّهيلي وآخرين ممّن اشتهروا بالتَّوسُّع في الاسْتشهاد بالحديث النَّبويّ الشَّريف.

وتبلغ إحصائيَّة الأحاديث النّبويَّة التي اسْتشهد بها الرّضيّ اثنين وخمسين حديثاً.

وفيما يلي نماذج من استشهاد الرّضيّ بالحديث النّبويّ الشّريف :

مسألة نقل الفعل إلى أسماء الأَجناس

أورد الرضي هذه المسألة للاستشهاد على أنّ العرب قد تحول الفعل إلى أسماء أجناس إذ قال: ((قيل: إنّ العرب قد تنقل الفعل إلى أسماءالأجناس وإن كان قليلاً، كقوله (صلَّىاللهُ عليه و سلَّم): ((إنَّ اللهَ تَعَالى نَهَاكُم عَن قِيلٍ و قَال)) [432](الأستراباذي،ج1، ص162).

أي أنّ ((قِيل وقال)) في قوله (صلَّى اللهُ عليه وسلَّم) على الرَّغم من أنَّهما فعلان، إلا أنّهما نقلا إلى أسماء الأجناس، وهذا قليل .

مسألة مجيء إنّما بمعنى إلاّ

جاءت هذه المسألة في أثناء شرح الرضي كلام ابن الحاجب قوله: ((بعد إلاّ،أو معناها)) يعني ما في ((إنّما)) من معنى الحصر. بقوله: ((المشهور عند النُّحاة والأُصوليين أنّ معنى: إنّما ضربَ زيدٌ عَمْراً: ما ضربَ زيدٌ إلا عَمْراً، فإن قدَّمت المفعول على هذا، انعكس الحصر،... وقد خالف بعض الأُصوليين في إفادته الحصر، استدلالاً بنحو قوله (صلَّى اللهُ عليه وسلّم): ((إنَّمَا الأعمالُ بالنيَّاتِ))[433](البُخاري،ص17،18،ج1،ط2،1981م)، و((إنَّمَا الولاءُ للمُعتَّقِ)).[434](المصدرُ نفسه، ص34) وأُجيب بأنَّ المراد في الخبرين: التّأكيد، فكأنّه ليس عمل إلا بالنيَّة، وليس الولاء إلا بالعتق، كقوله(صلَّى اللهُ عليه وسلّم): ((لا صَلاةَ لِجارِالمَسْجِدِ إلا فِي المَسْجِدِ)) . [435] (الأستراباذي،ج1، ص 195، 196).

أي إنّ إنّما على رأي بعض الأُصوليين ليست بمعنى الحصر، ورُدَّ عليهم بأنّ الخبر في قوله(صلى الله عليه وسلم) ((إنَّمَّا الأعَمالُ بالنياتِ)) للتأكيد، فلا تكون الأعمال إلا بالنيَّة، وكذلك الخبر في قوله(صلى الله عليه وسلم) (المعتق)، ودليل هذا الردّ قوله ((صلى الله عليه وسلم)) ((في المَسجِدِ)) فهنا لايعني أنّ صلاة من جاور المسجد لا تكون إلا في المسجد بل للتأكيد. ونلاحظ في هذه المسألة أنّ الرَّضيّ حاول أن يقيس قوله((صلى الله عليه وسلم)) على قول آخر من أقواله(صلى الله عليه وسلم)، في باب إثبات مسألة من المسائل النّحويَّة.

مسألة أنواع الإعراب ولماذا سمّي المعرب معربًا ؟

جاءت هذه المسألة في أثناء شرح الرضي قول ابن الحاجب: ((وأنواعه رفع ونصب وجر)) إذ حاول أن يبيِّن ما المقصود من المعرب ويستشهد على ذلك بقول النبي صلَّى الله عليه وسلّم؟ بقوله: ((سمِّي المعرب معربًا، لأنّ الإعراب إبانةٌ المعنى والكشف عنه، من قوله(صلَّى اللهُ عَليه وَسلَّم): ((الثَّيبُ يَعربُ عَنها لِسانُها))[436](ابنُ ماجة،ص315،1986م) أي يبيِّن)).[437](الأستراباذي،ج1، ص70).

أي أنّ كلمة ((يَعربُ)) في قوله (صلَّى اللهُ عَليه وَسلَّم) تعني الإبانة والإفصاح عن الشيء.

مسألة استعمال بَيْدَ مثل غير

جاءت هذه المسألة في أثناء توضيح الرضي قول ابن الحاجب عن استعمال غير ، وحاول أن يجعل بيد مثل غير بقوله : ((وبَيدَ، مثل غير، إذا أُضيف إلى ((أنّ)) يجوز أن يكون مبنيّاً على الفتح، و لا تجيء إلا في المنقطع مضافةً إلى((أنّ)) وصلتها، قال النّبيّ (صلَّى اللهُ عليه وسلَّم): ((أَنَا أَفصحُ العَربِ،بَيْدَ أَنِّي مِن قُرَيشٍ))، و يجوز أن يقال ببنائها إلى((أنّ)) وأن يقال هي منصوبة لكونها في الاستثناء المنقطع)). [438] (المصدر السابق، ج2، ص(127).

نلاحظ في هذه المسألة النّحويّة الاختلاف في كون((بَيدَ))، مبنيَّة أم معربة، وجاء الحديث لاستدلال الرضي على ذلك، فهي هنا –بَيدَ– في قوله (صلَّى اللهُ عليه وسلَّم)، مبنيَّة مثل غير، لأنّها أُضيفت إلى ((أنّ)) وصلتها، ويجوز أن تكون معربة منصوبة لكونها في الاستثناء المنقطع.

مسألة جواز وقوع((إلا)) صفة مع صفة الاستثناء

أوضح الرضي في هذه المسألة مذهب سيبويه في جواز وقوع إلاّ صفة مع صحة الاستثناء بقوله: ((مذهب سيبويه في هذه المسألة: جواز وقوع ((إلا)) صفة مع صحَّة الاستثناء،.... وعليه أكثر المُتأخرينَ تمسُّكًا بقوله عليه الصَّلاة والسَّلام:((النَّاسُ كُلُّهُـمُ هَالِكونَ إلاالعالمـونَ،والعَالمونَ كُلُّهُم هالكونَ إلا المخلصونَ، والمخلصونَ على خَطرٍ عظيمٍ)).[439](المصدر نفسه، ج2، ص129،130).

أي أنَّ (إلاالعالمون) هنا في قوله صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، يمكن أن تكون صفةً، وبدلاً، وكذلك (إلا المُخلصونَ) ، صفةً أَو بدلاً، وهذا مذهب سيبويه وأكثر المتأخرين .

مسألة وقوع المفرد موقع الجمع

جاءت هذه المسألة في أثناء استطرادات الرضي المعتادة وهو ما لم يذكره ابن الحاجب في موضوع المثنّى ،إذ قال : ((قد يقع المفرد موقع الجمع كقوله صلَّى اللهُ عليه وسلَّم : ((المُؤمِنونَ كَنفسٍ واحدةٍ)) . [440] (المصدرُ نفسه،ج3، ص362).

أي أنّ ((نَفس واحدة)) هنا وقعت مفردةً موقع الجمع، لأنّ ماقبلهَا جمع وهو((مؤمنون))، فجعل المُؤمنين كنفس واحدة.

مسألة إبدال الميم من لام التَّعريف

جاءت هذه المسألة في أثناء شرح الرضي كلام ابن الحاجب في موضوع المعرفة والنكرة وخاصّة عن ما عرّف بالألف واللام . بقوله : ((في لغة حمير، ونفر من طيء: إبدال الميم من لام التّعريف، كما روى النمر بن تولَب عنه صلَّى اللهُ عليه وسلَّم: ((لَيْسَ مِنْ إمبرَّ إمصيام في إمسفر)) . [441] (المصدر نفسه،ج3، ص241).

أي أنّ الأصل في قوله صلّى اللهُ عليه وسلّم ((إمبرّ)) ((البَرّ))، و ((إمصيام)) ((الصّيام)) و ((إمسفر)) ((السّفر)). وهذا يأتي من باب الاحتجاج باللغات وهذا الحديث على لُغة حِمْير.

مسألة لزوم لام الأمر في النَّثر غير المُخَاطَب

جاءت هذه المسألة في أثناء شرح الرضي لام الأمر بقوله : ((وتلزم اللام، في النَّثر، فعل غير المخاطب، وهو إمّا فعل المفعول؛ – أي المبنيّ للمجهول– ..... وإمّا فعل الغائب المذكور، وإمّا فعل المتكلّم ،كقوله عليه السّلام: ((قُومُوا فلأ صلِّ لَكُم)) .[442] (المصدر السابق، ج4، ص84).

أي الكلام هنا عن لام الأمر، ولزومها في النثر فعل غير المخاطب ، واستشهد الرضي بقوله صلّى اللهُ عليه وسلّم للاستدلال على ذلك ، فاللام في (فلأصلّ)، هي لام الأمر ولزمن فعل المتكلّم .

مسألةُ مجيْ الواو بعد تمام الكلام

تُعدّ هذه المسألة من استطرادات الرضي ، وهو تكملة لموضوع الجوازم الذي أورده ابن الحاجب، وكان الحديث هنا : ((عن دخول الواو على ((أن)) المدلول على جوابها بالمتقدّم ، ولا تدخل إلا إذا كان ضدُّ الشرط .... والظاهر أن الواو الداخلة على كلمة الشرط في مثله : اعتراضية ، ونعني بالجملة الاعتراضية : ما يتوسط بين أجزاء الكلام ، متعلقًا به معنىً ، مستأنفًا لفظًا على طريق الالتفات .... وقد تجيء الواو بعد تمام الكلام ، كقوله عليه الصّلاة والسّلام: ((أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ ، ولا فَخْرَ)) . [443] (المصدر نفسه،ج4، ص(99).

أي أن الواو هنا في قوله صلّى اللهُ عليه وسلّم (ولا فخر) جاءت اعتراضية بعد تمام الكلام.

مسألةُ وقوع رُبَّ صفةً مُعطيةً لمعنى الفعل

جاءت هذه المسألة في أثناء شرح الرضي قول ابن الحاجب : ((وربَّ للتقليل)) ، ومن خلال توسعه في شرحه ذلك قال : ((يكثر وقوع ((رُبَّ)) صفة معطية لمعنى الفعل ههنا ، بخلاف باب: أقل رجل، ..... قالَ صلّى اللهُ عليه وسلّم: ((ألا رُبَّ نَفسٍ طَاعِمةٍ نَاعِمةٍ في الدُّنيا: جائعةٌ عاريةٌ يومُ القِيامةِ))، ويتمّ الكلام بقوله: جائعةٌ عاريةٌ، بلا تقدير شيء آخر،خلافًا لما ذهب إليه البصريُّون من تقدير العامل)). [444] (المصدر نفسه،ج4، ص291).

نلاحظ في هذه المسألة ظهر خلافًا عند وقوع ((رُبَّ))صفة معطية لمعنى الفعل، فقد ذهب قسم إلى أنّ ((رُبَّ)) تعطي معنى الفعل ولاحاجة لتقديره ،أمّا البصريُّون فذهبوا إلى تقدير العامل.واستدلَّ القسم الذي ذهب بعدم تقدير شيء بإتمام الكلام بعد رُبَّ وما بعدها في قوله (صلّى اللهُ عليه وسلّم) بـــ((جائعةٌ عاريةٌ)). أي أنّ ((جائعةٌ عاريةٌ)) متممة للكلام ولاحاجة للتقدير.

مسألة حذف الخبر والمبتدأ مصدر صريح ومجيء الحال بعده

جاءت هذه المسألة في أثناء ذكر الرضي المواضع التي يحذف فيها الخبر والتي ذكرها ابن الحاجب ومنها: كل مبتدأ يكون مصدرًا صريحًا....، أو بمعنى الفعل وهو أفعل التفضيل مضافًا إلى المصدر، لأنه بعض ما يضاف إليه .... ويكون المصدر مضافًا إلى الفاعل...أو إلى المفعول ... أو إليهما ، وبعد ذلك حال، منهما معًا في المعنى.... وذهب كثير من النحّاة إلى أنَّه إذا كانت الحال المذكورة جملة اسميّة، يجب معها واو الحال نحو: ضَربِي زيداً وغلامه قائم، قال النبي صلَّى اللهُ عليه وسلّم: ((أَقربُ مايكونُ العبدُ من ربِّه وهُو ساجدٌ)).[445] (مُسلم، ص350، 1954م)،إذ الحال فضلة وقد وقعت موقع العمدة فيجب معها علامة الحاليَّة، إذ كلّ واقــع غير موقعه ينكر)).[446] (الأستراباذي،ج1، ص276).

أي أنّ ((هُوَ ساجدٌ)) في قوله صلّى اللهُ عليه وسلّم حال جاءت جملةً اسميَّةً فيجب معها الواو وهذا ما ذهب إليه كثير من النحاة .

مسألة ضمير الفصل وحق المبتدأ الذي يليه الفصل

يوضّح الرضي في هذه المسألة المبتدأ الذي يكون قبل ضمير الفصل بقوله : ((كان حقّ المبتدأ الذي يليه الفصل–ضمير الفصل ويسمّى فصلاً: لأنّه فصل به بين كون مابعده نعتاً، وكونه خبراً وهذا ماذهب إليه المتأخِّرون–ألا يكون ضميراً ،لأنّه إن كان ضميراً، أُمن من التباس الخبر بالصّفة لأنّ الضّمير لايوصف ،وكان حقّ الخبر الذي بعد الفصل أن يكون معرفًا باللام، لأنّه إذا كان كذا ،أفاد الحصر المفيد للتأكيد فناسب ذلك تأكيد المبتدأ بالفصل؛ فالمبتدأ المخبر عنه بذي اللام: إن كان معرّفًا بلام الجنس فهو مقصور على الخبر ،كقوله عليه السّلام:((الكَرمُ التَّقوى؛ والمالُ الحَسبُ؛ والدِّينُ النَّصيحةُ)).[447] (المصدر انفسه، ج2، 456 ،458).

جاء الرضي بهذا الحديث للاستدلال على أن المبتدأ الخبر عنه بذي اللام : إن كان معرّفًا بلام الجنس فهو مقصور على الخبر فــ (الكرم) في قوله صلَّى اللهُ عليه وسلّم لايكون إلافي التّقوى، والمال لايكون إلابالحسب؛ والدِّين لا يكون إلابالنصيحة.

مسألةُ مجيء ((بَلْهَ)) حرفُ جَرٍّ

جاءت هذه المسألة في أثناء تفصيل الرضي شرحه عن أسماء الأفعال ، ففي أثناء شرحه معاني ((بَلْهَ)) أتى برأي للأخفش للاستدلال على أنها حرف جر بقوله : ((ذهب الأخفش إلى أنّ ((بَلْهَ)) حرف جرّ، كعدا، وخلا، بمعنى سوى،قيل،ومنه قوله عليه الصّلاة والسّلام: ((بَلْهَ ماأُطْلِعتم عَليه))، وهو بالأصل يستعمل مصدراً، واسم فعل)). [448](المصدرنفسه، ج3، ص93، 94).

أي أنّ ((بَلْهَ)) في قوله صلَّى اللهُ عليه وسلَّم على رأي الأخفش حرف جرّ .

مسألة مجيء ((باتَ)) بمعنى ((صار))

يتحدّث الرضي في هذه المسألة عن مجيء (بات) بمعنى (صار) وذلك في أثناء شرحه تفصيل أحكام الأفعال الناقصة، إذ قال: ((تَجيء ((بات)) تامَّةً بمعنى: أقام ليلاً، وأمّا مجيؤها بمعنى صار، ففيه نظر؛ قال الأندلسيّ[449](أبو مُحمّد ، القاسم بن أحمد الأندلسي، (ت661هـ): جاء في الحديث بات بمعنى صار، وهو: أَينَ باتَتْ يَدُهُ[450](البُخاري، ج1، ص(212، 213)،1981 م)، وقال موضّحا ذلك: لأنّ النَّوم قد يكون بالنّهار، قال: ويحتمل أن يقال: إنّها أخرجت في هذا الخبر مخرج الغالب، لأنّ غالب النَّوم بالليل)).[451](الأستراباذي، ج4، ص195).

نلاحظ في هذه المسألة أن الرضي أورد رأي الأندلسي أولاً الذي ذهب إلى أن (بات) تجيء بمعنى (صار) ، وجاء بقوله صلَّى اللهُ عليه وسلَّم للاستدلال على ذلك فـ (بات) في حديث الرسول جاءت بمعنى ((صار)) ، لأنّ النوم قد يكون بالنهار، أمّا الرَّضيّ فكأنّه لم يقتنع بما ذهب إليه الأندلسي لذلك قال: ففيه نظر. أي يحتمل أنّها أخرجت في هذا الخبر مخرج الغالب، لأنّ غالب النوم بالليل .

مسألة دخول الباء في المخصوص بالمدح

ذكر الرضي هذه المسألة في أثناء شرحه كلام ابن الحاجب في موضوع أفعال المدح والذم بقوله : ((وقد تدخل الباء في المخصوص بالمدح كقوله عليه السَّلام: ((نعمَّا بالمال الصَّالح للرجل الصَّالحِ)) [452](السّيوطي، ج2، ص342، 1987م)،أي نِعمَ شيئًا : المال الصّالح، لأنّ المخصوص هو في المعنى متعجَّب منه ههنا)).[453] (الأستراباذي، ج4، ص253).

جاء هذا الحديث لاستدلال الرَّضيّ على دخول الباء في المخصوص بالمدح، وهو قوله صلَّى اللهُ عليه وسلَّم (بالمال)، وقد جاء المخصوص هنا بمعنى المتعجَّب منه.

ثالثًا: الاحتجاج بأقوال الصَّحابة وآل البيت

من أَدلَّة الاحتجاج الأُخرى التي يستشهد بها النُّحَاةُ القُدامى والمُحدثُون وإِن كانت بنسبة قليلة، أَقوال الصَّحابة وآل البيت.

ويضع كثير من العلماء أقوال الصَّحابة رضوان الله عليهم في ضمن حديث الرَّسول عليه الصَّلاة والسَّلام . ولكن التّفريق بينها أفضل وذلك للتمييز بين كلام الرَّسول الكريم صلَّى اللهُ عليه وسلّم المحروس بالوحي وبين كلام أصحابه وتابعيه. [454] (الشّامي، ص251،1998م) .

وفيما يخصّ الرَّضيّ في موقفه من الاحتجاج بأقوال الصَّحابة وآل البيت والتَّابعين؛ فقد استشهد بهذا الدّليل في أثناء عرضه لمسألة من المسائل النَّحويَّة والصَّرفيَّة واللُّغويَّة ، وإن كانت نسبة الاستشهاد قليلة مقارنة بالأدلّة الأُخرى . فقد استشهد بقولين للخليفة عُمَرَ بن الخطّاب ((رضي اللهُ عنه))، وثلاثين قولاً للإمام علي ((رضي اللهُ عنه))، واستشهد بثلاثة أقوال للتابعين ومنهم : أُبي بن كعب وابن الزُّبير وعُمَر بن عبد العزيز رضوان الله عليهم أجمعين سواء أكان ذكر الرَّضيّ لأقوال الصَّحابة والتابعين استشهادًا أو تمثيلاً.

وفيما يلي نماذج من استشهاد الرَّضيّ بأقوالهم:

مسألة مجيء المُحَذَّر المضمر مُتكلِّمًا

أشار الرَّضيّ إلى هذه المسألة في أثناء كلامه عن ضابط ممَّا حذف فيه عامل المفعول به وجوبًا حذفًا قياسيًا وهو التحذير بقوله: ((وضابط هذا الباب أن نقول: كُلّ مُحذَّرٍ معمول لاحذر أو بعِّد، أو شبههما، مذكور بعده ما هو المُحذّر منه إمّا بواو العطف أو بمن ظاهرة أو مقدَّرة، يجب إضمار عامله، وكذا كُلّ مُحذَّرٍ منه مُكرَّر، معمول لبعِّد، فيدخل في الأوّل نحو: إياك والأسدَ وإياي والشَّرّ...، فالمُحذَّر، إذن، إمّا ظاهر أو مضمر، والظّاهر لا يجيء إلا مضافًا إلى المخاطب، والمضمر لا يجيء في الأغلب إلا مخاطبًا. وقد يجيء متكلِّمًا... وإذا كان معطوفًا على المُحذَّر جاز أن يكون ضميرًا غائبًا نحو: إيّاك وإيّاه من الشَّرّ؛... وسيبويه يقدّر نحو: إيّاي والشَّرّ، بنحو: لأَحذرْ ونحوه، فيكون على هذا تحذُّرًا لاتحذيرًا، قال الخليل: بعضهم يقال له: إيّاك؛ فيقول: إيّاي، إذا قبل منك واستجاب، كأنّه يقول:أَحذر نفسي وأَحفظ؛ وغير سيبويه يقدّر في نحو: إيّاي والشَّرّ، حذِّرْ خطابًا كما في إيّاك والشّرّ، وقول عُمرَ رضي الله عنه لجماعة: ((إيّاي وأن يحذف أحدكُم الأرنبَ بالعصا، ولتُذكّ لكم الأسَل والرماح))، يحتمل أمر المتكلِّم، أي لأبعد نفسي عن مشاهدة حذف الأرنب، وأمر المخاطب، أي بعِّدوني عن مشاهدة حذفه)).[455](الأستراباذي،ج1،ص480، 481).

حاول الرّضيّ في بداية هذه المسألة أن يبيِّن قاعدة حذف عامل المفعول به وجوبًا حذفًا قياسيًا في موضوع التّحذير وهو: كُلّ مُحَذَّر معمول لاحذرْ أو بَعِّد، أو شبههما، مذكور بعده ما هو المُحذَّر منه، إمّا بواو العطف أو بمن ظاهرة أو مقدّرة، يجب إضمار عامله، وكذلك كُلّ مُحذَّر منه مُكرَّر، معمول لِبعِّد. وبعد ذلك يذكر أنَّ المُحذَّر يكون قسمين وهما: ظاهر ولا يجيء إلا مضافًا إلى المخاطب، ومضمر، ولا يجيء في الأغلب إلا مخاطبًا. وقد يجيء متكلِّمًا. وبعد توضيح

ضابط حذف عامل المُحذّر وجوبًا، ظهر خلاف بين سيبويه وبين غيره من النُّحَاة؛ فقد ذهب إلى تقدير العامل في نحو: إياي والشَّرّ وهو لأحذر، أمّا غيره يقدِّر العامل في المثال السّابق الذِّكر، بـــ (حذِّرْ) خطابًا كما في إيّاك. ويتّفق الرَّضيّ مع رأي سيبويه بقوله: قول سيبويه أولى، والسّبب، يكون الفاعل والمفعول شيئًا واحدًا، وبعد ذلك يأتي الرّضيّ بقول أمير المؤمنين عُمَرُ بن الخطَّاب رضي الله عنه (إياي) ليدُلّ على أنّ قوله يحتمل أمرين:

الأوَّل : أمر المتكلِّم والتّقدير: لإبْعِّد نفسي عن مشاهدة حذف الأرنب.

والثّاني : أمر المُخاطب والتّقدير: بعِّدوني عن مشاهدة حذفه.

وقول الإمام عُمر رضي اللهُ عنه يأتي من باب مجيء المضمر مخاطبًا أو متكلِّمًا.

مسألة قسم السؤال دخول (إلا) و(لمَّا) بمعناها على الماضي

تعدّ هذه المسألة من استطرادات الرضي وجاءت مكمّلة لموضوع المستثنى الذي أورده ابن الحاجب. وقال الرضي فيها: ((قد تدخُلُ (إلاَّ) و(لمَّا) بمعناها على الماضي، إذا تقدّمهما قسم السُّوأل نحو: نشدتك الله إلا فعلت، وقول عمر رضي الله عنه في كتابه إلى أبي مـــوسى: ((عزمت عليك لمَّا ضربت كاتبك سوطًا))، كتبه إليه لمَّا لَحَن كاتبه في كتابه إلى عمر، وكتب من أبو موسى)). [456](المصدر السابق، ج2، ص140).

أي أنّ سبب دخول ((إلا ولمّا)) بمعناها على الماضي، هو تقدمهما قسم السؤال ، وأتى الرضي بقول الخليفة عمر رضي اللهُ عنه للاستدلال على ذلك. فـــ((لمّا)) دخلت بمعناها على الماضي وهو ((ضربت)) لتقدّم قسَم الوَّال عليها وهو ((عزمت عليك)) .

مسألة حذف العامل في المفعول المطلق جوازًا ووجوبًا

عندما ذكر ابن الحاجب مواضع حذف العامل في المفعول المطلق جوازًا ووجوبًا بقوله: ((وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازًا ووجوبًا)) يبيّن الرضي رأيه في هذه المسألة إذ يرى: أنّ هذه المصادر وأمثالها إن لم يأتِ بعدها ما يبيِّنها ويعيِّن ما تعلقت به من فاعل أو مفعول إمّا بحرف الجرّ، أو بإضافة المصدر إليه، فليست ممّا يجب حذف فعله، بل يجوز نحو: سقاك الله سقيًا، ورعاك الله رعيًا، وجَدَعك، وشكرتُ شُكرًا، وحمدتُ حَمدًا، وفي نهج البلاغة في الخطبة البكاليَّة: ((نحَمدهُ على عَظيمِ إحسانِه، وَنَيِّرِ بُرْهَانِه، وَنوامي فضلِهِ وامتنانِهِ حَمدًا يكونُ لَحِقـــه أَداءً)) . [457] (المصدر نفسه، ج1، ص305، 306).

أي أنَّ ((حمدًا)) هنا في قول علي رضي اللهُ عنه مفعول مطلق غير واجب حذف فعله، لأنّه لم يأتِ بعد المفعول المُطلقِ ما يُبيِّنُهُ ويُعَيِّنُ ما تعلَّقَ بِه من فاعلٍ أو مفعولٍ، وهذا على رأي الرَّضيِّ نفسه للاستدلال على ما ذهب إليه .

مسألةُ إِن ولي معطُوفًا على مُبتدأ فعل

ظهر خلاف في هذه المسألة النَّحويّة بين الكُوفيين والبصريين، فالكوفيُّون قالوا: ((إِن ولي معطُوفًا على مبتدأ فعل لأحدهما واقع على الآخر جاز أن يكون ذلك الفعل خبرًا عنهما، سواء دلّ ذلك الفعل على التفاعل،أو، لا، فالأوّل نحو: زيد والرِّيح يباريها، فيباريها خبر عنهما لكونه بمعنى متباريان، والثّاني نحو: زيد وعمرو بضربة، وقريب منه قول أمير المؤمنين علي رضي الله عنه: ((فَهُم والجَنَّةُ كَمَن قد رَآها))،[458](ابن أبي طالب، ج1، ص161، د.ت) وإِنّما جاز ذلك لتضمّن الخبر ضميريهما. أمّا البصريُّون يمنعون مثل هذه،على أن يكون الفعل خبرًا)).[459](الأستراباذي،ج1(283).

أي على رأي الكوفيين الفعل ((رَآها)) في قول علي رضي اللهُ عنه خبرًاعن المبتدأ ((هُم)) والمعطوف ((الجَنَّة)). وإِن لم يدلّ الفعل على التّفاعل بينهما. والرَّضيّ في هذه المسألة يختار رأي الكُوفيينَ.

مسألة دخول الباء في خبر ليس والخبر المنفي في باب ظنَّ وزيادتها في خبر (لا) التبرئة

جاءت هذه المسألة في أَثناء شرح الرضي قول ابن الحاجب في موضوع خبر ما ولا المشبهات بليس، ويوضّح فيها ما الذي يمنع دخول الباء في خبر ليس ودخولها في مواضع متعددة، إذ قال : ((لا يمنع دخول الباء في خبر ليس غير انتقاض النَّفي بإِلا، وذلك لأنّ الباء لتأكيد النّفي، فلا تدخل بعد انتقاضه؛ وقد تدخل هذه الباء على خبر مبتدأ بعد (هل) نحو: هل زيد بخارج، وفي الخبر المنفي في باب (ظَنَّ) نحو: ما ظننته بخارج؛ وقد تزاد في خبر ((لا)) التبرئة، نحو قول علي رضي الله عنه: ((لا خيرٌ بخيرٍ بعدَهُ النّارُ)).[460] (المصدر نفسه،ج2، ص189).

من خلال هذه المسألة أوضح الرضي أنّه يجوز دخول الباء في خبر ليس باستثناء انتقاض النفي بإلاّ، والسبب لأنّ الباء لتأكيد النفي، فلا تدخل بعد انتقاضه. وبعد ذلك يعدّد بعض المواضع التي يجوز فيها دخول الباء مثل: دخولها على خبر مبتدأ بعد ((هل))، وفي الخبر المنفي في باب ((ظنّ))، وقد تزاد في خبر لا التبرئة، واستشهد بقول الإمام علي رضي الله عنه للاستدلال على ما ذهب إليه، فـــ (خير)) هنا خبر لا التبرئة ودخلت عليه الباء .

مسألةُ إِجازةِ إِضافةِ الشيءِ إِلى نفسه

أورد الرضي هذه المسألة في أثناء مناقشته موضوع إضافة الصفة إلى الموصوف وما يتّصل بذلك، وبعد ذكره إجازة إضافة الصفة إلى الموصوف، أَو العكس، والخلاف الذي نشأ بين البصريين والكوفيين حول ذلك قال: ((وأمّا الاسمان اللذان ليس في أحدهما زيادة فائدة ، كشحط النوى وليث أسد، فالفرّاء يجيز إضافة أحدهما إلى الآخر للتخفيف ، قال : إِنّ العرب تجيز إِضافة

الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان، .... وأبدى الرَّضيّ رأيه في ذلك بقوله: والإنصاف أنّ مثله كثير لا يمكن دفعه، كما في نهجِ البلاغة: ((لَنَسَخَ الرَّجاءُ مِنْهُم شَفَقَاتِ وَجَلِهِم))[461] (ابن أبي طالب، ج6، ص425، 1965م) ،وقوله : ((وَرَخَاءِ الدَّعَةِ)) [462] (ا بن أبي طالب، علي ، ج1، ص123، د.ت)؛ وقوله: ((وَسكّائِكَ الهواءِ))[463](المصدر نفسه، ص17) ولو قلنا إنّ بين الاسمين في كُلّ موضع فرقًا لاحتجنا إلى تعسّفات كثيرة)).[464] (الأستراباذي، ج2، ص245،246).

نلاحظ في هذه المسألة أن الرضي أورد رأي الفرّاء في إجازته إضافة أحد الاسمين إلى الآخر للتخفيف ، واستدلّ الفرّاء على ذلك بأنّ العرب تجيز إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان وبعد ذلك أيّد الرضي هذا الرأي واستشهد بقول الإمام علي رضي اللهُ عنه فـ شَفقاتِ وَجَلِهم في قول علي رضي اللهُ عنه، اسمان أُضيف أحدهما إلى الآخر ولم تكن في أحدهما زيادة فائدة ، وهو من إضافة الشيء إلى نفسه وإن اختلف اللفظان . وكذلك في قوليه ((رخاء الدّعة)) و((سكائِكُ الهواء)). فهما من باب إضافة الشَّيء إلى نفسه .

مسألة عدم مجيء التمييز جنسًا

جاءت هذه المسألة في أثناء شرح الرضي موضوع مطابقة التمييز لما هو له وبيّن فيها قول ابن الحاجب: ((إذا اختلف التمييز وما انتصب عنه ، إفرادًا وتثنيةً وجمعًا ، ولم يكن التمييز جنسًا،.....فلا لبس في أنّ التّمييز ليس لما انتصب عنه ، بل هو لمتعلّقه ، وإلا طابق ما انتصب عنه ؛ وأمّا إن اختلفا وكان التمييز جنسًا،..... فاللبس حاصل ، إذ يصحّ أن يكون لما انتصب عنه، ولمتعلّقه ، ولم يطابُقه لكونه جنسًا.[465] (المصدر نفسه، ج2، ص67 ،68).

ويعقّب الرَّضيّ على هذا الكلام وبالذّات عن التمييز الذي ليس بجنس بقوله : ((والأولى أن يقال فيما ليس بجنس ، سواء جعلته لما انتصب عنه ، أو لمتعلّقه : أنّه أن لم يلبس ، فالأولى الإفراد وعدم المطابقة، نحو: هُم حَسَنونَ وجهًا وطَيِّبونَ عرضًا، ويجوزُ : وجوهًا وأعراضًا، وقال علي رضي اللهُ عنه: ((فَطيبُوا عن أَنفُسِكُم نَفسًا)). [466] (المصدر نفسه، ج2، ص67، 68) .

جاء هذا المثال لاستدلال الرضي على ما ذهب إليه فـ ((نفسًا)) في قول علي رضي اللهُ عنهُ، لما كان تمييزًا ليس جنسًا و لم يلبس ، فالأولى الإفراد وعدم المطابقة ، ولذلك لم يطابق التّمييز لما انتصب عنه ، أو لمتعلّقه .

مسألة الذي المَصدريَّة

جاءت هذه المسألة في أثناء شرح الرضي استعمالات ما الاسميّة وما فيها من أحكام، وتخللها الحديث عن الذي بقوله:((لم يختلف النُّحَّاة في اسميَّة الذي المصدريَّة لوجود اللام فيها، نحو قول علي رضي اللهُ عنه في النّهج: ((نَزلتْ أَنفُسُهم مِنهم في البلاءِ كَالَّذِي نــزلتْ في الرَّخــاءِ))[467] (ابن أبي طالب،ج2، ص161، د.ت)، أي نزولاً كالنزول الذي نزلته في الرَّخاء)) .[468] (الأستراباذي،ج3، ص52).

نلاحظ من خلال هذا المثال ، أوضح الرضي من عدم وجود خلاف على اسمية ((الذي)) المصدريّة وذلك لوجود اللام ، وأورد قول الإمام علي رضي اللهُ عنه للاستدلال على ذلك فــ ((الذي)) في قول الإمام علي جاءت هنا اسميّة ولا خلافٌ في ذلك، والسَّببُ هو وجود اللام فيها .

مسألةُ مجيء ((إذ)) و((إذا)) في جوابِ : بينا وبينما

أورد الرضي هذه المسألة في أثناء شرحه معنى (إذ وإذا) واستعمال إذا للمفاجأة إذ قال : ((قد تقع ((إذ)) و((إذا)) في جواب : بينا ، وبينما ؛ وكلتاهما ، إذن ، للمفاجأة ، والأغلب مجيء ((إذ)) في جواب بينما ، و((إذا)) ، في جوابِ بينا ،... ولا يجيء بعد ((إذ)) المفاجأة إلا الفعل الماضيّ، وبعد ((إذا)) المفاجأة إلا الاسميَّة ، وكان الأصمعيّ، لا يستفصح إلا تركهما في جواب بينا وبينما ، لكثرة مجيء جوابهما بدونهما؛ والكثرة لا تدلّ على أنّ المكثور غير فصيح، بل تدلّ على أنّ الأكثر أفصح، ألا ترى إلى قول أمير المؤمنين علي رضي اللهُ عنه، وهو من الفصاحة بحيث هو((بَيْنَاهُوَ يَسْتَقِيلُهَا فِيْ حياتِه، إِذْ عَقَدَهَا لآخَرَ بَعْدَ وَفاتِه)).[469](المصدر نفسه،ج3، ص195،196).

نلاحظ في كُلّ المسائل التي ذكرتها، أنّ الرَّضيّ لم يكن مجرَّد ناقل للمسألة النحويّة وعرضها كما هي ، بل حاول أن يبدي رأيه في غالبية المسائل التي يطرحها سواء أكانت اتّفاقًا أو اختلافًا، وفي أحيان كثيرة يردّ على النُّحَّاة ويأتي باقتراح جديد . ففي هذه المسألة يردّ على الأصمعي في المسألة النَّحويَّة السَّابقة. بأنَّ ما ذهب إليه ليس بدليل ، فمجيء الشَّيء بكثرة لا يعني غير فصيح ، بل للدَّلالة على أنّ الأكثر أفصح لذلك يكثر مجيؤه، ويستدلّ الرَّضيّ بقول الإمام علي رضي اللهُ عنه ؛ فقد جاءت ((إذ)) في جواب بينا وهو فصيح .

مسألة تقديم معمول المصدر عليه

عندما أورد ابن الحاجب في موضوع عمل المصدر وما يتعلّق به من أحكام قوله : ((ولا يتقدَّمُ المعمُولُ عليه))، لأنَّه عند العمل مؤوّل بحرف مصدريّ مع الفعل ، والحرف المصدري موصول، ومعمول المصدر في الحقيقة : معمول الفعل الذي هو صلة الحرف ومعمول الصّلة لا

يتقدَّم على الموصول ،..... وكذلك قالوا : وكذا لا يجوز الفصل بينه وبين معموله بأجنبي .

حاول الرضيّ أن يبيّن رأيه في هذه المسألة فلا يرى مانعًا من تقدُّم معموله عليه إذا كان ظرفًا أو شبهه، كما ورد في نهج البلاغة:((وقَلَّتْ عَنْكُمْ نَبْوَتُهُ))[470](ابن أبي طالب، ج2، ص224، د. ت)، ومثله في كلامهم كثير.[471] (الأستراباذي، ج3، ص406).

أي أنّ ((عَنْكُم)) في قول علي رضي اللهُ عنه معمول للمصدر ((نَبْوَتُهُ)) وقد تقدَّم عليه لأنَّه شبه ظرف أي جار ومجرور وهذا ما أجازه الرضيّ وأتى بقول الإمام علي للاستدلال على ذلك .

مسألة إسناد نِعمَ وبِئسَ إلى ((الذي)) الجنسيَّة

يوجد خلاف في هذه المسألة ((فقد أجاز أبو علي والمبرّد إسناد نِعمَ وبِئسَ إلى ((الذي)) الجنسيَّة، وكذا ((مَن)) و((مَا))؛ والمقصود بالجنسيَّة ما تكون صلتها عامّة ، وفي نهج البلاغة : ((ولَنِعمَ دارُ مَن لمْ يرضَ بها دارًا)) [472](ابن أبي طالب، ص215،ج2، د.ت) وقد أيّد الرَّضيّ أبا علي والمبرّد بقوله: ((وهُو الحقُّ)) عن رأيهما . [473] (الأستراباذي ،ج4، ص252).

أي أنّ في قول علي رضي الله عنه ((لَنِعمَ)) دليل على إسناد نِعمَ إلى ((الذي)) الجنسيَّة و((مَن)) هنا هي التي بمعنى ((الذي)) الجنسيّة .

مسألةُ حذف جواب القَسم

جاءت هذه المسألة في أثناء شرح الرضي قول ابن الحاجب : ((يحذف جواب القسم ،..... إذا اعترض عليه القسم ، أي توسّط الكلامَ ، نحو : زيدٌ واللهُ قائمٌ ، و: قامَ واللهُ زيدٌ ، وفي نهج البلاغة : قد واللهُ ، لَقُوا اللهَ)) . [474] (المصدر نفسه، ج4، ص316).

أي أنّ جواب القسم في قول علي رضي الله عنه محذوف بسبب توسُّط القسم –والله– الكلام ، وبهذا القول حاول الرضي الاستدلال على ما ذهب إليه ابن الحاجب .

مسألة مجيء بعد كأنَّ المهملة جملة فعليَّة

جاء الرضي بهذه المسألة في أثناء شرحه إنّ وأخواتها وذهب إلى أنّه يجوز أن تجيء بعد كأنّ المهملة جملة فعليّة إذ قال : ((ويجيء بعد كأنَّ المهملة جملةً فعليَّة، كقول علي رضي الله عنه في نهج البلاغة : ((كأنْ قد وردت الأَضعانُ)) .[475](المصدر نفسه ،ج4، ص370، 371).

أي أن (كأنَّ) هنا مهملة جاءت بعدها جملة فعليَّة (قد وردت) ، وأتى الرضي بقول الإمام علي للاستدلال على ما ذهب إليه .

مسألة مجيء كأيِّن في الاستفهام

جاءت هذه المسألة في أثناء شرح الرضي حذف تمييز كم وأحكام أُخرى ، وهنا يوضّح مجيء كأيِّن بمعنى ربّ بقوله : ((ذهب أبو سعيد السِّيرافي عن سيبويه أنَّ ((كأيّن)) بمعنى ((رُبَّ)) ، لا

بمعنى ((كم))، قال: لأنَّه يستقيم: كم لك، ولا يستقيم: كأيِّن لك، كما لا يستقيم: رُبَّ لك، ويعقِّب الرَّضيّ على هذا الكلام بقوله:((وليس بدليل واضح ، لأنّ ((كم)) لكثرة استعمالها، دون ((كأيِّن))، جاز حذف مميّزها، وأمّا ((رُبَّ)) فحرف جرّ، لا يحذف مجروره. وقد جاء ((كأيِّن)) في الاستفهام قليلاً،..... ومنه قول أُبيّ بن كعب،لزرّ بن حُبيش: كأيِّن تُعدُّ سورةُ الأَحزاب، أي : كم تعدُّ ؟ فاستعملها استفهاميَّة، وحذف مميّزها ، وهما قليلان)).[476] (المصدر السابق، ج3، ص 165).

نلاحظ أنّ الرضي أتى بقول أُبي بن كعب للاستدلال على ما ذكره ، فـ ((كأيِّن)) في قول أُبيّ بن كعب جاءت في الاستفهام ،فأستعملت استفهاميَّةً وثمَّ حذف مميّزها ، وهو قليل .

مسألة إجازة حذف الخبر مُطلقًا بعد الحروف المشبَّهة بالفعل

ظهر في هذه المسألة النَّحويَّة خلاف بين النَّحويين : ((فإذا عُلِمَ الخبر جاز حذفه مطلقًا ، سواء كان الاسم معرفةً أو نكرةً ، أمّا الكُوفيّونَ فيشترطون تنكير الاسم ، لكثرة ما جاء كذلك، .....، والفرَّاء يشترط في جواز حذف أخبارها ، تكرير ((إنّ)) وقد ردَّ على هذين المذهبين ما روي من قول عُمر بن عبد العزيز ، لمن متَّ إليه بقرابة : إنّ ذلك ، أي مُصدّق ، ثمَّ ذكر الماتُّ حاجته، فقال عُمر : لعلَّ ذلك ، أي : لعلَّ مطلوبَك حاصل)) .[477] (المصدرُ نفسه، ج4، ص376 ،377).

نلاحظ أنّ الرّضي حاول أن يفنّد ما ذهب إليه الكُوفيُّونَ والفرّاءُ ، فقد جاء حذف الخبر بعد الاسم المعرفة ، وقول عُمَر بن عبد العزيز ((إنَّ ذلك)) دليل ذلك وليس كما ذهب إليه الكوفيُّونَ من شرط تنكير الاسم ، وجاء حذف الخبر بدون تكرير ((إنَّ)) كما ذهب الفرَّاء إلى ذلك .

مسألة مجيء ((إنَّ)) التي من حروف الإيجاب للتصديق

عندما ذكر ابن الحاجب حروف الإيجاب ، الفاظها واستعمالها ، بدأ الرضي بشرحها تفصيلاً ومنها ((إنَّ)) بقوله :((ذهب سيبويه إلى أنَّ ((إنَّ)) تأتي للتصديق كما في قول ابن قيس الرُّقيَّات :

وَيَقُلْنَ شيبَ قَدْ عَلا كَ ، وقَدْ كَبَرتَ فَقُلتُ إنَّهُ

والهاء للسكت ؛

وقيل إنّ ((إنَّ)) فيه للتحقيق، والهاء اسمها والخبر محذوف، أي: إنّه كذلك؛ وقول ابن الزُّبير، لفضالة بن شريك حين قال له: لَعَن اللهُ ناقـةً حملتني إليك فقـال ابن الزُّبيـر: إنَّ وراكبهـا[478] (البغدادي،خزانةُالأدب،ص213،ج11،1983م)، نصّ في كونها للتصديقِ))[479] (الأستراباذي،ج4، ص431).

من خلال المثال السابق نلاحظ أنّ الرضي أورد أولاً مذهب سيبويه ، وبعد ذلك قول ابن الزُّبير للاستدلال على ذلك، فـ((إنَّ)) حرف إيجاب للتصديق في قول ابن الزُّبير جاءت هنا للتصديق وهذا ما ذهب إليه سيبويه.

رابعًا : الاستشهاد بأقوال العرب وأمثالهم وحكمهم التي تجري مجرى المَثَل :

إنّ كلام العرب منثوره ومنظومه هو المنبع الثّالث للاستشهاد في النَّحو والصّرف أو اللُّغة بعد القرآن الكريم والحديث الشَّريف. ويقصد بكلام العرب : كلام القبائل العربيَّة الموثوق بفصاحتها وصفاء لغتها من منثور ومنظوم قبل بعثته –صلَّى اللهُ عليه وسلَّم– وفي زمنه وبعده إلى أَن فسدت الأَلسنة بدخول الأَعاجم وكثرة المولّدين وفشوَّ اللحن. [480](الحَديثي، د.ت) .

وفيما يخصُّ موقف الرضيّ من الاحتجاج بأقوال العرب وأمثالهم وحكمهم ؛ فقد وجد في شرحه عدد لا يستهان به استشهادًا وتمثيلاً ويبلغ عددها حوالي ثمانية وعشرينَ قولاً ومثلاً .

ومن أمثلتها عنده ما يلي :

مسألة مسوّغات الابتداء بالنكرة

جاءت هذه المسألة في أثناء تفصيل الرضي قول ابن الحاجب عن مسوّغات الابتـــداء بالنكرة ومنها:((المبتدأ الذي هو فاعل في المعنى نحو:((شَرٌّ أَهَرَّ ذا نابٍ))[481](الميداني،ص370،ج1،1972م)، وأمر أقعده عن الحرب، ((وَشرُ ما أَلجأك إلى مُخَّةِ عُرْقُوبِ)).[482](الاستراباذي، ج1، ص232).

فـــ ((شَرٌّ)) في هذين المثالين مبتدأ نكرة، والذي جوَّز الابتداء به لأنّه فاعل في المعنى.

مسألةُ وجوب حذف فعل المصادر سماعًا

أورد الرضي هذه الأمثال العربيّة للاستـــدلال على أنّه من الواجب إضمار الفعل سماًعا: ((قولهم: الكِلابَ عَلى البَقَرِ[483](الميداني، ص142،ج2،1973م)، أي أرسل، و: أَحَشَفًا وَسُوْءَ كِيلَةٍ [484] (الزّمخشري،ج1،ص68، 1987م) أي أتجمع حشفًا؛ و: كلٌّ شَيءٍ ولا شَتِيمَةَ حُرٍّ ، أي اصنعْ كُلَّ شيءٍ ولا ترتكبَ شتيمةَ حُرٍّ ،..... ووجوب الحذف في هذه الأَمثال لكونها أمثالاً وكالمثل في كثرة الاستعمال والأَمثال لا تُغيَّرُ)). [485] (الاستراباذي، ج1، ص343).

أي أنّ الفعل النّاصب لهذه المصادر محذوف سماعًا ووجوبًا، وذلك لكونها أَمثالاً جاريةً مجرى المَثل في كثرة الاستعمال، وهذه الأمثال لا تتغيّر فلا يتغيّر تقدير الفعل ، فتقدير الفعل في المثل الأوّل ((الكِلابَ على البقرِ)) ((أرسل)) ، وفي المثل الثّاني ((أحشفا وسُوء كِيلة)) ((أتجمع)) ، وفي المثل الثّالث ((كُلَّ شيءٍ ولا شتيمةَ حُرٍّ)) ((اصنع كُلَّ شيءٍ ولا ترتكبَ شتيمةَ حُرٍّ)) .

مسألة في الترخيم وعدمه

أوضح الرضي في هذه المسألة بعض شروط ترخيم المنادى بقوله: ((لا يرخّم لغير ضرورة منادى لم يستوفِ الشُّروط، إلا ما شذّ من نحو: يا صاح، ومع شذوذه فالوجه في ترخيمه كثرة استعماله؛ وليس: أطرق كَرا [486](الميداني، ج1، ص431، 1973م) ،منه، لأنّ الكَرا، ذَكَر الكِروان. وقال المبرّد: هو مرخّم كِروان، ويردّ الرّضيّ عليه بقوله : ولا ضرورة إلى ما قال)).[487] (الأستراباذي، ج1، ص398،399).

نلاحظ من خلال المسألة السابقة أنّ ارضي لا يُجيز ترخيم المنادى لغير ضرورة ، وأورد المثال العربي للاستدلال على ذلك ،فـ ((كَرا)) ليس ترخيمًا بل ذكر الكِروان ، وردّ على ما ذهب إليه المبرّد من أنّ الكرا هو مرخّم كروان بقوله : ((ولا ضرورة إلى ما قال)) .

مسألة الابتداء بالنَّكرة بدون ضابط

أورد الرضي هذه الأمثلة العربيّة للاستدلال على وقوع المُبتدأ نكرة إذ قال : ((يقع المبتدأ نكرة من غير تخصيص في كثير من المواضع.....وغير ذلك مما لا يحصى ولا ضابط له، كقولهم : ((شَهْرٌ ثَرىً ، وشَهْرٌ ترى ، وشهر مرعىً [488] (الميداني، ص370،ج1) ، وقولهم : أَمْتٌ في حَجْرِ لاَ فِيْكَ)) . [489] (الأستراباذي ،ج1، ص232،233).

أي أنَّ ((شهر)) في قول العرب مبتدأ نكرة وقد ابتدأ بالنكرة بدون ضابط ، وكذلك في قول العرب ((أَمْتٌ)) .

مسألة حذف المضاف، إذا أمن اللبس

هذه المسألة من استطرادات الرَّضيّ بذكره بعض أَحكام الإِضافة التي أخلَّ المصنّف بذكرها ومنها: ((حذف المضاف، إذا أمن اللبس، ..... فإذا حذف، فالأولى والأشهر قيام المضاف إليه مقام المضاف في الإِعراب، وقد يترك، عند سيبويه، على إعرابه، إن كان المضاف معطوفًا على مثله مضافًا إلى شيء، كما يقال في المثل: مَا كُلُّ سَوداءَ تَمْرَةً ، ولابَيْضَاءَ شَحْمَة ، أي: ولا كُلُّ بَيْضَاءَ)). [490] (المصدر نفسه،ج2، ص254،255).

نلاحظ في هذه المسألة أنّ الرضي أورد هذا المَثل للاستدلال على ما ذهب إليه سيبويه من بقاء المضاف إليه على إعرابه ، ولا يقوم مقام المضاف المحذوف ، وذلك إذا كان المضاف معطوفًا على مثله مضافًا إلى شيء ، فـ((بَيْضَاءَ)) مضاف إليه يبقى على إعرابه ولا يقوم مقام المضاف المحذوف، وذلك لأنّ المضاف معطوفًا على مثله مضافًا إلى شيء وهو ((كُلُّ)).

مسألة فائدة ((ما)) التي تلي النَّكرة لإفادة الإبهام والتَّنكير

أورد الرضي هذه المسألة في أثناء شرحه استعمالات ما الاسميّة ، والكلام هنا عن ما التي تلي النكرة إذ قال : ((وتكون فائدة ما التي تلي النَّكرة لإفادة الإبهام والتَّنكير، إمّا للتحقير نحو : هل أعطيت إلا عطاءً ما ،أو للتعظيم نحو : لأَمْرٍ ما جَدَعَ قَصِيْرٌ أَنْفَهُ [491](الميداني ، ص196،ج2) ، أو التّنويع ، وتجتمع هذه المعاني كلُّها في الإبهام وتأكيد التّنكير ففي هذا المثل المتقدّم يعني مجهول العظمة)). [492] (الأستراباذي، ج3، ص53).

نلاحظ أنّ الرضي أورد هذا المثل العربي للاستدلال على ما ذهب إليه ، من أنّ فائدة ما التي النكرة هنا للتعظيم ، فـــ((ما)) في المَثَلِ جاءت لفائدة التعظيم فالأَمر لا يعرف لعظمته .

مسألة شرط أفعل التَّفضيل

يوضّح الرضي هنا في هذه المسألة بعض شروط صوغ أفعل التفضيل بقوله : ((شرط أَفعل التفضيل أَن يُبنى من ثلاثي مجرّد ، جاء منه فعل تامّ ، غير لازم للنفي ، متصرّف ، قابل معناه للكثرة ؛ فقولنا : جاء منه فعل ، احترازٌ من : أيدي، وأَرجُل ، من اليد ، والرجل فأنّه لم يثبت؛ وقولهم : أَحنك الشَّاتينِ ، أَي آكلهما ، من الحنك ؛ وأوّل : شاذّ ، وكذا قولهم : آبَلُ مِنْ حُنَيْفِ الحَنَاتِمِ[493](الزّمخشري، ج1، ص1، 1987 م)، لم يُستعمل منه فعلٌ ، على ما قالَ سيبويه))[494] (الأستراباذي، ج3، ص448).

أورد الرضي هذه الأمثلة للاستدلال على مجيء أفعل التفضيل من شيء لم يستعمل منه فعل، فـــ ((أَحنك)) في المثل على الرَّغم من أَنّه لم يستعمل منه فعل، جاء ((اسم تفضيل))، وكذلك في المثل الآخر ((آبَل)) .

مسألة حذف مفعولي علمت وظننت

يوضّح الرضي في هذه المسألة كلام ابن الحاجب في موضوع خصائص أفعال القلوب بقوله: ((هناك اختلاف بين أفعال القلوب في إجازة حذف مفعوليها وعدم الإجازة ، فحذف المفعولين معًا في باب أعطيت، يجوز بلا قرينة دالّة على تعيّنهما فتحذفها نسيًا منسيًّا ، ..... بخلاف مفعولي باب علمت وظَننت ، فإنّك لا تحذفهما معًا نسيًا منسيًّا، فلا تقول : عَلِمتُ ، ولا:ظَننتُ لعدم الفائدة، لأنّه من المعلوم أنّ الإنسان لا يخلو في الأغلب من علم أو ظنّ ، فلا فائدة في ذكرهما من دون المفعولين ، وأمّا مع القرينة، فلا بأس بحذفهما ، نحو: مَنْ يَسْمَعْ يَخَلْ [495](الميداني، ج2، ص300)، أي : يَخَلْ مَسمُوعَه صادقًا)) [496](الأستراباذي،ج4، ص155).

نلاحظ في هذه المسألة أنّ الرضي أورد المثل للاستدلال على أجازة حذف مفعولي (يَخَلْ)، والأفضل أن يذكرا لأنّه لا فائدةٌ من ذكر الفعل دون ذكر مفعوليه ، لوجود القرينة والمفعولين هنا ((مَسْمُوعَه صادِقًا)) .

مسألة عدم دخول الأفعال الناقصة على مبتدأ يلزم الإبتدائيَّة

أورد الرضي هذه المسألة في أثناء شرحه كلام ابن الحاجب عن موضوع تقديم الخبر على الاسم وعلى الفعل الناقص بقوله:((واعلم أنّه لا تدخل الأفعال الناقصة على مبتدأ واجب الحذف،..... ولاعلى مبتدأ لازم التصدُّر كأسماء الاستفهام والشَّرط؛ ولاعلى مبتدأ عادم التَّصرّف، كما، التعجبيَّة؛ ولا على مبتدأ يلزم الإبتدائيَّة لكونه في المثل، كقولهم: الطَّعْنُ يُظْئِرُ[497] (الزّمخشري، ص329،ج1)، أو يلزمها لكونه جملة كالمَثل)).[498] (الأستراباذي،ج4، ص202).

أي أنَّ السبب الذي جعل الرضي للمجيء بهذا المثل للاستدلال على ما ذهب إليه ، وهو لا يمكن إدخال الأفعال الناقصة على مبتدأ يلزم الابتدائيَّة لكونه في المثل، والمثل لا يتغيَّر فـ((الطَّعْنُ يُظْئِر)) مُبتدأ يلزم الإبتدائيّة ،لأنّه كالمثل الذي لا يتغيّر .

مسألة مجيء خبر عسى اسمًا مفردًا

جاءت هذه المسألة في أثناء شرح الرضي وتفصيله لموضوع أوجه استعمال أفعال المقاربة وتفصيل أحكامها : ((أجمع المتأخّرون على أنَّ عسى يرفع الاسم وينصب الخبر،ككان ،والمقرون بأَنَّ بعد اسمه منصوب المحلّ بأنّه خبره، استدلالاً بالمثل النَّادر من قول الزبَّاء، (عسَى الغُوَيْرُ أَبْؤُسًا)) .[499] (المصدر نفسه، ج4، ص215).

أي أنّ الرضي في هذه المسألة حاول أن يبيّن ما أجازه المتأخرون من أنّ عسى يرفع الاسم وينصب الخبر ككان ، وأورد المثل العربي للاستدلال على ذلك فـ ((أَبْؤسًا)) في المثل خبر عسى، وهذا ما أجازه المتأخّرون بجعل عملها مثل كان ،أي جاءَ خبرُها اسمًا مُفردًا وليس جُملةً .

مسألة مجيء النُّون بعد الأفعال المستقبلة

أورد الرضي هذه أمثلة العرب للاستدلال على مجيء النون بعد الأفعال المستقبلة بقوله: ((تجيء النُّون،بعد الأفعال المستقبلة التي تلحق أوائلها ((ما)) المزيدة في غير الشَّرط،اختيارًا ،لكن قليلاً نحو:بجهدٍ ما يَبْلُغَنَّ،وبِعَيْنٍ ما أَرَيِنَّكَ[500] (الميداني، ج1، ص100)، أي :أتحقق الذي أراه فيك، وبِأَلمٍ ما تُخْتِتَّنَّه[501] (المَصدرُ نفسه، ص107، ج2) ،يضرب لمن يطلب أمرًا لا يناله إلا بمشقَّة)).[502] (الأستراباذي،ج4، ص486).

أي أنّ مجيء نون التوكيد في الأمثال السّابقة الذِّكر بعد الأفعال المستقبلة ،والتّي تلحق أوائلها ((مَا)) الزائدة في غير الشّرط اختياري ، وليس إجباري، وإن كان قليلاً ، كما وردت في الأمثال العربيَّة : ((ما يبلغنَّ ،ما أرينَّك،تُخْتَتَنَهُ)) .

مسألة إضمار إن

تعدّ هذه المسألة من استطرادات الرَّضيّ لاستكمال بحث أنْ، إذ قال الرَّضيّ : ((اعلمْ أنَّ ((أنْ)) تضمر في غير المواضع المذكورة –بعد حتَّى ولام كي ولام الجحود، ،و بعد حروف العطف (الفاء،الواو،أو) ولا يشوبها هنا معنى السّببيَّة ، والجمعيَّة والانتهاء،إذا كان المعطوف عليه اسمًا، –كثيراً ،لكنّه ليس بقياس،كما في تلك المواضع،فلا تعمل لضعفها،نحوقولهم :تَسْمَعُ بالمُعَيْدِي خيرٌ مِنْ أَنْ تراهُ)). [503] (المصدر السابق، ج4، ص53،80).

نلاحظ في هذه المسألة ، أن الرضي أوضح إضمار أَنْ الناصبة للفعل المضارع، ولكون ذلك ليس بقياس ، فلا تعمل أَنْ هنا لضعفها ، فالفعل المضارع (تسمعُ) في المَثل مرفوع على الرَّغم من تقدير أَنْ قبله.

خامسًا : الشّواهد الشّعريَّة

قسَّم العلماء الشّعراء على طبقات أربع :

الطَّبقةُ الأُولى : الشُّعراء الجاهليُّون ، وهم قبل الإسلام، كامرىء القيسِ والأَعشى .

الطَّبقةُ الثَّانيةُ : المُخضرمونَ ، وهُم الَّذينَ أدركوا الجاهليَّة والإسلامَ ، كَلبيدَ وحسَّانَ .

الطَّبقةُ الثَّالثةُ : المُتقدِّمونَ ، ويُقالُ لهم الإسلاميُّونَ ، وهُم الَّذينَ كانوا في صدرِ الإسلامِ كَجريرٍ والفرزدق .

الطَّبقةُ الرَّابعةُ : المُولَّدونَ ، ويُقال لهم المُحدَثون من بعدهم إلى زماننا، كبشَّار بن بُرد وأبي نوَّاس .

وظهر اختلاف بين العُلماء من ناحية الاحتجاج بهذه الطَّبقات، فالطبقتان ((الأُوَليتان)) يُستشهدُ بشعرهما إجماعًا، وأمَّا ((الثَّالثة)) فالصحيح صحّة الاستشهاد بكلامها. وأمَّا ((الرّابعة)) فالصحيح أنّه لا يستشهد بكلامها مطلقاً؛ و قيل يستشهد بشعر أبي تمَّام في عدّة مواضع من هذا الشَّرحِ)) [504] (البغدادي،ج1، ص30). وكـــذلك ظهر الخلاف في هذه المسألة بين البصريين والكُوفيينَ .[505](الحَديثي ، ص29،30) .

وفيما يخصّ موقف الرّضيّ من الاحتجاج بالشواهد الشّعريّة فلا يختلف عن الآخرين ممّن سبقه من إكثارهم الاستشهاد بالشواهد الشّعريَّة ، فلا يكاد أيّ موضوعٍ أو مسألةٍ نحويَّةٍ يخلو من شاهدٍ شعريّ سواء كان استشهادًا أو تمثيلاً ، وفي أحيانٍ كثيرةٍ يُكرِّرُ البيت الواحد في أكثر من موضوع . وبلغ عدد شواهد الشّعر في شرح الرّضيّ للكافية تسعمائة وثلاثة وأربعينَ بيتًا حسب تعداد الدّكتور يُوسُف حسن عُمر. في حين بلغ في خزانة الأدب حوالي تسعمائة وسبعة وخمسينَ شاهدًا ، ولكثرة هذه الشواهد ، اقتصرتُ في دراستِي على بعض الشّواهد الشّعريَّة التي استشهد بها الرَّضيّ على بعض المسائل النّحويَّة .

ومن تلك الشّواهد ما يلي :

مسألة دخول ذوو في حدِّ جمع المُذكَّر السَّالم

أورد الرضي هذه المسألة في أثناء شرح كلام ابن الحاجب في موضوع كلا وكلتا ، وفيها يبيّن تعريف ذَوو بقوله : ((يدخل ((ذَوُو)) في حدّ الجمع المذكّر السَّالم- والذي يعرّف بأنّه اسم دالّ على أكثر من اثنين في آخره واو ، أو ياء ، ونون مزيدتان ، فيدخل فيه أولو، وعشرونَ وأخواته -على أي وجه كان لأنّ واحده : ذُو . قال الكُميتُ الأسدي :

فَلا أَعنِي بِذلِك أَسفلِيكم وَلَكِنِّي أُريدُ بِهِ الذَّوِيْنَا [506] (الأستراباذي،ج1، ص95).

نلاحظ في هذه المسألة أنّ الرضي أورد البيت الشعري للاستدلال على ما ذهب إليه وهو أنَّ(ذوو) تأتي جمع مذكّر سالم فـ ((ذَوُي)) جاءت هنا في البيت الشعري في محلّ نصب مفعول به وعلامة النّصب الياء لأنّه جمع المذكّر السَّالم .

مسألة منع الصَّرف إذا جُعل الأبُ مُؤولاً بالقبيلة

أورد الرضي هذه المسألة في أثناء الكلام عن منع صرف أسماء القبائل والبلدان ((وربَّما جُعِلَ الأبُ مُؤولاً بالقبيلة فمنعوه الصَّرف ، قالَ :

وهُمُ قُريشُ الأَكرمونَ إِذَا أَنْتَمَوَا طَابُوا فُروعًا فِيْ العُلاَ وَعُرُوقًا[507]

(الأستراباذي،ج1، ص139،140).

أَي أَنَّ ((قُريش)) في البيت الشعري ممنوع من الصَّرف على الرَّغم من كونه اسمًا مذكّرًا ، والسَّبب في منعه الصَّرف ، لأَنَّه أُوّل بالقبيلة وأَسماء القبائل لا تُصرف ، لأَنَّها أَسماء مؤنثة .

مسألة تقدّم الفاعل على المفعول وبه ضمير يعود على المفعول به

ظهر خلاف بين النُّحَّاة في هذه المسألة : ((فذهب غالبية النُّحَّاة إلى عدم إجازة تقدّم الفاعل المتَّصل بضمير يعود على المفعول به نحو : ضربَ غُلامُهُ زيدًا ، والعلَّة في ذلك ، لأنّ ((غُلامُه)) فاعل ، وأصل الفاعل أن يلي الفعل، فهومقدّم على زيد ،لفظًا وأصلاً ، فيكون الضّمير قبل الذّكر ، ولا يجوز ذكر ضمير مفسِّره بعده ..... أمّا الأخفش فقد جوّز وتبعه ابن جنّي نحو : ضربَ غُلامُهُ زيدًا ، أي اتّصال ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدّم الفاعل لشدّة اقتضاء الفعل للمفعول به كاقتضائه للفاعل ، والمستشهد بقوله :

جَزى ربُّه عنِّي عَدِيّ بن حاتمٍ جَزاءَ الكَلابِ العَاوِيَاتِ وقَد فَعَلْ [508]

(أبو الأسود الدؤلي، ص401)

وبقوله : لَمَّا عَصَى أَصحابُه مُصْعَبًا أَدَّى إِلَيه الكَيلَ صَاعًا بِصَاعْ [509]

(الضّبي،ص323، 1964م) .

ومنه : أَلا ليتَ شِعْري هَلْ يَلُومَنَّ قَوْمُهُ زُهَيْرًا عَلَى مَا جَرَّ مِنْ كُلِّ جَانِب[510]

(السُّكّري، ج1، ص351 ،د.ت)

والأولى تجويز ما ذهبا إليه، لكن على قلَّة، وليس للبصريَّة–البصريينَ–منعه مع قولهم في باب التَّنازع بما قالوا، وهو بعود الضّمير على المتأخِّر لفظًا ورتبةً)).[511](الأستراباذي، ج1،ص188،189).

نلاحظ في هذه المسألة أنّ الأخفش وتبعه ابن جنّي استشهد بهذه الأبيات الشّعريَّة لإثبات ما ذهب إليه من إجازته تقدُّم الفاعل وهو مقرون بضمير يعود على المُفَسِّر وهو المفعول به، ففي البيت الأوّل ((ربُّه)) فاعل وبه ضمير يعود على المفعول به ((عديَ بن حاتم)) ،وفي البيت الثّاني ((أَصحابُه)) فاعل وبه ضمير للمفعول به ((مُصْعبًا)) . وعلَّق الرَّضيّ على هذين البيتين بإجازة التّأويل ((ربَّ الجزاءِ)) و((أَصحابُ العِصيان)) ، أي لا يكون الفاعل مقترنًا بضمير يعود على المفعول به بل مضافًا . وفي البيت الثّالث ((قومُه)) فاعل وبه ضمير يعود على المفعول به ((زُهيرًا)) . ويبدي الرَّضيّ رأيه بهذه المسألة بتأييده لما ذهب إليه الأخفش وابن جنّي وأنْ كان قليلاً .

مسألة زيادة كان النَّاقصة

نتناول هذه المسألة زيادة كان إذ قال الرَّضيّ في ذلك وفي أثناء شرحه إياها : ((...اعلمْ أنّ ((كان)) تزاد غير مفيدة لشيء، إلا محض التأكيد، وهذا معنى زيادة الكلمة في كلام العرب؛ كقوله :

سَرَاةُ بَنِي أَبِي بكْرٍ تَسَامَى عَلَى، كانَ ، المُسوَّمةِ العِرابِ [512](البغدادي،ج9،ص207، 1988م).

وكذا قيل في قوله تعالى : ((مَنْ كانَ في المَهدِ صبيًّا)) [513] (سورةُ مَريم (29)): إنّها زائدة، غير مفيدة للماضي،..... وكذا قول الفرزدق :

في لُجَّةٍ غَمَرَتْ أَباكَ بُحُورُهَا في الجاهِليَّةِ كانَ والإِسلامِ [514](الأستراباذي، ج4،ص190،191).

نلاحظ في هذه المسألة أَنَّ كان تزاد إذا كانت غير مفيدة لشيء، إلا للتأكيد، وأورد الرضي بيتين شعريين للاستشهاد على ذلك ، فـ(كان) في البيت الشِّعري الأَوَّل زائدة، أَفادت التَّأْكيدَ، وكذلكَ في الآية الكريمة جاءت كان زائدة ، غير مفيدة للماضي، وكذا الحال في البيت الشّعري الثّاني .

مسألة حذف الفاء الدّاخل على خبر المبتدأ

جاءت هذه المسألة في أثناء شرح الرضي موضوع اقتران الخبر بالفاء وجوبًا، بقوله: ((تدخل الفاء على خبر المبتدأ الواقع بعد (أمّا) وجوبًا ، نحو أمّا زيد فقائم ، ولا تحذف إلاَّ لضرورة كقوله :

فأَمَّا القِتَالُ لا قِتَال لَدَيْكُمُ ولَكِنَّ سَيْرًا في عِرَاضِ المَوَاكِبِ.[515](الأستراباذي،ج1، ص267).

أي أنّ ((لا قِتالٌ)) هنا خبر، ولم تدخل عليه الفاء على الرّغم من مجيء ((أَمَّا)) قبل المبتدأ التي تؤدّي إلى وجوب دخولها خبر المبتدأ . فحذفت الفاء من خبر المبتدأ للضرورة الشِّعريَّة وهذا ما حاول الرضي اثباته بهذا البيت الشعري .

مسألة تنوين المُنادى المَضموم

أورد الرضي هذه المسألة للاستدلال على أن قد يضطرّ لتنوين المنادى المفرد المعرفة بقوله: ((قد ينوّن المنادى المضموم اضطرارًا ، ويقتصر هذا الاضطرار على القدر المضطرّ إليه من التّنوين، قال :

سَلامُ اللهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا وَليسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلامِ [516] (المصدر نفسه،ج1، ص351).

أي ((مَطَرٌ)) الأُولى هنا منادى مبنيّ على الضّمّ وقد نوّن اضطرارًا والاسم المنادى لا ينوّن بل يبنى على الضّمّ .

مسألة إمّا العاطفة

بيّن الرضي في هذه المسألة الكلام عن (إمّا) العاطفة بقوله : ((وأمّا ((إمّا)) فهي بمعنى ((أو))،..... إلاأنّ المعطوف عليه بإما، لابُدَّ أن يكون مُصدّرًا بإمّا أُخرى،..... وتلزم الثّانية الواو، ورُبَّما ترد بلا واو، نحو: خذ إمّا هذا ، إمّا ذاك، قال:

يَا لَيْتَمَا أُمَّنَا شَالَتْ نَعَامَتُهَا إمَّا إلى جَنَّةٍ، إمَّا إلى نارِ)).[517](البغدادي،ج11، ص86،1983م).

ويروى : إيما إلى جنَّة.. وهي لُغة في إمّا .[518] (الأستراباذي،ج4، ص401،402).

نلاحظ في هذه المسألة مجيء إمّا العاطفة بعد المعطوف عليه المُصدّر بإمّا أُخرى، بدون واو، وأورد الرضي الشاهد الشعري للاستدلال على ذلك ، فـــ(إمَّا) الثانية في البيت الشّعري جاءت بدون واو .

مسألة سبق (قد) للفعل الماضي إذا جاء حالاً

اختلف النحويون في هذه المسألة إذ أوجب بعضهم وجود قد سابقة ظاهرة كانت أم مقدّرة في الفعل الماضي إذا كان حالاً ،مع أنَّ حاليَّته بالنَّظر إلى عامله، ولفظة (قد) تقرِّب الماضي من حال التّكلُّم فقط ، وذلك لأنّه كان يستبشع في الظّاهر لفظ الماضي والحاليّة .أمّا الأخفش والكوفيّونَ غير الفرّاء، فلم يوجِّبوا (قد) في الماضي المُثبت ظاهرة أو مقدَّرة ، استدلالاً بنحو قوله :

وإنِّي لَتَعْرُوني لِذِكْرَاكَ هِزَّةٌ كَما انتفضَ العُصْفُورُ بَلَّلَهُ القَطْر[519](المصدر نفسه،ج2، 44،45).

نـــلاحظ في هذه المسألة أنّ الرضي أورد خلافًا بين بعض النحويين الذين أوجبوا وجود (قد) سواء كانت ظاهرة أم مقدّرة في الماضي إذا كان حالاً، وبين الكوفيين والأخفش الذين لم يوجبوا ذلك واستدلوا بالشاهد الشعري الســـابق، فـــ ((بَلَّلَهُ)) هـــنا فعل ماض جاء حالاً وإن لم تتقدَّم عليـــه (قد).

مسألة إذا كان الاسم تامًّا فَينتصب عنه التمييز

أورد الرضي هذه المسألة في أثناء شرحه تمييز المفرد بقوله : ((إذا كان الاسم نفسه تامّا ، لا بشيء آخر، أي لا تجوز إضافته ، فينتصب عنه التمييز . وذلك في شيئين : أحدهما : الضمير ، وهو الأكثر ، وذلك في الأغلب ، فيما فيه معنى المبالغة والتفخيم كمواضع التعجُّب، نحو : يا لَهُ رجُلاً، ويا لها قِصّة ،ويا لك ليلاً ، وويلمِّها خطَّة،.....ولا ريب في أنّ التّمييز في: نِعْمَ، وما بعده: عن المفرد، وهو الضمير، وأمّا فيما قبله، أعني من : يا له، إلى : ويله، فينظر، فإن كان الضمير فيها مبهمًا لا يعرف المقصود منه ، فالتمييز عن المفرد كقول ذي الرُّمَّة :

وَيُلُمِّها رَوْحَةً والرِّيْحُ مُعْصِفَةٌ والغَيْثُ مُرْتَجِزٌ والليلُ مُرتَقِبُ[520](المصدر نفسه، ج2،59،60).

نلاحظ من خلال الكلام السابق أنّ الرضي حاول أنّ يبيّن أن الاسم إذا كان نفسه تامًا ، أي لا تجوز إضافته ينتصب عنه التمييز ، وذلك في شيئين : أحدهما : الضمير ، وهو الأكثر ،وإذا كان الضمير مبهمًا لا يعرف المقصود منه، فالتمييز عن المفرد ، وأورد الرضي الشاهد الشعري للاستدلال على ذلك فـ ((رَوحةً)) هنا تمييز عن المفرد ، لأنَّ الضميرَ الذي يسبُقه مبهم لا يعرف المقصود منه .

مسألةُ مجيءِ الماضي خبرُ كانَ بدونَ قد

جاءت هذه المسألة في أثناء شرح الرضي خبر كان وأخواتها بقوله : ((يختصّ خبر كان ببعض الأحكام ومنها : وقوع الماضي خبر ((كان))، وظهر خلاف في هذه المسألة النَّحويَّة بين النّحويين فابن درستويه لا يجيز وقوع الماضي خبر (كان)..... ولعلّ ذلك لدلالة (كان) على الماضي ، فيقع المضي في خبرها لغوًا،..... وذهب الجمهور على أنّه غير مستحسن، ولا يحكمون بمطلق المنع ، قالوا : فإن وقع ، فلا بُدَّ من ((قد)) ظاهرة أو مقدّرة ،لتفيد التَّقريب من الحال ، إذ لم يستفد من مجرّد ((كان)). ويختار الرّضيّ رأيًا آخر وهو رأي ابن مالك بقوله: والأولى ، كما ذهب إليه ابن مالك : تجويز وقوع خبرها ماضيًا بلا ((قد)) ، فلا نقدرها في قول الشّاعر:

وكانَ طَوَى كَشْحًا عَلَى مُسْتَكِنَّةٍ فَلا هُوَ أَبْدَاهَا وَلَمْ يَتَقَدَّمِ[521](الخطيبِ التبريزي،ص158،1962م).

إذ لا منع من قيام شيئين يفيدان معنى واحدًا)). [522](الأستراباذي،ج2، ص142،143).

أَي أَنَّ ((طَوَى)) في البيتِ الشِّعريّ ، خبرُ كانَ على الرَّغمِ من كونَهُ ماضيًا ولمْ تسبقْهُ ((قد)) مُقدَّرةً أَو ظاهِرةً ، وهذا ما ذهبَ إِليهِ ابنُ مالكٍ وَأَيَّدَهُ الرَّضيُّ على خلافِ النَّحويينَ ، وذلِك لأَنَّه لا مانعٌ من اجتماعِ شيئينِ يُفيدانِ معنىً واحدًا .

مسألةُ واو الضَّمير المُنفصل

تعدّ هذه المسألة من استطرادات الرضي ، وفيها يوضّح حذف واو الضمير ويائه اضطرارًا إذ قال : ((يحذف واوالضمير المنفصل عند الضرورة كقوله :

فَبَيْنَاهُ يَشرِي رَحْلَهُ قالَ قائِلٌ لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ المِلاطِ نَجِيْبُ[523] (البغدادي، ص257، 264)، ج5، 1984م). [524](الأستراباذي، ج2، ص419).

فـ ((ه)) ضمير منفصل وقد حذفت واوه اضطرارًا .وأتى الرضي بهذا البيت للاستشهاد على ذهب إليه .

مسألة حذف الياء من الذي والتي

جاءت هذه المسألة في أثناء شرح الرضي وتفصيله الأسماء الموصولة بقوله : ((قد تحذف الياءان في الذي والتي، مكسورًا ما قبلهما أو ساكنًا، قال الشاعر في الكسر :

وَاللَّذِ لَوْ شَاءَ لَكُنْتُ صَخْرًا أَوْ جَبَلاً أَشَمَّ مُشْمَخِرًّا.[525](البغدادي، ص(505،506)،ج5، 1984م).

وقال آخر في التسكين :

كَاللَّذْ تَزَبَّى زُبْيَةً فَاصْطِيْدَا [526] (المصدرُ نفسه، ج6، ص3،6، 1986م).

وعدّ الأَندلسي ذلك ضرورة شعرية، لا أنّها لغات، ..... إذ يكتفي لها بالكسر عن الياء، وتحذف الحركة بعد الاكتفاء، قال: إلاّ أنْ ينقلوها في حال السّعة، لا في الشّعر، فسَمْعًا، إذن، وطاعَةً)).[527](الأستراباذي، ج3، ص18).

أي أنّ الرضي أتى بهذين البيتين الشعريين للاستشهاد على حذف الياء في الذي والتي، فـ ((اللَّذِ)) في البيت الشّعري الأوّل جاء محذوف الياء مكسورًا ما قبلها، وفي البيت الثاني ((اللَّذْ)) محذوف الياء ساكن ما قبلها.

مسألة هلا وهي من أسماء الأفعال

جاءت هذه المسألة في أثناء شرح الرضي أسماء الأفعال وتفصيل الكلام عنها بقوله: ((ومن أسماء الأفعال ((هلا)) وله معنيان : اسكن ، وأَسرِعْ ، قال :

أَلاَ حَيِّيَا لَيْلَى وقُولا لَهَا هَلا فَقَدْ رَكِبَتْ أَمرًا أَغَرَّ مَحَجَّلاً [528] (النابغة، ص133، 1998م)

أي: أَسْرِعِي. [529] (المصدر نفسه، ج3، ص97).

نلاحظ أنّ الرضي جاء هنا بالبيت الشعري للاستشهادعلى أنّ ((هَلا)) اسمُ فِعلٍ بِمعنى أسرِع .

مسألة إعراب أَسماء الأَصوات

جاءت هذه المسألة في أثناء شرح الرضي موضوع الأصوات وتفصيل أحكامها إذ قال : ((تكون أسماء الأصوات مبنيّة ، وذلك لأنّها في الأصل كلمات قصد استعمالها في الكلام ، فلم تكن في الأَصل منظورًا فيها إلى التركيب الذي هو مُقتضى الإعراب ؛ وإذا وقعت مركّبة ، جاز أن تعرب وأن تبنى ، اعتبارًا بالتركيب العارض ، وهذا إذا جعلتها بمعنى المصادر ، كأنها منك مثل ((أُفٍّ لَكُمَا))؛ وإذا قصدت ألفاظها لا معانيها ؛ قال جهم بن العبّاس:

تَرَدُّ بِحَيَّهْلٍ وعَاجٍ وَإِنَّمَا مِنْ العَاجِ والحَيَّهلِ جُنَّ جِنُونَهَا [530]

(البغدادي، ج6، ص387–388، 1986م).

والإعــراب مــع اللام أكثر من البناء نحو: من العَاجِ والحَيَّهلّ بالجرّ ، لكونها علامة الاسم الذي أصله . [531] (الأستراباذي، ج3، ص120، 121).

أي أنّ الرضي أورد الشاهد الشعري هنا للاستدلال على أنّ ((حَيَّهْل)) هنا اسم صوت معرب، علــى الــرّغم مــن أنّ أسماء الأصوات تكون مبنيَّة لأنّه لم يقصد استعمالها في الكلام ، ولكن التركيب العارض يجعلها معربة ، وذلك إذا جعلت بمعنى المصادر، وإذا قصد لفظها لا معناها ؛ فجــاء هــنا مجرورًا بحرف الجرّ في الشَّطر الأوّل، وفي الشَّطر الثّاني جاء معطوفًا مجرورًا. و((الحَيَّهْل)) هنا في كلتا الكلمتين ، لم يكن يقصد معناها بل لفظها فقط. والإعراب في (الحَيَّهْل) أكثر من البناء، لأنّ اللام علامة الاسم الذي أصله الإعراب.

مسألة استعمال ((عَوْضُ)) للزمان

أورد الرضــي هــذه المسألة في أثناء شرحه قط وعَوض بقوله : ((عَوضُ في الأصل ، اسم للــزمان والدَّهر وهو مبنيّ ، بمعنى : أبدًا ، لكن عَوضَ ، قد يستعمل لمجرّد الزَّمان ، لا بمعنى أبدًا ، فيعرب ، قال :

وَلَوْلاَ نَبْلُ عَوْضٍ فِيْ خَضُمَّاتِي وَأَوْصالِيْ [532](المصدر نفسه، ج3، ص224).

أي أنّ الرضــي أورد الشــاهد الشــعري للاستدلال على أنّ ((عَوضَ)) هنا جاء للزمان ، لا بمعنى أبدًا وهذا أدّى إلى إجازة إعرابه . وجاء مضافًا إليه مجرورًا .

مسألة حذف الياء في ثماني

أوضــح الرضي هنا ما ذهب إليه ابن الحاجب في العدد ثماني عشر بقوله : ((قد تحذف الياء في ثماني العدد، في غير التّركيب ويجعل الإعراب على النون ، قال :

لَهَا ثَنَايَا أَرْبَعٌ حِسَّانُ وَأَربَعٌ فَثَغْرُها ثَمَانُ [533] (المصدر نفسه، ج 3، ص299).

أورد الرضــي هنا بهذا البيت الشعري للاستشهاد على أنّ ((ثَمانُ)) هنا، حُذِف ياؤه في غير التّركيب ، ويكون الإعراب على النّون .

مسألةُ التَّغليبِ في تمييزِ العدد

أورد الرضــي هــذه المسألة في أثناء شرح التغليب في تمييز العدد إذ قال : ((إذا اجتمع في العــدد المميّز المذكّر والمؤنّث معًا ، إمّا أن يكون مفصولاً بينه وبينهما بلفظ ((من)) أو ((بين)) ؛ أو ،لا ، فإن كان ، فالغلبة للتذكير ، نحو: اشتريتُ عشرةً بين عبدٍ وأُمَّةٍ ، ..... إلاَّ أن

يكون المميّزان ((يومًا)) و((ليلةً)) فالغلبة، إذن ، للتأنيث، قال :

فَطافتْ ثلاثًا بَيْنَ يَومٍ ولَيْلَةٍ وكانَ النَّكِيْرُ أنَّ تُضيْفَ وتَجْأَرَا[534](الجعدي، ص62،1998م).

إذ التأريخ مبنيّ على الليالي، فلهذا، إذا أُبهمت ولم تذكر الأيّام ولا الليالي، جرى اللفظ على التأنيث..... وإنّما غلب التأنيث لذلك، وللفصل، إذ كأنّه مع الفصل لم يذكر المميّز، قال سيبويه: يجوز في القياس خمسة عشر من بين يومٍ وليلةٍ. لكنّه ليس بحدّ كلام العرب)).[535] (الأستراباذي،ج3، ص310،311).

نلاحظ في هذه المسألة أنّ الرضي أورد الشّاهد الشعري للاستشهاد على اتباع المذكّر والمؤنّث المميّزان للعدد، فإذا فصل بين العدد وبينهما بفاصل غلب المذكّر على المونّث ، باستثناء ((يوم، وليلة))، فالغلبة للتأنيث، لأنّ التأريخ مبنيّ على الليالي.

مسألة لن ومعناها

ظهر خلاف في هذه المسألة بين النُّحَّاة. فقال الفرّاء: ((أصل ((لن)) لا، فأبدل الألف نونًا، وقال الخليل: أصل لن: لا أن، قال:

يُرجِّي المَرْءُ مَالا أنْ يُلاَقِيْ وتُعْرِضُ دونَ أدْنَاهُ الخُطُوبُ[536](السيوطي، ص58،د.ت).

أي : لن يلاقي؛ وقال سيبويه : إنّه مفرد، إذ لا معنى للمصدريّة في ((لن)) كانت في ((أن))، ولأنّه جاء تقديم معمول معموله عليه ، حكى سيبويه عن العرب :عَمْرًا لن أضرب . وللخليل أن يقول: لا منع أن تتغيّر الكلمة بالتركيب عن مقتضاها معنى وعملاً ، إذ هو وضع مستأنف ولا دليل على قول الفرّاء.[537] (الاستراباذي، ج4، ص38،39).

أي أنّ ((لا أن)) على قول الخليل هو أصل ((لن)) وهذا شاهد على مذهب الخليل . ونلاحظ أنّ الرّضيّ يؤيّد مذهب الخليل، وإن أشار إلى تعقيب عليه ، كما أنّه ردّ رأي الفرّاء إذ لا يوجد دليل عليه .

مسألة مجيء المضارع المنصوب بعد الفاء

أورد الرضي في هذه المسألة في أثناء شرحه المضارع بعد حروف العطف وتفصيل أحكامه إذ قال : ((يأتي الفعل المضارع بعد الفاء منصوبا بشرطين : أحدهما السّببيّة ، والثاني : أن يكون قبلها أمر ،أو نهي ، أواستفهام ، أو تمنّ أو عرض ، وقد جاء ما بعد الفاء منصوبًا ، في ضرورة الشّعر ، فيما ليس فيه معنى النّفي أصلاً، كقوله :

سأَتْرُكُ مَنْزِلِيْ لِبَنَيّ تَمِيْمٍ وأَلْحَقُ بِالْحُجَازِ فَأَسْتَرِيْحَا[538](المصدر نفسه، ج4، ص65،66).

نلاحظ من خلال هذه المسألة أنّ الرضي أورد الشاهد الشعري للاستدلال على أنّ الفعل المضارع يأتي منصوبًا بالفاء ولم يكن قبلها نفي وذلك في ضرورة الشعر، فـ((استرِيْحَا)) جاء هنا منصوبًا بالفاء في ضرورة الشّعر ولم يكن قبلها نفي.

مسألة مجيء الاسم بعد إن الجازمة

تعدُّ هذه المسألة من استطرادات الرضي وهوعن العامل في الشرط والجزاء ولم يأتِ له ذكر في كلام ابن الحاجب إذ قال : ((وكلمة ((إنْ)) لأصالتها في الشَّرط وكونها أُمّ الباب، جاز أن تدخل اختيارًا على الاسم ، بشرط أن يكون بعده فعل، ..... وحقَّه أن يكون ماضيًا، سواء كان ذلك الاسم مرفوعًا أو منصوبًا..... وقد يكون مضارعًا على الشّذوذ نحوقوله:

يُثْنِي عَلَيْكَ وَأَنتَ أَهْلُ ثَنَائِهِ وَلَدَيْكَ إِنْ هُوَ يَسْتَزِدْكَ مَزِيْدُ[539](المَعرّي، مج1، ص628،1991م).

وإنّما ضعف مجيء المضارع لحصول بين الجازم مع ضعفه وبين معموله)). [540] (الأستراباذي، ج4، ص92،93).

نلاحظ من خلال المسألة السابقة أنّ الرضي أورد البيت الشعري للاستدلال على ما ذهب من دخول إن على الاسم بعدم فعل مضارع على الشذوذ، فـ (يستزدْك) فعل مضارع، جاء بعد الاسم المسبوق شذوذاً بحرف إن ، والمفروض أن يأتي الفعل ماضيًا، والسَّبب من عدم مجيء المضارع هو حصول الفصل بين الجازم مع ضعفه وبين معموله .

مسألة مجيء كان النّاقصة بمعنى صار

جاءت هذه المسألة في أثناء شرح الرضي كلام ابن الحاجب في موضوع تفصيل أحكام الأفعال الناقصة ويبيّن فيها معاني كان الناقصة إذ يقول : ((تكون كان الناقصة بمعنيين : أحدهما ثبوت خبرها مقروناً بالزمان الذي تدلُّ عليه صيغة الفعل الناقص، ..... والمعنى الثاني :أَنْ يكونَ بِمعنى ((صارَ)) ، وهو قليل بالنسبة إلى المعنى الأوّل، قال :

بَتَيْهَاءَ قَفْرٍ والمطيُّ كَأَنَّهَا قَطَا الحَزْنُ قَدْ كَانتْ فِرَاخًا بُيُوضُهَا)). [541]

(المصدر نفسه،ج4، 189).

أي أنّ الرضي أورد الشّاهد الشعري هنا للاستدلال على أنّ ((كان)) هنا جاءت بمعنى صار، وهي إحدى معانيها إذا كانت ناقصة .

مسألة عمل عسى

أورد الرضي هذه المسألة في أثناء شرح أوجه استعمال أفعال المقاربة وتفصيل أحكامها ، والشرح كان عن عسى إذ يقول: ((ذهب المتأخّرون إلى أنّ ((عسى)) يرفع الاسم وينصب الخبر، ككان، والمقرون بأن بعد اسمه منصوب المحلّ بأنّه خبره وقد يأتي خبره مفردًا كقوله:

أَكْثَرتَ في العَذلِ مُلَّحًا دَائِمًا لا تُكْثَرِنْ إِنِّي عَسَيْتُ صَائِما [542] (المصدر السابق، ج4، ص215).

نلاحظ في المسألة السابقة أنّ الرضي أورد الشاهد الشعري للاستدلال على ما ذهب إليه المتأخرون من أنّ ((عَسَى)) عملت عمل ((كان)) ؛ فرفعت المُبتدأ اسمًا لها وهو ضمير الرَّفع المُتحرّك ، ونصبت ((صَائِمًا)) كخبر لها ، وهو اسم مفرد.

مسألة إجازة وقوع ((إنّ)) المكسورة خبرًا للأَحرف المشبَّهة بالفعل

يعدّ الكلام في هذه المسألة من استطرادات الرَّضيّ ، فيجوز عنده وقوع ((إنّ)) المكسورة خبرًا للأَحرف الستّة – الأحرف المشبَّهة بالفعل كقوله:

لَقَد عَلِمَ الحَيُّ اليَمَانُوْنَ أَنَّنِي إِذا قُلْتُ أَمَّا بَعْد : إِنِّي خَطِيْبُهَا. [543](المصدر نفسه، ج4، ص365).

نلاحظ في هذه المسألة ، أجاز الرّضيّ وقوع إنّ المكسورة خبرًا للأَحرف المشبّهة بالفعل ، ففي البيت الشّعري السّابق الذّكر نلاحظ مجيء ((إِنِّي خَطِيبُهَا)) خبرًا للحرف المشبَّه بالفعل ((أنّ)) واسمها ((الياء)) المتّصلة بها.

موقف الرَّضيّ من الاحتجاج بشعر المُولَّدين

على الرَّغم من الموقف المتشدّد الذي وقفه أغلب النّحّاة فيما يخُصّ الاحتجاج بشعر الشُّعراء المولَّدين بعد عصر الاحتجاج والمتمثِّل بمنعهم الاحتجاج بشعرهم .فإنّنا نجد الرَّضيّ لا يقف هذا الموقف ، بل على العكس من ذلك ، إذ نشاهده يحتجّ بشعر الشّعراء المحدثين وهذا ما يمكن تأكيده من تتبُّع الشَّواهد الشّعريَّة المذكورة في شرحه على الكافية إذ استشهد بشعر : بشَّار بن بُرد وأَبي نوَّاس ومروان المُهلَّبي وربيعة الرَّقي وأبي تمَّامٍ الطَّائي وأبي العُميثل والمُتنبّي وآخرينَ ، وبهذا خالف موقف النُّحَّاة من هذه النَّاحية ، ولم يعتدّ بموقفهم غير المبرَّر وأَشار في بعض المواطن إِلى أَنَّ الاستشهاد بِمثله غير مرضٍ .

ولكن هذا لا يعني أَنَّ الرَّضيّ أَوَّل من استشهد بشعر المحدثينَ ؛ فقد استشهد غيره من النَّحويين بهذا الشعر .

مسألة وقوع معمول آخر لما قبل ((إلا))

أورد الرضي هذه المسألة ليبيّن وقوع معمول آخر لما قبل ((إِلا)) بعد المُستثنى إذ يقول : ((إذا وقع معمول آخر لما قبل ((إلاّ)) بعد المستثنى إمّا مرفوع أو منصوب ، لا يكون إِلا في الشّعر كقوله :

كأَنْ لَمْ يَمُتْ حَيٌّ سِوَاكَ وَلَمْ تَقُمْ عَلَى أَحدٍ إِلا عليكَ النَّوائحُ [544](الشّكعة، ص414 ، 1975م).

أضمروا له عاملاً آخر من جنس الأوّل ، أي قامت النَّوائح . [545] (الأستراباذي، ج1(194، 195) .

أي أنّ ((الـــنّوائِح)) معمول آخر لما قبل ((إلا)) وجاء هنا مرفوعًا ، وعامله مضمر تقديره ((قامتْ)) . وهذا ما أراد الرضي توضيحه في هذا البيت الشّعري .

ومن وجهة نظر الدراسة ، لا ترى داعيًا لكلٍّ هذا أي في تقدير عامل آخر للمعمول الآخر إذا كـــان من الجنس الأوّل . وجاء هذا البيت كشاهد ، ولذلك اعترض البغداديُّ على احتجاج الرَّضيّ ب ((السُّلَّمي)) بقوله :

وأشجع ليس ممَّن يستشهد بكلامه، فكان ينبغي تأخيره عن البيت الذي بعده. [546] (البغدادي، ج1، ص295).

مسألة ثمّ العاطفة

جاءت هذه المسألة في أثناء شرح الرضي حروف العطف إذ قال موضحًا عملها : ((تختصّ ثمَّ بالمهلـــة والتّراخـــي،.....وقد تجيء ((ثُمَّ)) لمجرّد التّرتيب في الذّكر؛ والتدرّج في درج الارتقـــاء وذكر ما هو الأولى ثمّ الأولى من دون اعتبار التّراخي والبعد بين تلك الدّرج ولا أنّ الثّاني بعد الأوّل في الزمان، بل ربَّما يكون قبله ، كما في قوله :

إنَّ مَنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ ثُمَّ قَد سَادَ قَبلَ ذَلِكَ جَدُّهُ[547] (أبو نوّاس، ج1، ص282، 1987 م).

فالمقصود ترتيب درجات معالي الممدوح، فابتدأ بسيادته، ثمَّ بسيادة أبيه، ثمَّ بسيادة جدِّه، لأنَّ سيادة نفسه أخصّ ثُمَّ سيادة الأب ثُمَّ سيادة الجدّ . [548] (الأستراباذي، ج4، ص390).

نلاحـــظ فـــي هـــذه المســـألة أنّ الرضي حاول أن يوضّح أنّ (ثمَّ) العاطفة لم تختص بالمهلة والتّراخـــي، بـــل جاءت لمجرَّد التّرتيب في الذّكر ، وجاء بالشاهد الشعري للاستشهاد على ذلك ، فـــ(ثُمَّ) في الشّاهد الشّعري جاءت لمجرّد التّرتيب في الذكر ؛ والتّدرُّج في درج الارتقاء وذكر ما هو الأولى ثمّ الأولى من دون اعتبار التّراخي والبعد بين تلك الدّرج ، ولا أنّ الثّاني بعد الأوّل في الزمان.

مسألَة وقوع الجملة حال

أوضح الرضي في هذه المسألة مجيء الحال جملة ، ووجوب كونها خبريّة وربط الجملة بالواو أو بالضـــمير إذ قـــال موضحًا ذلك : ((تأتي الحال جملة وهذه الجملة تكون خبرية، لأنّ مقصود المجيء بالحال ، تخصيص وقوع مضمون عامله بوقت وقوع مضمون الحال، ..... وتربط هذه الجملـــة بـــالواو ،أو بالضمير،..... وقد ينفرد الضمير ، وقال الأندلسي في ذلك : إن كان المبتدأ ضمير صاحب الحال، وجب الواو أيضًا، ..... وإن لم يكن المبتدأ ضمير صاحب الحال ، نظر ، فإن كان الضمير فيما صدِّر به الجملة، سواء كان مبتدأً ، نحو : جاءني زيد يـــده على رأســـه ،

وكلّمْته فوه إلى فيٍّ ؛ أو خبرًا نحو قوله :

إذا أَنْكَرَتْني بَلْدَةٌ أَوْ نَكِرْتُهَا خَرَجْتُ مَعَ البَازِي عَلَيَّ سَوَاد.[549](ابن عاشور،ج3، ص49،1957م).

فــلا يحكم بضعفه مجرّدا من الواو ، وذلك لكون الرّابط في أوّل الجملة وإن لم يكن مصدرًا ؛ بل نقول : هو أقلّ من اجتماع الواو والضمير، وإنفراد الواو.[550](الأستراباذي، ج2، ص40، 41، 42).

نلاحظ من خلال المسألة السابقة أنّ الرضي جاء بالشاهد الشعري للاستشهاد على ما ذهب إليه. فـــ ((عَلَيّ)) خبر فيما صدَّر به الجملة، وهو ليس بضمير لصاحب الحال، ولا يحكم بضعفه لأنّه مجرّد عن الواو لكون الرابط في أوّل الجملة .

مسألة انصراف الماضي إلى الاستقبال

أورد هــذا الكلام في أثناء الكلام عن الفعل الماضي وتفصيل الكلام عنه إذ يقول : ((فينصرف الماضي إلى الاستقبال ،إذا كان منفيّا بلا ، أو إن، في جواب القسم،نحو: والله لا فعلت ،..... فلا يلزم تكرير (لا)) ، كما يلزم في الماضي الباقي على معناه، قال:

حَسْبُ المُحِبِّيْنَ فِي الدُّنْيَا عَذَابُهُمُ تَاللهُ لا عَذَّبْتُهُمْ بَعْدَهَا سَقَرٌ[551]

(البغدادي، ص332،333، ج8، 1989م) أي : لا تعذبهم . [552] (الأستراباذي، ج4(12، 13))

((فيكون ماضيا لفظًا مستقبلاً معنى، لأنّه حلف على نفي تعذيب النّار، وذلك متوقّع (أي مستقبل)) بدلــيل تعلُّق الظَّرف به وهو بعدها أي بعد ((الدُّنْيَا)) (وكذا قال البغدادي) فعلى هذا يجوز أن يُقال ((وَاللهُ لا قام زيدٌ)) . [553] (البغدادي، ج1، ص88)

أي أنّ الرضـــي بيّــن في هذه المسألة إنصراف الماضي إلى الاستقبال وأتى بالشاهد الشعري للاستدلال على ذلك فــ ((لا عَذَّبتهم)) فعل ماض، انصرف إلى الاستقبال لأنّه منفيًّا بـــ ((لا)) في جواب القسم.

مسألة المكنى عنه

جاءت هذه المسألة في أثناء شرح الرضي موضوع الكنايات بقوله: ((إن كان المكنى عنه لفظًا، فقد يكون المراد معنى ذلك اللّفظ ، كقوله :

كَأَنْ فَعْلَةَ لَمْ تَمْلأ مَوَاكِبُهَا دِيَارَ بَكْرٍ وَلَمْ تَخْلَعْ وَلَمْ تَهَبِ [554](المتنبي، ص30، د.ت).

أي : خولة . [555] (الأستراباذي، ج3، ص147، 148).

أورد الرضـــي الشاهد الشعري للاستشهاد على ما ذهب إليه من أن المكنى عنه إذا كان لفظًا فقــد يكــون المراد معنى ذلك اللفظ. فــ (فَعلة) لفظ أريد به المعنى وهو خولة أُخت سيف الدَّولة الحمدانيّ .

ويتبيَّن لنا من خلال تناول الاحتجاج عند الاستراباذي ما يلي :

1- يعدّ القرآن الكريم من أهمّ أدلَّة الاحتجاج عند الرَّضيّ ، وهذا ممّا لا شكّ فيه لا يختلف عليه من قبل جميع النّحَّاة ، إذ هو المصدر الأساسيّ لكلّ مسألة نحويَّة أو لغويَّة أو صرفيّة أو صوتيّة . وقد أكثر الرَّضيّ في شرحه من الآيات القرآنيّة ، فلا يكاد أيّ موضوع أو مسألة يخلو/أو تخلو من آية من الآيات القرآنيَّة، فالغالبية العظمى من كلام الرَّضيّ مدعومًا بآية قرآنيّة. ولم يكن ذكر الرَّضيّ للآيات من باب الاحتجاج فقط، بل للاستشهاد والتَّمثيل والقياس في المسائل النَّحويَّة واللُّغويَّة .

وتناول هذا البحث آيات قرآنيَّة في موضوعات ومسائل مُتنوّعة ومُتفرِّقة للاستدلال على احتجاج الرَّضيّ بها . ولم يتوقَّف الرضيّ في أثناء شرحه للآيات على شرح ابن الحاجب ، بل يتوسّع في شرحه للآيات شرحًا وافيًا ، وفي بعض الأحيان يضيف آياتٍ لدعم رأيه، وكذلك في بعض الأحيان يعترض على رأي ابن الحاجب في حديثه على آية من الآيات ويقول : والأولى كذا .

وفيما يتعلَّق بالقراءات القرآنيَّة، سواء الشَّاذَّة أو المُتواترة، فلم يختلف عن سابقيه من الاعتداد بها ، ولكن موقفه كان متناقضًا ، ففي بعض المسائل يأخذ بالقراءات ، وفي مكان آخر ينتقد الأخذ بهذه القراءات . وبلغت الآيات القرآنيَّة في الشَّرح زهاء سبعمائة وسبع وسبعينَ آيةً .

2- حظى الحديث الشَّريف اهتمامًا خاصًا وعناية خاصة عند الرَّضيّ ؛ إذ بلغت الأحاديث النبويَّة ما يقارب اثنين وخمسين حديثًا ، وعلى الرَّغم من هذه النسبة القليلة لهذه الأحاديث في شرحه إلا أنّها كثيرة، مقارنة ببعض النُّحَّاة الذين وقفوا موقفا معارضا بحجّة أنّه مرويّ بالمعنى . وفي بعض الأحيان يكرّر الرّضيّ الحديث في أكثر من مسألة نحويَّة ، سواء في الجزء نفسه أو في الأجزاء الأُخرى من شرحه .واستدلَّ الرَّضيّ بالأحاديث من باب الاستشهاد والتّمثيل والقياسِ .

3- احتجّ الرّضيّ في استشهاده واحتجاجه للمسائل النّحويَّة واللّغويَّة بآراء وأقوال الصَّحابة والتّابعين ، وأكثر الرَّضيّ من استشهاده بأقوال الإمام علي (رضي الله عنه) أكثر من غيره، وإن شكَّك النّحويون في نسبة أقوال الإمام علي إليه . وقد بلغت أقواله التّي استشهد بها ما يقارب ثلاثين قولاً في شرحه على الكافية .

4- أكثر الرّضيّ من ذكره لأقوال العرب التّي جرت مجرى المثل وأمثالهم وحكمهم استشهادًا وتمثيلاً . إذ بلغت ثمانية وعشرين قولا ومثلا .

5- وتأتي الأبيات الشّعريّة التي استشهد بها الرّضيّ ، بالدّرجة الأولى من حيث الكثرة والعدد ، وتأتي بعدها الآيات القُرآنيّة ؛ إذ بلغت ما يقارب تسعمائة وثلاثة وأربعين بيتًا ، فلا تخلو جميع موضوعات الكافية من شاهد شعريّ سواء من حيث الاستشهاد أو التمثيل أو من باب الشرح والتوضيح، وفي أحيان كثيرة يكرّر الرَّضيّ البيت الشّعري احتجاجا وتمثيلا أكثر من مرّة واحدة ،ولا يتوقّف في شرحه البيت الشّعري لدعم المسألة النّحويّة على رأي ابن الحاجب أو النّحّاة الآخرين في أثناء عرض آرائهم بل يتوسّع بذكر رأيه ووجهة نظره في أية مسألة من المسائل النّحويَّة في البيت الشَّعريّ . وقد يأتي بأبيات شعريَّة أُخرى لدعم رأيه وفيما يخُصّ الاحتجاج بشعر المولَّدين؛ فقد احتجَّ الرَّضيّ بشعرهم استشهادًا وتمثيلاً واستئناسًا، أَمثال : المُتنبِّي الذي أَكثر من الاستشهاد بشعره ، وأَبي تمَّام وأَبي نوَّاسٍ وأَشجع السّلَّمي ، وبشَّار بن بُرد ، ومروان المَهلَّبي ، وأَبي العُمَيثل .

الفـصـل الرابع
مـذهبـه النَّحـوي

يتناول هذا الفصل آراء البصريين والكوفيين عند الاستراباذي، وأبرز مصطلحات البصريين والكوفيين عند الاستراباذي.

آراء البصريين والكوفيين

هناك بعض الأُمور يمكن من خلالها معرفة المذهب النَّحوي لأَي نحوي ومنها :

1- تصـريحه المباشر بأَنَّه من أَنصار هذا المذهب أو ذاك، وهو أقوى دليل يمكن الحكم من خلاله بأنّ المؤلّف بصريّ أو كوفيّ.

2- يمكن القول: إنّه من خلال اختيار المؤلّف لآراء البصريين أو لآراء الكوفيين يمكن الحكم بأنّـه كوفيّ أو بصريّ، ولكن ليس في كلّ الحالات ، يمكن الاستدلال بهذا الدّليل على أنّ المؤلّف من أنصار هذا المذهب دون الآخر ، ويمكن ملاحظة ذلك في كتاب ((الإنصاف فـي مسـائل الخلاف)) لابن الأنباري ، فاسم الكتاب يوحي للقارئ بأنَّ المؤلِّف حاول أن يتوسَّـط في شرحه للمسائل النَّحويّة بين الكوفيين والبصريين ولكن على العكس من ذلك، يجـد القارئ أنّه كان-ابن الأَنباري- بصريّ المّذهب كثير التّعصّب للبصريين في أثناء عرضه للمسائل النَّحويّة وشرحها .

3- مصـادر ومـراجع المؤلِّف ، فميل المؤلِّف للبصريين أو الكُوفيين ، يحاول أن يكثر أخذه من كتب البصريين أو الكوفيين كمصدر في مؤلَّفاته ، وبذلك يظهر تعصُّبُه للمذهب الذي ينهج منهجه ويراه الأصحّ ، غير أنّ هذا الدّليل لا يصل إلى الدّليل الأوّل ، وذلك أنّنا نجد غالبية الكوفيين اعتمد على كتاب سيبويه ، وكان المصدر الرئيسي لدراستهم .

4- مصطلحات الفريقين: إذ يوجد لكُلّ فريق مصطلحات خاصّة به، فمن خلال إكثار المؤلِّف من استخدام مصطلحات فريق ما ، يمكن الحكم بأنّه بصريّ أو كُوفيّ . وهذا الدّليل أيضًا ليس بكاف لمعرفة المؤلِّف ينتمي إلى هذا المذهب أو ذاك.

وبعد هذا الكلام الموجز والمختصر عن معرفة بعض الأُمور للحكم على المؤلِّف بأنّه بصريّ أو كُوفـيُّ. نقـول مـتى بدأ هذا الخلاف بين البصرة والكوفة ؟؟ وهل يرقى هذا الخلاف لتسمية البصرة والكوفة بالمدرستين .

يمكــن القول: إنّ هذا الخلاف قديم قدم النّحو. وفيما يخصّ مسألة هل هذا الخلاف يؤدّي إلى نشــوء مدرســتين مختلفتين لكُلّ واحدة منها اسم خاصّ بطلابها وأساتذتها ؟ يقول الدكتور هادي عطيَّة مطر في ذلك : ((تذكر كتب النّحّاة الاختلافات بين المدرستين في عدد من المسائل النَّحويَّة ولكنّها قد ذكرت الاختلافات بين نحّاة كُلّ مدرسة منهما ..... وعلى هذا إذا جعلنا أنّ الاختلافات بيــن مجمــوع نحّــاة البصــرة والكوفة تكوّن مدرستين فماذا نطلق على اختلافات كُلّ من نحاة المدرستين)).[556](الحيدرة، ص104، 1984م).

وذهــب الدّكتور إبراهيم السّامرّائي إلى أنّ هذا الخلاف بين البصريين والكوفيين لا يرقى لأن يســمّى الخــلاف بين مدرستين اثنتين بقوله: ((لقد بدأ لي أنّ الاختلاف بين البصريين والكوفيين كالاخــتلاف بيــن بصري وبصري، وبين كوفي وكوفي في بعض الأحيان. لقد وافق جماعة من البصــريين الكوفييــن في بعض مسائلهم كما وافق غير واحد من الكوفيين والبصريين فيما ذهبوا إليه)).[557](السّامرّائي، ص7،1987م).

وكذلــك عــدَّ هــذا الخلاف ليس في مسائل الأصل بل في بعض المسائل الفرعيَّة بقوله: ((إنّ للكوفييــن آراء فــي الــنّحو ونظرًا يختلف عن آراء غيرهم نلمسه عند الكسائيّ والفرّاء وثعلب، ومجمــوع هذه الآراء قد اتّسع فيها القدماء فأسموها مذهب الكُوفيين ، وتجاوز المحدثون هذا الحدّ فأســمُوها مدرسة ، وهي لا تعدو أن تكون نظرًا آخر لا ينقض الأُصول بل يعلّق بالفروع . وما قيل في مصادر الكُوفيين وأساليبهم في النّظر لا يبتعد كثيرًا عمّا سلكه البصريون ، وليس الاتساع فــي السّــماع عند هؤلاء، والتشدّد في القياس لدى الآخرين يدفعنا إلى القول إنّ علم هؤلاء جديد يؤلّف ((مدرسة)) يختلف عن علم الآخرين و((مدرستهم)).[558] (المصدر نفسه، ص146،147) .

ومــن وجهة نظر الدراسة أنّ هذا الخلاف الذي نشب بين البصريين والكوفيين لا يرقى تقسيمه إلــى مدرستين ، لأنَّ الخلاف لم يكن في أساسيَّات وأُصول النَّحو واللّغة ، الذي يؤدّي إلى وجود قاعدتيــن أو أكثر، بل في فروع هذه الأساسيَّات والأُصول وهي وجهات نظر، كما ذهب إلى ذلك الدّكتور إبراهيم السّامرّائي . ومن الأمثلة على ذلك رفع الفاعل ونصب المفعول به ، فلم يكن أيّ خلاف في هذه الأساسيّات . بل الخلاف في مسألة التّقديم والتأخير بين الفاعل والمفعول به، والتي تعدُّ فرعًا من الأَصل .

وإذا اعتبرنا تسمـــية هذا الخلاف بالمدرسة ، فيمكن أن نعدّ كُلَّ عالم من علماء النَّحو مدرسة قائمة بذاتها. وهذا ما ذهب إليه د. هادي مطر بقوله : ((وإلا إذا كنّا قد سلمنا بتعدّد المدارس بحجَّة الخلافات بين النُّحَّاة –على الرَّغم من الرَّفض بتعدّدها على الأساس الجغرافي–وجب أن نعدّ كُلَّ علم من مشاهير النَّحَّاة مدرسة نحويّة أيضًا فاختلاف المبرَّد مع سيبويه نطلـــق على كُلّ منهما مدرسة، فمـــدرسة المبرّد ومدرسة ســـيبويه وهكـــذا فمدرسة الخليل والأخفـــش.....الخ)).[559] (الحيدرة، ص107،1984م).

أمّا فيما يخصُّ مسألة متى بدأ هذا الخلاف النَّحوي ، فذهب الدّكتور عبد الله الجبوري إلى أنّ بـــوادر الخلاف قد أَطلت بين الخليل بن أحمد الفراهيدي وأبي جعفر الرؤاسي، حين أطلق دعواه، بانتفاع الخليل بكتابه((الفيصل)).[560](الجبوري، ص24، 1988م).

ويعـــود ويذكر إلى أنّ الفراهيدي قد يكون أخذ من الرؤاسي بقوله :((وما يدرينا أنّ الفراهيدي وهـــو أحد أذكياء الدّنيا، قد أفاد من علم أبي جعفر الرؤاسي وربَّما رأى فيه ندّا له، وكلاهما أخذ عـــن إمام أهل البصرة في العربيَّة والقراءة ، عيسى ابن عمر الثَّقفي، وفي حلقته اجتمعا على أخذ المعرفة)). [561] (المصدر نفسه، ص25).

وهـــناك مـــن ذهـــب إلى أنّ الخلاف بدأ بالمناظرة التي جرت بين الكسائي – إمام الكوفيين– وسيبويه –إمام البصريين– والمسمّاة بالمسألة الزُّنبوريَّة.[562](تنظر هذه المسألة عند الأنباري، ج2، ص 702،706، 1998م).

وبعـــد هذا الكلام الموجز عن الخلاف الذي نشأ بين البصرة والكوفة ، وهل يرقى هذا الخلاف إلى نشوء مدرستين كبيرتين لها أساتذتها وطلابها وروّادها من شتّى أنحاء العالم ، وبعدها تطرقنا إلـــى مـــتى بـــدأ هذا الخلاف ؟ نقول : اختلف العلماء في عدّهم هذا الخلاف أن يرقى إلى تكوّن مدرستين ، فبعضهم تبنّى عدَّهما مدرستين ، وبعضهم رفض هذه الفكرة وعدّهما مذهبًا أو طريقًا، وعلـــى الرَّغم من هذا الاختلاف في تسمية الخلاف مدرسة أو مذهب أو طريق فلكلّ من البصرة والكوفـــة نحّاتهـــا وطلابها وأساليبها ومناهجها وموضوعاتها وطرقها في عرض المسائل النَّحويَّة واللُّغويَّة وحججها وأدلّتها لإثبات ما تذهب إليه في أثناء شرحها وتعليقها .

وفـــي أحيانٍ كثيرة اعتمد الكُوفيُّون على البصريين وخاصَّةً كتاب سيبويه ((الكتاب)) الذي يعدُّ المصـــدر والمرجع الأساسي لكُلّ النُّحَّاة بدون استثناء وعليه قامت خلافاتهم. وفيما يخصّ الرَّضيّ وإمكـــان معرفة أنّه كوفيّ أو بصريّ، فالقارئ شرحه على الكافية يجده كثير الاعتماد على كتاب ســـيبويه (الكـــتاب) وهو إمام البصريين، وبعده كتب ابن الحاجب البصريّ المذهب أيضًا ، وتأتي بالدرجة الثّالثة كتب أبي علي الفارسي وهو بصري المذهب ، وتأتي بعدها كتب الكوفيين ، ولكن هـــذا لا يدعـــو إلى القول بأنّه بصريّ المذهب ، لأنّه لم يتعصّب للبصريين مطلقًا وإن كان كثير الأخـــذ مـــنهم ، بـــل نجده يتوسَّط بين المذهبين البصريّ والكُوفيّ ، ففي أثناء شـــرحه المسائل الـــنَّحويَّة ، نـــراه في بعض الأحيان يدافع عن رأي البصريين ويردّ رأي الكُوفيين ، وفي الوقت نفسه نراه في مسائل نحويَّة أُخرى يدافع عن رأي الكُوفيين ويردَّ رأي البصريين، وقد يردُّ في آنٍ واحـــد على البصرة والكوفة، ويأتي برأي منه مدعم بالأدلّة والحجج والبراهين الدَّاحضة في أثناء مناقشته وتعليقه لأي مسألة من المسائل النَّحويَّة واللُّغويّة.

موقف الرَّضيّ من البصريين والكوفيين

موقفه من البصريين

من خلال الاطِّلاع على كتاب شرح الرَّضيّ على الكافية نجد أنّه سار على النّهج الذي نهجه البصـــريون في مسائل وموضوعات نحويَّة كثيرة ، وتابعهم في السَّماع والقياس وأكثر من ذكره لآرائهـــم ، وأيّدهـــم في غالبية المسائل النَّحويَّة ، وحاول في أحيان كثيرة أن يقوي آراءهم بحججٍ وأدلّـــة من قبله ، ولكن هذا لا يعني أنه بصريّ المذهب ، لمجرّد أنـــّه أكثر مـــن ذكر المـــسائل البصريَّة مقارنة بالمسائل الكوفيّة ، فلـــيس كـــلّ من ينحو مذهبًا ما وينهج منهجا ،يكون من ذلك المذهب ، فمن خلال تتبّع الرَّضيّ ، نجد أنّه لم يكن متعصّبًا لمذهب ما على حساب المذهب الآخر وإن أكـــثر من أخذه الآراء البصريَّة والاحتجاج بها، بل هو في الوقت نفسه أخذ بالآراء الكُوفيّة واحـــتجّ بها ، فكان متوسّط الأخذ بالرأيين ، وبحسب ما يراه مناسبًا من وجهة نظره وقناعته في هذه المسألة أو تلك .

ومن الأمثلة التي توضّح موقفه المؤيّد للبصريين ما يلي :

"مسألة تنكير الممنوع من الصَّرف"

((يقف الاسم في منعه من الصّرف على العلميَّة المؤثّرة ، وهي على ثلاثة أضرب : إمّا أن تكون سببا لا غير ، أو شرطًا لا غير، أو شرطًا وسببًا معًا. فالأوّل في موضعين اتّفاقًا ..... وفي موضعين على الخلاف وظهر في هذين الموضعين خلاف بين النّحّاة ، الأوّل: باب مساجد علمًا

فإنّ العلميّة سبب فيه عند أبي علي والجزولي ، والسّبب الثّاني عند أبي علي شبه العجمة، وعند الجزولي عدم النّظر في الآحاد، وليست سببًا عند المصنّف لاعتباره الجمع الأصلي، فيكون، إذن، نحو: ثمانٍ ورباعٍ علمين، منصرفًا عند المصنّف غير منصرف عند غيره. وأمّا سراويل علمًا عند سيبويه فيه العلميّة، والتأنيث المعنوي ...، فقال سراويل كعقرب إذا سمّي به، وعند الجزولي فيه العلميّة والتأنيث والعجمة وعدم النّظير، ويعقّب الرّضيّ على قول الجزولي بقوله: وكان القياس يقتضي ألا تؤثّر العلّميّة عنده لحصول الاكتفاء بالعلميّة الجنسيّة عنده وعدم النّظير، لكن عادته –الجزولي–ألا يلغي سببًا فيقول: في حمراء علما، سببان.[563](الأستراباذي، ج1، ص167، 168).

الثّاني من الموضعين : كُلّ عدل كان قبل العلميّة ممنوع الصّرف، نحو مَثنى وثُلاث، فالأخفش، وأبو علي، وأكثرالنُحّاة ، يصرفونه لزوال الوصف بالعلميّة وزوال العدل ببطلان معنى العدد . وذهب الجرمي وابن بابشاذ إلى منع صرفه اعتبارًا للعدل الأصلي مع العلميّة ، وهو قياس قول سيبويه..... وأمّا أُخر وجمع علمين فغير منصرفين ، عند سيبويه اعتبارًا للعدل الأَصلي مع العلميّة ، وكذا لُكَع ، لأنّ فيه العدل ، وأمّا إن سمّيت بفضل من قولك : الفُضَل ، فأنّه ينصرف إذ لا عدل في الأصل .

والأخفش والكُوفيُّون يصرفون أُخر وجُمع ولُكَع أعلامًا ، إذ العلميَّة وضع آخر .

ويعقّب الرَّضيّ على هذين الرأيين –سيبويه ، والكُوفيِّين– بقوله: قول سيبويه أقرب لأنّ العدل أمر لفظي ، وبالعلميَّة لم يتغيّر اللفظ)).[564](المصدر نفسه،ج1، ص168،169).

نلاحظ في هذه المسألة ذات الخلاف بين النّحّاة الكُوفيين والبصريين، يؤيِّد الرَّضيّ رأي البصريين في (أُخَر وجُمَع ولُكَع) ، إذ ذهب سيبويه إلى منع صرفهم ، وأمّا الكوفيُّون فأجازوا صرفهم ، ويختار الرَّضيّ رأي البصرة بأنّهم غير منصرفين لأنّه أقرب في هذه المسألة .

مسألة التّنازع واختيار كُلّ من البصريين والكُوفيين

التّنازع معناه: وجود فعلين اثنين وبعدهما ظاهر واحد ، فقد يكون في الفاعليّة، أو المفعوليَّة، أو في الفاعليَّة والمفعوليّة مختلفين .

وظهر خلاف بين البصريين والكوفيين في هذه المسألة النَّحويَّة ؛ فالبصريون يقولون: المختار إعمـــال الثّانـــي مع تجويز إعمال الأوّل. وكذا الكوفيُّون يختارون إعمال الأوّل مع تجويز إعمال الثّاني . وسبب اختيار البصريين إعمال الثَّاني لأنّه أقرب الطالبين إلى المطلوب فالأولى أن يستبد به دون الأبعد ..... وقال الكوفيُّون : إعمال الأوّل أولى لأنّه أوّل الطالبين، واحتياجه إلى ذلك المطلوب أقدم من احتياج الثّاني . ويعقّب الرّضيّ بعد ذكر رأي المذهبين ، ولا شكّ مع الاستقراء أنّ إعمال الثَّاني أكثر من كلامهم)).[565](المصدر نفسه، ج1، ص204، 205).

أي أنّ الرّضيّ لاحظ من استقراء هذه المسألة أنّ رأي البصريين أكثر شيوعًا واستعمالاً .

مسألة تقديم المفعول على الفعل

ظهـر خلاف في هذه المسألة بين الكوفيين والبصريين : ((فقد منع الكُوفيّون نحو: زيدًا غُلامُهُ ضـربَ ، لأنّ ((زيـدًا)) متأخّر في التّقدير من وجوهٍ : أحدها بالنظر إلى (غلامُهُ) لأنّه من تمام خـبره ، والثّانـي بالـنظر إلى (ضربَ) لأنّه معموله ، والثّالث بالنظر إلى فاعل (ضربَ) لأنّه مفعولـه ، فبقـي الضّمير المتّصل بغلامه كأنّه لا مفسّر له قبله، بخلاف قوله تعالى : ((وإِذْ ابْتَلَى إِبْرَاهِـيمَ رَبُّـهُ)).[566] (سورة البقرة(124) لأنّ المنصوب متأخّر من جهة المفعوليّة فقط. وبخلاف: زيـدًا ضربَ غلامُهُ ، فإنّه متأخّر من جهة المعموليَّة والمفعوليّة ، وأجازه البصريّة ، وهو الحقّ، اكـتفاءً بالتقدّم اللفظي. وكذا منعوا نحو: ما طعامَكَ أَكلَ إلا زيدٌ [567] (تنظرهذه المسألة عند أبي البقاء العُكْـبري، ص (330، 332)، 1986م) ، لأنّـك حذفـت الفـاعل الذي هو الأصل والعمدة، واعتنيت بـالمفعول الـذي هـو فضـلة وذلك بأن قدّمته على الفعل، وأجازه البصريون، وهو أولى، لأنّ المستثنى سدّ مسدّ الفاعلِ)).[568] (الأستراباذي، ج1، 338-339).

بعـد شـرح الرّضيّ لهذه المسألة ، وإبانة ما فيها .وهو منع الكُوفة من تقديم المفعول به على الفعـل وفاعلـه بحجّـة تأخّره في التّقدير ، وأجازه البصريون بحجَّة الاكتفاء بالتقدّم اللفظي دون التعمّق بأُمور أُخرى وما يترتّب عليها من تقديرات . ومنعهم حذف الفاعل العمدة وتقديم المفعول الفضـلة على الفعل ، وأجاز البصريون ذلك لأنّ المستثنى سدّ مسدّ الفاعل . واختار الرّضيّ رأي البصريين بقوله: (وهو الحقّ ،وهو الأولى) في كلا الموضعين .

"مسألة ظرف الزمان الذي يأتي خبرًا"

ظهـر خـلاف فـي هذه المسألة بين البصريين والكوفيين وأشار إليه الرَّضيّ بقوله: ((يكون ظـرف الـزَّمان خـبرًا عن اسم معنى بشرط حدوثه، ثمّ ينظر ، فإن استغرق ذلك المعنى جميع الزمان أو أكثره وكان الزمان نكرة رفع غالبًا ، نحو: الصَّومُ يومٌ ، والسَّيرُ شهرٌ ، إذا كان السَّير في أكثره لأنّه باستغراقه إيّاه كأنّه هو ، ولاسيما مع التّنكير المناسب للخبريّة . ويجوز نصب هذا الـزمان المـنكّر، وجرُّه بفي نحو : الصَّومُ في يومٍ ، أو يومًا ، خلافًا للكوفيين ، وذلك أنّ (في) عـنـدهـم، تـوجّـب التّبعـيض ، فلا يجيزون : صمت في يوم الجمعة ،بل يوجّبون النّصب. والأولـى جـوازه ، كمـا هو مذهب البصريين ،ولا يعلم إفادة (في) للتبعيض ، وإن كان الزمان معـرفة ، نحـو: الصَّومُ يومُ الجمعة لم يكن الرفع غالبًا كما في الأوّل عند البصريين ، وأوجب الكوفيُّون النّصب، كما أوجبوه في المنكر للعلّة المذكورة)).[569] (المصدر نفسه، ج1،249).

الخـــلاف فـــي هـــذه المسألة بين الكوفيين والبصريين حول إجازة نصب وجرّ ظرف الزمان المـــنكر وعدمـــه ، فالبصـــريون أجـــازوا نصبه وجرّه بفي ، على خلاف الكوفيين الذين أوجبوا النّصـــب، واختار الرّضيّ رأي البصرة بقوله : ((والأولى جوازه ، كما هو مذهب البصريين أي جـــواز نصب ظرف الزمان المنكر، وجرّه بفي. وليس كما ذهب إليه الكوفيُّون من منعهم ذلك في حالة الجرّ ، وذلك لأنّ (في) عندهم، توجّب التّبعيض، فأوجبوا النّصب.

"مسألة الناصب في الاستثناء المنقطع"

ظهـــر خـــلاف فـــي هـــذه المسألة بين الكوفيين والبصريين ((فمذهب سيبويه في الاستثناء المـــنقطع، أنّه ينتصب بما قبل (إلا) ، من الكلام ، كما انتصب المتّصل به،وذلك قوله في الكتاب: ((فحمل على معنى (لكن) وعمل فيه ما قبله كعمل العشرين في الدِّرهم)) .

وقـــال الكُوفـــيّون : ((إلا)) فـــي الاستثناء المنقطع ، بمعنى (سوى) وانتصاب المستثنى بعدها كانتصـــابه فـــي المتّصل ،إذ قال الكسائي في المتّصل :هو منصوب ، إذا انتصب، بأنّ مقدّرة بعد ((إلا)) ، محذوفـــة الخبر ، فتقدير قام القوم إلا زيدًا : قامَ القومُ إلا أنّ زيدًا لم يقُم ؛ وليس بشيء، إذ يـــبقى الإشـــكال علـــيه بحالـــه فـــي انتصـــاب ((أنّ)) مـــع اســـمها وخبرها لأنّها في تقدير المفـــرد..... وقال الفرّاء : ((إلا)) مركّبة من : (إنّ) و(لا) العاطفة ، حذفت النّون الثّانية من (إن) ، وأدغمـــت الأولـــى في لام (لا) فإذا انتصب الاسم ، بعدها ، فبأنّ ، وإذا أتبع ما قبلها في الإعراب ، فبلا العاطفة ، فكأنّ أصل قامَ القومُ إلا زيدًا : قامَ القومُ ، إنَّ زيدًا لا قام ، أي لم يقُمْ ، فـــلا، لنفـــي حكم ما قبل (إلا) ونقضه .....، وتأويل البصريين أولى ، لأنّ المستثنى المنقطع ، يلـــزم مخالفته لما قبله نفيًا وإثباتًا ، كما في (لكن) وفي (سوى) لا يلزم ذلك لأنّك تقول : لي عليك ديـــنارانِ ، ســـوى الدّينار الفلاني، وذلك إذا كان صفة ؛ وأيضًا معنى(لكن) الاستدراك ، والمراد بالاســـتدراك فيها رفع توهُّم المخاطب دخول ما بعدها في حكم ما قبلها ، مع أنّه ليس بداخل فيه، وهذا هو معنى الاستثناء المنقطع بعينه)). [570] (المصدرُ السّابق، ج2، ص82، 83).

أيَّد الرَّضيّ في هذه المسألة المذهب البصري على المذهب الكوفي ، في أنّ ناصب الاستثناء المـــنقطع هـــو ما قبل إلا من الكلام ، وليس كما ذهب إليه الكوفيُّون من جعل (إلا) بمعنى سوى، وانتصـــاب المستثنى بعدها كانتصابه في المتّصل كما ذهب إليه الكسائي من أنّ ناصب المستثنى المتّصـــل (أنّ) مقـــدّرة بعـــد (إلا) محذوفة الخبر، أو كما ذهب إليه الفرّاء من (إلا) مركّبة من : ((إنّ))و((لا)) العاطفة ،حذفت النون الثّانية من ((أنّ)) وأدغمت الأولى في لام ((لا)) فإذا انتصب الاسم ، بعدها ، فبإنّ ، وإذا أتبع ما قبلها في الإعراب ، فبلا العاطفة.

مسألة المنادى المضاف إلى ياء المتكلّم

قال ابن الحاجب : ((والمضاف إلى ياء المتكلِّم يجوز فيه : يا غُلامِيَ، ويا غُلامِيْ.... وقالوا يـــا أبي ويا أمّي ، ويا أبتِ ويا أُمَّتِ فتحاً وكسرًا، وبالألف دون الياء .....)). وقال الرَّضيّ في شرحه هذه المسألة : ((قوله : وقالوا يا أبي ويا أُمّي))، يطّرد فيهما ما في سائر المنادى المضاف إلـــى الياء–وذلك بأن تكون حركة ياء المتكلِّم مفتوحة، وهذا ما ذهب إليه بعضهم، والبعض الآخر قال : أصلها الإسكان، ويعقِّب الرّضيّ على هذه الفقرة بقوله : وهو أولى لأنّ السّكون هو الأصل، وقد تحذف الياء في النّداء وذلك للتخفيف ، لأنّ النِّداء للتخفيف، مثل: يا غلامِ وقد كان :يا غُلامي، ويكون هذا التخفيف بوجهين : حذف الياء وإبقاء الكسرة دليلاً عليها ، وقلب الياء ألفًا ، لأنّ الألف والفـــتحة أخفّ من الياء والكسرة .... وقد يضمّ في النِّداء ما قبل الياء المحذوفة، وذلك في الاسم الغالـــب علـــيه الإضافة إلى الياء،وإذا وقفت عليها، فالوقف عليها بالسكون أجود، ويجوز حذفها، وإسكان ما قبلها–ويزيدان عليها بجواز إبدال الياء تاء التّأنيث ،هذا عند البصريين، قالوا : والدّليل علـــى أنّها بدل منها أنّهم لا يجمعون بينهما، وإنّما أُبدلت تاء التأنيث لأنّها تدلّ في بعض المواضع علـــى التّفخيم كما في علاّمة ونسّابة، والأب والأُمّ مظنتا التّفخيم، ودليل كونها للتأنيث انقلابها في الوقـــف هـــاء. وقال الكُوفيُّون التاء للتأنيث وياء الإضافة مقدّرة بعدها، ولو كان الأمر كما قالوا لسُمِعَ يا أبتي يا أُمتي أيضًا)).[571] (المصدر السابق،ج1، ص389، 391).

نلاحـــظ في هذه المسألة أنّ الرَّضيّ يؤيِّد البصريين فيما ذهبوا إليه وما قدّموه من دليل وهو إجـــازة إبـــدال الياء تاء تأنيث في المنادى المضاف إلى ياء المتكلِّم ، وبالذات في ((أبي وأُمَّي)) . ودلـــيلهم علـــى أنّ تـــاء التأنيث بدل من الياء، أنّهم لا يجمعون بينهما . ولم يؤيِّد ما ذهب إليـــه الكوفـــيُّون من أنّ التَّاء للتأنيث والياء مقدّرةً بعدها بقوله :((ولو كان الأمر كما قالوا لسمع يا أبتي ويا أُمَّتي أيضًا)).[572] (المصدر نفسه،ج1، ص391).

مسألة الإضافة في العدّ ((عند مجاوزة العشرة))

عـــند الاشتقاق من ألفاظ العدد، وفي حالة مجاوزة العشرة وأردت الإضافة ،قلت، على ما أجاز ســـيبويه، وحكـــاه عن العرب : حادي عشر أحد عشر ،وثالث عشر ثلاثة عشر، فيكون ((حادي عشـــر)) بمـــنزلة ((ثالـــث)) و((أحد عشر)) بمنزلة ثلاثة، فالمركّب الأوّل بجزأيه، مضاف إلى المركّب الثّاني بجزأيه ، وكلا جزأي المركّب: مبنيان ، وقد أنكر ثعلب هذا الوجـــه، وحكـــاه عن

الكُوفيين، وقال: إنّهم لا يجوّزون إلا ثالث ثلاثة عشر، وحجّتهم أنّه لا يمكن بناء الفاعل من جزأي المركّب، فتبيّنه من الجزء الأوّل وهو النيِّف؛ وقول سيبويه أولى ، لأنّه ليس اسم فاعل على الحقيقة، وحكايته عن العرب لا تنكر مع ثقته وعدالته)).[573] (المصدر السابق،ج3، ص318، 319).

نلاحظ في هذه المسألة أنّ الرَّضيّ لم ينكر ما أنكره الكوفيُّون من إجازة البصريين إضافة مركّب إلى مركّب ، ودليل الكوفيين أنّه لا يمكن بناء الفاعل من جزأي المركّب ، وردّ الرّضيّ على ذلك ، أنّ العدد ليس اسم فاعل على الحقيقية.

مسألة الفعل المسند إلى المؤنّث

الأغلب في الظّاهر الحقيقي المتّصل برافعه: ((إلحاق علامة التّأنيث برافعه، نحو: ضربَتْ هندٌ، وضربتْ الهندان، وحكى سيبويه عن بعض العرب: قال فلانة، استغناء بالمؤنث الظّاهرعن علامته وأنكره المبرّد؛ ولا وجه لإنكار ما حكى سيبويه مع ثقته وأمانته)).[574] (المصدر نفسه ،ج3، ص340، 341).

نلاحظ أنّ الرَّضيّ لم يجد دليلاً قطعيّا لإنكار الكوفة لما ذهب إليه البصريون من جواز عدم تأنيث الفعل في قولهم : قال فلانة لاكتفائهم بالمؤنث الظّاهرعن علامة التأنيث. ونجد الرضيّ يصف سيبويه بالثّقة والأمانة وهذا دليل لإثبات ما ذهب إليه سيبويه.

مسألة لن ومعناها

ظهر خلاف في أصل لن بين البصرة والكُوفة ((فقال الفرّاء : أصل : لن)) و((لم)) : ((لا))،فأبدل الألف نونًا في أحدهما وميمًا في الآخر ، وقال الخليل : أصل ((لن)) : لا أن ، قال :

يُرجّي المرءُ ما لا أن يُلاقي وتعرضُ دونَ أدناهُ الخُطوب .

أي : لن يلاقي؛ وقال سيبويه : إنّه مفرد ، إذ لا معنى للمصدريّة في ((لن)) كما كانت في (أن) ، ولأنّه جاء تقديم معمول معموله عليه، حكى سيبويه عن العرب : عَمْرًا لن أضرب . وللخليل أن يقول : لا منع أن تتغيّر الكلمة بالتركيب عن مقتضاها معنى وعملا ، إذ هو وضع مستأنف ، ولا دليل على قول الفرّاء)).[575] (المصدر نفسه،ج4، ص38، 39).

نلاحظ أيضًا في هذه المسألة ردّ الرَّضيّ رأي الكوفة ، ورأى أنّه لا دليل على ما ذهب إليه الكوفيُّون من أنّ أصل (لن) (لا) ، ويرى ما يراه البصريون من أن أصل لن : لا أن .

وقال ابن يعيش مؤيّدًا ما ذهب إليه الخليل في هذه المسألة: ((وقد اختلفوا في لفظ لن فذهب الخليل إلى أنّها مركّبة من لا وأن النّاصبة للفعل المستقبل نافية كما أنّ لا نافية وناصبة للفعل المستقبل كما أنّ كذلك والمنفي بها فعل مستقبل كما أنّ المنصوب بأنّ مستقبل فاجتمع في لن ما

افترق فيها فقضى بأنّها مركّبة منهما إذ كان فيهما شيء من حروفهما والأصل عنده لا أن فحذفت الهمـــزة تخفيفًا لكثرة الاستعمال ثمّ حذفت الألف لالتقاء السَّاكنين وهما الألف والنّون بعدها فصار اللفظ لن)).[576] (ابن يعيش، ج8، ص(111، 112)، د.ت) .

"مسألة حذف الخبر وجوبًا"

((يحـــذف الخبر وجوبًا في كلّ مبتدأ يكون مصدرًا صريحًا، نحو ضَربِي، أو بمعنى المصدر وهـــو أفعـــل التفضيل مضافًا إلى المصدر ..... ويكون المصدر مضافًا إلى الفاعل،..... أو إلى المفعـــول، ..... أو إلـــيهما، نحو: تضاربُنا، وبعد ذلك حال، منهمـــا معًا في المعنى، أو من أحدهمـــا ..... وفي خبر مثل هذا المبتدأ أقوال: ذهب ابن درستويه، وابن بابشاذ، إلى أنّه لا خبر لـــه لكونـــه بمعنى الفعل..... فمعنى ضربي زيدًا قائمًا : أضربُه قائمًا، وهو نحو: أقائمٌ الزيدانِ، عـــندهما، وذهب الكُوفيُون إلى أنّ نحو: قائمًا، حال من معمول المصدر لفظًا ومعنى، والعامل فيه المصـــدر الـــذي هـــو مبتدأ ،وخبر المبتدأ مقدّر بعد الحال وجوبًا، أي ضربي زيدًا قائمًا حاصل. وذهـــب الأخفـــش إلى أنّ الخبر الذي سدَّت الحال مسدّه: مصدر مضاف إلى صاحب الحال، أي ضـــربي زيـــدًا ضربُه قائمًا، أي ما ضربي إيّاه إلا هذا الضربُ المقيد، وكذا أكثر شُربي السُّويقَ شـــربُه ملـــتوتًا. وذهب البصريون إلى أنّه حال من معمول المصدر معنى لا لفظًا ، والعامل في الحـــال محذوف، أي ضربي زيدًا حاصل إذا كان قائمًا ، والدليل على بطلان مذهب الكُوفيَّة ، أنّ كُلّهم متّفقون على أنّ معنى ضربي زيدًا قائمًا: ما أضربُ زيدًا إلا قائمًا، وهذا المعنى المتّفق عليه لا يستفاد إلا من تقدير البصريّة والأخفش)).[577] (الأستراباذي، ج1، ص272، 276، 277).

نلاحـــظ فـــي هـــذه المسألة أعلاه ، وبعد أن بيَّن الرَّضيّ الأقوال التي قيلت في خبر المبتدأ المحـــذوف وجوبًـــا ، وفي أثناء تفصيل الكلام عن الحال الآتي بعد معمول المصدر-المبتدأ-يؤيِّد المذهب البصري في أنّ الحال بعد معمول المصدر هو حال منه-معمول المصدر-معنى لا لفظا ، والعامل في الحال محذوف، ولم يؤيِّد المذهب الكُوفي بقوله : ((والدليل على بطلان مذهب الكُوفيَّة ، وهو أنّ الحال من معمول المصدر لفظًا ومعنىً ، والعامل فيه المصدر الذي هو المبتدأ ، وخبر المبتدأ مقدّر بعد الحال وجوبًا)).[578] (المصدر نفسه،ج1، ص277).

ومن الأَمثلة التي وافق بها الكوفيين ما يلي :

مسألة ناصب الفضلات

ظهر خلاف في هذه المسألة بين البصريين والكوفيين ، ((فقال الفرّاء (ت207هـــ) هو الفعل مع الفاعل، وهو قريب على الأصل المذكور، إذ بإسناد أحدهما إلى الآخر صار فضلة، فهما معًا سبب كونها فضلةً فيكونان ، أيضا ، سبب علامة الفضلة .

وقال هُشام بن معاوية : هو الفاعل ، وليس ببعيد ، لأنّه جعل الفعل الذي هو الجزء الأوّل بانضمامه إليه كلامًا، فصار غيره من الأسماء فضلة .

وقال البصريون : العامل هو الفعل نظرًا إلى كونه المقتضي للفضلات، وقول الكوفيين أقرب بناء على الأصل الممهَّد المذكور)).[579] (المَصدرُ السابق، ج1، ص63، 64).

نلاحظ في هذه المسألة أنّ الرَّضيّ ليس مجرّد ناقل لآراء النّحّاة والخلاف بينهم ، بل كان يبدي رأيه فيما يراه مناسبًا للمسألة النّحويّة سواء اتّفاقه مع أحد رأيي المذهبين أو اختلافه مع أحد رأيهما أو الاتّفاق والاختلاف معهما . وهنا ذهب إلى أنّ اختيار الكُوفيين أقرب من اختيار البصريين ، على أنّ العامل في نصب الفضلات هو الفعل مع الفاعل.

"مسألة حذف الخبر وجوبًا"

يحذف الخبر وجوبًا في موضع يكون فيه مع القرينة الدالة على تعيين الخبر المقدّر من بين سائر الأخبار، لفظًا سادًا مسدّ ذلك الخبر، وهو في أربعة أبواب .

أوّلها : المبتدأ الذي بعد (لولا)، هذا على مذهب البصريين . وقال الفرّاء : لولا هي الرّافعة للاسم الذي بعدها لاختصاصها بالأسماء كسائر العوامل، وقال الكسائي: الاسم بعدها فاعل لفعل مقدّر. كما في قوله : لو ذاتُ سوارٍ لطمتني ، وهو قريب من وجه ، وذلك أنّ الظّاهر منها أنّها (لو) التّي تفيد امتناع الأوّل لامتناع الثّاني ، دخلت على (لا) وكانت لازمة للفعل لكونها حرف شرطٍ فتبقى مع دخولها على (لا) على ذلك الاقتضاء ، ومعناها مع (لا) أيضًا ، باقٍ على ما كان..... لكن منع البصريون من هذا التّقدير، وحملهم على أن قالوا (لولا) كلمة بنفسها ، وليست (لو) الداخلة على (لا) أنّ الفعل بعد (لو) إذا أضمر وجوبًا ، فلا بُدَّ من الإتيان بمفسِّر ، وليس بعد (لولا) مفسِّر، وأيضًا ،لفظ (لا) ،لا يدخل على الماضي في غير الدُّعاء وجواب القسم إلا مكرّرًا في الأغلب، ولا تكرير بعد (لولا) فقال البصريون : الاسم المرفوع بعده مبتدأ ، ولا يجوز أن يكون جواب لولا خبره)).[580] (المصدرُ نفسه، ج1، ص274، 275).

نلاحظ في هذه المسألة خلافًا بين النّحَّاة الكوفيين والبصريين، ويأتي هذا الخلاف حول ((لولا)) وما بعدها ، فذهب الكوفيُّون إلى أنّ الاسم بعدها فاعل لفعل مقدّر ، أمّا البصريون فهو مبتدأ وخبره محذوف وجوبًا، واختار الرّضيّ رأي الكوفة بقوله : ((وهو قريب من وجه)) .

مسألة حذف غير الألف واللام من الموصولات الاسميَّة

أجاز الكوفيُّون حذف غير الألف واللام من الموصولات الاسميَّة خلافًا للبصريين؛ قالوا في قوله تعالى : ((وَمَا مِنَّا إِلاَّ لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ))،[581] (سورة الصّافات (164) أي إلا من لهُ مقامٌ معلومٌ، ونحوه قول المُتنبّي:

بئسَ اللّيالِي سَهَرَتْ مِن طَرَبِي شَوْقًا إِلى مَنْ يَبيتُ يَرقُدها [582] (البغدادي،ج6، ص161،1986م).

ويجوزُ أَن يكونَ من هذا :

لَعَمْرِي لأَنتَ البَيتُ أُكرِمُ أَهْلَهُ وأَقعُدُ في أَفيَائِهِ بالأَصَائِلِ [583] (المصدر نفسه، ص166).

ولا وجــه لمنع البصريين من ذلك، من حيث القياس، إذ قد يحذف بعض حروف الكلمة، وإن كانت فاءً، أو عيناً ، كشيَه،وسَه، وليس الموصول بألزق منهما)).[584](الأستراباذي، ج3، ص70، 71).

نلاحــظ فــي هذه المسألة ،أنّ الرَّضيّ لم يجد مانعًا من حيث القياس من منع البصريين فيما ذهــب إليهِ الكُوفيُّون من إجازة حذف غير (الألف واللام) من الموصولات الاسميَّة، واستدلُّوا بآية قرآنيَّة وبيتين شعريين، ففي الآية الكريمة حذف الموصول الاسمي ((مَنْ)) والتّقدير : من له.وفي البيــت الشّعريّ الأوّل الاستشهاد على حذف الموصول الاسمي غير الألف واللام والتّقدير : بئس الليالي التي سهرت . وفي البيت الثّاني أيضًا الاستشهاد على حذف الموصول الاسمي غير الألف واللام عــند الكُوفييــن والتقدير : لأنت البيتُ الذي أُكْرِمُ أهلَهُ . [585] (البغدادي، ج 6، ص161،166) وعلّــل الرَّضيّ السَّبب الذي أدّى به إلى عدم تأييد منع البصريين من ذلك ، وذلك لأنّه قد يحذف حــرف مــن حروف الكلمة ولا يؤثّر ، وحروف هذه الكلمة ملتصقة مع بعضها أكثر من التصاق الموصول بالكلمة .

مسألة تأكيد المنكّر

في أثناء شرح الرَّضيّ عن التأكيد بكُلّ وشرطه قال: ((إذا كان الاسم نكرة ،لم يؤكّد ، إذ التّأكيد ، لرفع احتمال عن أصل نسبة الفعل إلى المتبوع ، أو عن عموم نسبته لأفراد المتبوع ، ورفع الاحتمال عن ذات المنكر وأنّه أيّ شيء هو، أولى به من رفع الاحتمال الذي يحصل بعد معرفة ذاته، أي الاحتمال في النّسبة ، فوصف النّكرة لتمييزها عن غيرها أولى من تأكيدها،..... وقد أجاز الكُوفيُّون تأكيد المنكّر إذا كان معلوم المقدار أو مؤقّتًا، كدرهم ودينار، ويوم وليلة وشهر، بكُلّ وأخواته لا بالنفس والعين. وليس ما ذهبوا إليه ببعيد ، لاحتمال تعلُّق الفعل ببعض ذلك المؤقّت فعلى هذا ، لا يشترط تطابق التأكيد والمؤكّد تعريفًا وتنكيرًا عندهم؛ خلافًا للبصريين وأما نحو : رجال ودراهم ممّا ليس بمعلوم المقدار فلا خلاف في امتناع تأكيده ؛ واستشهد الكُوفيّة لجواز ذلك بقوله :

يا لَيتَنِي كُنتُ صبيًّا مرضعًا تحملني الذَّلفاءُ حولاً اكتعا [586](المصدر نفسه،ج5،ص168،1984م).

وقول الآخر :

قد صرَّتْ البكرةُ يومًا أَجمعا .[587] (الأستراباذي ،ج2، ص372، 373).

نلاحظ في هذه المسألة أعلاه، أنّ الرّضيّ يؤيّد المذهب الكوفي، في إجازة تأكيد الاسم النّكرة، إذا كان معلوم المقدار أو مؤقّتا، كدرهم ويوم وليلة وشهر ، بكلٍّ وأخواته لا بالنفس والعين . بقوله : ((وليس ما ذهبوا إليه ببعيدٍ)). ولإثبات الكُوفيَّة فيما ذهبوا إليه استشهدوا ببيتين شعريين . ففي البيت الأوّل أكّد الاسم النّكرة (حولاً) بـــ (اكتعا) وهو هنا-الاسم النَّكرة- مؤقَّت معلوم المقدار وفي البيت الثّاني أُكّد الاسم النّكرة أيضًا (يومًا) بـــ (أجمعا) ، والاسم النَّكرة أيضًا هنا مؤقّت ، معلوم المقدار .

مسألة رُبَّ

أصل رُبَّ للتقليل ، ثمَّ تستعمل في معنى التّكثير، حتّى صارت في معنى التكثير كالحقيقة وفي التّقليل كالمجاز المحتاج إلى القرينة . وهي حرف جرّ عند البصريين، خلافًا للكُوفيين والأخفش ؛ وإنّمـــا حملهم على ارتكاب جعلها حرفًا مع أنّها في التّقليل ، مثل (كم) في التّكثير، ولا خلاف في أســـميتها؛ بـــل هي مفيدة للتكثير في الأغلب ، كإفادة (كم) : أنّهم لم يروها تنجرّ بحرف جرّ ولا بإضـــافة، كمـــا تـــنجرّ (كـــم) فلا يقال برُبَّ رجلٍ، ولا: غلامُ رُبَّ رجلٍ، وتشكل عليهم حرفيتها بـــنحو..... ويشكل أيضًا بمثل قولك : رُبَّ رجُلٍ كريمٍ أكرمتَهُ ، لأنَّ الفعل لا يتعدَّى إلى مفعول بحرف الجرّ، وإلى ضميره معًا، فلا يقال : لزيدٍ ضربتُهُ؛ واعتذروا بأنّ أكرمتَهُ، صفة وأنّ العامل محـــذوف ، وهو عذر بارد، لأنّ معنى رُبَّ رجُلٍ كريمٍ أكرمتُ، وأكرمتُهُ : شيء واحد ، والأوّل جـــواب بـــلا خـــلاف ..... وإن اعتذروا بأنّ الضّمير في أكرمتَهُ ، للمصدر ، أي : أكرمتُ الإكـــرامَ ، كـــان أبرد، لأنّ ضمير المصدر المنصوب بالفعل قليل الاستعمال بخلاف نحو : رُبَّ رجـــلٍ كـــريم لقيـــتُهُ..... ويقوى عندي مذهب الكُوفيين والأخفش، أعني كونها اسمًا؛ فرُبَّ : مضـــاف إلى النّكرة، فمعنى رُبَّ رجُلٍ، في أصل موضع: قليل من هذا الجنس، كما أنّ معنى كم رجلٍ : كثير من هذا الجنس ، وإعرابه: رفع أبدًا، على أنّه المبتدأ لا خبر له، كما اخترنا في باب الاســـتثناء فـــي قولهـــم : أقلّ رجلٍ يقول ذلك إلا زيدٌ ، فإنّهما يتناسبان بما في (رُبَّ) من معنى القلّة)).[588] (المصدر السابق، ج4، ص287، 288، 289، 290).

ملخَّص هذه المسألة هو خلاف بين البصريين والكوفيين حول (رُبَّ) هل هي حرفيَّة أم اسميَّة؟ فذهـــب البصـــريون إلى حرفيتها ، وسبب ذلك أنّهم لم يلاحظوا جرّها بحرف جرّ أو إضافة، أمّا الكُوفـــيُّون فهـــي عندهم اسميّة، وأيَّد الرَّضيّ رأيهم ، وقدّم حجته لتأييده مذهبهم ، وهو لأنّ رُبَّ مضاف إلى النّكرة .

المصـــطلحُ النَّحـــوي

لابُـدَّ للـــنحو أولاً مـــن مصطلحات خاصّة به ليتسنَّى التَّمييز بين الموضوعات الكثيرة التي يحـــتويها ، وتكون هذه المصطلحات أسماء خاصّةً لهذه الموضوعات تحملها معها أينما ذهبت في مؤلّفات النُّحاة القدماء والمحدثين .

وهـــذا الموضـــوع مـــن القضايا التي اختلف بها البصريون والكُوفيُّون إذ لكُلّ منهما تسمية خاصّة لبعض الأبواب النّحويّة .

وعلى الرَّغم من اعتماد الكُوفيين على البصريين في أخذهم المسائل النَّحويَّة واللُّغويَّة إلا أنّهم مـــالوا إلـــى الاخـــتلاف في تسمية هذه المصطلحات عن البصريين في عدد من المسائل النَّحويَّة واللُّغويَّـــة . وخاصّـــة الفرّاء الذي كان كثير الميل إلى تغير مصطلحات البصريين–والتي بدأ بها الـــنَّحو العربـــي وكتب لها الرُّقي والسّيادة [589] (القوزي، ص163، 1981م) – وتسميتها بمصطلحات أُخـــرى خاصّة بهم . وقد أشار الدكتور مهدي المخزومي إلى أنّ مصطلحات الكُوفيين أقرب إلى الطـــريقة اللُّغويَّـــة من البصريين، وتسمياتهم، أقرب إلى ما يتطلبه المصطلح من دقّة في الدّلالة ، واختصـــار فـــي اللفـــظ ، وهـــو كـــان دائم الدّفاع عن مصطلح الكوفيين وأنَّه أبين من مصطلح البصريين.[590] (المخزومي، ص310، ط2، 1958م) .

وقسَّم الدّكتور المخزومي المصطلحات النَّحويَّة على ثلاث طوائف :

1– طائفة كوفيَّة خالصة ، لم يعرفها البصريون .

2– وطائفة بصريَّة خالصة ، لم يعرفها الكُوفيُّون .

3– وطائفـــة كوفـــيَّة وبصـــريَّة، إلا أنّ لها عند الكوفيين اســـمًا، وعند البصريين اسمًا آخر.[591] (المصدر نفسه، ص305) .

ويمكـــن القـــول : إنّ من الملاحظ أنّ بعض مصطلحات الكوفيين كانت موجودة في كتاب ســـيبويه، وقـــد حـــاول الدّكتور عوض حمد القوزي إثبات ذلك؛ فقد رأى أنّ مصطلح (الخلاف والصّرف) . على الرّغم من أنّه مصطلح كوفي يمكن أن نلمحه عند الخليل وسيبويه بقوله: (على أنـــا نلمح عند الخليل وسيبويه إشارات إلى ما سمّاه الكُوفيُّون بالخلاف، وذلك على النّحو التالي : قـــال ســـيبويه: ((هذا باب لا يكون المستثنى فيه إلا نصبًا، لأنّه مخرج ممّا أدخلت فيه غيره.... وهذا قول الخليل)). وقوله : ((باب ما ينتصب لأنّه ليس من اسم قبله ولا هو هو)). وقوله: ((هذا الشّـــيء ينتصب على أنّه ليس من اسم الأوّل ولا هو هو)). لكن سيبويه لم يقل بالخلاف في هذه المواضع كعامل معنوي، مثلما فعل الكوفيُّون.[592] (القوزي، ص189، 1981م).

وذكر الدّكتور مهدي المخزومي هذا المصطلح من ضمن الطائفة الأولى في تقسيماته الثّلاثة للمصطلحات النَّحويَّة . وهو من مصطلحات الكُوفيين الخالصة ولم يكن له مقابل عند البصريين ، أعمله الكُوفيون في عدَّة مواضع، ولم يعمله البصريون.[593] (المخزومي، ص306،1958م) .

وكذلك من المصطلحات التي انفرد بها الكُوفيُّون مصطلح (التقريب). جاء في مجالس ثعلب: ((قال: ((هذا))تكون مثالاً ،وتكون تقريبًا .فإذا كانت مثالاً قلت: هذا زيدٌ . هذا الشّخصُ زيدٌ. وإن شئت قلت: هذا الشَّخصُ كزيدٍ . وإذا قلت هذا كزيدٍ قائمًا، فهو حال، كأنّك قلت : هذا زيدٌ قائمًا. ولكنّك قد قرّبته . وتكون تشبيهًا في: كزيدٍ هذا منطلق، وكزيدٍ قائمٌ . وهذا يجري مجرى الخبر. قال: وقال سيبويه: هذا زيدٌ مُنطلقًا، فأراد أن يخبر عن هذا بالانطلاق، ولا يخبر عن زيدٍ، ولكنّه ذكر زيدًا ليعلم لمن الفعل. قال أبو العبّاس: وهذا لا يكون إلا تقريبًا، وهو لا يعرف التّقريب. والتّقريب مثل كان إلا أنّه لا يقدّم فيه مثل كان، لأنّه ردّ كلام، فلا يكون قبله شيء)).[594] (ثعلب، ج1، ص(42، 43)،1960م).

وقد حاول الدكتور عوض حمد القوزي أن يثبت أنّ هذا المصطلح كان أولاً موجودًا في كتاب سيبويه(الكتاب) فقال : ((أمّا أن يكون سيبويه لا يعرف (التّقريب)) أو أنّ التّقريب مصطلح جديد يعرفه البصريون فهذا مبالغ فيه ، فسيبويه يقول : ((وإنّما صار المبهم بمنزلة المضاف لأنّ المبهم تقرّب به شيئًا أو تباعده ونشير إليه..... فالتقريب عند سيبويه ضدّ التّبعيد، ولا عمل له عنده، وهو إن جاء بهذا المصطلح فإنّه لا يقصده لذاته،.....، لذا، فكان الأولى أن يقول ثعلب : وسيبويه لا يعترف بعمل التّقريب بدلاً من قوله ((وهو لا يعرف التّقريب ولكن التّعصّب لسيبويه ربُما حمله على أكثر من ذلك ، وكان من حقّ تابعيه أن يقولوا : إنّ التّقريب عامل عند الكوفيين، على (كان) وحسب لا أن يجعلوه اختراعًا كوفيًا)).[595] (القوزي، ص132،133) .

أبرز المصطلحات التي اشتهرت بين الفريقين :

المصطلحُ البصريّ	**المُصطلحُ الكُوفيّ**
1. النَّفي	الجحد [596] (المخزومي، ص309) .
2. ضمير الشأن،القصّة، الحديث	المجهول[597](المصدر نفسه، ص311) .
3. اسم الفاعل	الفعل الدّائم[598] (القوزي، ص185).
4. الجرّ	الخفض [599] (المخزومي، ص311) .
5. المفعول المطلق والمفعول فيه ولأجله ومعه	شبه المفعول[600] (القوزي، ص162) .

6. الظرف أو المفعول فيه	المحلّ أو الغايات[601] (المصدر السابق، ص163) .
7. البدل	التَّرجمة،والتبيين،والتَّكرير ،والمردود[602](المصدر نفسه. ص163) .
8. ما ينصرف وما لاينصرف	ما يجرى وما لايجرى[603](المصدر نفسه، ص166).
9. الحال	القطع [604] (المصدر نفسه، ص170) .
10.الضّمير والمضمر	الكناية والمكنيّ [605] (السّامرّائي،ص107) .
11. لا النَّافية للجنس	لا التبرئة [606] (القوزي، ص172) .
12. حروف المعاني	الأدوات [607] (المخزومي، ص310، 311).
13. الفصل	العماد [608] (االقوزي، ص175) .
14. الفعل المتعدّي واللازم	الفعل الواقع وغير الواقع[609] (السّامرائي، ص119) .
15. التَّمييز	التَّفسير [610] (القوزي، ص164) .
16 . حروف الزيادة	حروف الصلّة، أو الحشو[611](المخزومي، ص315).

فمن خلال المصطلحات السّابقة ، نلاحظ أنّ الفريقين لم يعترض أحدهما على الآخر في هذه التّسميات، بل أراد كُلّ منهما أن يجعل له مصطلحًا خاصّا به في أيّ من الموضوعات النَّحويَّة .

ويمكن الإشارة إلى أنّ بعض المصطلحات النَّحويّة أُختلف في نسبتها إلى كلا الفريقين ومنها : العطف والنّسق ،والصّفة والنّعت، ولام الابتداء ولام اليمين .

وقد ذكر الدكتور إبراهيم السّامرائي أنّ (النّسق) من مصطلحات الخليل فقد جاء في (مقدّمة في النَّحو) : أنّ للخليل قصيدة في النّحو ، جاء فيها بيتان يتحدّث فيهما عن النّسقِ وحروفه، مستعملاً كلمة (النَّسق) وهما :

فانْسِق وَصِلْ بالواوِ قولَكَ كُلَّهُ وبِلا وثُمَّ وأَو فَلَيْسَتْ تَقْعُبُ

الفاءُ ناسِقَةٌ كذَلك عِندَنا وسبلها رَحِبُ المذاهبِ مَشْعَبُ

فالنّسق قديم وقد التزم به الكوفيُّون كما استعمله البصريون ليفرّقوا في باب العطف بين عطف البيان وعطف النّسق.[612] (السّامرائي، ص135، 136) .

وأشار إلى ذلك الدكتور القوزي في أثناء كلامه عن هذا المصطلح–النَّسق– بقوله: ((يزعم كثير من الباحثين أنّه من مصطلحات الكُوفيين وما هو إلا من مصطلحات الخليل أستاذ البصريين والكُوفيين على السّواء.....)).[613] (االقوزي، ص169) .

وذكـــر مصطلح العطـــف في ضمن مصطلحات الخليل الأُخرى المُتعلّقة بأحوال الاسم. قال: ((وقـــال عن الواو (واو العطف) (وسمّى العطف والإشراك)، كما سمّى حروف العطف (حروف الإشـــراك)، وعـــبّر عن المعطوف والمعطوف عليه بضمّ أحد الاسمين إلى الأخر..... كما يسمّى العطف نسقًا، وحروف العطف حروف النّسق.....)).[614] (المصدر السابق، ص108) .

وفـــيما يخـــصّ مصطلحي النّعت والصّفة. فقد رجّح كثير من الدّارسين أنّ مصطلح النّعت من مصـــطلحات الكـــتاب، إذ يقول الدُكتور القوزي في ذلك: ((وكان سيبويه يطلقه على عطف البيان كمـــا جعـــل الصّفة والوصف من مرادفاته، وبنى كلامه على ذلك في مواضع كثيرة، وكان يطلق علـــى التوكيد مصطلح الصّفة، فالبصريون إذن يطلقون مصطلح النّعت ويعنـــون به الصّفة تارة، والموصف تارّة أُخرى، ومرّة ثالثة يطلقون التوكيد بمعنى الصّفة...)).[615](المصدر نفسه،ص165) .

وقـــال: ((ولمّـــا رأى الكُوفـــيُون عـــدم استقرار هذا المصطلح اكتفوا بالنّعت ليدلّوا به على الصّـــفة..... ونلاحظ كثرة استخدام مصطلح النّعت عند الفرّاء ..... فإذا كان اصطلاح النّعت قد انتشر على أيدي الكُوفيين، فليس لهم فضل اختراعه، فهم في ذلك متبعون لا مبدعون.....)).[616] (المصدر نفسه، ص166) .

وقـــال ســـيبويه فـــي كـــتابه: ((هـــذا بـــاب مجـــرى النّعت على المنعوت والشّريك على الشّـــريك..... فقولـــك: مررتُ برجلٍ ظريف قبل، فصار النّعت مجرورًا مثل المنعوت لأنّهما كالاســـم الواحد .....)).[617] (سيبويه،ج1، 421،1991م) .

وقال أبو العبّاس في باب ما ينعت من المنفي: ((اعلم أنّك إذا نعتّ اسمًا منفيًا فأنت في نعته بالخيار ..... وإن شئت جعلت المنفيّ ونعته اسمًا واحدًا)).[618] (المُبرّد، ص367، 1979م) .

وكذلـــك ذكرت لام الابتداء كمصطلح عند البصريين يقابله لام القسم عند الكُوفيين وهو من مصـــطلحات الطائفـــة الثّانية وهي من مصطلحات البصريين الخالصة ولم يعرفها الكُوفيُون.[619] (المخزومـــي، ص307) .ولام القســـم غـــير لام الابتداء وليسا شيئًا واحدًا، فلام القسم تعمل الجرّ في الاسم في حين لام الابتداء لا عمل لها.[620](الشامي، ص106) .

وقـــد فـــرّق بينهما الرّضيّ في أثناء شرحه (أحكام لام الابتداء))، إذ يقول: ((.... وإنّما جاز حـــذف (قد) في الماضي مع لام جواب القسم، دون لام ((إنّ))، وإن كان كلاهما في الأصل، لام الابتداء، لأنّ القسم يحتمل الحذف أكثر.....)).[621] (الأستراباذي، ج4، ص363).

ومن الأمثلة على استعمال الرَّضيّ للمصطلحات البصريّة والكُوفيّة ما يلي :

لا التـــبرئة

قـــال في موضوع خبر إنّ وأخواتها:((اعلم أنّه لمّا كان مذهبه- ابن الحاجب- أنّ الأصل في رفع الأسماء الفاعل، وفي نصبها المفعول، لم يكن له بدّ من أن يدّعي أنّ كلّ مرفوع أو منصوب غـــيرهما، فهما مشبَّهات بهما من وجٍ... وأمّا من قال، وهو الحقّ، إنّ الرفع علامة العمد، فاعلة كانـــت أو،لا، والنّصـــب علامـــة الفضـــلات، مفعولـــة كانت، أو، لا؛فلا يحتاج إلى تشبيه هذه المـــرفوعات بالفاعل، بل يحتاج في نصب بعض العمد، وهي اسم إنّ وأخواتها، واسم لا التبرئة، وخبر كان وأخواتها وخبر ما الحجازيّة، إلى تشبيهها بالفضلة))[622](المصدر السابق،ج1،287،288).

نلاحـــظ فـــي هـــذه المسألة وفي أثناء شرح وتعليق الرّضيّ لما ذهب إليه المصنّف، أنّه من الضروري الإشارة إلى أنّ نصب بعض العمد والتي بالأصل هي مرفوعة، بدخول بعض الأدوات التـــي تـــؤدّي إلى نصبها ، يحتاج إلى تشبيهًا بالفضلة ومنها : اسم إنَّ وأخواتها واسم لا التبرئة ، فهـــنا ذكـــر (لا التبرئة) وهي من مصطلحات الكُوفيين وهو دائم الذّكر لهذا المصطلح في شرحه على الكافية.

وقال في موضوع خبر لا التي لنفي الجنس: ((وجه مشابهته للفاعل : مشابهته لخبر (إنّ) المشابه للفـــاعل ، فهو مشبّه بالمشبّه، ووجه مشابهة (لا) التبرئة لـــ(إنّ)،أنّ (لا) للمبالغة في النّفي، لكونها لنفي الجنس، كما أنّ ((إنّ)) للمبالغة في الإثبات)).[623](المصدر نفسه، ج1، ص290).

نلاحـــظ في هذه المسألة أعلاه ، حاول الرَّضيّ أن يستعمل تسمية الفريقين البصري والكُوفي فـــي آنٍ واحد ، إذ ذكر في تسمية الموضوع (لا لنفي الجنس)، وهو من مصطلحات البصريين ، وفـــي أثناء شرحه لهذه المسألة ذكر المصطلح الكُوفي وهو (لا التبرئة)، وكانت هذه المسألة حول مشابهة خبر لا التبرئة لخبر إنّ.

الجحد

قـــال في موضوع الخبر يكون جملة : ((..... لا تخلو الجملة الواقعة خبرًا من أن تكون هي المبـــتدأ معـــنى، أو،لا: فـــإن كانـــت لـــم تحتَج إلى الضّمير، ..... وإن لم تكن إياه، فلا بُدَّ من ضمير..... وهذا الضّمير الرّابط يجوز حذفه قياسًا وسماعًا..... قال الفرّاء : ويحذف أيضًا قياسًا إذا كان الضّمير منصوبًا مفعولاً به والمبتدأ ((كُلُّ)) قال :

قَد أَصبحَتْ أُمُّ الخيارِ تدَّعي عليَّ ذنبًا كُلَّهُ لم أَصنعْ [624] (السّيوطي، ص544) .

وقالَ :

ثَلاثٌ كُلُّهُنَّ قَتَلْتَ عَمْدًا فَأَخْزَى اللهُ رابعةً تعُودُ[625] (البغدادي، ج1، ص366، 1989م) .

قال : لأنّ ((كُلُّهم ضربتَ)) بمعنى الجحدِ، أي ما منهم إلا ضربت.

وقال السّيرافي : ليس هذا بحجَّة ، إذ كلُّ موجب يتهيّأ ردّه إلى الجحد، كما تقول في : زيدٌ ضربت، ما زيدٌ إلا مضروبٌ، ثمَّ يقال : لا تأثير للجحد في جواز حذف الضّمير معه)).[626] (الأستراباذي، ج1، ص238،239).

نلاحظ في هذه المسألة ، وفي أثناء شرح الرَّضيّ إجازة حذف الضّمير الرابط قياسًا ، الذي يربط الجملة الواقعة خبرًا بالجزء الآخر، أورد مصطلح الجحد وهو من المصطلحات الكُوفيَّة، يُقابله النّفيّ وهو من المصطلحات البصريّة .

وقال في موضوع حروف الإيجاب : ((قوله : ((وبلى مختصّة بإيجاب النّفي))، يعني أنّ (بلى) تنقض النّفيّ المتقدّم..... وزعم الفرّاء أنّ أصلها (بل) زيدت عليها الألف للوقف، فلذا كانت للرجوع عن النّفيّ، كما كانت (بل) للرجوع عن الجحد في: ما قامَ زيدٌ، بل عمرٌو؛ والأولى كونها حرفًا برأسها)).[627] (المصدر نفسه،ج4، ص428) .

في هذه المسألة استعمل الرّضيّ المصطلحين البصري والكُوفي . وذلك بقوله: (بلى تنقض النّفيّ المتقدّم)) والنفيّ هنا من تسميات البصريين، وبعد ذلك ذكر تسمية الكُوفيين في أثناء شرحه رأي الفرّاء ، بقوله : ((كما كانت بل للرجوع عن الجحد)).

الصّرف والخلاف

قال في موضوع المضارع بعد حروف العطف : ((إنّ ما بعد الفاء بتقدير مصدر معطوف على مصدر الفعل المُتقدّم تقديرًا، فتقدير زرني فأُكرمَكَ : ليكن منك زيارة فإكرام منّي؛ لأنَّ فاء السَّببيَّة إن عطفت، وهو قليل فهي إنَّما تعطف الجملة على الجملة، نحو : الذي يطير فيغضب زيدٌ: الذُّباب. وكذا نقولُ في الفعل المنصوب بعد واو الصَّرف، إنَّهم لمّا قصدوا فيه معنى الجمعيَّة، نصبوا المضارع بعدها، ليكون الصَّرفعن سنن الكلام المُتقدِّم مرشدًا من أوَّل الأمر إلى أنّها ليست للعطف، فهي إذن، إمّا واو الحال، وأكثر دخولها على الجملة الاسميَّة....)).[628] (المصدر نفسه،ج4، ص67).

نلاحظ في هذه المسألة أنّ الرَّضيّ يشرح ويعلّق على حكم مجيء المضارع بعد حروف العطف ، هل يكون مرفوعًا أم منصوبًا ؟ وفي أثناء شرحه أشار إلى مصطلح ((واو الصّرف)) وهو من مصطلحات الكُوفيين يقابله المصطلح البصريّ ((واو المعيَّة)).

وقـــال في موضوع كيفيَّة تقدير الخبر إذا كان ظرفًا: ((..... وانتصاب الظّرف خبرًا للمبتدأ عـــند الكوفييـــن على الخلاف، يعنون أنّ الخبر لما كان هو المبتدأ في نحو: زيدٌ قائمٌ، أو كأنّه هو فـــي: ((وأَزْوَاجُـــهُ أُمَّهَاتُهُم))[629] (ســـورة الأحزاب (6) ارتفع ارتفاعه، ولما كان مخالفا له بحيث لا يطلـــق اســـم الخـــبر علـــى المبـــتدأ، فلا يقال في نحو : زيدٌ عندك، إنّ زيدًا ((عنده)) خالفه في الإعـــراب، فـــيكون العـــامل عـــندهم معـــنويّا وهو معنى التي اتّصف بها الخبر.....)).[630] (الأستراباذي ،ج1، ص243، 244).

نلاحـــظ فـــي هذه المسألة إشارة إلى مصطلح الخلاف وهو مصطلح الصّرف بمعنى واحد ، وبذلك يكون من مصطلحات الكُوفيين ، وذلك في أثناء شرح وتعليق الرَّضيّ على رأي الكُوفيين حول كيفيّة تقدير الخبر إذا كان ظرفًا .

وقـــال في موضوع أحكام المفعول معه: ((اعلم أنّ مذهب جمهور النّحّاة-جمهور البصريين- أنّ العامل في المفعول معه : الفعل أو معناه بتوسّط الواو التي بمعنى (مع)..... وقال الكُوفيُّون: هو منصوب على الخلاف فيكون العامل معنويّا.....)).[631](المصدر نفسه،ج1، ص517، 518).

نلاحـــظ فـــي هـــذه المسألة أيضًا إشارة الرَّضيّ إلى مصطلح (الخلافِ) وهو من تسميات الكُوفيين .في أنّ نصب المفعول معه منصوب على الخلاف ،وليس كما ذهب إليه جمهور النُّحَّاة . فيكون العامل معنويّا .

حروف الصّلة

وقـــال في حروف الزّيادة : ((وإنّما سمِّيت هذه الحروف زوائد، لأنّها قد تقع زائدة، لا لأنّها لا تقع إلا زائدة ، بل وقوعها غير زائدة أكثر؛ وسمِّيت، أيضًا: حروف الصّلة لأنّها يتوصّل بها إلى زيادة الفصاحة، أو إلى إقامة وزن أو سجع أو غير ذلك)).[632] (المصدر نفسه، ج4، ص433).

نلاحظ في هذه المسألة أنّ الرَّضيّ استعمل المصطلحين الكُوفي والبصري في آنٍ واحد بقوله : ((وإنَّمـــا ســـمِّيت هـــذه الحروف زوائد))، وهو من تسميات البصريين. وقوله : ((وسمِّيت أيضًا حروف الصّلة)) وهو من تسميات الكُوفيين .

ضميـــر المجهـــول

قـــال فـــي موضوع ضمير الشّأن والقِصَّة : ((والبصريون يوجِّبون التّصريح بجزأي الجملة المفسِّـــرة لضمير الشّأن لأنّها مفسِّرة ..... وهذا الضّمير يسمِّيه الكُوفيُّون : ضمير المجهول، لأنّ ذلك الشّأن مجهول لكونه مقدَّرًا إلى أن يفسّر.....)).[633] (المصدر نفسه،ج2، ص466، 467).

نلاحـــظ في هذه المسألة أنّ الرَّضيّ استعمل المصطلحين الكُوفيّ والبصريّ بقوله: ((لضمير الشّـــأن)) وهـــو مـــن المصـــطلحات البصريّة ، وقوله : ((وهذا الضّمير يسمِّيه الكُوفيُّون ضمير المجهول)) .

ضميـــر الفصـــل

قـــال فـــي اســـتطراداته حول موضوع أحكام لام الابتداء: ((وإنّما تدخل على معمول الخبر المـــتقدّم علـــى الخبر، إذا لم يكن الخبر ماضيًا مجرَّدًا عن (قد)..... وقد تدخل على غير الثّلاثة المذكورة وهو الفصل المسمَّى عمادًا كقوله تعالى: ((إِنَّكَ لأَنْتَ الحَلِيمُ الرَّشِيْدُ [634]))(سورةهود(87). [635] (الأستراباذي، ج4(359) .

نلاحـــظ فـــي هذه المسألة أشار الرّضيّ إلى المصطلح البصريّ والكُوفيّ في آنٍ واحد ، فـــ (الفصل) هو من تسميات البصريينَ ، و(العماد) من تسميات الكُوفيين .

وقـــال فـــي موضوع ضمير الفصل : ((..... وقال الخليل وسيبويه : سمِّي فصلاً لفصله الاســـم الـــذي قبله عمّا بعده ، بدلالته على أنّه ليس من تمامه ، بل هو خبره ، ومآل المَعنيَينِ إلى شـــيء واحـــد، إلا أنّ تقريـــرهما-الخليل وسيبويه- أحسن من تقريرهم-المتأخِّرين-؛ والكُوفيُّون يســـمُّونه عمـــادًا، لكونه حافظًا لما بعده، حتّى لا يسقط عن الخبريَّة كالعماد للبيت، الحافظ للسقف من السّقوطِ)).[636] (المصدر نفسه، ج2، ص456) .

نلاحـــظ فـــي هذه المسألة أعلاه أيضًا أشار الرّضيّ إلى المصطلحين البصري والكُوفي في آنٍ واحد، فنقل كلام الخليل وسيبويه فيما ذهبا إليه من سبب تسميته بالفصل ، وكذلك أشار إلى سبب تسمية الكُوفيين بـــ (العماد).

الغايات

قال في موضوع الظّروف : ((وسمِّيت هذه الظُّروف المقطوعة عن الإضافة : غايات ، لأنّه كان حقّها في الأصل ألا تكون غايةً، لتضمّنها المعنى النّسبي، بل تكون الغاية هي المنسوب إليه ، فلمّـــا حـــذف المنســـوب إليه، وضمّنت معناه ، استغرب صيرورتها غاية لمخالفة ذلك لوضعها ، فســـمّيت بذلـــك الاسم لاستغرابه، ولم يسمَّ : كُلّ، وبعض ، مقطوعي الإضافة غايتين ، لحصول العِوضِ عن المضاف إليه)).[637] (المصدر نفسه، ج3، ص169) .

نلاحظ في هذه المسألة أنّ الرَّضيّ أشار إلى تسمية البصريين بداية وهو مصطلح (الظّروف)، وبعـــد ذلـــك ينتقل في حديثه عن سبب تسمية الظّروف المقطوعة عن الإضافة: غايات وهو من مصطلحات الكُوفيينَ .

الكناية

قـــال فـــي موضـــوع الإضـــافة اللفظيَّة في أثناء شرحه: ((وإن ولي المجرّد عن اللام، أو المقـــرون بهـــا مضمر، فحذف النُّون ، أو التنوين فيهما واجب، على الصحيح المشهور؛ وحكى بعضهم جوازَ: ضارُبنْكَ، وضَاربنِي ، في الشّعر ، وأنشد:

ألا فتىً من بَني ذُبيانَ يحملَني وَلَيْسَ حَامِلَنِي إلا ابنُ حمَّالِ[638]

(البغدادي،ج4،ص265، 1981م).

وقيل : بل النّون للوقاية؛ وأنشد أيضًا :

هُمُ الفَاعِلُونَ الخيْرَ والآمِرُونَه إِذا ما خَشُوا من مُحْدَثِ الأَمْرِ مُعْظَما[639]

(المصدرُ نفسه، ص(269).

قال سيبويه : البيت مصنوع ، وأنشد أيضًا :

ولَمْ يَرْتَفِقْ والنَّاسُ مُحْتَضِرُونَه جَمِيعًا وأَيدي المُعْتَفِيْنَ رَوَاهِقُه[640]

(المصدر نفسه، ص271).

قـــال سيبويه : هذا لضرورة الشّعر ، وجعل الهاء كناية-أي الضّمير-، وقال المبرّد: الهاء في الآمـــرونه، ومحتضرونه، للسكت، ولم يحذفها إجراء للوصل مجرى الوقف، وحرّكها تشبيهًا لها بهاء الضّمير لمّا ثبتت وصلاً)).[641] (الأستراباذي، ج2، ص232).

فـــي هـــذه المسألة نلاحظ أنّ الرّضيّ يذكر مصطلح (الكناية)، وهو من المصطلحات الكُوفيّة يقابله (الضّمير) وهو من مصطلحات البصريينَ .

النّسق

قال الرّضيّ في أثناء تكملته الأُمور التي أهملها المصنّف من أحكام الاستثناء: ((وهي أنواع ..... أنّـــك إذا كرّرت إلا، فإما أن تكرّرها للتأكيد، أو ،لا، فإن كرّرتها للتأكيد ، فإما أن يكون ما بعدها عطف النّسق ، ولابُدَّ من حرف العطف قبل ((إلا)).....)).[642](المصدر نفسه، ج2، ص114، 116).

نلاحـــظ في هذه المسألة أنّ الرّضيّ أشار إلى مصطلح (عطف النّسق) وهو من مصطلحات الكُوفيين ، يقابله عند البصريين : العطف بالحرف، كالواو، والفاء، وثمّ، وغيرهنّ.

وقـــال فـــي موضوع التّوابع: ((..... وأمّا عطف النّسق ، ففيه ثلاثة أقوال : قال سيبويه: العـــامل في المعطوف هو الأوّل بواسطة الحرف، وقال الفارسيّ في الإيضاح الشّعري وابن جنّي فـــي ســـرّ الصّـــناعة : إنّ العامل في الثّاني مقدّر من جنس الأوّل لقولك : يا زيدُ وعمرُو)).[643] (المصدر نفسه ، ج2(280) .

وفـــي هـــذه المسألة أيضًا ذكر الرّضيّ مصطلح النّسق وهو من تسميات الكوفيين ويقابله عند البصريين : العطف بالحرف .

النَّعت

قـــال الرّضيّ في موضوع النّعت: قال ابن الحاجب في شرح المفصّل : الصّفة تطلق باعتبارين عامّ ، وخاصّ .....)).[644] (المصدر السابق،ج2، ص283).

أشـــار الرّضيّ في هذه المسألة إلى مصطلح الصّفة وهو من مصطلحات البصريين يقابله النّعت عند الكوفيين .

وقـــــال فـــي موضوع الاشتقاق في النّعت: ((قال في الشّرح : يعني أنّ معنى النّعت: أن يكـــون تابعا يدلّ على معنى في متبوعه، فإذا كانت دلالته كذلك، صـــحّ وقوعـــه نعتًـــا)) .[645] (المصدر نفسه، ج2، ص289).

وفـــي هـــذه المسألة أشار الرّضيّ إلى مصطلح النّعت وهو من مصطلحات الكُوفيين ، يقابله مصطلح الصّفة عند البصريين .

ومـــن خلال ما سبق نرى أنّ الاستراباذي كان يستعمل مصطلحات البصريين والكُوفيين على حدّ سواء دون التعصّب لأيّ منهما .

الفصل الخامس

استدراكات الرضي واعتراضاته على ابن الحاجب

والآراء التي انفرد بها

يتناول هذا الفصل استدراكات الرّضيّ واعتراضاته على ابن الحاجب و الآراء التي انفرد بها .

استدراكات الرّضيّ واعتراضاته على ابن الحاجب

استدرك الرّضيّ على ابن الحاجب في مواطن كثيرة بقوله : ((وكان على المصنّف أن يذكر كذا .....، لم يذكر المصنّف ..... وكان يجب عليه أن يقول)) وفي الوقت نفسه خالفه في مواضع عديدة ومن الأمثلة التي توضّح استدراك الرّضيّ على ابن الحاجب ما يلي:

مسألة إعراب المثنّى

في أثناء كلام ابن الحاجب في تعريفه للمثنّى وهو: ((كُلّ اسم كان له مفرد ثمّ أُلحق بآخره ألف ونون، ليدُلّ على أنّ معه مثله من جنسه على ما يجئ في باب المثنّى، فلم يكن كلا على هذا داخلا في المثنّى إذ لم يثبت كُل في المفرد ..... وكذلك: اثنان، إذ لم يثبت للمفرد اثن..... وأضاف بعد ذلك الرّضيّ كلمات أُخرى بقوله: ((وكان عليه ، أن يذكر أيضًا، مذروان ، إذ لم يستعمل مفرده ، فأن زعم أنّه ثابت في التّقدير إذ كأنّه كان مذري ثمّ ثنّي ، لم يمكنه مثل ذلك في ثنايان فكان عليه أن يذكره .... وكان عليه أيضًا ، أن يذكر ههنا : هذان، واللذان، ونحوهما لأنّ ظاهر مذهبه، كما ذكر في شرح المفصّل:

أنّها صيغ موضوعة للمثنّى غير مبنيّة على الواحد)).[646] (الأستراباذي، ج1، ص83،84).

نلاحظ في هذه المسألة أنّ الرّضيّ أراد أن يضيف كلمات أخرى لم يذكرها المصنّف، وهذه الطريقة التي يستخدمها الرّضيّ في إضافاته في أثناء شرحه المسائل النّحويّة ولم يذكرها المصنّف واضحة كلّ الوضوح في كُلّ الشّرح الواسع ، والكلمات التي أضافها باعتبارها غير داخلة في المثنّى لعدم وجود مفردات لها هي: ((مذروان ، هذان ، واللذان)) .

مسألة الأسماء المعربة

بدأ ابن الحاجب بمعربات إعرابها بالحركات لأنّها الأصل في الإعراب لخفّتها، وقسّمها إلى ثلاثة أقسام : ((أحدها : ما استوفى الحركات الثّلاث ، كُلّ واحدة منها في محلّها ، أعني الضّمّ في حالة الرّفع ، والفتح في النّصب ، والكسر في الجرّ، وهو شيئان أحدهما: المفرد ، أي الذي لا

يكــون مثــنّى ولا مجموعًا ، سواء كان مضافًا، أو،لا، المنصرف، احتراز عن غير المنصرف. وكــان علــيه أنّ يضمّ إليه قيدًا آخر ، وهو ألا يكون من الأسماء الستّة، ولا يجوز أن يكون قوله ((المفــرد)) احــترازًا عن المضاف فيخرج الأسماء الستّة ؛ إذ لو احترز عنه لوجب ألا يستوفى شيء من المضاف الحركات الثّلاث)).[647](المصدر السابق،ج1، ص74،75).

نلاحــظ في هذه المسألة أنّه رأى ابن الحاجب نسي أن يذكر في أثناء ذكر المفرد الذي يعرب بالحركات الثّلاث رفعًا ونصبًا وجرّا ، ألا يكون المفرد من الأسماء الستة .

مسألة الإعراب اللّفظي والإعراب التّقديري

يــتحدّث ابن الحاجب هنا عن الإعراب المقدّر واللفظي بقوله: ((التّقدير فيما تعذّر ، كعصا، وغُلامِــي مطلقًــا ، أو استثقل)) كقاضٍ رفعًا وجرّا، ونحو ((مسلمي)) رفعًا، واللفظي فيما عداه؛ وفــي شــرح الرّضــيّ لكــلام ابن الحاجب عن المستثقل إعرابه بقوله: ((وأما المستثقل إعرابه فشيئان، يستثقل في أحدهما رفعاً وجرّا، وفي الآخر رفعاً، فالأوّل الاسم المنقوص..... والثّاني :كُــلّ جمــع مذكّــر ســالم مضاف إلى ياء المتكلّم، فإنّ رفعه ،وحده مقدّر فيه، وبعد هذا النّقاش والشّرح الطويل حاول الرّضيّ أن يبيّن أنّ على ابن الحاجب أن يعدّ كذا بقوله : ((وكان عليه أن يعــدّ في المستثقل إعرابه : الموقوف عليه رفعًا وجرّا بالسّكون نحو جاءني زيد، ومررت بزيد، وأن يعــدّ فــي قســم المتعذّر إعرابه مطلقًا : المحكي في نحو من زيدٌ ومن زيدًا ومن زيد لكونه معربًا مقدّر الإعراب وجوبًا، لاشتغال محلّه بحركات الحكاية)).[648](المصدر نفسه،ج1، ص97،100).

حــاول الرّضيّ في هذه المسألة إضافة أُمور أُخرى في الإعراب التّقديريّ لم يذكرها المصنّف وهمــا : فــي المســتثقل الموقوف عليه رفعًا وجرّا بالسّكون، وفي القسم المتعذّر إعرابه مطلقًا : المحكي.

مسألة التأنيث المانع من الصرف

قــال ابن الحاجب : ((التّأنيث بالتاء، شرطه العَلَميّة ،والمعنوي كذلك وشرط تحتّم تأثيره: زيادة علــى الــثّلاثة أو تحــرّك الأوســط أو العُجمة ، فهند يجوز صرفه، وزينب، وسقر، وماه، فقدَمُ منصرف ،وعقرب ممتنع)).[649](المصدر نفسه، ج1، ص131). وبعد شرحه كلام ابن الحاجب أضاف شروطًا أُخرى لم يذكرها المصنّف بقوله: ((وهناك شروط أُخرى لمنع صرف المؤنّث إذا سمّي به المذكّــر تركها المصنف: أحدها: ألا يكون ذاك المؤنث منقولاً عن المذكر..... وثانيها : ألا يكون تأنيث المؤنث الذي سمّي به المذكّر تأنيثًا يحتاج إلى تأويل غير لازم..... وثالثها: ألا يغلب استعماله في تسمية المذكّر به)).[650] (المصدرُ نفسه، ج1، ص136).

فـــي هذه المسألة حاول الرّضيّ إضافة شروط أُخرى لمنع صرف المؤنث إذا سمّي به مذكر، وذلـــك لأنّ المصـــنّف ذكر أنّ المؤنّث إذا سمّي به مذكّر، حقيقي أو غير حقيقي ، يعتبر في منع صرفه .

مسألة وجوب تقديم المبتدأ

بعـــد ذكـــر ابـــن الحاجـــب للمواضيع التي يجب تقديم المبتدأ فيها على الخبر، يذكر الرّضيّ مواضـــيع أُخـــرى لم يذكرها المصنّف ومنها : ((إذا اقترن الخبر بالفاء يجب تأخيره عن المبتدأ نحـــو: الـــذي يأتيني فله درهم، نظرًا إلى أصل الفاء الذي هو التّعقيب، وأيضًا لكونها فاء الجزاء، وهـــو عقب الشّرط ، لاستحقاق أداته صدر الكلام. ويجب أيضًا، تأخير الخبر إذا جاء بعد((إلا)) لفظًـــا أو معـــنى، نحـــو: ما زيدٌ إلا قائمٌ، وإنّما زيدٌ قائمٌ، لأنك إن قدّمته من غير ((إلا)) انعكس المعنى، ويجب أيضًا تأخير الخبر، إذا اقترن المبتدأ بلام الابتداء، نحو : لزيدُ قائمٌ، أو كان ضمير الشّأن. للزوم تصدرهما)).[651] (المصدر السابق،ج1، ص258،259).

نلاحـــظ في هذه المسألة النّحويّة استدرك الرّضيّ ابن الحاجب في أُمور كثيرة لم يذكرها وهي في وجوب تقديم المبتدأ وعدم تأخيره عن الخبر.

مسألة توابع المنادى

في أثناء تعريف ابن الحاجب وهو قوله: ((وتوابع المنادى المبني المفردة ، من التّأكيد والصّفة، وعطـــف البـــيان، والمعطـــوف بحرف. يعقّب الرّضيّ عليه بقوله: ((كان عليه أن يقول: توابع المـــنادى المبني غير المستغاث الذي في آخره زيادة الاستغاثة، فإنّ توابعه لا ترفع نحو: يا زيدًا وعمـــرًا، ولا يجوز: عمرو، لأنّ المتبوع مبنيّ على الفتح وكذا توابع المنادى المجرور باللام، لا تكـــون إلا مجرورة، نقول: يا لزيدٍ وعمرٍو، ولا يجوز رفعها ونصبها لظهور إعراب المتبوع)).[652](المصدر نفسه، ج1، ص359) .

نلاحظ في هذه المسألة محاولة الرّضيّ أن يبيّن أنّه كان من المفروض على المصنّف في أثناء تعـــداده لـــتوابع المـــنادى وما يحلّ بها من رفعها حملاً على اللفظ ونصبها حملاً على المحلّ أن يستثنى في تعريفه توابع المنادى المبني غير المستغاث الذي في آخره زيادة الاستغاثة لأنّ توابعه لا ترفع ، وكذلك توابع المنادى المجرور باللام لا تكون إلا مجرورة.

مسألة الأسماء الملازمة للنداء

اســـتدرك الرّضيّ على المصنّف في هذه المسألة بقوله: ((هذا واعلم أنّه قد جاءت أسماء لا تســـتعمل في غير النّداء وهي : ((فَلُ وفُلة..... ومن ذلك : يا مَكرمان، ويا ملأمان، ويا نَومان، أي يـــا كريمُ ويا لئيم ويا نائم، وكذا يا ملكعان، أي يا لكع، وكلّ ما هو على مفعلان فهو مختصّ بالنداء ، والغالب فيه السّبُ.....)). [653] (المصدر نفسه، ج1، ص 430).

فـــي هـــذه المسألة ذكر الرّضيّ كلمات لا تستعمل في غير النّداء ،لم يشِر إليها ابن الحاجب إطلاقًا ، وهذا من الموضوعات التي لم يذكرها المصنّف .

مسألة المنصوب على شريطة التّفسير

فـــي هـــذه المسألة وبعد انتهاء ابن الحاجب من ذكر المسائل المتعلّقة بموضوع المنصوب علـــى شـــريطة التّفسير، أضاف الرّضيّ زيادات أُخرى لاستكمال هذا الموضوع وهذا من طبيعة الرّضـــيّ فـــي غالبـــية الموضـــوعات، بقوله: ((واعلم أنّ ما يشتغل به المُفسِّر من ضمير الاسم المذكور أو متعلّقه، إن وقع بعد (إلا)، فالفعل المقدّر ينبغي أن يكون مثبتًا، فيقدّر في : إن قام زيدٌ لم يقُمْ إلا هو، وفي نحو : إنّ زيدًا لم تضرب إلا إياه : إن تضرب زيدًا لم تضرب إلا إياه)).[654] (المصدر السابق ،ج1، ص474).

فـــي هـــذه المسألة أضاف الرّضيّ زيادات لم يذكرها المصنّف في موضوع المنصوب على شـــريطة التّفســـبير لاستكماله . ومن وجهة نظر الدراسة أنّ هذه الزّيادات فيها نوع من المبالغة، وكـــأنّك أمـــام مسألة حسابية ومعادلات رياضيّة أنت بحاجة إلى حلّها، وقد لا تصل إلى حلّ مقنع وإن كانت هذه المسائل نحويّة أو لُغويّة .

مسألة المفعول فيه

ذكـــر الرّضـــيّ في هذه المسألة بعض الأحكام التي أهملها المصنّف بقوله : ((ولابأس أن نذكر بعـــض مـــا أهمله المصنّف من أحكام الظّروف، فنقول : ظرف الزمان على ضربين: ما يصلح جوابـــا لكـــم، وهو ما يكون معدودًا،..... والذي يصلح جوابًا لمتى، هوالزمان المختصّ معدودًا كان،..... أو، لا.....)).[655](المصدر نفسه،ج1، ص493) .

مسألة تقدّم الحال على العامل وعلى الصّاحب

قـــال ابن الحاجب : ((ولا يتقدّم على العامل المعنوي، بخلاف الظّرف، ولا على المجرور في الأصـــحّ)) . ويســـتدرك الرّضـــيّ المصـــنّف في كلامه السّابق أعلاه وبالذات قوله : ((بخلاف الظّـــرف))، إذ قال الرّضيّ : ((..... كان على المصنّف أن يقيّد فيقول : بخلاف الظّرف، فأنّه يـــتقدّم علـــى الظّرف والجارّ، لأنّه لا يتقدّم على معنوي غيرهما، من التّشبيه والتّنبيه وغير ذلك، اتّفاقًا)).[656](المصدر نفسه،ج2، ص24، 28) .

فـــي هذه المسألة حاول الرّضيّ أن يبيّن أنّ على المصنّف أن يوضّح عند حديثه عن عدم تقدّم الحال على العامل المعنوي أنّه خلاف الظّرف، فالحال يتقدّم على الظّرف والجار .

مسألة التّمييز

أشار الرّضيّ في أثناء شرحه لتعريف ابن الحاجب للتمييز بقول: ((وكذا يدخل فيه المجرور في نحو: مائة رجلٍ وثلاثة رجالٍ، أنّه بالإمكان أن يعتذر بأنّ المجرور بالعدد، داخل في الحدّ، وهو تمييز، والتمييز نفسه قد ينجرّ، إذا كان جرّه أخفّ من نصبه، كما في هذا، كما اعتذر في حدّ المفعول عن الاعتراض بنحو: ضُرِب ضربٌ شديدٌ بأنّه مفعول مطلق، لكنّـــه لم ينتصب لغرض قيامه مقام الفاعل، وكذا في: ضُرِبَ زيدٌ وسِيرَ يومُ الجمعة وفرسخان)).[657] (المصدر السّابق،ج2 ، ص54).

نلاحـــظ هـــنا محاولة الرّضيّ لايجاد مخرج لما ذهب إليه ابن الحاجب في هذه المسألة إذ أنّه بإمكان ابن الحاجب أن يقدّم اعتذارًا في جعل المجرور تمييزًا.

مسألة من أحكام الاستثناء

قـــبل الانـــتهاء من شرح الرّضيّ لمسائل الاستثناء، ذكر بعض الأمور التي أهملها المصنّف بقوله: ((ولا بأس بأن نذكر بعض ما أهمله المصنّف من أحكام الاستثناء وهي أنواع :
أحدها : إنّ ما بعد ((إلا)) لا يعمل فيما قبلها مطلقًا ..... وثانيها : إنّه لا يستثنى بأداة واحدة شيئان بلا عطف.... وثالثها: إنّه لا يمتنع استثناء النّصف...))[658](المصدر نفسه،ج2، ص114، 122).
نجد في هذه المسألة أنّ الرّضيّ ذكر أحكامًا أُخرى في الاستثناء لم يذكرها المصنّف وهذه من عادة الرّضيّ فإنه في نهاية كُلّ موضوع يضيف مسائل نحويّة أهمل ذكرها المصنّف.

واعترض الرّضيّ على ابن الحاجب في موضوعات كثيرة منها:

اعتراضه على تعريفات المقدّمة :

حدّ الكلمة

اعترض الرّضيّ على ابن الحاجب في تعريفه بقوله: ((الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد)) لأنّ الوضع من وجهة نظره – الرّضيّ – لم يكن محتاجا إلى قوله ((لمعنى)) لأنّه لا يكون إلا لمعنى إلا أن يفسّـــر الوضـــع بصـــوغ اللفظ قال: ((وليس له أن يقول : إنّي أردت بالمعنى المفرد : المعـــنى الذي لا تركيب فيه؛ لأنّ جميع الأفعال – إذن – تخرج عن حدّ الكلمة ولو قال : الكلمة لفظ مفرد موضوع ، سلم من هذا .....)).[659](المصدر نفسه، ج1، ص19، 21، 22).

نلاحــظ في هذه المسألة أعلاه أنّ الرّضيّ اعترض في كلامه السّابق على تعريف ابن الحاجب للكلمة .

حدّ الفعل

قـــال الرّضيّ بعد شرحــه تعريف ابن الحاجب الاســم ومــا يدخل فيه وما يخرج عنه: ((والأولـــى أن يقــال : الفعل ما دلّ على معنى في نفسه مقترن بزمان من حيث الوزن، حتى لا يــردّ مــثل هذا من الأصل ولا يردّ، أيضًا، مثل الصُّبوح والغُبوق والسُّرى..... وإنّما لم يفسّر قولــه : الأزمــنة الثّلاثة لشهرتها في الماضي والمستقبل والحال؛ والحقّ أنّ مثل هذا الإهمال لا يحسن في الحدود وكذا لفظ الاقتران مهمل غير ظاهر فيما ذكرنا من تفسيره ولا يورد في الحدود إلا الألفاظ الصّريحة المشهورة في المعنى المقصود بها)).[660] (المصدر السابق،ج1، ص40).

نلاحــظ في هذه المسألة أنّ الرّضيّ وجد ابن الحاجب لم يكن في تعريفه الفعل دقيقًا وجامعًا بــل كــان ينقصه بعض التّعديلات والتّوضيحات ونرى أنّ الرّضيّ على الرّغم من أنّه ذكر سبب عــدم ذكر المصنّف تفسير الأزمنة الثّلاثة عاد وذكر أنّ ذلك إهمال لا يجوز في أثناء الكلام عن الحدود، لأنّ التّعريف يحتاج إلى الألفاظ الصّريحة المشهورة في المعنى المقصود بها .

حدّ المعرب

فــي أثــناء شــرح الرّضــيّ لقول ابن الحاجب في تعريف المعرب والمبني وبالذات تعريف المعــرب وهو قوله : ((فالمعرب : المركّب الذي لم يشبه مبني الأصل)) قال الرّضيّ معترضًا : ولفــظ المركّــب يطلــق على شيئيين : على أحد الجزأين أو الأجزاء بالنّظر إلى الجزء الآخر أو الأجزاء الأُخر، كما يقال في ضربَ زيدٌ : مثلا إنّ زيدًا مركب إلى ضرب ، وضرب مركّب إلى زيد، فهما مركّبان ؛ ويطلق على المجموع فيقال : ضربَ زيدُ، مركب من ضربَ ومن زيد ..... ومــراد المصنّف : المعنى الأوّل ؛ وليس ، بمرضٍ، لأنّ المركّب في اصطلاحهم ، في المجموع أشهر منه في كلّ واحد من جزأيه، أو أجزائه ، فيوهم أنّ المعرب من الأسماء لا يكون إلا مركّبًا مــن شــيئين فصاعدًا ، كخمسة عشر ونحو ؛ وهذا دأب المصنّف : يورد في حدود هذه المقدّمة ألفاظًا غير مشهورة في المعنى المقصود ، اعتمادًا منه على عنايته ، أي قصده ومراده وينبغي أن يختــار فــي الحدود والرسوم أوضح في المعنى المراد ، ويحترز عن الألفاظ المُشتركة ، فكيف باســتعمال لفظ هو في غير المعنى المقصود اظهر . ثمَّ ، وإن نزلنا على هذا المقام ، وسلّمنا أن المركــب فــي الظّاهر هو أحد الجزأين أو الأجزاء ، فليس كُلّ اسم مركّب إلى غيره غير مشابه لمبنِي الأصل : معربًا ، بل الاسم المركّب إلى عامله ؛ ألا ترى أنّ المضاف اســم مــركب إلى

المضـــاف إلـــيه، ولا يستحقّ بهذا التّركيب إعرابًا، بل المضاف إليه يستحقّ بالتركيب الإضافي، لأنّ المضـــاف عاملـــه، علـــى قـــول، أو الحرف المقدّر، على الآخر، وكذلك اعترض على قول المصـــنّف ((مبنيّ الأصل)) بقوله: هذا أيضًا من ذاك، لأنّه اصطلاح مجدّد منه مراد به الحرف والفعـــل الماضـــي والأمر، على ما فسّره في الشّرح. وإن أخذنا لفظ ((المبني الأصل)) على ما يقضـــيه اللفظ من المعنى المشهور، دخل فيه مطلق الأفعال وإن كانت مضارعة، إذ أصل جميع الأفعال: البناء على ما ذهب إليه البصريّة؛ فيرد عليه اسم الفاعل واسم المفعول والمصدر، وجميع بـــاب مـــا لا ينصرف . بلى ، إن اختار مذهب الكُوفيين من كون المضارع أصيلاً في الإعراب كالاسم ، لتوارد المعاني عليه ..... لم يرد عليه ما ذكرنا .[661](المصدر السابق، ج1، ص51،52).

في أثنـــاء شرح الرّضيّ لتعريف المصنّف للمعرب من أنّه أراد بالمركّب أحد الجزأين وليس مجمـــوع الأجزاء ،ذهب الرّضيّ إلى أنّ اختيار المصنّف غير مرض، لأنّ المركب في اصطلاح الـــنّحّاة فـــي المجموع أشهر منه في كُلّ واحد من جزأيه أو أجزائه، ولا يقف الرّضيّ عند الجزء مـــن الموضـــوع فقـــط بل يشير إلى أنّ المصنّف أيضًا أورد في المقدّمة ألفاظًا غير معروفة في المعـــنى المقصـــــود وذلـــك اعتمـــادًا على قصده ومراده وكذلـــك قوله: ((مبنيّ الأصل)) فهو مصطلح جديد يحتاج إلى توضيح.

حـــدّ التّوابـــع

قـــال ابـــن الحاجب: ((التّوابع: كُلّ ثانٍ أعرب بإعراب سابقه من جهة واحدة)) وتعليقًا على هـــذا الكـــلام ردّ الرّضـــيّ بقوله: ((وفيه نظر لأنّ ارتفاع المبتدأ والخبر من جهة واحدة وهي كونهما عمدتي الكلام .... وانتصاب الأسماء المذكورة من جهة واحدة، وهي كونها فضلات؛ وإن قلـــنا بتغير الجهات بسبب تغيُّر اسم كُلّ واحد من: الأوّل، والثّاني، فلنا أن نقول: ارتفاعُ ((زيدٌ)) في: جاءني زيدٌ الظّريفُ من جهة كونه فاعلاً، وارتفاع الظّريف، من جهة كونه صفته، وكذا باقي التّوابع؛ ثمّ نقول: الأخبار المتعدّدة لمبتدأ، نحو: ((وهُوَ الغَفُورُ الوَدُودُ ، ذُو العَرشِ المَجِيدُ))[662] (سـورة الـبروج (14، 15)، وكذا المسندات في نحو: علمتُ زيدًا عَالِمًا عاقلًا ظريفًا، وكذا الأحوال المـــتعدّدة نحـــو: ((فَتَقْعُدَ مَذْمُومًا مَخذُولاً))[663]سورة الإسراء (22) وكذلك المُستثنى بعد المستثنى، نحـــو: جاءني القومُ إلا زيدًا، إلا عَمرًا ؛ لا تتغيّر أسماؤها، ولا جهات إعرابها، فينبغي أن تدخل في حدّ التّوابع ؛ ولو قال : كُلّ ثانٍ أُعرب بإعراب سابقه لأجله ، أي إعراب الثّاني لأجل إعراب

الأوّل لـــم يـــرد عليه ما ذكرنا ؛ وقوله : ((كُلّ ثانٍ)) فيه نظر أيضًا ، لأنّ المطلوب في الحدّ، بـــيان ماهـــية الشّيء لا قصد حصر جميع مفرداته ؛ ويدخل في قوله ((ثانٍ)) النّعت الثّاني فما فوقـــه ، وكـــذا التّأكـــيد المكـــرّر ، وعطف النّسق المكرر ، لأنّ كلاً منها : ثانٍ للمتبوع كالتّابع الأوّل)).[664](الأستراباذي، ج2، ص277،278).

في أثناء تعريفه-ابن الحاجب- التّوابع لم يستثنِ عدم دخول بعض الموضوعات بحدّه بل دخل فـــيه، ارتفـــاع المبتدأ و الخبر من جهة كونهما عمدتي الكلام ، وانتصاب الأسماء من جهة كونها فضـــلات، وشرح الرّضيّ اعتراضه على هذه المسألة شرحًا وافيًا وأشار إلى أنّ المصنّف لو قال فـــي حدّه : ((كُلّ ثانٍ أعرب بإعراب سابقه لأجله ، أي إعراب الثّاني لأجل إعراب الأوّل لم يرد علـــيه مـــا ذكـــرنا)) ، وعلـــى الرّغم من تعديل الرّضيّ لهذا الحدّ الذي وجده هو الأصوب عاد واعـــترض على ابن الحاجب في قوله ((كُلّ ثانٍ)) ، وذلك لأنّ تعريف الشّيء ، يحتاج إلى بيان ماهية الشّيء ، لا قصد حصر جميع مفرداته .

حدّ المعرفة

قـــال ابن الحاجب: ((المعرفة : ما وضع لشيء بعينه)) واعترض الرّضيّ بقوله ((ولو قال: مـــا وضـــع لاســـتعماله في شيء، بعينه لكان أصرح)). وقال: ((والأصرح في رسم المعرفة أن يقـــال:مـــا أُشير به إلى خارج مختصّ إشارة وضعيّة، فيدخل فيه جميع الضّمائر وإن عادت إلى الـــنّكرات ، والمعـــرّف بـــاللام العهديّة، وإن كان المعهود نكرة، إذا كان المنكر المعود إليه، أو المعهود، مخصوصًا قبل بحكم، لأنّه أُشير بهم إلى خارج مخصوص وإن كان منكرًا ....)).[665] (المصدر نفسه، ج3، ص234، 235).

كذلـــك اعـــترض الرّضيّ على حدّ ابن الحاجب للمعرفة ووجدها تعريفًا غير شامل لكُلّ أنواع المعارف ، وموضوعات أُخرى فتعريفه غير جامع .

وكذلـــك تطـــرّق الرّضـــيّ في اعتراضاته على عبارات المقدمة لابن الحاجب في أثناء شرحه وتعليقه على المسائل التّي أوردها ابن الحاجب في شرحه على الكافية ومنها :

اعترض الرّضيّ على قول ابن الحاجب في موضوع شرط جمع المذكّر : ((وشرطه إن كان اسمًا فمذكّر علم)) بقوله : ((عبارة ركيكة، وذلك لأنّه لا يجوز أن يكون قوله : إن كان اسمًا فمذكّر ، شرطًا وجزاءً ، خبرًا لقوله : وشـــرطه ، لأنّ المبتدأ المقدّر ، إذن ، بعد الفاء، ضمير راجع إلى ((اسمًا)) أي : فهو علم ، فتخلو الجملة من ضمير راجع إلى المبتدأ الذي هو: ((شرطه))؛ مع أنّه لا معنى ،إذن ،لهذا الكلام ؛ ومعنى الكلام : إن كان اسمًا فشرطه أن يكون علمًا فيكون، على

هذا ، جواب الشّرط مدلول الجملة التي هي قوله: شرطه .فمذكّر، وفيه محذورات: الأوّل: دخول الفاء في خبر المبتدأ مع خلّوه من معنى الشّرط ..... والثّاني: أنّ الشّرط كونه مذكّرًا، وليس في الخبر ما يجعله بمعنى المصدر، والثّالث: أنّ إلغاء الشّرط المتوسّط بين المبتدأ والخبر ضرورة ..... ويمكن أن يعتذر بأنّ الشّرط والجزاء خبر المبتدأ ، والتّقدير: فهو حصول مذكّر، على أنّ الضّمير المقدّر بعد الفاء راجع إلى قوله: شرطه، والمضاف إلى الخبر محذوف، مع تعسف في هذا العذر .....))[666] (المصدر السابق، ج3، ص377). وكذلك اعترض على قوله : ((ولا مستويًا فيه مع المؤنّث))، بقوله: ((عبارة أسخف من الأولى ، لأنّ ((مستويًا)) عطف على: أفعل فعلاء، فيكون المعنى: وألا يكون الوصف المذكّر مستويًا في ذلك الوصف مع المؤنّث ، ولامعنى لهذا الكلام ، وكيف يستوي الشّي في نفسه مع غيره ، ولو قال : ولا مستويًا فيه المذكّر مع المؤنّث، لكان شيئًا)).[667] (المصدر نفسه،ج3، ص378).

نلاحظ في هذه المسألة أنّ الرّضيّ اعترض على كلام ابن الحاجب في أثناء شرحه لشروط ابن الحاجب لجمع المذكّر السّالم ((إن كان اسمًا فمذكّر))، إذ لا يجوز أن يكون شرطًا وجزاءً، خبرًا لقوله: وشرطه. وقد تتبّع الرّضيّ ما في عبارة ابن الحاجب من خلل ونقص من وجهة نظره وتصحيح هذه العبارة على الوجه الأصلح. وكان اعتراضه ونقده قاسيًا وشديدًا بقوله: ((وهذه العبارة أسخف من الأولى وفي الوقت نفسه وفي شرحه شروط جمع المذكّر يعترض على قوله: ((ولا مستويًا فيه مع المؤنّث)) وذلك لأنّ هذا الكلام معطوف على قبله ((أفعل فعلاء)) ولا معنى من هذا الكلام .

قال الرّضيّ معلّقًا على قول ابن الحاجب في موضوع التّحذير ((الرابع – أي ممّا حذف في عامل المفعول به وجوبًا حذفا قياسيّا – التّحذير ((وهو معمول بتقدير ((اتّقِ)) تحذيرًا ممّا بعده))، مؤذّن بأنّ لفظ التّحذير هو: إياك دون المعطوف، وليس كذا، بل التّحذير لفظ المعطوف والمعطوف عليه؛والصحيح أن يقال : لفظ – أي الأُسلوب الذي يحذَّر به، أو الذي يستعمل في التّحذير – التّحذير على ضربين، إمّا لفظ المحذَّر مع المحذَّر منه بعده معمولاً لبعْد مقدّرًا، وإمّا لفظ المحذَّر منه مكرّرًا ،معمولاً لبعْد مقدّرًا ، نحو: الأسد الأسد)).[668](المصدر نفسه،ج1، ص479).

علّق الرّضيّ على عبارة ابن الحاجب السّابقة الذّكر أعلاه ، بأنّ لفظ التّحذير هو إياك أي مختصّ بالمعطوف فقط ، فذهب الرّضيّ إلى أنّ التّحذير هو لفظ المعطوف والمعطوف عليه ، وقسّم الأُسلوب الذي يحذَّر به إلى قسمين وهما : الأوّل : لفظ المحذَّر مع المحذَّر منه ، والثّاني : لفظ المحذَّر منه مكرّرًا .

وكذلــك اعترض الرّضيّ على أمثلة ابن الحاجب ومثاله : قوله في موضوع حروف الجرّ: ((وأورد المصنّف لتمثيل تعديته معنى الفعل: هذا في الدار أبوه، ولا أراه من ذلك لأنّ: في الدّار، حال، والعامل فيه معنى الإشارة كما في قوله تعالى: ((وهَذَا بَعلِي شَيْخًا))[669](سورة هود(72) ولو صــرّحت بما هو معناه لقلت : أشير إليه في الدّار ، أي كائنًا في الدّار فلفظ أشير ، يعمل النّصب فــي لفــظ ((في الدّار)) لكونه حالاً ، لقيامه مقام الحال المحذوف ، وعمل الشّيء في الحال غير عمله في المفعول به ، وكلامنا في عمل معنى الفعل في المفعول به بواسطة الحرف، وعمل الفعل أو شــبهه أو معــناه فــي الحال لا يحتاج إلى حرف الجرّ ؛ومن أمثلة تعدية الحرف لمعنى الفعل قولهم : أين أنت منّي ، لأنّ معنى أين : أنت بَعُدتَ)).[670](الأستراباذي، ج4، ص261، 262).

نلاحظ في هذه المسألة اعتراض الرّضيّ على مثال ابن الحاجب لتوضيحه عمل حروف الجرّ في تعدية الذي بمعنى الفعل – الظّرف والجار والمجرور– إلى الاسم، ويرى في هذا المثال ليس من ذلك لأنّ الجارّ والمجرور حال والعامل فيه معنى الإشارة، وقدّر معنى الإشارة بالفعل ((أشير))، وهذا اللفظ يعمل النّصب في لفظ ((في الدار)) لكونه حالاً، وعمل الفعل أو شبهه أو معناه في الحال لا يحتاج إلى حرف جرّ .وبعد ذكره لهذا الشّرح المفصّل يذكر أمثلةً على تعدية الحرف لمعنى الفعل ، وهذا من طرق الرّضيّ الدّائمة.

وقــال علــى المثال الذي أورده ابن الحاجب في موضوع خبر لا التي لنفي الجنس : قال ابن الحاجــب : ((خــبر ((لا)) التــي لنفي الجنس ، هو المسند بعد دخولها ، نحو : لا غُلامَ رجلٍ ظــريفٌ فــيها ، ويحذف كثيرًا ، وبنو تميم لا يثبّتونه)) . وجاء اعتراضه على قول ابن الحاجب ((ظــريفٌ فــيها)) بقوله : ((قوله : ظريف فيها)) لا فائدة في إيراد هذا الظّرف بعد الخبر ، ولا معنىلهُإن علقناه بالخبر ، إذ يكون المعنى : ليس لغلامٍ رجلٍ ظرافة في الدّار ، وهذا معنى سمج. ومــثاله، أيضًا، ظاهر بسبب هذا الظّرف، في كون ((ظريف)) صفة لغُلام رجلٍ والظّرف خبر ((لا))، والمعنى: ليس في الدّار غلامُ رجلٍ ظريفٍ، ولو قال: لا غلامَ رجلٍ قائم فيها، لكان أظهر من جهة المعنى في كون ((فيها)) متعلقًا بالخبر)).[671] (المصدر نفسه، ج1، ص290، 292).

بــدأ الرّضــيّ فــي اعتراضــه على مثال ابن الحاجب في إضافة الظّرف ((فيها)) بعد خبر –((الظّريفُ))– ((لا)) التي لنفي الجنس، وذلك لأنّنا لو علّقنا الظّرف بالخبر لكان المعنى سمجًا، وذهــب إلــى أنّ الظّرف هو الخبر و((الظريف)) صفة لغُلام رجلٍ، وبعدها يأتي بمثال ليبيّن أنّه أصــحّ من مثال المصنّف لكونه أظهر من جهة المعنى وهو ((لا غلامَ رجلٍ قائمٌ فيها)) ((ففيها)) ظرف متعلّق بالخبر ((قائمٌ)).

واعترض الرّضيّ على منهج ابن الحاجب ومن الأمثلة على ذلك :

قال الرّضيّ في موضوع الأصل في المبتدأ التّقديم :((وكان ترتيب الكلام يقتضي أن يذكر المصنّف هاهنا ، المواضع التي يجب فيها تقديم المبتدأ ، والمواضع التي يجب فيها تأخيره ، ثمَّ يذكر المواضع التي يصحّ فيها تنكير المبتدأ)).[672] (المصدر السابق، ج1، ص230) .

نلاحظ في هذه المسألة حاول الرّضيّ أن يعترض على منهجيّة ابن الحاجب ، فالمفروض عليه أن يذكَ أولاً المواضع التي يجب فيها تقديم المبتدأ ، وبعد ذلك المواضع التي يجب تأخيره فيها ، وبعدها المواضع التّي يصحّ فيها تنكيره .

وحاول الرّضيّ الاعتراض على القواعد والأحكام والأُصول التي تطرّق إليها ابن الحاجب .

ومن الأَمثلة على ذلك :

مسألة مسوغات الابتداء بالنكرة

قال الرّضيّ : ((اعلم أنّ جمهور النّحّاة على أنّه يجب كون المبتدأ معرفة أو نكرة فيها تخصيص ما ، قال المصنّف ، لأنّه محكوم عليه ، والحكم على الشّيء لا يكون إلا بعد معرفته، وهذه العلّة تطّرد في الفاعل مع أنّهم لا يشترطون فيه التّعريف ولا التّخصيص ، وأمّا قول المصنّف أنّ الفاعل يختصّ بالحكم المتقدّم عليه ، فوهم ، لأنّه إذا حصل تخصيصه بالحكم فقط كان بغير الحكم غير مخصّص ، فتكون قد حكمت على الشّيء قبل معرفته ، وقد قال إنّ الحكم على الشّيء لا يكون إلا بعد معرفته)).[673](المصدر نفسه،ج1، ص231).

أي أنّ الرّضيّ اعترض على ما ذهب إليه المصنّف من أنّ الفاعل يختصّ بالحكم المتقدّم عليه، وذلك لأنّه إذا حصل تخصيص الفاعل بالحكم كان الفاعل بدون هذا الحكم غير مخصّص ، وبذلك حكم على الشّيء قبل معرفته ، وقد ذكر المصنّف أن الحكم على الشّيء لا يكون إلا بعد معرفته فيكون كلام المصنّف فيه شيئًا من التّناقض من وجهة نظر الرّضيّ.

وقال في موضوع المبتدأ أو الخبر: ((وفسّر الزّمخشري والمصنّف، العوامل اللفظية في حدّ المبتدأ، بنواسخ المبتدأ وهي: كان، وإنّ، وظنّ، وأخواتها، وما، ولا، والأولى أن نطلق ولا نخصّ عاملاً دون عامل صونًا للحدّ عن اللفظ المجمل.....)).[674](المصدر نفسه،ج1، ص223، 224).

اعترض الرّضيّ على تخصيص المصنّف لعوامل المبتدأ ، والتي حصرها بكان ، وإنّ ، وظنّ، وأخواتها ، وما ، ولا . وذهب إلى أنّ الأولى الإطلاق دون تخصيص عامل دون عامل ، وذلك للابتعاد عن اللفظ المجمل .

وقال في موضوع الإضافة اللفظيّة معترضًا على قول ابن الحاجب:

((قولــه : مضافة إلى معمولها . قال الرّضيّ أي إلى مرفوعها ، أو منصوبها، وهو احتراز عــن الصّفة المضافة لا إلى معمولها ، نحو: مصارعُ مِصرَ ، وخالقُ السَّمواتِ ، وزيدٌ مضروبِ عمــرٍو ، فــإنّ جمــيعها مضافة لا إلى معمولها، فإضافتها محضة ؛ قال المصنّف : ومن ذلك: ((مَــالِكِ يَــومِ الدِّينِ))[675](سورة الفاتحة (4) ، على الأصــح ؛ وهــذا منــه عجيب ، وذلــك أنّ ((يــومَ الدِّيــن))، إمّــا أن يكون بمعنى ((في)) كما يدّعي المصنّف في : ضَربُ اليومَ، فيكون المضــاف إلــيه مفعولاً فيه من حيث المعنى ، فيكون معمول اسم الفاعل ، فهو صفة مضافة إلى معمولهــا ، ولــيس كضَــرْب الــيوم ..... وإمّا أن يكون ممّا كان مفعولاً فيه فاتُّسع فيه فألحق بالمفعول به ،....فهو أيضًا معمول الصّفة، فتكون الإضافة غير محضة.....ولعلّ المصنّف جعل ((مــالك يوم الدين)) بتقدير اللام كمُصارع مِصرَ ، فلذا قال : ومن ذلك : مالِكِ يوم الدّين ، لكن ذلك مخالف لإطلاق قوله قبل ، أو بمعنى في، في ظرفه)).[676] (الأستراباذي، ج2، ص218، 219).

اعــترض الرّضــيّ على ما ذهب إليه المصنّف من أنّ قوله تعالى : ((مالك يوم الدّينِ)) صفة مضــافة ليس إلى معمولها وبذلك تكون إضافتها محضة ، واستند الرّضيّ في رأيه هذا إلى دليلين هما : إمّا أن يكون ((يومَ الدّينِ)) بمعنى في ، ليكون المضاف إليه مفعولاً فيه من حيث المعنى ، وبذلــك يكــون معمــول اسم الفاعل ، فهو صفة مضافة إلى معمولها ، وإمّا أن يكون ممّا كان ، مفعــولاً فــيه فاتّســع فــيه فأُلحق بالمفعول به ، فهو أيضًا معمول الصّفة ، فتكون الإضافة غير محضــة. فــنلاحظ أنّ الرّضيّ لا يعترض و لا ينتقد إلا وفى جعبته الردّ على هذه الاعتراضات والانــتقادات . وتقديــمِ الأدلّــة والحجــج والبراهين لتأكيد ما يذهب إليه من آراء المخالفة لرأي المصنّف أو النُّحَاة الآخرين ، وفي هذه المسألة نفسه يعودُ ويذكر أنّ المصنّف ربما جعل ((مالكِ يــومَ الدّينِ)) بتقدير اللام ، ويكون بذلك صفة مضافة لا إلى معمولها ، ولكن هذا لا يجوز أيضًا، لأنّه مخالف لما ذكره من قول قبل ذلك، أو بمعنى في، في ظرفه.

اعترض الرّضيّ في موضوع الكنايات وخاصّة في موضوع مواقع كم من الإعراب على قول ابــن الحاجب: ((فكلّ ما بعده فعل غير مشتغل عنه))، فذهب ابن الحاجب في أثناء تفصليه لقوله هذا، إلى أنّه إذا كان بعد ((كم)) فعل لم يشتغل عن نصب ((كم)) بنصب الضّمير الراجع إليه، كما في نحو: كم رجُلاً ضربته ؟، أو بنصب متعلَّق ذلك الضّمير، كما في نحو: كم رجُلاً ضربت غلامــه ؟ : كان ((كــم)) منصــوبًا على حسب ذلك الفعــل غير المشــتغل ، أي على حسب

اقتضائه...وعلّق الرّضيّ عن ذلك بقوله: ((قوله: ((كلّ ما بعده فعل غير مشتغل عنه))، منتقض بقولك: كم جاءك، فإنّ ((جاءك)) فعل غير مشتغل عن ((كم)) بضميره، لأنّ معنى الاشتغال عنه بضميره: أنّهُ كان ينصبه لو لم ينصب ضميره)).[677](المصدرر السابق، ج3، ص158،159).

يلاحظ من خلال المسألة السّابقة الذّكر ،أنّ الرّضيّ حاول الاعتراض على ما ذهب إليه ابن الحاجب من أنّ الفعل الذي يأتي بعد ((كم)) إذا لم يكن يشتغل عنه وذلك ينصب الضّمير الراجع إليه ،أو ينصب متعلّق ذلك الضّمير كان ((كم)) منصوبًا ،بقوله إنّ هذا الكلام يتناقض مع قولك ((كم جاءك)) .

وقال معترضًا على قول المصنّف في الموضوع نفسه: وقول المصنّف: ليس نحو: من، وما ، وكيف ، كناية ؛ ممنوع، إذ كثيرًا ما يجري في كلامهم : أنّ ((من)) كناية عن العقلاء ، و((ما)) عن غيرهم وقولك: أنا وأنت، ليس بكناية لأنّه تصريح بالمراد، وضمير الغائب كناية، إذ هو دالّ على المعنى بواسطة المرجوع إليه غير صريح بظاهره فيه)).[678](المصدر نفسه، ج3، ص148).

نلاحظ في هذه المسألة أنّ الرّضيّ يعترض على منع المصنّف من جعل ((من، وما، وكيف كناية، ولا يرى أي سبب لهذا المنع، وذهب إلى أن كثيرًا ما يجري في كلام النّحّاة: أنّ ((من)) كناية عن العقلاء، و((ما)) عن غير العقلاء . وذهب إلى أنّ الضّميرين ((أنا وأنت)) ليس بكناية لأنّ الغرض من الكناية الغموض والإبهام أي ضدّ التّصريح وبهذين الضّميرين تصريحًا واضحًا ، أمّا ضمير الغائب فهو كناية ، لأنّه دالّ على المعنى بواسطة غيره ، ولم يصرّح بظاهره .

الآراء التي انفرد بها الرّضيّ

من المعلوم أنّ غالبية المؤلّفين في أثناء شرحهم للموضوع الذي يتناولوه بالبحث والشّرح الوافي والكافي ، لا بُدَّ أن يكون لهم رأي خاصّ ينفردون به وإن كان تعليقًا بسيطًا .
ومن الملاحظ أن الرّضيّ ، أكثر من آرائه وتعليقاته في أثناء شرحه لمسألة نحويَّة أو آية قرآنيَّة أو حديث شريف أو أقوال الصّحابة والتّابعين أو أقوال وأمثال العرب أو الأبيات الشّعريَّة وانفراده بآراء بعد ردّه على آراء النّحَّة ، وهناك طريقة يتّخذها الرّضيّ في أثناء شرحه وهي طرحه سؤال ما،وبعد ذلك يحاول الإجابة عليه ولا يتوقّف الرّضيّ عند الآرا والتّعليقات بل حاول أن يعترض في بعض المسائل على المصنّف وبعض النّحّاة أمثال سيبويه .

ومن الأمثلة على آرائه التي انفرد بها :

الوصف العارض وشرط تأثيره في منع الصّرف:

في بداية شرحه لكلام ابن الحاجب في هذا الموضوع قال: ((قوله: ((الوصف))..... وأَنا إِلى الآن لم يقُم لي دليٌ قاطع على أنّ الوصف العارض غير معتد به في منع الصّرف، .....)). وقال في الموضوع نفسه: ((... فلم يثبُت بنحو أَسود أنّ الوصفيّة الأصليّة تعتبر بعد زوالها، فلا حجَّة، إِذن، لسيبويه، في منع صرف أحمر المنكَّر بعد العَلَميّة ، كما أنّه لم يثبُت بأربع : أنّ الوصفيّة العارضة لا تعتبر)).[679](المصدر السابق، ج1، ص127، 129).

وقال: ((قوله : وضعف منع أفعى)) ..... أي ولكون الوصف الأصلي معتبرًا ، ضعف منع أفعى ..... وكذا توهّم الصّفة في الأجدل الذي هو الصّقر، أنّه موضوع في الأصل للوصف، أي طائر .... وكذا تُوهِّمَ في أخيل أنّ معناه الأصلي : طائر ذو خيلان ، ولم يثبُت ما توهَّموه تحقيقًا. ولنا أَن نقول: صرف هذه الكلمات ونحوها ، لأنّ مستعملها لا يقصد معنى الوصف مطلقًا، لا عارضًا ولا أصليًا، فأفعى وإِن كانت في نفسها خبيثةً، وأجدل ، طائرًا ذا قوّة وأخيل طائرًا ذا خيلانِ ، إِلا أنّك إِذا قلت مثلاً : لقيتُ أجدلاً ، فمعناه هذا الجنس من الطَّير، من غير أن تقصد معنى القوّة كما تقول : رأيت عقابًا ، لا تقصد فيها معنى الوصف بالشّدّة وإِن كانت أقوى من الصّقر، وليس صرفها لكونها غير موضوعة للوصف تحقيقًا كما أشار إِليه المصنّف ، فأمّا منع صرف مثله، فغلط ووهم .[680] (المصدر نفسه، ج1، ص130).

مـــن خلال الكلام السّابق أعلاه نلاحظ أنّ دور الرّضيّ في أثناء شرحه للمسائل النّحويّة دور بـــارز في إِبراز رأيه في أثناء تعليقه وشرحه، ففي المسألة الأولى لم يكن للرضيّ دليل قاطع من أن يكـــون الوصـــف العارض – أي غير اللازم– لا يجوز فيه منع الصّرف. وفي المسألة الثّانية وفـــي الموضـــوع نفسه يردّ على ما ذهب إِليه سيبويه من منع صرف الاسم بعد زوال الوصفيّة الأَصـــليّة، ويكـــرّر رأيه من أنه لم يثبت أنّ الوصفيّة العارضة لا تعتبر. وفي المسألة الثّالثة ردّ الرّضـــيّ علـــى توهّمِ بعضهم من جعل ((أفعى واجدل وأخيل)) صفات ولذلك تكون ممنوعة من الصّرف، بأنّها مصروفة وذلك لأنّ الذي يستعملها لم يقصد معنى الوصف مطلقًا بل أسماءها.

عطف البيان هو بدل الكلّ من الكلّ

أورد الرضي هذا الموضوع في أثناء شرحه البدل ، إذ ذهب معظم النحويين إلى وجود تشابه بين عطف البيان وبدل الكل من الكل، وذكروا الفروق الموجودة بينهما ، أمّا الرضي فلم يساند هذا الرأي إذ يقول : ((..... أقول : وأنا إلى الآن لم يظهر لي فرق جليّ بين بدل الكل من الكل

وبين عطف البيان، بل لا أرى عطف البيان إلا البدل ، كما هو ظاهر كلام سيبويه ، فأنه لم يذكر عطف البيان ، بل قال : أمّا بدل المعرفة من النكرة فنحو : مررت برجل عبد الله ، كأنه قيل: بِمَن مررت؟ أو ظَنَّ –أي المتكلم– أنه يقال له ذلك ، فأبدل مكانه ما هو أعرف منه)).[681] (المصدر السابق، ج2، ص379) .

من خلال الكلام السابق نلاحظ أنّ الرضي لم يعتد بما ذهب إليه النحويون من عدم التشابه الكامل بين عطف البيان وبدل الكل من الكل ، ووجود فروق كثيرة بينهما ، وذهب إلى أنه لا يرى عطف البيان إلا البدل .

نونا المثنّى والجمع

في أثناء الكلام عن هذه النّون وآراء النّحّاة فيها أبدى رأيًا خاصّا في هذه المسألة بقوله: ((أمّا نــون المثــنّى والمجموع ، فالذي يقوى عندي ، أنّه كالتنوين في الواحد في معنى كونه دالاً على تمــام الكلمة ، وأنّها غير مضافة ، لكن الفرق بينهما أنّ التّنوين مع إفادته هذا المعنى يكون على خمسة أقسام – التّنكير،التّمكّن، التّعويض عن المضاف إليه ، لمقابلة نون المذكّر في جمع المؤنّث السّالم ،التّرنّم –بخلاف النّون فأنّه لا يشوبها من تلك المعاني شيء.[682] (المصدر نفسه، ج1، ص 87).

حــاول الرّضــيّ في هذه المسألة أن ينفرد برأي خاصّ به في مسألة النّون ومجيئها مع المثنّى وجمعِ المذكّر السّالم ، بأنّ النّون مثل التّنوين، في كونهما دالين على تمام الكلمة ، وغير مضافين ، وبيّن أنّ الفرق بينهما هو للتنوين خمسة أقسام ، وليس للنون نصيب من هذه الأقسام أو المعاني

الجمــع بيــن الــوصف والعلميــّة

فــي أثــناء شــرح الرّضيّ هذه المسألة وفي بداية حديثه بسؤال وهو: ((أليس بين الجمعيّة والعلمــيّة تضــادّ ، كمــا يذكــر المصــنّف بعــد من تضادّ الوصف والعلميّة ؟ فالجواب : ليسا بمتضادّتين، ويصحّ اعتبار حقيقة الجمعيّة مع العلميّة ..... والأولى، عندي، ألا تنافي أيضًا بين الوصــف والعلميّة ، وأمّا قول المصنّف بعد في الشّرح : إنّ العلميّةَ تفيد الخصوص، والصّفة تفيد العموم فتنافتا، فنقول : الإطلاق لا ينافي الخصوص إلا إذا كان الإطلاق قيدًا، كما يقال : الوصف لابُــدّ فيه ألاّ يكون لا عامّا ولا خاصّا بل لا بُدَّ فيه من الإطلاق ، ولا نسلم أنّ هذا القيد شرط في الصّفة ، لأنّك تقول هذا العالم ، وكُلّ عالمٍ ، والأوّل خاصّ والثّاني عامّ وكلاهما وصفــان)).[683] (المصدر نفسه، ج1، ص147، 148).

حـــاول الرّضيّ في هذه المسألة أن يثبت رأيا وهو أنّ الجمع بين الوصف والعلميّة جائز وليس بينهما تنافٍ كما ذهب المصنّف ، وحجّته أنّ العلميّة تفيد الخصوص، والصّفة تفيد العموم ، وحجّة الرّضيّ لا يوجد تنافٍ إذا كان الإطلاق لا ينافي الخصوص إلا إذا كان الإطلاق قيدًا.

المنصوبات

في أثناء شرح هذه المسألة انفرد الرّضيّ برأي خاصّ به بقوله :

((والحـــقّ أن يقـــال: النّصـــب علامة الفضلات في الأصل، فيدخل فيها المفاعيل الخمسة والحال والتّميـــيز، والمستثنى، وأمّا سائر المنصوبات فعمد ، شبّهت بالفضلات كاسم ((إنّ)) واسم ((لا)) التّبرئة، وخبر ((ما)) الحجازيّة ، وخبر كان وأخواتها)).[684](المصدر السابق، ج1، ص295).

أوضح الرّضيّ في هذه المسألة أنّ النّصب هو خاصّ بالفضلات ، فيدخل فيها المفاعيل الخمسة والحال والتّمييز والمستثنى، وأمّا سائر المنصوبات فعدّها عمدًا لأنّها في الأصل كانت مرفوعة ، وســـبب نصبها دخول بعض الأدوات التي تؤثر فيها أمثال: اسم ((إنّ)) واسم ((لا)) التبرئة وخبر ((ما)) الحجازيّة وخبر كان.

حدّ الحال

بعد توضيح الرّضيّ تعريف المصنّف للحال يبدي رأيه في تعريف الحال بقوله :

((فالأولى أن تقول : الحال على ضربين : منتقلة ومؤكدة ، ولكُلّ منهما حدّ ، لاختلاف ماهيتهما ؛ فحدّ المنتقلة: جزء كلام يتقيد بوقت حصول مضمونه، تعلّق الحدث الذي في ذلك الكلام، بالفاعل أو المفعول ، أو بما يجري مجراهما..... وحدّ المؤكّدة : اسم غير حدث ، يجيء مقرّرًا لمضمون الجملة، .....فقولنا : غير حدث، احتراز عن المنصوب في نحو: رجع رجوعًا)).[685] (المصدر نفسه، ج2، ص10، 11).

نلاحظ في هذه المسألة محاولة الرّضيّ لإبراز تعريف جديد للحال يختلف عن تعريف المصنّف، فالحال عنده على ضربين: منتقلة ومؤكّدة .

وقال في الموضوع نفسه : ((إذا جاء حالان عن الفاعل والمفعول معًا ، فإن كانا متّفقين ، فالأولى الجمع بينهما ، فإنّه أخصر ، نحو : لقيتُ زيدًا راكبين ، ولا منع من التّفريق ، نحو: لقيتُ راكبًا زيدًا راكبًا، ولقيتُ زيدًا راكبًا راكبا)).[686] (المصدر نفسه، ج2، ص11) .

أي إذا كان الحال واحدًا للفاعل والمفعول ، فلا يوجد مانع من الجمع بينهما ، للاختصار، ولا مانع من التّفريق بينهما.

مطابقة التّمييز لما حوله

فـــي أثناء شرحه وتوضيحه لهذه المسألة أبدى الرّضيّ رأيه بقوله:((... فأمّا إن اختلف التّمييز ومـــا انتصب عنه، إفرادًا وتثنية وجمعًا ، ولم يكن التّمييز جنسًا نحو : طاب زيدًا أبوين أو آباءً ، وطـــابَ الزيدان أبًا أو آباءً ، وطاب الزيدون أبًا أو أبوين فلا لبس في أنّ التّمييز ليس لما انتصب عنه، بل هو لمتعلّقه، وإلا طابق ما انتصب عنه... والأولى أن يقال فيما ليس بجنس، سواء جعلته لمـــا انتصـــب عنه، أو لمتعلّقه: أنّه أن لم يلبس، فالأولى الإفراد وعدم المطابقة، نحو: هم حسَنُونَ وجهًـــا وطيبونَ عرضًا، ويجوز : وجوهًا وأعراضًا ، قال الله تعالى: ((فإِن طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شيءٍ نَفْسًا))[687] (سورة النّساء (4)وأمّا إذا ألبس، فالمطابقة لاغير....)).[688](الأستراباذي، ج2 ،ص68).

نلاحـــظ في هذه المسألة أنّ المصنّف حاول أن يبيّن أنّه إذا لم يكن التّمييز جنسًا ، كان التّمييز بـــلا لبس لمتعلّقه وليس لما انتصب عنه ، وإلا طابق ما انتصب عنه ، وبعدها أبدى الرّضيّ رأيه فـــي هذه المسألة وهو إذا كان التّمييز ليس جنسًا وكان لما انتصب عنه أو لمتعلّقه فالأولى الإفراد وعدم المطابقة (فوجه) هنا مفرد ولم يطابق ما قبله ويجوز مطابقته وهذه في حالة عدم اللبس ، أمّا إذا ألبس فالمطابقة لا غير.

مجيء من والباء قبل ((إلا)) في الاستثناء

((يـــتعذّر الـــبدل علـــى اللفظ في أربعة مواضع: في المجرور بمن الاستغراقيّة، والمجرور بالـــباء الـــزّائدة لتأكيد غير الموجب، نحو: ما زيد أو ليس زيد، أو هل زيد بشيء..... وإنّما تعـــذّر الإبدال من لفظ المجرور بمن المذكورة، لأنّها وضعت لتفيد أن عدم الإيجاب شامل لجميع أفـــراد المجـــرور ..... و((إلا)) الآتـــية بعدها مبطلة لعدم الإيجاب ، ومع بطلانه كيف يبقى مؤكّـــدًا. و ((إلا)) الآتية بعد غير الموجب ناقضته لعدم الإيجاب ومع بطلان عدم الإيجاب كيف يشـــمل إفـــراد مـــا بعدها ..... وكذا تعذّر الإبدال من لفظ المجرور بالباء المذكورة ، لأنّها وضـــعت لـــتدلّ على تأكيد عدم إيجاب مضمون المجرور بها ..... وقد أجاز الكوفيّون إعمال (مـــن والـــباء) المذكورتين، أي المختصين بغير الإيجاب فيما بعد (إلا) إذا كان منكّرًا نحو : ما جاءني من أحد إلا رجلٍ فاضلٍ، ما زيدٌ بشيء إلا شيءٍ حقيرٍ، وأمّا إذا كان معرفة فلا ومثاله: ما زيـــدٌ بشـــيءٍ إلا الشّيءُ التّافه أو الحقير.....)). وردّ الرّضيّ عن إجازة الكوفيين ذلك بقوله: ((والأولـــى المـــنع مـــن ذلـــك، لأنّ العلّة المذكورة قبل، في امتناع جرّهما لما بعد ((إلا))، تعمّ المعـــرّف والمنكّر، وما ذكروه، كان يمكن أن يعتذر به، لو ثبت في النّقل جرّ المنكر بعد ((إلا)) بهما)).[689](المصدر نفسه،ج2، ص107، 108، 109).

نلاحظ في هذه المسألة أنّ الرّضيّ ردّ ما ذهب إليه الكوفيين من إجازة إعمال ((من))و ((الباء)) فيما بعد ((إلا)) إذا كان منكرًا، وذلك بأنّ ذلك ممنوع ، لأنّ العلة التي أدّت إلى عدم جرّهما لما بعد ((إلا)) تشمل المنكّر والمعرّف .

شرط الإضافة الحقيقية

ذكر المصنّف أنّ شرط الإضافة الحقيقيّة: ((تجريد المضاف من التّعريف ، فإن كان ذا لام، حذفت لامه، وإن كان علما، نكّر، بأن يجعل واحدًا من جملة من سمّي بذلك اللفظ،..... ولا يجوز إضافة سائر المعارف ، من المضمرات والمبهمات لتعذّر تنكيرها ، وعندي : أنّه يجوز إضافة العلم إلى ما هو متّصف به معنى، نحو: ز يدٌ الصّدقُ، يجوز ذلك، وإن لم يكن في الدّنيا إلا زيد واحد، ومثله قولهم: مُضر الحمراء، وأنمارُ الشّاء، وزيد الخيل، فإنّ الإضافة فيها ليست للاشتراك المتّفق- أي الحاصل اتّفاقًا بدون قصد)).[690](المصدر السابق، ج2، ص209).

في هذه المسألة حاول الرّضيّ أن يجيز إضافة العلم مع بقاء تعريفه وعدم تنكيره ،كما ذهب إليه المصنّف، وحجّته إذا اختلف التّعريفين ، وذلك إذا أضيف العلم إلى ما هو متّصف به معنىً فـ ((زيدٌ)) في المثال مضاف إلى صفة به و((مُضر،أنمار، زيد)) أضيفوا إلى صفات لهم وهي ((الحمراء، الشّاء، الخيل)).

إضافة الصّفة إلى الموصوف أو العكس

ظهر خلاف في هذه المسألة وهي جواز إضافة أحدهما إلى الآخر – الموصوف وصفته- ((فالكوفيون جوّزوا إضافة الموصوف إلى صفته ، وبالعكس ، استشهادًا للأوّل بنحو: مسجدُ الجامعِ ، وجانبُ الغربيّ، والثّاني بنحو: جَرْدُ قطيفةٍ وأخلاقُ ثيابٍ ..... والبصريون، قالوا: لا يجوز إضافة الصّفة إلى الموصوف، ولا العكس ..... فعند البصريين، نحو بقلةُ الحمقاءِ ، كسيفِ شُجاعٍ، أي المضاف إليه في الحقيقة هو موصوف هذا المجرور ، إلا أنّه حذف وأقيمت صفته مقامه ، أي بقلة الحبّة الحمقاء ؛ ..... ومسجد الوقت الجامع ، وذلك الوقت هو يوم الجمعة ، كأنّ هذا اليوم جامع للناس في مسجده للصلاة ، وجانب المكان الغربي ، وصلاة السّاعة الأولى، أي أوّل ساعة بعد زوال الشّمس ، ويجعلون نحو: جَرْدُ قطيفةٍ بالتّأويل ، كخاتم فضّة ، لأنّ المعنى : شيء جَرْدٌ ، أي بالٍ ، ثمّ حذف الموصوف وأضيفت صفته إلى جنسها للتبيين...)).[691] (المصدر نفسه، ج2 ، ص243،244،245).

وبعد ذلك أبدى الرّضيّ رأيًا خاصّا به في مسألة إضافة الموصوف إلى صفته بقوله: ((ويجوز، عندي، أن تكون أمثلة إضافة الموصوف إلى صفته من باب طُور سيناء، وذلك بأن

يجعل الجامع مسجدًا مخصوصا ،والغربي جانبًا مخصوصًا ،والأولى صلاة مخصوصة والحمقاء بقلة مخصوصة فهي من الصّفات الغالبة ؛ ثمّ يضاف المسجد والجانب والصّلاة والبقلة ؛ المحتملة إلى هذه المختصّة ، لفائدة التّخصيص ، فتكون صلاة الأولى كصلاة الوتيرة، وبقلة الحمقاء ، كبقلة الكُزبَرة ، وجانب الغربي كجانب اليمين .....)).[692](المصدر السابق، ج2، ص245).

في هذه المسألة ظهر خلاف بين البصريين والكوفيين في مسألة إضافة الموصوف إلى الصّفة أو العكس . فالبصريون منعوا ذلك ، أمّا الكوفيّون فأجازوا ذلك ،ولكُلّ فريق أدلّته وحججه وأمثلته، وينفرد الرّضيّ بعد شرحه وتعليقه على هذه المسألة برأي في تعليقه حول إضافة الموصوف إلى صفته وجعل ذلك من باب طور سيناء أي المتّفق على جواز إضافة أحدهما إلى الآخر بدون الحاجة إلى التّأويل وهو العامّ إذا أضيف إلى الخاصّ .

جزم الفعل المضارع

أجمع النّحّاة على أنّ الفعل المضارع معرب وأنّه يجزم بعوامل الجزم التي تسبقه)) وللرضيّ رأي في ذلك بقوله : ((ولولا كراهة الخروج من إجماع النّحّاة، تحسن ادّعاء كون المضارع المسمّى مجزومًا : مبنيًا على السّكون، لأن عمل ما سمِّي جازمًا، لم يظهر فيه ،لا لفظًا ولا تقديرًا ، وذلك لأنّ أصل كلّ كلمة ، اسمًا كانت أو فعلاً أو حرفًا : أن تكون ساكنة الآخر ، ومن ثمَّ لا تطلب العلّة للبناء على السّكون وإنّما سمِّي العامل عاملاً ، لكونه غيّر آخر الكلمة عمّا هو أصله، إلى حالة أخرى، لفظًا أو تقديرًا)).[693](المصدر نفسه، ج4، ص7) .

نلاحظ في هذه المسألة أنّ الرّضيّ حاول أن لا يخرج عمّا ذهب إليه وأجمع عليه النّحّاة من أنّ الفعل المضارع معرب ، ويجزم إذا دخلت عليه أحد أدوات الجزم ، ولولا هذا الإجماع ، لكان الأفضل من وجهة نظره أن يكون المضارع المجزوم مبنيًا على السّكون، لأنّ العامل الذي يسبّب الجزم، لم يظهر فيه ، لا لفظًا ولا تقديرًا .

وصف الذي بعد رُبّ

في بداية هذه المسألة ظهر خلاف بين النّحويين ((فمذهب أبي علي وابن السّرّاج، ومن تبعهما أنّ ((رُبَّ)) مختصّة بنكرة موصوفة على الأصح، وقيل: لا يجب ذلك، والأولى: الوجوب، لأنّ ((رُبَّ)) مبتدأ على ما اخترنا، لا خبر له، لإفادة صفة مجروره معنى الجملة، كما في أقلّ رجلٍ يقول ذلك على ما اخترنا، وقولهم: خطيئة يوم لا أصيد فيه، ولا يوصف ((رُبَّ)) فلا يُقال : رُبَّ رجلٍ كريمٌ بالرفع، كما لا يوصف ((أقلّ))، لكون ((رُبَّ)) كحروف النّفي فإنّ التّقليل عندهم كالنّفي، فلهذا لا يتقدّم عليه ناسخ ، ولزم الصّدر)).[694](المصدر نفسه، ج4، ص292،293).

أوجب الرّضيّ في هذه المسألة وصف ما بعد ((رُبَّ)) وهي النّكرة ،وحجّته أنّ (رُبَّ)) مبتدأ لا خبر له لإفادة صفة مجروره معنى الجملة.

مجيء اللام بمعنى (و)

قــد تأتي اللام بمعنى الواو في القسم للتعجّب نحو: لله لا يؤخَّر الأجل؛ وقولهم في التَّعجّب، يعــنون فــي الأمــر العظــيم الذي يستحقّ أن يتعجّب منه..... وقيل: إنّ اللام في: ((لإِيلافِ قُــرَيْشٍ))[695](سـورة قـريش (1)، و: ((لِلْفُقَرَاءِ الَّذِيْنَ أُحْصِرُوا))[696](سورة البقرة (273)، للتعجّب، والأولــى أن تكــون للاختصاص، إذ لــم يثبت لام التعجّب إلا في القســم، وقيل: تجيء بمعنى (فــي) وبمعــنى ((بعد)) وبمعنى ((قبل))، في قوله تعالى: ((جَامِعُ النَّاسِ لِيَومٍ))[697](سورة آل عمران (9)، أي في يوم، وكتبته لثلاث خلون، أي بعد ثلاث، ولثلاث بقين، أي قبل ثلاث، والأولى بقاء الثّلاثة على الاختصاص)).[698](الأستراباذي، ج4، ص286)).

ويتبيّن لنا من خلال تناول الرّضيّ لاستدراكاته واعتراضاته على ابن الحاجب والآراء التي انفرد بها ما يلي:

1- لم يكن الرّضيّ مجرّد ناقل وعارض للمسائل النَّحويَّة في شرحه الكافية لابن الحاجب، بل كان كثير التّداخل والإضافة في غالبية شرحه وتعليقاته .

2- استدرك الرّضيّ ابن الحاجب في موضوعات كثيرة ، فقد أضاف إلى موضوعات الكافية أُمورًا كثيرة ،سواء أكانت الإضافات كلمة أو عبارة أو جملة نحويّة أو آية قرآنيّة أو حديثًا نبويّا شريفًا أو أقوالاً للصحابة والتّابعين أو أمثالاً للعرب وحكمهم أو أبياتًا شعريّةً، وفي أثناء استدراكه ابن الحاجب كان يقول : ((وكان عليه أن يقول كذا وكذا ،والأولى كذا، وهناك بعض الأُمور لم يذكرها المصنّف.....)).

3- اعترض الرّضيّ على ابن الحاجب في موضوعات كثيرة ، وكان يدعم اعتراضه وانتقاده بحجج وأدلّة وبراهين كثيرة لتأييد وجهات نظره وإضافاته وكان يقول في أثناء اعتراضه بعد ذكر قول ابن الحاجب : ((وفيه نظر، غير مرضٍ ، ليس ممنوع ، فيه تناقض.....))، وقد يكون الاعتراض أو الانتقاد لاذعًا بقوله : ((عبارة سخيفة، أو عبارة ركيكة، وهذا سخف منه)).

4- انفرد الرّضيّ في أثناء شرحه وتعليقه لأقوال الحاجب بآراءٍ خاصّة به في أكثر من موضوع ،وفي مواطن كثيرة من الشّرح بقوله : ((وسنشيِّد هذا الرأي بعد شرحه، والذي يبدو لي، ويبدو عندي ، وعندي، والأولى لي، وأرى.....)).

الخـــاتمـــة

النتـــائـــج التي تـــوصّل إليهـــا البحـــث :

توصّل هذا البحث إلى نتائج عديدة يمكن إجمالها بما يلي :

1. أكثر الرّضيّ في أخذه بالأصول النّحويّة، وهي: السّماع والقياس والإجماع واستصحاب الحال. وإن اختلفت أهمّية كُلّ أصل من هذه الأُصول النحويّة عنده، فكان السّماع هو الدّليل الأوّل ويليه القياس. واتّسمت طريقة الرّضيّ في أخذه بهذين الأصلين المهمّين، بالطريقة التي نهجها البصريون، إذ أخذ بالكثير الشّائع ونبذ الشّاذ والنّادر . وفي بعض الأحيان حاول أن يغلّب السّماع على القياس .
2. وفي حالة عدم وجود أصل من الأُصول السّابقة : السّماع أو القياس، كان يأخذ بأصل الإجماع بقوله : ((وأجمع النّحاة)) .
3. أخذ الرّضيّ بأصل استصحاب الحال ، وهو ليس من الأدلّة القويّة عنده.
4. أكثر الرّضيّ الاستراباذي من التّعليل النّحوي . وقد أوغل الرّضيّ وأولع به إلى حدّ كبير، إذ بلغ عدد العلل النّحويّة خمسًا وخمسين علّة .
5. اهتمّ الرّضيّ اهتمامًا واسعًا بالاحتجاج النّقلي والاحتجاج العقلي ؛ إذ احتجّ :

أ- بالقرآن الكريم : وهو كلام الله تعالى وتبارك، ولا يعلو على كلامه كلام ، وقد أكثر الرّضيّ من احتجاجه بالآيات القرآنيّة ، فلا يكاد موضوع من الموضوعات النّحويّة، أو مسألة من المسائل النّحويّة أن يخلو/ تخلو من الآيات القرآنيّة سواء أكان استشهادًا أو تمثيلاً ، أو احتجاجًا وقد بلغ عددها سبعمائة وسبعًا وسبعين أيةً.

ب-احتجّ الرّضيّ بالأحاديث النّبويّة الشّريفة : وهو كلام النّبيّ مُحَمَّد صلّى الله عليه وسلّم الذي يأتي بعد كلام الله سبحانه وتعالى . وعلى الرّغم من تخوّف غالبيّة النّحّاة من الاحتجاج بالأحاديث النّبويّة -ويعود ذلك لسببين : الأوّل: لأنّه مرويّ عن الرّسول الكريم معنىً وليس لفظًا . الثّاني : لأنّ غالبية روّاته من الأعاجم ممّن لا يوثق بعربيتهم وفصاحتهم- إلا أنّ الرّضيّ كان من فريق المؤيّدين للاحتجاج بالأحاديث النّبويّة . وهذا ما يلاحظ في شرحه على الكافيّة . فقد استشهد بعدد من الأحاديث النّبويّة احتجاجًا واستشهادًا وتمثيلاً .

ج- احتجّ الرّضيّ بأقوال الصّحابة والتّابعين ، احتجاجًا واستشهادًا وتمثيلاً ومن الذين احتجّ بأقوالهم : أمير المؤمنين عُمَرُ بن الخطّاب رضي الله عنه ، وأمير المؤمنين على بن أبي طالبٍ رضي الله عنه ، وهما من الصّحابة ، وقول ابن الزّبير وأُبي بن كعب وهما من التّابعين ، وقول عُمرَ بن عبد العزيز ، وهو من خلفاء الدّولة الأُمويّة

د- احتجّ الرّضيّ بحكم وأمثال العرب وأقوالهم التي جرت مجرى المثل : وكذلك استشهد الرّضيّ بحكم وأمثال العرب وأقوالهم التي جرت مجرى المثل احتجاجًا واستشهادًا وتمثيًلا .

هـ- احتجّ الرّضيّ بالأبيات الشّعريّة : وتأتي الأبيات الشّعريّة في المرتبة الأُولى، من حيث الكمّ ، إذ بلغت حوالي تسعمائة وستة وتسعين بيتًا شعريًّا ، احتجاجًا واستشهادًا وتمثيلاً . ونلاحظُ تكرارَ الرَّضيِّ للبيتِ الشِّعري الواحد في أكثر من مسألة نحويّة لحاجته إلى ذلك .

واحتــجّ الرّضيّ بأشعار المولَّدين والشّعراء المُتأخّرين مثل: الأشجــع السـُلَّمي، والمتنبِّي، وبشَّار بن بُرد ، وأبو نوَّاس، وأبو تمَّام .

وجميع ما احتجّ به الرّضيّ من الآيات القرآنيّة والأحاديث النبويّة وأقوال الصّحابة والتّابعين، وحكم وأمثال العرب ، والأبيات الشّعريّة ، كان يكرّر في أكثر من مسألة نحويّة استشهادًا واحتجاجًا وتمثيلاً ، للحاجة إلى ذلك، لتوضيح المسألة، وكان يذكر قصّة البيت الشّعري ، والسّبب الذي أدّى إلى ذكر المثل والحكمة .

6. تعرّض الرّضيّ لآراء البصريين والكُوفيين ، ففي أثناء شرحه ومناقشته لمسائل وموضوعات الكافية، فلا يكاد يخلو شرحه على الكافية لآراء الفريقين . وكان للرضي حججه وبراهينه وأدلّته في تأييده أو في معارضته لكلا الفريقين.

7. يعدّ كتاب سيبويه من المصادر الأولى التي اعتمد عليها الرّضيّ في مناقشاته وشرحه لمسائل الكافية وموضوعاتها .

8. كثرة احتجاج وتأييد وأخذ الرّضيّ لآراء البصريين ، لا يدعو إلى القول بإنّه بصريّ المذهب ، بل على العكس من ذلك ، فقد وازن في احتجاجه بين آراء الفريقين ، فكان حياديّا عند ذكره لآراء الفريقين معًا، فيقف مع رأي أحدهما ، فيما يراه صحيحا من وجهة نظره ، وفي بعض الأحيان يتعارض مع أحد الفريقين، أو مع الفريقين في آنٍ واحدٍ. ويقدِّم في ذلك آراءهُ وحججه وأدلّته لإثبات رأيه .

9. استخدم الرّضيّ مصطلحات الفريقين البصريّة والكوفيّة في شرحه للكافيّة .
10. أكثر الرّضيّ من استدراكاته على -ابن الحاجب- وهو واضح لقارئ شرح الكافية. سواء أكانت استدراكاته تشمل إِضافة كلمة أو سطر أو جملة أو رأي. واعترض الرّضيّ على ابن الحاجب في مواضع عديدة ، وفي بعض الأحيان ،وفي أثناء اعتراضه كان يستعمل عبارات مثل : ((وهذا سخف منه)) .
11. لـم يكـن الرّضيّ ناقلاً للمسائل النّحويّة وموضوعاتها وعرضها كما هي، بل كان كثير الشَّرح والتَّوضيح في أثناء مناقشته للمسائل النَّحويّة التي يتناولها بالبحث والدراسة .
12. اتّصف الرّضيّ باستخدام أُسلوب الاستطراد في كُلّ موضوعات شرحه على الكافية، فلا يكاد أي موضوع أو مسألة نحويّة أن يخلو أو تخلو من هذه الاستطرادات ، وفي بعض الأحيان تصل استطراداته وتوضيحاته إِلى الألغاز والأحاجي .
13. اتّسم أُسلوب الرّضيّ ، بأُسلوب المنطق ، وأشار في أثناء شرحه للمسائل النّحويّة إِلى أقوال الأُصوليين والفُقهاء والمناطقة .
14. يعدّ الرّضيّ شخصيّة نحويّة بارزة في تاريخ النّحو العربي ، على الرّغم من أنّه لم يصلنا من مؤلفاته وكتبه سوى شرح الكافية وهي في النّحو وشرح الشّافية ، وهي في الصّرف .
15. تفرّد الرّضيّ الاستراباذي ببعض الآراء النَّحويّة مثل :

أ- حاول الرّضيّ إِثبات الوصف العارض ، وتأثيره في منع الصّرف . والتأكيد على أنّ صرف أفعى وأجدل وأخيل غلط ووهم .

ب- حاول أن يبيّن أنّ نون المثنّى والجمع، كالتنوين في الواحد. في معنى كونه دالاً على تمام الكلمة ، وأنّها غير مضافة . ويمكن التفريق بينهما ، وذلك أنّ التنوين مع إِفادته هذا المعنى يكون على خمسة أقسامٍ وهي : (التّنكير ، والتمكّن، والتّعويض عن المضاف إِليه ، ولمقابلة نون المذكّر في جمع المؤنّث السّالم ، والتّرنّم). بخلاف نون المثنّى والجمع ، فأنّه لا يشوبها من تلك المعاني شيء .

ج- إِجازته إِضافة العلم إِلى ما هو متّصف به معنى وذلك لأنّ الإِضافة ليست للاشتراك المتّفق أي الحاصل اتّفاقًا بدون قصد ، وليس كما ذهب إِليه المصنّف ابن الحاجب من تجريد المضاف من التّعريف ، فإِذا كان ذا لام ، حذفت لامه ، وإِذا كان علمًا ، نكّر.

الهوامش

1. الموســوي، للميرزا محمّد، روضات الجنات ، تحــ: أسد الله إسماعيليان. ج3 ، ص 26 مكتبة إسماعيليان .
2. الموســوعةُ العربيّةُ العالميّةُ ، ر–ز، ج 11 ،أعمالُ الموسوعةِ للنشرِ والتّوزيعِ، المملكةُ العربيّةِ السُّعوديّةِ .
3. السّامرائي ، إبراهيم ،في الصناعة المُعجميّة ، ص 107 عمّان – الأردن .
4. الطنطاوي ، محمّد، نشأةُ النّحو ، ص 244 ،ط 2 ، دارُ المعارف .
5. السّــيوطي ، جلالُ الدّين عبد الرحمن ،بُغيةُ الوعاةِ في طبقاتِ اللُّغويينَ والنُّحاة ، تح:مُحَمَّد أَبو الفضــلِ إبراهــيم ، ج 1، ص 567 ، المكتــبة العصريّة . وينظر المدرسةُ البغداديّةُ في تاريخِ الــنّحو العربــي للدكتورِ محمود حُسني محمود ، ص 401 – 402 ، ط1 مؤسّسةُ الرّسالةِ ، دارُ عمّار .
6. البغداديّ ،عبد القادر بن محمّد، خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، تحــ:عبد السّلام هارون ج1، ص 28 –29 ، الهيئةُ المصريّةُ العامّةُ للكتاب ، 1979 م .
7. بروكلمان، كارل، تــاريخ الأدب العربي، نقله إلى العربية رمضان عبد التواب، ص310 ،327، ج5، طــبعة2، دار المعارف، القاهرة. وينظر الحنبلي، أبو الفلاح عبد الحي بن العماد، شذرات الذهــب في أخبار من ذهب، ص395، ط2، دار المسيرة، بيروت (1399هــ– 1979م). وينظر البغدادي، إسماعيل باشا، هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين من كشف الظنون، ص124، مج6، دار الكتب العلمية، بروت– لبنان، 1992.
8. الشّامي، أُمّة السّلام علي حميد، موازنة بين شرح الرضي الاستراباذي وشرح ابن جماعة على كافــية ابــن الحاجب ، رسالة دكتوراة ، ص (6–7) ، حزيران ، 1998 .وينظر الحنبلي، أَبو الفــلاح عبد الحي بن العماد ،شذرات الذهب في أخبار من ذهب ج 5 ، ص 395 ، ط 2 ،دار المســيرة ، بيروت (1399هــ– 1979م) . وانظر البغدادي ، إسماعيل باشا ،هدية العارفين في أســماء المؤلفيــن وآثار المصنّفين من كشف الظُّنونِ مجلّد 6 ، ص 124، دار الكتب العلميّة ، بيروت– لبنان ، 1992 .
9. كحالــة ، عمــر رضــا ،معجــم المؤلفين تراجم مصنّفين الكتب العربية، ج3، ص213، ط1، مؤسّسة الرسالة، بيروت 1414 هــ – 1993م .
10. الموسوي ، الميرزا محمّد ، روضاتُ الجناتِ، ص 327 .
11. السّيوطي ، الحافظ جلال الدّين ،بغية الوعاة ، ص567 .

12. الموصـــلي، عبد العزيز بن جمعة، شرح كافية ابن الحـــاجب تحـــ: علي الشـّـوملي، ص33، ط 1، دار الكندي – دار الأمل ، اربد– المملكة الأردنيّة الهاشميّة،(1421هـــ– 2000 م).
13. الأَستراباذي، شرح الّرضيّ على الكافية ، تح :يوسف حسن عمر ، ج1 ، ص 17 .
14. الشّامي، موازنة بين شرح الاستراباذي وشرح ابن جماعة على كافية ابن الحاجب، ص7 .
15. ابن منظور، لسان العرب، مادّة (أ ، ص، ل)، مج 11 ، ص 16. دارُ صادر، بيروت.
16. الجوهري ، إسماعيل بن حمّاد ،الصحاح تاج اللغة وصحاح العربيّة ، تح : أحمد عبد الغفور عطّار، مادّة (أ،ص،ل)، ج4 ، ص 1623 ، ط 1 ، (1376 هـــ – 1956 م).
17. البســـتاني، بطرس، كتاب قطر المحيط، ص 32 . وينظر الخصائص لابن جني، تحقيق محّمد علـــي النجّار، ص 29 ،ج1، المقدّمة، ط 4 ، دار الشؤون الثقافيّة العامّة ، آفاق عربيّة. وأيضاً ينظر الكليات ، معجم في المصطلحات والفروق اللغويّة، لأبي البقاء أيّوب بن موسى الحسيني الكفوي، توفّي(1094هـــ– 1683 م) تحقيق : عدنان درويش ومحّمد المصري ، ق1، ص 188، ط2، 1981م، دمشـــق. وأيضـــاً ينظر الهادي إلى لغة العرب (قاموس عربي – عربي، حسن سعيد الكرمي ، ج 1 ، ص 70،71 ، ط1، (1411هـــ – 1991م)، بيروت– لبنان.
18. التهانوي، مُحمّد علي الفاروقي، كشّاف اصطلاحات الفنون، تقديمُ: رفيقُ العَجَم، ص213،ج1.
19. عـــبد المسيح، جورج متري، وهاني جورج تاليري، الخليلُ مُعجمُ مصطلحات النّحو العربي، تصدير د. محمد مهدي علام ، ص 81 ، ط 1 ، (1410 هـــ – 1990 م) مكتبة لبنان.
20. المصـــدر نفسه، ص (80–81).وينظر معجم فصاح العاميّة،هشام النّحّاس ، موثّق من مصادر التراث والمراجع الحديثة،ص 131–132، ط 6، مكتبة لبنان ناشرون ،بيروت– لبنان،1997.
21. التهانوي ، كشّاف اصطلاحات الفنون ، تقديمُ : رفيقُ العَجَم ص 213 ،ج1.
22. عـــبد المسيح، جورج متري، الخليلُ مُعجمُ مصطلحات النّحو العربي، تصدير د. محمد مهدي علام ، ص 81 .
23. بابتي، عزيزة فوال، المُعجم المفصّل في النّحو العربي ، ص172، ج1،ط1، (1413هـــ– 1992م)، دار الكتب العلميّة، بيروت–لبنان .
24. اللبدي ، محمد سمير، معجم المصلحات النحوية والصرفية، ص 11 .
25. نحلـــــة، محمـــود أحمد، أصول النحو العربي،ص 17، ط 1، دار العلوم العربية، بيروت – لبنان،(1407هـــ – 1987 م).

26. ابن الأنبـــاري، الإغراب في جـــدل الإعراب ولمع الأدلّة، تحـــ: سعيد الأفغاني، ص18، ط 1(1377هـــ1957م)، ط2 ، (1391هـــ-1971م) دارُ الفِكرِ، بيروت، ينظر كتاب الاقتراح في علم أصـــول الـــنّحو للإمام جلال الدين السّيوطي تحـــ: احمد محمّد قاسم ص 5-6، ط 1، مطبعةُ السَّعادة، القاهرة، 1396هـــ- 1976م. والكـــوكب الدرّي لجمال الدين الأسنوي ، تحـــ:- مُحمّد حسن عوّاد، ص 42 -53 ،ط1، (1405هـــ 1985م)، دار عمّار.

27. نحلـــة، محمـــود احمد ،أصول النحو العربي، ص 17. وينظر كتاب الأصول في النّحو لابن السرّاج ، تحـــ : عبد الحسين الفتلي، ص 28-29 ،ط3، 1988م.

28. ابـــن جنـــي، الخصائص تحـــ: محمّد علي النجّار،ص 2،3، ج1،ط4، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب- دارُ الشُّؤون الثَّقافيَّة ، بغداد، 1990م.

29. ابن الأنباري ،الأغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلّة،ص 80.

30. السّيوطي ،الاقتراح، ص 27.

31. أبـــو المكـــارم، علي، أُصولُ التفكير النّحوي، ص (3،4)، مَنشورات الجامعة الليبيّة، (1392-1393هـــ-1973م).

32. عـــيد ، محمّـــد، أصول النّحو العربي في نظرِ النُّحَاةِ ورأْي ابنِ مَضاء القرطبي وضوء علمِ اللُّغةِ الحديثِ ، ص (أ) المقدّمة ، عالم الكتب ، 1978م.

33. نحلة، محمود أحمد، أُصول النّحو العربي، ص 27، وينظر كتاب الخصائص لابن جنّي، ج1، ص 29، 30، الاقتراح للسّيوطي، ص 20.

34. المصـــدر نفسه ،ص 6. وينظرُ موضوعُ في أُصولِ النَّحو، إبراهيم مُصطفى،136،146، مجلّةُ مَجمعِ اللُّغةِ العربيَّةِ بالقاهرةِ،ج8 ، مطبعةُ وزارةُ التَّربيةِ والتَّعليمِ، 1955م .

35. الأستراباذي، شرح الرّضيّ على الكافية ،ج2 ،ص 212 .

36. ابن منظور، لسان العرب، مادّة (س،م،ع)، ص 162، مجلّد 8، دار صادر، بيروت .

37. الجوهري، الصّحاح، تاجُ اللُّغةِ وصِحَاحُ العربيّة، تحـــ: أحمد عبد الغفور عطا ص 1232،ج3، ط2، دار العلم للملايين بيروت- لبنان، (1399هـــ- 1979م).

38. ابن الأنباري ، الإغراب في جدل الإعراب ، تحـــ: سعيد الأفغاني ، ص 4.

39. السّيوطي ،الاقتراح ، تحـــ: أحمد محمّد قاسم ، ص 48.

40. الجرجاني ، كتاب التعريفات ، تحـــ: إبراهيم الإبياري ، ص 160، ط2.

41. نحلة، محمود، أصول النّحو العربي، ص33، وينظر أصول النّحو العربي، د- محمّد خير الحلواني، ص32-56، ط2، 1983م .

42. العبابـــنة، جعفـــــر، مكانـــة الخلـــيل بن أحمد في النّحو العربي، ص 55، ط 1، دار الفكر- عمّـــان- الخانجي (1404هـــ-1984م).

43. ســـيبويه،الكتاب، ت: عبد السّلام هارون(5، 6، 8، 9، 47، 51، 53، 71، 86، 111، 139، 147، 155، 182، 249، 250، 255)، ج1،ط1، دارُ الجيلِ، بيروت،1411هـــ-1991م.

44. الشّـــامي، أمّـــة السّلام، موزانة بين شرحِ الرَّضيِّ وشرح ابن جماعة على كافية ابن الحاجب، ص166.

45. سورة النساء (171).

46. الأستراباذي، شرح الرَّضيِّ على الكافية ، ج1 (340-341).

47. المصدر السابق، ج1(484).

48. المصدرُ نفسه، ج1(509، 514).

49. المصدر نفسه ،ج2 ، ص (292، 295).

50. المصدرُ السابق ، ج3، ص (287).

51. المصدر نفسه ، ج3 (395، 396).

52. المَصدرُ نفسه، ج4 (183-184).

53. المَصدرُ نفسه، ج4 (280، 282).

54. المصدر نفسه، ج4(375-376).

55. المصدر السابق،ج4 (502). وللاستزادة على استشهاد الرَّضيِّ بالسَّماعِ يُنْظر المصـــدر نفسه ج1(39، 430، 496، 498، 501، 526)،ج2 (39، 454)،ج3 (61، 216، 459، 469)،ج4 (142، 186، 230، 231، 233، 503).

56. المصدر نفسه، ج1(299-300).

57. المصدر السابق، ج 4(339) .

58. المصدر نفسه،ج2(144-145)، ويُنْظَر المَصدر نفسه، ج1 (143).

59. المصدر نفسه ، ج2(167) ، ويُنْظر المصدر نفسه ، ج2(46) ، ج3(451).

60. المصدر نفسه، ج2(212) .

61. المصدر السابق، ج1 (384).

62. المصدر نفسه،ج1(430).

63. المصدر نفسه، ج2 (305).

64. الشّامي، موازنة بين شرح الرَّضيِّ وشرح ابن جماعة على كافية ابن الحاجب، ص167 وأيضًا يُنظرُ شرحُ الرَّضيِّ ، ج3(101).

65. الاستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج4(470، 473، 474).
66. الشَّامي، ص 167.
67. ابنِ مَنظورِ ، لِسَانُ العربِ ، مادَّة (ق،و،س) ، مج6 ، ص186 .
68. المَصْدر نفسه ، مادَّة (ق،ي،س) ، مج 6 ، ص187 .
69. مُصْطفى ، إبراهيم وآخرون ،المُعْجَمُ الوسيطِ ،ج2 ،ص66 ، المكتبة الإسلاميَّةُ .
70. اللبدي ،مُحَمَّد سَمير نَجيب مُعْجَمُ المُصْطَلَحَاتِ النَّحْويَّةِ والصَّرفيَّةِ ، ص 191 .
71. أَبــو المَكارم ، علي، أُصول الفِكر النَّحوي، ص11. ويُنْظَرُ القِياسُ في النَّحو ، د. مُنى الياس، ص29 ،ط1 ، دارُ الفكرِ ،(1405هـ-1985م).
72. ابنِ الأَنباري، الإغراب في جدلِ الإعرابِ ولُمَعِ الأَدلَّةِ ، تحـ : سَعيد الأَفغاني ، ص 45.
73. السِّيوطي ،الاقْتِراحُ ، تحـ : أَحمد مُحَمَّد قاسم ، ص 94 .
74. تــرزي ، فُؤاد حنا ،في أُصولِ اللُّغةِ والنَّحو، ص 119، مكتبة لبنان. ويُنظرُ القياس في النَّحو العربي ، سَعيد الزُّبيدي ، ص (20-29) ، ط1 ، 1997 ، دارُ الشُّروق.
75. الأفغاني، سعيد، تاريخ النَّحو ، ص 70-71 ،ط2، دارُ الفكرِ ،(1398هـ-1978م).
76. ابنُ الأَنباري، الإغرابُ في جدلِ الإعرابِ، ص93، ويُنظرُ الخصائص، لابنِ جِنِّي، تحـ:- مُحَمَّد علي النَّجَّار، ص (100، 118، 358، 360)، والاقتراح للسِّيوطي، ص96 ويُنظر القياس:النَّحو نشْأَتُه وتطوّره، د. سعيد الزُّبيدي، ص(34-44)،1997، دارُ الشُّروق، الطبعة العربيَّة الأُولى .
77. ابن جِنّي، الخصائص، ص (98، 99)، ج1، ويُنظر الإغراب، لابنِ الأَنباري، ص110 وينظــر في أُصول اللُّغة والنَّحو، فُؤَاد ترزي، ص128، والقياس، د.سعيد الزُّبيدي،ص 35.
78. المصدر السابق، الخصائص ، تحـ: مُحَمَّد علي النجَّار، ج 1، ص 112.
79. السيوطي، الاقتراح، تحـ : أَحمد مُحَمَّد قاسم، ص 104.
80. حِجارةٌ رَخْوةٌ.
81. ابن جني ، الخصائص ، ج 1 ، 110 ، 111.
82. المصدر نفسه، ج1، 115.
83. الأَستراباذي، شرحُ الرَّضيُّ على الكَافية ، ج1 ، ص 217.
84. المصدر نفسه، ج1 (218) .
85. الكُرُّ : بضمِّ الكاف مِكيالٌ معروف عندهم : كَالصَّاعِ .
86. الأَستراباذي، شرح الرَّضيِّ على الكافية ، ج1، ص 238.
87. المصدر نفسه، ج1، ص (244 ،245).

88. المصدر السابق،ج1،ص 483 –484.وينظر فى الجزء والمصدر نفسه(356، 364،443).
89. المصدر السابق، ج 1 (306).
90. المصـــدر نفســـه، ج 2 (175، 176) وينظرُ الجزءُ نفسَهُ،ج3 (394، 395، 465)، ج 4(85، 137).
91. المصدر نفسه، ج1 ، ص331،332.
92. المصدر نفسه، ج1 (ص 404).
93. المصدرُ السابق، ج 2 (ص 227) وينظر فى المصدر نفسه ، ج 2 (ص 230 – 231).
94. المصدرُ نفسه، ج 1(ص 397) وينظر المصدرُ نفسَهُ ج 23 (451).
95. المصدر نفسه، ج1، ص(285). وينظر المصدر نفسه ج1، ص (190)، ج2، ص (118).
96. ابن منظور، لسان العرب ،مادَّه (ج ، م ، ع) ، ص (58) مجلد (8) .
97. الزُّبيدي، تاجُ العروسِ، تحـــ: عبد الكريم الغرباوي، مادة (ج، م،ع)، ص(451- 463) ج 2. عبد العليم الطحَاوي وعبد الستَّار فرَّاج، 1403هـــ– 1983م.
98. الجرجاني ،كتابُ التَّعريفات ، ت : ابراهيم الابياري ، ص (24) .
99. السيُّوطي ،الاقتراح ، تحـــ : أَحمد محمد قاسم ، ص (88 ، 89) ينظر الأُصولُ اللُّغويَّة في كتاب الخصائص ، رسالة ماجستير، مُحَمَّد الحجوج، ص (169).
100. المصدر نفسه، الاقتراح، ص(89)، وينظر الخصائص، ص189، 190،ج1.
101. المصدر نفسه، ص89 . وينظرُ المصدرُ نفسُهُ ص (8) مُقدَّمةُ المُحَقِّق : أَحمد مُحَمَّد قاسم في بعض ملاحظاته على الامام السيوطي، وينظر أَيضًا أُصول النَّحو العربي، د.محمود أَحمد نحلة ص (77 ، 93)، ويُنظر أَيضًا النَّحو العربي، د. محمود ياقوت، ص (225 – 226)، دار المعرفةِ الجامعيَّةِ، 1994.
102. الأَستراباذي، شرحُ الرَّضيِّ على الكافيةِ، ج4 (7).
103. المصدر نفسه، ج 1 ، ص (177) .
104. المصدر نفسه ، ج 2 ،ص (109) .
105. المَصدرُ نفسه، ج 3 ، ص 395، ويُنظر المصدر نفسَه، ج 2 (157)، ج3 (394)، ج1 (439).
106. ابنُ الأَنباري، الإغرابُ في جدلِ الإعرابِ ولُمعُ الادلَّةِ، تحـــ: سعيد الأَفغاني، ص(46، 141، 143).
107. الجرجانِي التَّعريفاتُ ، تحـــ : إبراهيم الإبياري ، ص (34) .
108. حسَّان، تمَّام ، الأُصولُ ، ص (69) ويُنظرُ في المَوضوعِ نفسِه ، ص (216) .

109. الأَستراباذيّ، شرحُ الرَّضيِّ علَى الكَافية ، ج1 (284) .
110. المَصدرُ السَّابقُ ، ج1 (389) .
111. المصدرُ نفسه، ج 4 (287) . ويُنظرُ المصدرُ نفسه ، ج 3 (17) .
112. المصـــدر نفسه، ج 3، ص (393). ويُنظر فى المصدر نفسه، ج1 ص (74، 85، 106، 124، 127، 132، 368).
113. المَصدرُ نفسه ، ج 3 (85) .
114. المصدر نفسه ،ج 1 (521، 522) .
115. ابن منظور، لسان العرب، مادة (ع-ل-ل)،ج13،ص(495،498) .
116. ابن فارس،أبو الحسين، معجم مقاييس اللغة،تحقيق : عبد السلام هارون، مج4، ص(12، 13)، دار الفكر .
117. الجرجانِي ،التَّعريفاتُ ، تحـــ : إبراهيم الإبياري ، ص (201) .
118. اللبدي ، مُحَمَّدَ ،مُعجمُ المُصطلحاتِ النَّحويَّةِ والصَّرفيَّةِ ، ص (157،158).
119. ترزي ، فؤاد ،في أُصولِ اللُّغةِ والنَّحو.
120. نحلة، محمود، أُصولِ النَّحو العربي ، ص (124) .
121. عبابـــنة، جعفـــر، مَكانةُ الخليلِ ، ص (85). ويُنظرُ نظريةُ التَّعليلِ في النَّحو العربي، من القُدماءِ والمُحدثينَ حسن خميس الملخ ، ص (36)، ط 1، دارُ الشِّروقِ ،2000.
122. نحلة ،أُصولُ النَّحو العربي ، ص (124) .
123. أَبـــو المكـــارم، علي، أُصول التفكير النَّحوي ، ص (165) . يُنظر الايضاحُ في عِلَلِ النَّحو لأَبي القَاسم الزَّجَّاجِي ، تحـــ : د مازن المبارك ، مُقدَّمةُ شوقي ضَيف ، ص ب – ج .
124. عبابـــنة، جعفر ،مكانةُ الخليلِ ،ص80–104. ويُنظر نظريةُ التَّعليلِ في النَّحو العربي، حسن الملخ، ص41.
125. ابنِ الأَنباري ،يُنظرُ لُمعُ الأَدلَّةِ ، ص(112، 115، 117)، الاقتراح للسيُّوطي، تحـــ : أَحمد مُحَمَّد قاسم، ص (112،139) ، ويُنظرُ كتاب ابنِ الأَنباري وجهوده في النَّحو، جميل علوش، ص188، 1981، الدارُ العربيَّة، ليبيا–تونس .
126. ابنِ السَّرَّاجِ ،الأُصولُ ، تحـــ : حُسين الفتلي، ص35 .
127. الزَّجاجِي ، الايضاحُ في علِلِ النَّحو، تحـــ: مازن المبارك ، ص (64 ، 65).
128. الملخ، نظريةُ التَّعليلِ ، ص (54 ، 55).
129. ابن جنِّي ،الخَصائِصُ ج 1 ، ص (16) .

130. الحِجُوج ، مُحَمَّد ، الأُصولُ اللُّغويَّةُ في كتابِ الخصائص، رسالةُ مَاجستير، ص (111) .
131. ابن جنِّي، الخَصائِصُ ، ج1 ، ص49 . ويُنظر أُصولُ النَّحو ، مُحَمَّد الحلواني ، ص111،112 .وينظرُ موضوعُ العِلَّةِ النَّحويَّةِ بينَ النَّظريَّةِ والتَّطبيقِ ، نهاد فليح،وذلك للاستزادة عن مَعنى العِلَّــةِ النَّحويَّةِ وكيف نشأَتْ، ص(161، 190)، مجلَّةُ آدابِ المستنصريَّة،العدد 14،مديريةُ دارِ الكُتبِ للطِباعةِ والنَّشرِ، جامعةُ المَوصِلِ، 1406هــ-1986م .
132. المصدر نفسه، الخصائص، ج1 ، ص165 ، ويُنظرُ أُصولُ النَّحو، د.مُحَمَّد الحلواني ،109-111 ، ويُنظرُ الاقتراح للسِّيوطي ، ص123،124 .
133. القُرطبــي، ابــنِ مضاء ،كتابُ الردِّ على النُّحَاةِ، تحــ: شوقي ضيف، ص (130،131)، دارُ المعارف.
134. الزَّجاجِي، الايضاح فى علل النَّحو ، تحــ: د. مازن المبارك ، ص هــ : مُقدَّمةُ د. شوقي ضيف ، يُنظرُ أُصول النَّحو العربي ، محمد عيد ، ص (153 ، 157) .
135. الشَّامي، موازنة ، ص (190).
136. الأَستراباذي، شرحُ الرَّضيِّ على الكافية ،ج1، ص69،70.
137. الشَّامي ،موازنةٌ ، ص191، 192.
138. الشُّوملي، علي، شرحُ كافيةِ ابن الحاجب،ص52،53، وانظر شرحَ الرَّضيِّ، ج1، ص43،ج2، ص28 .
139. الشَّامي، موازنة، ص192 .
140. دمشقيَّة، عفيف، المُنطلقاتُ التأسيسيِّة والفنيِّة إلى النَّحو العربي ، ص 129،138، ط1 ، بيروت ،1978.
141. الأَستراباذي، شرحُ الرَّضيِّ على الكافيةِ ، ج1، ص 405 .
142. المصدرُ نفسه،ج3 ، 170 .
143. ابنُ منظور، لسانُ العربِ ، مادَّة (ح، م، ل) ، مج 11، ص(176،177).
144. اللبدي ، مُعجمُ المُصطلحاتِ ، ص 67.
145. دوزي ، تكملةُ المَعاجمِ العَربيَّة، ص 445، ج7، 1992.
146. الجرجاني ، التَّعريفات ،ص202، ويُنظرُ أُصولُ النَّحو العربي، مُحَمَّد عيد، ص166
147. الأَستــراباذي، شرحُ الرَّضيِّ على الكافية، ج1(508)، ويُنظرُ المصدرُ نفسه، ج1(512)، ج2 (446)، ج3 (169).
148. المصدرُ السابق، ج 1(512) وينظر المصدر نفسه ،ج3 (7)، ج2 (446،452)، ج3 (169).

149. ابنِ منظورٍ ، لسانُ العربِ ، مادَّة (و،ج.د) ، مج 3، ص446.

150. دوزي، رينهارت، تكملةُ المعاجمِ العربيَّةِ ، نقله إلى العربيَّةِ ، د. جمال الخيَّاط ، ص 98 ، ج 11، دارُ الشُّؤونِ الثَّقافيَّة العامَّة- بغداد ،2001.

151. الأَستراباذي، شرحُ الرَّضيِّ على الكافية ، ج1(295).

152. ابنُ منظورٍ ، لسانُ العربِ ، مادَّة (ع،ر،ض) ،مج 7، ص 168،169 .

153. دوزي ، رينهارت ، تكملةُ المعاجمِ العربيَّةِ ، ترجمة د. مُحَمَّد سليم النِّعيمي ، مُراجعة : جَمال الخيَّاط ، ج7، ص 178، دارُ الشُّؤون الثَّقافيَّةِ العامَّة –بغداد –1992.

154. الأَستراباذي، شرحُ الرَّضيِّ على الكافية ،ج3 (120).

155. المصدر نفسه، ج3 (135)، ويُنظرُ المَصدر نفسُه، ج3 (138، 181).

156. مُصطفى، إبراهيمُ وآخرون،المُعجمُ الوسيطُ، ج2، ص588، المكتبةُ الإسلاميَّة، استانبول – تركيا.

157. دوزي، تكملة المعاجم العربية، ص160، ج7، ترجمة : مُحَمَّد النِّعيمي، مراجعة جمال الخياط.

158. الأَستراباذيّ، شرحُ الرَّضيِّ علَى الكَافية ، ج3 (180،181).

159. المصدر نفسه، ج3 (169).

160. السِّيوطي، الاقتراح، ص116.

161. الاستراباذي، شرح الرضي على الكافية ، ج2 (412) .

162. المصدر السابق،ج4(357)، ويُنظرُ المَصدرُ نفسَهُ،ج3 (342) .

163. المصدر نفسه، ج3 (62).

164. المَصدرُالسابق، ج3 (81)، ويُنظرُ المَصدرُ نفسُه،ج 3 (451)،ج 4(339)، وينظر الاقتراح (ص 115) .

165. ابنُ منظور، لسانُ العَربِ ، مَادَّة (ش ، ب ، هـ) ، مج 13 ، ص (503) .

166. اللبدي، مُعجَمُ المُصطلحَاتِ النَّحويَّةِ والصَّرفيَّةِ ، ص (83) .

167. الأَستراباذي، شرحَ الرَّضيِّ على الكافية ، ج 2 (45)

168. المصدر نفسه ، ج 3 (83) ، وينظر المصدر نفسه،ج 1(104، 105) ، ج 3 (61، 73) ، ج 4 (17، 330) . وينظر الاقتراح ، ص (115،116) .

169. ابنُ منظور، لسان العرب ، مادَّة (د ، ل ، ل)، مج12، ص 248، 249.

170. الجرجانِي ، التَّعريفاتُ ، ص139 .

171. الأَستراباذي، شرحُ الرضيِّ على الكافيةِ ، ج 3 (324، 326) .
172. المصدر نفسه ،ج 3 (156،157) . وينظر المصدر المصدر نفسه ، ج 3 (451) ج 4 (339) ، والاقتراح ص (115) .
173. ابنُ منظورٍ، لسانُ العَربِ ، مَادَّة (ث ، ق ، ل) ، مج (11) ، ص (86) .
174. الأَستراباذي، شرحُ الرَّضيِّ عَلَى الكَافيةِ ،ج 3 (170) .
175. المصدر نفسه، ج4 (130) ، وَيُنظرُ المَصدرُ نفسُه، ج 3 (394)، ج 4 (127، 131) .
176. ابنُ منظورٍ، لِسانُ العَربِ ، مادَّة (خ ، ف ، ف) ،مج (9) ، ص (79) .
177. الورَّاقِ، أَبو الحَسنِ عَبدُ اللهِ علْلُ النَّحو ، تحـــ : مَحمُود مُحَمَّد نصَّار ، ص (83) ، ط1، دارُ الكُتبِ العِلميَّهِ ، بيروت _ لبنان ، 1422 هـــ-2002 م.
178. الأَستراباذي، شرحُ الرَّضيُّ على الكافية، ج 1 ،ص (85).
179. المصـــدر السابق،ج 2 (412)، وقد ورد ذكرُ هذا المِثالَ في العِلِ التَّعليميَّةِ والقياسيَّةِ ص70. ويُـــنظرُ المَصدرُ نفسُه، ج 1(88)، ج 3 (394). وَيُنظرُ شرحُ المَراحِ في التَّصريفِ للعَلاَّمةِ، بـــدرُ الدِّينِ ، تحـــ : عَبد السَّتَّارِ جَوَاد، ص (81) .وينظرُ كتابُ المُذكَّرِ والمؤنَّثِ لأَبي حاتمِ السَّجستانِي، د. طارق عبد عون الجنابِي،188، وذلكَ للاستزادةِ عن علَّتي الخِفَّةِ والثِّقلِ .
180. ابنُ منظور، لسانُ العَربِ ، مادَّة (ف ، ر ، ق) ،مج 1 ، ص (299،301) .
181. دوزي، تكْملةُ المَعاجِمِ العَربيَّةِ ، ص(56) ،ج 8 ، ط 1 ، 1997.
182. الأَستراباذي، شرحُ الرَّضيِّ على الكافية، ج 3 (325) .
183. المصدر نفسه ،ج1(85). وَيُنظرُ نفسُهُ، ج 3(330، 366)، ج 4(331).وذكرَ هذا الموضوع في علَّة الخِفَّة، ص75.
184. المصـــدرُ السابق،ج1 (229) .ويُنظـــرُ في المَصـــدرُ نفســـهُ ج1(70، 183، 382، 499)، ج 3 (38، 85، 357) ، ج 4 (446، 447). ويُنظرُ الاقتراحُ ، ص(115) .
185. المصدر نفسه، ج 2 (125 ، 126) .
186. ابن منظور، لِسانُ العرب ، مادَّةُ (ع،و،ض)، مج7، ص192.
187. الحمُوز، عبد الفَتَّاح ، ظاهرةُ التَّعويضِ في العَربيَّةِ ومَا حُملَ عَليها من المسائلَ ، ص (6) دارُعمَّار.
188. الأَستراباذي، شرحُ الرَّضيِّ على الكافية ، ج 1 (437).
189. المصدر السابق، ج 3 (276)، ويُنظـــرُ المَصدرُ نفـــسهُ ، ج 1 (446)، ج4 (355) .
190. ابنُ منظور ، لسانُ العَربِ ، مادَّةُ (ن ، ظ ، ر) ، مج (5) ، ص (219) .

191. الملخ، حسن، نظريةُ التَّعليلِ في النَّحو العربي ، ص (127) .
192. الأَستراباذي، شرحُ الرَّضيِّ على الكافيةِ ، ج 3 (40) .
193. المَصدرُ نفسه، ج1 (172) .
194. ابنُ منظور، لسانُ العربِ ، مادَّةُ (ش ، ك ، ل) ،مج 11 ، ص (356، 357) .
195. الكَفوي ، أَبو البقاءِ ،الكُلِّياتُ ، مُعجمٌ في المُصطَلَحَاتِ وفروق اللُّغويَّة ، إِعداد : د . عَدنَان دَرويش ومُحَمَّد المِصرِي ،ص (843) ط 11 ، مُؤسَّسةُ الرِّسالةِ ، بيروت _ شارعُ سُوريا، (1412 هـ – 1992 م).
196. الأَستراباذي، شرحُ الرَّضيِّ على الكافيةِ ، ج3 (201) .
197. ابنُ منظور، لسانُ العَربِ ، مَادَّة (و ، ج ، ب) ، مج 1 ، ص (793) .
198. الجِرجَاني ،التَّعريفاتُ ، ص(323) .
199. الملخ ،حسن ،نظريةُ التَّعليل في النَّحو العربي ،ص107 .
200. الأَستربَاذي، شرحُ الرَّضيِّ على الكافية ، ج4(233،234).
201. المَصدرُ السابق، ج 2 (441، 442). وَيُنظر المصدر نفسه ج 1(229،340)،ج 2(112)، ج 3 (358) ويُنظر كتابُ المُقتصدِ في شرحِ الايضاحِ لعبد القاهر الجِرجاني ، تحقيق : د . كاظم بحر المرجان ، مج 1 ، ص 375، 1982 ، منشُورات وزارة الثَّقافة والإِعلام ، بغداد– العراق .
202. الملخ، نظريةُ التَّعليلِ في النَّحو العربي، ص 108. ويُنظر مُعجمُ المُصطلحاتِ النَّحويةِ والصَّرفيةِ ، مُحَمَّد اللبدي ، ص (59) .
203. الأَستراباذي، شرحُ الرَّضيِّ على الكافيةِ، ج 4(45، 46). وينظر كتاب المُقتَصَد فى شرح الايضاح ،ج 1، ص(435).
204. المصدر نفسه، ج 4 (375) وينظر المصدر نفسه ج1 (484)، ج3 (313)، ج4 (336 ، 376).
205. أنيس ، ابراهيم وآخرون، المعجم الوسيط ، أشرف على الطبع، حسن علي عطيَّة ، ومُحَمَّد شوقي أمين ، ج 2 ، ط 2، ص (777) .
206. الورّاق ، أَبو الحسن ،عِلَلَ النَّحو ، ص (84) .
207. الأَستراباذي، شرحُ الرَّضيِّ على الكافية ، ج 3 (171) .
208. المصدر نفسه، ج 1 (397)، وينظرُ المصدرُ نفسُه، ج1(198، 382 ،392، 524)، ج 2 (134، 219، 246، 278، 307) ،ج 4 (399 ، 446) .

209. المصدر نفسه ،ج 2 (47، 48، 49) .

210. أَنيس ، إبراهيم، المُعجمُ الوسيط ، مادّة (ق ، ل ، ل) ص (756)، ج 1.

211. الأَســـترابادي، شـــرحُ الرَّضيِّ على الكافية، ج 1(452،454، 455) وينظر المصدر نفسه ، ج 3 (168 ، 196) ، ج 4 (125 ، 234 ، 235 ، 247).

212. المصدر نفسه، ج4 (128،129) .

213. ابن فارس ، أَبو الحُسين ،مُعجمُ مقاييس اللغة ، مج 3 ، ص (769) .

214. دوزي ،تكلمـــةُ المعـــاجم ، ج 8، ص (429) ، ط1 ، 1997 ، تـــرجمه : د . مُحَمَّد سليمُ النِّعيمي ، مُراجعة جمال الخيَّاط .

215. الاستراباذي، شرح الرضي على الكافية،ج1 (452،454) .

216. المصدر نفسه ، ج 4 (256) ، وينظر المصدر نفسه ج 1 (111 ،521) ، ج 4 (234) وينظر الاقتراح للسيوطي، ص(115،116).

217. ابن فارس، مُعجم مقاييس اللُّغة ، مج 3 ، ص (362) .

218. الأَستراباذي، شرحُ الرَّضيِّ على الكافية، ج1(157، 158). ويُنظرُ المصدرُ نفسهُ،ج1(471، 524) ،ج2(425) ، ج3(181) ،ج4 (234) .

219. سورة المائدة (119) .

220. الأَستراباذي، شرحُ الرَّضيِّ على الكافية ، ج 3 (180،181) .

221. ابنُ منظور، لسانُ العربِ ، مج 2 ، ص (242 ، 243) ، مادَّة (ح ، و ، ج) .

222. المصدرُ نفسه ، مج 13، ص (336،337) مادَّة (ق ، ر ، ن) .

223. الجرجاني ،التَّعريفاتُ ، ص (223) .

224. الأَستراباذي، شرحُ الرَّضيِّ على الكافية ، ج 3 (279).

225. المصدرُ نفسه،ج4(293). ويُنظرُ المصدرُ نفسُهُ،ج1(308،520)،ج3(109، 110).

226. ابنُ منظور، لسانُ العربِ ، مادَّة(ض،ر،ر)، مج4، ص483،484.

227. عبد اللطيف، مُحَمَّد حماسة، الضَّرورةُ الشِّعريَّةُ في النَّحو العربي، ص المُقدَّمة(5،13)، مكتبةُ دارِ العُلومِ–دارُ مرجانَ للطِباعةِ. ويُنظرُ الضَّرائر وما يسُوغُ لِلْشاعرِ دونَ النَّاثِرِ، تأْليف: محمود شكري الأَلُوسي، شرحهُ: مُحَمَّد بهجة الأَثري البغدادي،ط1، دارُ الأَفاقِ العربيَّة، القاهرة، 1418هـ–1998م . وتُنظرُ مجلَّةُ كُلِّيَّةِ الآدابِ بجامعـــة الرِّياضِ، مُحَمَّد عبد الحميد سعيد،، الضرورةُ عند النحويينَ، ص152، مج4، س4، (1395–1396هـ)، (1975–1976م).

228. الأَستراباذي، شرح الرضي على الكافية،ج2(421،422). ويُنظرُ المصدر نفسُهُ، ج1(107، 108، 394، 395، 398، 399) ،ج2(235) ،ج3 (169،369). وَيُنظرُ الخصائصُ،ج1(70)، ج2(371).

229. المصدر نفسه، ج 1 (397).

230. المصدر السابق ، ج3 (138) . وينظر المصدر نفسه ج 1 (109).

231. ابنُ منظورٍ، لسانُ العربِ ، مادَّة (ل ، ز ، م)، مج 12 ، ص (542).

232. الجرجانِي ،التَّعريفاتُ ، ص (244) .

233. من مؤلفات أبي علي الفارسي ، واسمه المسائل القصرية، ومثله المسائل البغدادية وغيرها .

234. الأَستراباذي، شرحُ الرَّضيِّ على الكافية ، ج 4 (215)، ويُنظر المصدرُ نفسُه، ج 1(398، 522)، ج 3 (61،181) .

235.المصدرُ نفسه ، ج 2 (165) .

236. ابنُ منظورٍ، لسانُ العربِ ، مادة (ن ، ق ، ل) ،مج 11، ص (674) .

237. الكَفوي ، الكُلِّيات ، ص (902) .

238. الأَستراباذي ، شرحُ الرَّضيِّ على الكافية ، ج 3 (327). ويُنظر المصدرُ نفسه ج2 (109)، ج 4، ص (133،857) .

239. المصدر نفسه،ج4 (134،135).

240. ابنُ منظورٍ، لسانُ العربِ ، مادَّة (ل،ب،س) ، مج 6، ص202،204.

241. الملخ، نظريةُ التَّعليلِ في النَّحو العربي، ص130.

242. الأَستراباذي، شرحُ الرَّضيِّ على الكافيةِ ، ج3(177، 178) .

243. المصدر نفسه،ج 2 (412). ويُنظر الخصائصُ، ج 2 (171) ،والأُصول اللُّغويَّة في كتابِ الخصائصِ لابنِ جنِّي ، رسالة ماجستير ، مُحَمَّد الحجوج، ص (138).

244. ابنُ منظور، لسانُ العربِ، مادّة (ط ، ر ، د) ،مج 3 ، ص (268).

245. التهانوي ،كشفُ الظُّنونِ ، ج 1 ، ص (221) .

246. الأَستراباذي، شرح الرضي على الكافية : ج 3 (169، 170).

247. سورةُ النمل (72) ، قالَ تعالى: ((قَلْ عسى أَنْ يكونَ رَدِفَ لَكُم بعضَ الَّذِي تَستعجِلونَ)).

248. الأَستـــراباذي، شـــرحُ الرَّضي على الكافية، ج4(136). ويُنظرُ المصدرُ نفسُهُ ،ج1(396)، ج3 (107، 330) ،ج4 (187، 188، 245، 246).

249. ابنُ منظورٍ، لسانُ العربِ،مادَّة (غ،ن،ى) ،مج 15،ص136،137 .

250. القاسمُ،يحيى،التَّعليلُ النَّحوي عند البصريينَ، ص92،مج17،عدد8،مجلَّةُ جامعة تشرين،1995م

251. الأَســـترابَاذي، شرحُ الرَّضيِّ على الكافية، ج4(126). وينظرُ المصدرُ نفسُهُ ج2(190)، ج4(232، 354، 446). وينظرُ الاقتراحُ ، ص 115، 116.

252. المصدر نفسه، ج4 (446) .

253. ابنُ منظورٍ ،لسانُ العربِ ، مادَّة (أ ، ك ، د) ،مج 3 ، ص 74 .

254. الجرجاني ، التعريفات ،ص (71) .

255. الأَستراباذي، شرحُ الرَّضيِّ على الكافية، ج 4 (158)، وينظر في المصدر نفسه ج 4 ، ص (17، 28)، ج2 (280). وينظر الخصائص، ج3 (603)، والاقتراح ص(115،116)و الأَصول اللُّغوية في كتاب الخصائص لابن جني، رسالة ماجستير، محمد الحجوج، ص(149).

256. سورةُ الزُّخرف (33).

257. سورةُ الأَعرافِ (75).

258. الأَستراباذي، شرحُ الرَّضيِّ على الكافيةِ، ج2 ص (279 ،280).

259. ابنُ منظورٍ، لسانُ العربِ ، مادَّة (ن،ق،ض) ، مج7، ص242.

260. الجِرجاني ، التَّعريفات ، ص 315.

261. الأَستراباذي، شرحُ الرَّضي على الكافية، ج4 (16،17)، وينظر أيضًا الاقتراح، ص(115، 116).

262. المصدر نفسه ، ج 2 (160) .

263. ابنُ منظورٍ، لسانُ العربِ ، مادة (ل ، ف ، ظ)، مج 7 ص (461) .

264. الجرجانيّ ،التَّعريفاتُ ، ص (247) .

265. سورةُ الطلاقِ (11) .

266. الأَستراباذي، شرحُ الرَّضيِّ على الكافية ، ج 3 (57، 58).

267. ابنُ منظورٍ، لسانُ العرب ، مادَّة (ع ، ن ، أ) ،مج 15 ص (106).

268. الجرجانـــي ، التَّعريفات ، ص (281) . ويُنظر المصدر نفسه ص (285) .وينظرُ موضوعُ الحمـــلِ على المَعنى عند النُّحاةِ العرب،د.مُحَمَّد يُوسُف حبلَّص،وذلك للستزادة عن موضوعِ عِلَّة الحملِ على المَعنى،ص127،172 وبالضبط ص 139، العدد15، حوليات كُلِّيةِ دارِ العلومِ، مطبعةُ جامعة القاهرة، 1992 م.

269. سورةُ الأَحزاب(30 ، 31).

270. الأَستراباذي، شرحُ الرَّضيِّ على الكافية ، ج3 (56، 57) .

271. الفرزدق، شرحُ ديوانِ الفرزدق، ضبط معانيه: إيليَّاالحاوي، من قصيدةٍ بعنوان: عَزَفْتَ بأَعشاشٍ ومَا كِدْتَ تَعْزِفَ،ج2،ص117،ط2، الشَّركةُ العالميَّةُ للكِتابِ، مؤسَّسةٌ خليفةُ للطباعة، 1995م، وقد رويت كلمة (مُجلَّف) في الدِّيوان (مُجرَّف) ، ومعنى مُسْحتًا : مادخلَهُ الغُشُّ والحرامُ والحيلةُ ، ومعنى مُجلَّف أَو مُجرَّف : المُستأْصلُ والبائد .

272. الأَستراباذي، شرحُ الرَّضيِّ على الكافية ، ج 2 (355).

273. ابنُ منظورٍ، لسانُ العرب ، مادَّة (ح ، ل ، ل)، مج 11 ، ص (163).

274. اللبدي ، مُعجمُ المُصطلحاتِ النَّحويَّة والصَّرفيَّة ، ص (66).

275. الأَستـــراباذي، شرحُ الرَّضيِّ على الكافية، ج 2(175 ، 176) .ويُنظرُ المصدرُ نفسُهُ، ج 4(354 ، 355)، وينظر الخصائص ج3 (538).

276. المصدر نفسه، ج 2 (191) .

277. ابنُ منظورٍ، لسانُ العرب ، مادَّة(ش، ي، ء) ،مج 1 ،ص(103) .

278. الجرجاني ،التعريفات ، ص (170) .

279. المصدر نفسه ، ص(170) .

280. الأَستراباذي، شرحُ الرَّضيِّ على الكافية ،ج 2(415)، وينظر المصدر نفسه، ج2(76)

281. المصدر السابق، ج2 (427 ،428).

282. ابنُ منظورٍ، لسانُ العرب، مادَّة (ع – د – ل) مج 11، ص (432، 435).

283. العجـــم ،رفيق، موسوعة مصطلحاتِ أُصولِ الفقه عند المسلمين، ص 45، ج 1 (أ– ع) مكتبة لبنان – ناشرون .

284. الأَستراباذي ،شرحُ الرَّضيِّ على الكافية ،ج 4 (133) .

285. ابنُ منظورٍ، لسان العرب ، مادَّة (ق، ر، ب) ، مج 1، ص (662 ، 666).

286. دوزي، تكملةُ المَعاجِمِ العربيَّة ، ص (212 ، 213) ،ج 8 ، 1997 م.

287. ابنُ منظورٍ، لسانُ العربِ، مادة (ج – و – ر) ، مج 4 ، ص (153) .

288. العجم، موسوعةُ مصطلحاتِ أُصولُ الفقهِ عند المسلمينَ ، ص 1358، ج 2 (ع – ي) .

289. تعليلُ لأَولوية الانفصالِ في بابِ خلتُ،فكأَنَّهُ قالَ وأَمَّا في مفعولي خِلتُ .

290. الأَستراباذي، شرحُ الرَّضيِّ على الكافية ،ج 2 (439) . يُنظرُ الاقتراحُ ، ص (115 – 116) .

291. المصدر نفسه،ج 4 (92). ويُنظرُ الاقتراحُ ، 115 – 116.

292. ابنُ منظورٍ، لسانُ العربِ ، مادَّة (ك – ر – ه)، مج 13 ، ص(534 ، 535).

293. دوزي ،تكملةُ المَعاجمِ العربيَّةِ ، نقل : جمال الخيَّاط ، ص 75 ، ج9 ، 1999 م.

294. الأَســـتراباذي، شرحُ الرَّضيِّ على الكافية،ج1(87)، ويُنظرُ المصدرُ نفسُهُ، ج3(207)، ج4 ، ص (21).

295. المصدر نفسه ، ج 3(294).

296. ابنُ منظورٍ، لسانُ العربِ ، مادَّة (غ – ل – ب) ،مج 1، (651) .

297. الحمُوز،عبد الفتَّاح ،ظاهرةُ التغليب في العربية، ص (13)، ط 1 ،1993، جامعة مؤتة .

298. الاستراباذي ، شرح الرضي على الكافية، ج1(126،127) .

299. المصدر السابق ، ج 3(349) .

300. ابنُ منظورٍ، لسانُ العربِ ، مادَّة(م ، ن ، ع) ، مج 8، ص(343 ،344) .

301. التَّهانوي، الكشَّافُ ، ج1(263) .

302. الأَستراباذي، شرحُ الرَّضيِّ على الكافيةِ،ج3 (159). ويُنظرُالمصدرُ نفسُهُ، ج2 (81، 97، 115).

303. المَصدرُ نفسه، ج 2(280،281).

304. ابنُ منظورٍ، لسانُ العربِ ، مادَّة(ع ، ذ ، ر) ،مج 4، ص(545) .

305. دوزي ، تكملةُ المعاجمِ العربيةِ، ص(165) ،ج 7 ،1992م وتُنظرُ الصَّفحةُ 164 .

306. الأَستراباذي، شرحُ الرَّضيِّ على الكافية، ج3 (409) .

307. المصدر نفسه ، ج3 (303) .

308. ابنُ منظور، لسانُ العربِ، مادَّة(ف ، ر،ع) ،مج 8،ص(246) .

309. الجرجَانِي، التَّعريفات ، ص(213) .

310. الأَستراباذي، شرحُ الرَّضيِّ على الكافية، ج 4 (331).

311. ابنُ منظورٍ، لسانُ العرب ، مادَّة (ن،ف،ا) ، مج15، ص(336،337).

312. الجرجانِي،التَّعريفاتُ ، ص92.

313. الأَستراباذي، شرحُ الرَّضيِّ على الكافية، ج4(158).

314. ابنُ مَنظورٍ، لسانُ العربِ ، مادَّة (خ،ف،ا) ، مج 14، ص234.

315. الجرجاني ،التَّعريفات، ص 134.

316. الأَستراباذي ، شرحُ الرَّضيِّ على الكافية ،ج 3 (341، 342).

317. ابنُ مَنظورٍ،لسانُ العربِ ، مادَّة (و،ل،ي) ،مج 15،ص411،412 .

318. الأســـترابادي ، شـــرحُ الرَّضيِّ على الكافية ،ج3(294) . وقد ذكرتُ هذا المِثالَ في عِلَّة الكراهةِ ، ص106.

319. المصدر نفسه، ج 4 (14).

320. ابن منظورٍ، لسانُ العربِ ، مادَّة (ض – م – ن) ،مج 13،(257).

321. السِّيوطي، الأَشباهُ والنَّظائرُ ، (250 ، 251) ، وتُنظرُ ص(241 – 253).

322. سورةُ الذاريات (23).

323. البغدادي،خزانةُ الأدب،ص(552، 553)، ج6، ط1، مكتبة الخانجي بالقاهرة، 1406هـــ–1986م ، والبيت من قصيدةٍ لأَبي قيس بن الأسلت.

324. الأَستراباذي، شرحُ الرَّضيِّ على الكافية، ج3 (181). وينظرُ المصدرُ نفسُهُ، ج1(458، 497)، ج2(472). وانظرَ الخصائص، ج2 (302)، ج3 (84، 85)، وينظرُ التَّبيينُ، للعُكْبَري، ص116، 177،مسْأَلةُ ((غيرُ بينَ الإعرابِ والبناءِ)).

325. المصدر نفسه ، ج3 (225) . ويُنظرُ المصدرُ نفسُهُ،ج3 (226) .

326. ابنُ منظورٍ،لسانُ العربِ ، مادَّة (ن،س،ب) ،مج 1،ص(755،756) .

327. اللبدي، مُعجمُ المُصطلحاتِ النَّحويَّةِ والصَّرفيَّةِ ، ص222 .

328. الأَستراباذي، شرحُ الرَّضيِّ على الكافيةِ ، ج1(454) .

329. المصدر نفسه، ج2(412). وينظرُ المصدرُ نفسُهُ، ج1(108، 392، 517)، ج4(23).

330. ابنُ منظورٍ،لسانُ العربِ ، مادَّة (ع،م،م) ، مج12،ص426.

331. التهانوي ، الكشَّافُ ، ج2، ص1236.

332. الأَستراباذي، شرحُ الرَّضيِّ على الكافية ، ج3 (206، 207) .

333. المصدر السابق، ج1(349).

334. ابنُ منظورٍ،لسانُ العربِ ، مادَّة (ر،ك،ب) ، مج1،ص432 .

335. اللبدي، مُعجمُ المُصطلحاتِ النَّحويَّةِ والصَّرفيَّةِ ، ص95.

336. الأَستراباذي، شرحُ الرَّضي على الكافية ، ج2(155) .

337. المَصدرُ نفسه، ج 3 (35). ويُنظرُ المصدرُ نفسُهُ ، ج1(53) .

338. ابنُ منظورٍ، لسانُ العربِ، مادَّة (ب،ن،ا) ، مج14،ص94.

339. اللبدي، مُعجمُ المُصطلحاتِ النَّحويَّةِ والصَّرفية، ص26.

340. الأَســـترابادي، شـــرحُ الرَّضيِّ على الكافيةِ، ج2 (281). وذكرتُ هذا الموضوعَ في عِلَّةِ الامتناع، ص (68).

341. المَصدرُنفسه،ج3 (307). ويُنظرُالمصدرُنفسهُ،ج3 (55،181،182). ويُنظرُالخصائصُ،ج1، ص (38) .

342. ابنُ منظورٍ، لسانُ العربِ ، مادَّة(ج،ن،س) ،مج6،ص43.

343. العجم ، رفيق، موسوعةُ مصطلحاتِ أُصولِ الفقهِ عند المسلمينَ ، ص1357،ج2 .

344. الأَستراباذي، شرحُ الرَّضيِّ على الكافية ،ج4 (14) .

345. ابنُ منظورٍ، لسانُ العربِ ، مادَّة(و،ه،م) ،مج 6 ،ص43.

346. الكفوي ، الكلِّيات ، ص314 .

347. الأَستراباذي، شرحُ الرَّضيِّ على الكافية،ج2 (227). وينظرُ الخصائصُ ،ج1(284)، ورسالةُ الأُصولِ ،ص151.

348. المصدر نفسه، ج1(129) .

349. ابنُ منظورٍ، لسانُ العربِ ، مادَّة(ح،س،ن) ،مج 13،ص 114–117 .

350. دوزي ، تكملةُ المعاجمِ العربيَّةِ ، ص173،ج3،1981 م.

351. الأَستراباذي، شرحُ الرَّضيِّ على الكافية ،ج 1(306) .

352. الكفوي، الكلِّياتُ، ص208.

353. الأَستراباذي، شرحُ الرَّضيِّ على الكافية،ج3 (85). وينظرُ المصدرُ نفسُهُ، ج1(497، 518، 519، 522) ،ج 3 (73)، ج4 (20). وينظرُ الاقتراحُ (115ــ 116).

354. المصدرُ نفسه، ج 4 (256) .

355. مصطفى، إبراهيم وآخرونَ، المُعجمُ الوسيطُ ، ص81، ج1 .

356. الكفوي ،الكُليَّاتُ ،ص35. ويُنظرُ الأَشباهُ والنَّظائرُ للسِّيوطي، تحـــ: عبد العالِ مكرم،17، 28.

357. الأَستراباذي، شرحُ الرضيِّ على الكافية، ج2 (99).

358. المصدرُ نفسه، ج4 (127) . وينظرُ المصدرُ نفسُهُ ج2 (98) ،ج3 (394، 395).

359. ابنُ منظورٍ، لسانُ العربِ ،مادَّة(ع،ر،ب) ،مج1،ص(588، 589) .

360. اللبدي، مُعجمُ المُصطلحاتِ النحويَّةِ والصَّرفيَّةِ ص14.وينظرُ الأَشباهُ والنظائرُ للسِّيوطي،ص 172، 196.

361. الأَستراباذي، شرحُ الرَّضيِّ على الكافيةِ ، ج4 (19، 20).

362. المصدرُ السابق ، ج1(56، 57). وانظرَ المصدرَ نفسهُ ج1(70).

363. المصدر نفسه ،ج3 (233، 441) .

364. المصدرُ نفسه ،ج1(459) ،ج3 (441) .

365. المصدر نفسه ، ج4 (214) .

366. المصدرُ نفسه ، ج1(58، 511) .

367. المصدرُ نفسه،ج1(393) .

368. المصدرُ نفسه ،ج 1(57، 508، 509) .

369. المصدرُ نفسه، ج1(101، 118، 496) .

370. المصدرُ نفسه ، ج1(101) .

371. المصدرُ نفسه ،ج1(101، 131) .

372. المصدرُ نفسه، ج1 (101، 141) .

373. المصدرُ نفسه،ج1 (101، 141) .

374. المصدرُ نفسه،ج1(101) .

375. ابنُ منظور،لسان العرب، مادة (ح،ج،ج)، مج2، ص 226،8 22

وينظرالصَّحاح،الجوهري،تحـــ: أحمد عبد الغفور عطار، ص304،ج1، مادّة (ح،ج،ج) باب الجيم فصل الحاء.

376. رَضـــا،أَحمدُ، مُعجمُ متنِ اللُّغة، موسوعةُ لُغويَّة حديثةُ ،مادَّة (ح،ج،ج)،مج2، ص30،دارُ مكتبة الحَيَّاة-بيروت، (1377هـــ-1958م).

377. اللبدي، مُعجمُ المُصْطلحاتِ النَّحويَّةِ والصَّرفيَّةِ، ص61 .

378. الشَّامي، أُمَّة السَّلام، موازنةٌ ،ص 220،267.

379. البغدادي، خزانة الأدب، ، تحـــ: عبد السَّلام هارون، ص9،ج1،مكتبةُ الخانَجي بالقاهرةِ.

380. السَّامرَّائي، فاضل ،ابن جنِّي النَّحوي، ص124-125، (1389هـــ-1969م) ، دارُالنَّذيرِ.وَيُنْظَرُ الدِّراســاتُ اللهجِــيَّةُ والصَّــوتيَّةُ عــند ابن جني د.حسام سعيد النعيمي، ص 42، 1980م، دارالرشيد للنشر، مَنْشُورات وزارة الثقافة والاعلام-الجمهُوريَّةُ العِراقيَّة.

381. سورة المائدة (109).

382. الأَستراباذي، شرح الرَّضيِّ على الكافية ،ج1 (43،50).

383. سورة المائدة (6).

384. الأَستراباذي، شــرح الرَّضيِّ على الكافية، ج1 (63). وينظر المصدر والجزء نفسهما (ص 20، 23، 24، 31، 46، 49، 63، 67، 94، 107، 108، 111، 116، 117، 122، 140، 193، 199 ، 200، 208، 210، 216، 219، 225، 231، 235، 238، 240، 247، 250، 255، 258، 262، 279، 300، 306، 308، 335، 429، 445، 458، 490).

385. سورة ص (60) .

386. الأَستراباذي، شرح الرَّضيِ على الكافية، ج 1 (237، 238).
387. سورة التَّوبة (6).
388. الأَستراباذي، شرح الرَّضيّ على الكافية، ج1 (199).
389. المصدر نفسه، ج1، 209.
390. سورة الحاقة (19).
391. سورة الكَهف (96).
392. الأَستراباذي، شرح الرَّضيّ على الكَافية، ج1(209–210).
393. سورةُ البقرة (135).
394. الأَستراباذي، شرحُ الرَّضيّ على الكافية، ج2 (8، 9).
395. سورة الأعراف (18).
396. الأَستراباذي، شرحُ الرَّضيّ على الكافية، ج2 (12) .
397. سورةُ آل عمران (91).
398. الأَستراباذي، شرح الرّضيّ على الكافية، ج2 (56).
399. سورة يُونُس (98).
400. الأَستراباذي، شرحُ الرَّضيّ على الكافية، ج2 (82).
401. سورة النمل (30).
402. الأَستراباذي، شرحُ الرَّضيّ على الكافية، ج2 (288).
403. سورة آل عُمران (6).
404. الأَستراباذي، شرح الرَّضيّ على الكافيَّة، ج2 (310). ويُنظر المصدر والجزء نفسهما (27، 30، 49، 65، 78، 86، 95، 98، 102).
405. سورة البقرة (85) .
406. الأَستراباذي، شرحُ الرَّضيّ على الكافية، ج 3 (23).
407. سورة طه (63).
408. الأَستراباذي، شرحُ الرَّضيّ على الكافية ، ج3 (349،350).
409. سورة يُوسُف (32).
410. الأَستراباذي، شرح الرَّضيّ على الكافية، ج2 (479).
411. سورة الدُّخان (25).
412. سورة القَصَص (58).

413. الأَستراباذي، شرحُ الرَّضيِّ على الكافية، ج3 (156).
414. سورة الانشقاق (1).
415. سورة الانفطار (1، 2).
416. الأَستراباذي، شرحُ الرَّضيِّ على الكافية، ج 3 (174).
417. سورة الاحزا ب (32).
418. الأَستربـاذي، شرح الرضي على الكافية،ج3 (284).
419. سورة الاعراف (44).
420. سورة الزمر (71، 73).
421. الأَستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج4 (12). و ينظر المصدر و الجزء نفسهما،(24، 51، 55، 56، 65، 67، 95، 100، 112، 118، 125، 140، 143، 155، 157). وج4 (13، 29، 37، 41، 50).
422. سورة الشعراء (18).
423. سورة الشرح(1).
424. الأَستراباذي، شرح الرَّضيِّ على الكافية، ج4 (83).
425. سورةُ النِّساء (2).
426. الأَستراباذي، شرحُ الرَّضيِّ على الكافية، ج4 (271).
427. الحَديثي، خديجة، مَوْقفُ النُّحَّاة من الاحتجاجِ بالحَديثِ، ص10،1981م،دارُ الرَّشيد للنشرِ .
428. المَصدر نفسه، ص (20–29) .
429. البغدادي، خِزانة الأَدب ص9، ويُنظر الاقتراح وفيه قولُ أَبي حيَّان في شرح التسهيل عن هذا الموضوع، ص5.
430. السَّامرائي، فاضل، ابنُ جِنِّي النَّحوي، ص 13و(53، 54، 55).
431. المصدر نفسه، ص132، وللاستزادة حول هذا الموضوع من جميع نواحيه يُنظر كتاب موقف النُّحَّاة من الاحتجاج بالحديثِ الشَّريفِ للدكتورة خديجة الحديثي، وكتاب أُصول النَّحو العربي، د. محمود نَحلة، ص (47، 56).
432. الأَستراباذي، شرحُ الرَّضيِّ على الكافية،ج1 (162).وينظر البُخاري، أَبو عبد الله مُحمَّد بنُ إِسماعيل بنُ إِبراهيم، صحيحُ البُخاري، شرحه: الكرماني، ص(151)، كتاب الأَدبِ، بابُ عقوقِ الوالدينِ من الكبائر،ج21،ط 3، (1405هـ–1985م) ، دارُ إِحياء التُّراث، بيروت–لبنان، ونصُّ الحديث : ((إِنَّ اللهَ حَرَّمَ عَليكُم عُقُوقَ الأُمَّهات ومَنْعَ وَهاتَ وَوأَدَ البناتِ وكُرِهَ لكم قيلَ وقَالَ وكَثرةَ السُّؤالِ وإِضاعةَ المالِ)) .

433. البُخاري، صحيح البُخاري،ص17،18، بابُ كيفَ كانَ بدءُ الوحي إلى رسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّم ،ج1، ط2، دارُ إحياء التُّراث، بيروت–لبنان (1401هـ–1981م). ونصُّهُ : ((إنَّما الأعمالُ بالنيَّاتِ وإنَّمَا لِكُلِّ امرئٍ ما نوى مِمَّنْ كانَتْ هِجرتُهُ إلى دُنْيَا يُصيبُهَا أو امرأةٍ يَنكَحَهَا فهجرتُهُ إلى ما هاجرَ إلَيْهِ)) .

434. المصدرُ نفسه، ص34، كتابُ البيوعِ، بابُ البيعِ والشِّراءِ مع النِّساءِ، ج10، ونصُّهُ: ((اشْتَرِي وأَعْتِقِي فَأَنَّ الوَلاءَ لِمَنْ أَعْتَقَ)) .

435. الأَستراباذي، شرحُ الرَّضيِّ على الكافية، ج1 (195، 196). وينظرالسّيوطي، جلالُ الدِّين، عقودُ الزَّبَرْجَدُ مسندُ الإمامِ أَحمد، ت: أَحمد عبد الفتَّاح تمام وسمير حُسين حلبي ،ص332،ج2،ط1،دارُ الكُتبِ العلميَّة، بيروت–لبنان، 1407هـ–1987م، مسند أَبي موسى الأَشعري .

436. ابنُ ماجة، صحيحُ ابنُ ماجة،تأْليف : مُحمَّد ناصر الألباني،كتابُ النِّكاحِ، بابُ استئمار البكرِ والثَّيِّبِ،ص315،ط1،1407هـ–1986م، توزيع المكتبُ الإسلامي–بيروت، إشرافُ: المكتبُ الإسلامي في بيروت، ونصُّ الحديثِ :((الثَّيِّبُ تُعْرِبُ عَنْ نَفْسِهَا، والبِكْرُ رِضَاهَا صَمْتَهَا)) .

437. الأَستراباذي، شرحُ الرَّضيِّ على الكافية، ج1 (70). ويُنظر المصدر نفسه، ج1(108، 111، 196، 228، 253، 342).

438.المَصدرُ السابق، ج2 (127).

439. المصدر نفسه، ج2 (129–130). ويُنظر المصدر نفسه، ج2 (118، 138، 256، 295).

440. المصدرُ نفسه،ج3 (362) ويُنظرُ المصدرُ نفسه، ج2 (118،183،256،295).

441. المصدر نفسه،ج3(241).ويُنظرُالمصدرُ نفسَه،ج3 (237،270،389) . وينظر التِّرمذي، أَبو عيسى بن مُحمَّد بن سَوْرة(ت297هـ) ، الجامعُ الصَّحيح وهو سننُ التِّرمذي، تحـ : أَحمد شاكر،كتابُ الصَّوم، بابُ ما جاءَ في كراهيةِ الصَّوم في السَّفرِ، ص90،ونصُّ الحديثِ : ((لَيسَ مِنْ البِرِّ الصِّيامُ في السَّفرِ))، ج3،دارُ الكُتبِ العلميَّة، بيروت–لبنان .

442. المصدر السابق، ج4 (84). وينظر النِّسائي، سُننُ النِّسائي، شرحُ : جلالُ الدِّينِ السِّيوطي وحاشية الإمامِ السِّندي، ص86،ج2،كتابُ الإمامةِ، دارُ الجيلِ، بيروت . ونصُّ الحديثِ : ((قُومُوا فَلأُصَلِّي بِكُمْ)) .

443. المصدر نفسه،ج4 (99). ويُنظرُ المصدرُ نفسَه(85).وينظر التِّرمذي، أَبو عيسى بن مُحَمَّد، ت: أَحمد شاكر،288،كتابُ تفسيرُ القُرآن، بابُ من سورةِ بني إسرائيلَ، ج5، ط1، دارُ الكُتبِ العلميَّة، بيروت–لبنان، 1408هـ–1987م . ونصُّ الحديثِ : ((أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ يَوْمَ القِيامةِ وَ لا فَخْرَ، وبِيدِي لِوَاءُ الحَمْدِ ولا فَخْرَ.....)) .

444. المصدر نفسه،ج4 (291)، ويُنظر المَصدرُ نفسَه: ج4 (253،278،304،345).

445. مُسلمُ، أَبو الحُسين بن الحَجَّاج النَّيسابوري(ت261هـ)، صحيح مُسلم، حقَّقه: مُحمَّد فؤاد عبد الباقي،ص350، كتابُ الصَّلاةِ، بابُ ما يُقالُ في الرُّكوعِ والسُّجودِ،ج1، (1374هـ-1954م)، دارُ إحياء التُّراثِ العربي .

446. الأَستراباذي، شرح الرضي على الكافية،ج1(276).

447. المصدر نفسه، ج2(456،458). وينظر التِّرمذي، الجامع الصَّحيح،ص363، كتابُ تفسيرِ القُرآن، بابُ ومن سُورة الحُجرات،ج5،ط1،1804هـ-1987م ، دارُ الكُتبِ العِلميَّة، بيروت-لبنان

448. المصدر نفسه، ج3 (93، 94).

449. أبو مُحمّد ، القاسم بن أحمد الأندلسي ، (ت661هـ) .

450. البُخاري ، صحيحُ البُخاري ، ص(212، 213)، كتابُ الوضوءِ، بابُ الاسْتِجْمارِ وتْرًا، ،ج1، ونصُّ الحديثِ : ((....وإذا اسْتَيقظَ أَحدَكُم مِنْ نَوْمِهِ فَلْيَغْسِلَ يَدَهُ قَبْلَ أَنْ يُدْخِلَهَا في ضَوئِهِ فأَنَّ أَحدَكُم لا يدْرِي أَيْنَ باتَتْ يَدَهُ))

451. الأَستراباذي، شرحُ الرَّضيِّ على الكافيةِ، ج4 (195).

452. السِّيوطي،عقودُ الزَّبَرْجدِ، مسندُ الإمامِ أَحمد ، ص342، ج2، مسندُ الإمامِ عمرو بن العاص .

453. الأَستراباذي، شرحُ الرَّضيِّ على الكافية، ج4 (253).

454. الشَّامي،موازنة بين شرح الرضي وبين ابن جماعة، رسالة دكتوراة، ص251.

455. الأَستراباذي، شرحُ الرَّضيِّ على الكافية، ج1(480،481).

456. المَصدرُ السَّابقُ، ج2 (140).

457. المصدر نفسه، ج1(305، 306) .وينظر ابن أَبي طالب، علي، نَهجُ البلاغةِ، شرح صبحي الصالح،ص260،ط2 لسنة 1982، دارُ الكِتابِ اللبناني ومكتبة المدرسة، بيروت،لبنان.وعُرفت بالخُطبةِ البُكالية. نسبةً إلى راويها وهو نوف البكالي.

458. ابن أَبي طالب، علي بن، نهجُ البلاغةِ، تحـ :مُحَمَّد عبده ، ص161، ج1، دارُ المعرفةِ، بيروت-لبنان، وهي في وصفِ المُتَّقينَ.

459. الأَستراباذي، شرحُ الرَّضيِّ على الكافيَّةِ، ج1(283).

460. المصدر نفسه،ج2 (189) .وينظرابن أَبي طالب،علي، نهجَ البلاغةِ، مُحَمَّد عبده، ص92 ، ج4 ، وهو ماجاءَ في بابِ المُختارِ من حِكَمِ أَميرِالمُؤمنينَ ومواعظِهِ ويدخُل في ذلك المُختار من أَجوبةِ مسائلهِ والكلام القصيرِ الخارج في سائر أَغراضهِ، وروايتِه في النَّهجِ : ((ما خيرٌ بخيرٍ بعدهُ النَّار)) ، دارُ المعرفةِ ، بيروت-لبنان ،

461. ابن أَبي طالب، علي، شرحُ نهجِ البلاغة، شرح: أَبو الحديد ، تحـــ : مُحَمَّد أَبو الفضل إبراهيم ، ص425،ج6، ط2، دارُ إِحياء التُّراثِ العربي، (1385هـــ، 1965م) وعُرِفت هذه الخُطبة بخُطبة الاشباح والمُرادُ هاهُنا الملائكة ، وفي هذا الجزء منها في صفة الملائكة .

462. ابن أَبي طالب، علي ، نَهجِ البلاغةِ ، مُحَمَّد عبده، ص123، ج1، وهي من خُطبِهِ التَّي عَلَّم فيها النَّاسَ الصَّلاة على النَّبي صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّم وآلهِ .

463. المصدر نفسُهُ ،ص17،ج1،وهي من خطَبِه التَّي يذكرُ فيها ابتداءَ خلقِ السَّماءِ والأَرضِ وخلقِ آدم .

464. الأَستراباذي، شرحُ الرَّضيِّ على الكافية ، ج2 (245،246) .

465. المصدر نفسه ، ج2 (67) .

466. المصدر نفسه، ج2 (67، 68) .وينظر ابن أَبي طالب، علي، نهجُ البلاغةِ، مُحَمَّد عبده ، ص115، ج1، وهي من خُطبِهِ التَّي كان يقولُ فيها كلامًا لأَصحابِه في بعضِ أَيَّامِ صفِّين.

467. ابن أَبي طالب، علي،نهجُ البلاغةِ، مُحَمَّد عبده، ص161، ج2، وهي في وصفِ المُتَّقينَ .

468. الأَستراباذي، شرحُ الرَّضيِّ على الكَافية ، ج3 (52) .

469. المصدر نفسه،ج3(195،196) .وينظر ابن أَبي طالب، شرحُ نَهجِ البلاغةِ ، أَبو الحديد،ص162 ،ج1، وهي من خُطب الإِمام علي المعروفة بالشِّقْشِقِيَّة.

470. ابن أَبي طالب، علي، نهج البلاغة، مُحَمَّد عبده ، ص224،ج2، وفيها يتحدَّثُ عن الموتِ فيقول: ((قدْ أَعلَقَتْكُم حَبَائِلُهُ وَتَكْنَفَتْكَمْ غَوَائِلُهُ ، وَأَقْصَدَتْكُمْ مَعَابِلُهُ..... .

471. الأَستراباذي، شرحُ الرَّضيِّ على الكافية ، ج3 (406) .

472. ابن أَبي طالب، نهجُ البلاغةِ،مُحَمَّد عبده،ص215،ج2،يتحدَّثُ الإِمامُ علي في هذه الخُطبة عن وصفِ الدُّنيا.

473. الأَستراباذي، شرحُ الرَّضيِّ على الكافية ،ج4 (252) .

474.المصدر نفسه،ج4 (316). وينظرابن أَبي طالب، نهجُ البلاغةِ،مُحَمَّد عبده 109،ج2،يتحدَّثُ الإِمام علي في هذه الخُطبة عن شُهداء صفِّينَ .

475. المصدر نفسه ،ج4 (370،371) .وينظر ابن أَبي طالب،نهجُ البلاغةِ،مُحَمَّد عبده،ص50،ج3، يتحدَّثُ الإِمامُ علي في هذه الخُطبةِ عن وصيَّةٍ لابنهِ الحسن كتبها إِليه بحاضرين منصرفًا من صفِّينَ .

476. المصدر السابق ، ج3 (165)

477. المصدرُ نفسه ، ج4 (376–377) .

478. البغدادي،خزانةُالأدبِ،ص213،ج11،ط1،مكتبةُالخانجي–القاهرة،دارُالرِّفاعي–الرِّياض،1403 هـ–1983.

479. الأستراباذي، شرحُ الرَّضيِّ على الكَافية،ج4 (431).وينظرُ الكتاب لسيبويه، ص161،162،ج4 ، بابُ ما تَلحقَهُ الهاءُ لتبيينَ الحركةُ .

480. الحَديثي، خديجة دِرَاساتٌ في كتابِ سيبويه ، النَّاشر : وَكالة المَطبوعات ، الكويت ، ويُنظرُ في المصدر نفسِه الصَّفحاتُ (72،73)،ويُنظرُ كتابُ ابنِ جنِّي النَّحوي، فاضلُ السَّامرائي،ص(135، 138)، وكتابُ الدِّراسات الصَّوتيَّة واللهجيَّة عند ابن جنِّي .

481. الميداني، أَبو الفضل أَحمد بن مُحَمَّد، مَجَمَعُ الأَمثالِ ، تحـــ: مُحَمَّد مُحيى الدِّين عبد الحميد،ص370، دارُ الفكرِ ، 1393هـــ–1972م ، ط3 .

482. الاستراباذي، شرحُ الرَّضيِّ على الكافيَّة ، ج1(232) .وينظرالميداني، أَبو الفضل أَحمد بن مُحَمَّد، مَجَمَعُ الأَمثالِ ، تحـــ: مُحَمَّد مُحيى الدِّين عبد الحميد،ص358،ج1 .

483. الميداني، مَجمَعُ الأَمثالِ ، ص142،ج2 .

484. الزَّمخشري، أَبو القاسم جار الله ،المُستقصى في أَمثالِ العرب ،ج1،ص68،ط2،دارُ الكُتبِ العلميَّة، بيروت–لبنان ،1408هـــ–1987م.

485. الاستراباذي ، شرح الرضيّ على الكافية، ج1، (343) .

486. الميداني ، مَجَمَعُ الأَمثالِ ص431،ج1، والمِثالُ بالكَاملِ هو (أَطْرِقْ كَرا إِنَّ النَّعامةَ في القَرى).

487. الأَستراباذي، شرحُ الرَّضيِّ على الكافيَّة،ج1(398،399) .

488. الميداني، مَجَمَعُ الأَمثالِ ص370،ج1 .

489. الأَستراباذي، شرحُ الرَّضيِّ على الكافية،ج1(232،233). وينظر الزَّمخشري،المُستقصى ص 306،ج1،والمقصود بكلمة (أَمتٌ) الإِعوجاجُ .

490. المصدر نفسه، ج2 (254،255) . الميداني، مُجَمَعُ الأَمثالِ ص281،ج2،وقد روي :(مَا كُلُّ بَيْضَاءَ شَحمَةً ولا كُلُّ سَوداءَ تَمرةً) .

491. الميداني ، مَجَمَعُ الأَمثالِ ص196،ج2 .

492. الأَستراباذي، شرحُ الرَّضيِّ على الكافية ، ج3 (53) .

493. الزَّمخشري ،المُستقصى ص1،ج1 .

494. الأَستراباذي، شرحُ الرَّضيِّ على الكافية ، ج3 (448) .

495. الميداني، مَجَمَعُ الأَمثالِ ص300 ، ج2 .

496. الأَستراباذي، شرحُ الرَّضيِّ على الكافية ، ج4 (155) .

497. الزَّمخشري،المُستقصى ص329،ج،وقد ورد كما يلي:(الطَّعنُ يَطْأَرُ).وأُنظر مُجمَّع الأَمثالِ ،ص432،ج1 .

498. الأَستراباذي، شرحُ الرَّضيِّ على الكافية ، ج4 (202) .

499. المصدر نفسه، ج4 (215) . وينظر الميداني ، مَجَمَعُ الأَمثالِ ص17،ج2 .

500. الميداني،مَجَمَعُ الأَمثالِ ص100،ج1 .

501. المَصدرُ نفسه ، ص107، ج2 .

502. الاستراباذي، شرح الرضي على الكافية،ج4 (486) .

503. المصدر السابق، ج4 (53،80). وينظر حول هذه المسألةِ بابُ الحروفِ التَّي تضمرُ فيها أَنْ في كتاب سيبويه، ص5،7،ج3 . وينظر أَبو هِلال العَسْكَري، كتابُ جَمْهَرةِ الأَمثَالِ تحـــ : مُحَمَّد أَبو الفضلِ، ص266،ج1،ط2،دارُ الجيلِ، بيروت–لبنان،1408هـــ1998م، وقد رواه الأَصمعي : تَسْمَعُ بالمُعَيدِيِّ لا أَنْ تَرَاهُ، ورواه غيرُهُ ((أَنْ تَسْمَع بالمُعْيدِي خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَراهُ

504. البغدادي ، خزانةُ الأَدبِ ، ص30 ،ج1، وضع هوامشه: محمَّد نبيل طريفي،إشراف : إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميَّة، بيروت–لبنان .

505. الحَديثي ،خديجة دراساتٌ في كتاب سيبويه ، ص29، 30.

506. الأَستراباذي، شرحُ الرَّضيِّ على الكافية،ج1(95) . وينظر الكُميتُ ،ديوانُ الكُمَيتِ بن زيد الأَسدي، جمعُ وشرحُ :مُحَمَّد نبيل طريفي،ص466، دارُ صادر–بيروت،ط1،2000. وقد روي كما يلي : ومَا أَعني بِقولِيْ أَسْقِليكُمْ وَلَكِنِّي أُريدُ بِهِ الَّذويْنَا

507. الأَستراباذي، شرحُ الرَّضيِّ على الكافية ، ج1(139،140) . وينظر البغدادي، خِزانةُ الأَدبِ ، ص202–204،ج1، مكتبة الخانجي–القاهرة . ولم يَذكرْ قائلَ هذا البيتِ ، وذكرَ مُحَقِّقُ الكافيةِ بأَنَّه لم يستشهدْ به غيرُ الرَّضيِّ ممَّن اطَّلَعَ على كُتبِهم .

508. أَبو الأَسود الدؤلي، ديوانُ أَبي الأَسودِ الدُؤَلي ، صنعَهُ : أَبي سعيد الحسن السُّكَّري، تحـــ : الشَّيخُ مُحَمَّد حسن آل ياسين ، ص401، مَنشورات دارِ الهِلالِ ، وقد وضع هذا البيتَ في قسمِ الشِّعرِ المَشكوكِ .

509. الضَّبي، المُفضَّل بن مُحَمَّد الضَّبي،المفضليَّات،تحـــ:أَحمد مُحَمَّد شاكر وعبد السَّلام هارون، ص323،ط3،دارُ المعارفُ، 1964 . والبيت لِلسَّفَّاحِ بن بكير ، و قد رُوِي كَما يَلي:

لمَّا خَلاَ الخُلاَنُ ، عَنْ مُصْعَبٍ أَدَّى إِليه القَرْضَ صاعًا بِصاعْ .

510. السُّكَّري، أَبو سعيد الحسن بن الحُسين، كتابُ شرحِ أَشعارِ الهُذَليينَ، تحـــ:عبد السَّتَّار أَحمد فرَّاج، راجعهُ: محمود مُحَمَّد شاكر، ص351، ج1، مكتبة دار العروبة، مطبعة المَدني، وهو –أي البيت الشِّعري–لأَبي جُنْدَب بن مُرَّة .

511. الأَستراباذي، شرحُ الرَّضيِّ على الكافية، ج1(188–189) .

512. البغدادي، خزانةُ الأَدبِ،ج9،ص207،ط2،مكتبة الخانَجي بالقاهرة، مطبعةُ المَدني،1408هـ–1988م، وهو بلا نسبة في الخزانةِ، ويُنظرُ المُفصَّلُ لابنِ يَعيشَ، ج7،ص98، والشَّاهدُ عن زيادةِ كانَ .

513. سورةُ مَريم (29) .

514. الأَستراباذي، شرحُ الرَّضيِّ على الكافية،ج4 (190،191) .وينظرالفرزدق، شرحُ يدوانِ الفرزدق، ضَبطهُ: إيليا الحَاوي،ص555،ج2،ط2،الشَّركةُ العَالَميَّةُ لِلكِتابِ ،عنوانُ القصيدةِ:عَفَّى المَنازلَ،آخرَ الأيَّامِ، وقد وردت كلمةُ (لُجَّة) في بدايةِ صدرِ البيتِ في الديوان (حَوْمَةٍ) .

515. الأَستراباذي، شرحُ الرَّضيِّ على الكافيةِ ،ج1(267) . وينظر السِّيوطي،جلال الدِّين شرحُ شَواهدِ المُغْني ، ص177–178،ج1، مَنشوراتُ دارِ مكتبةالحياةِ ، بيروت–لبنان، والبيت للشَّاعرِ الحارثُ بن خالد المَخزومي .

516. المصدر نفسه،ج1(351). وينظر الأَنصاري، عبد الله بن مُحَمَّد بن عاصم، ديوان الأَحوصِ الأَنصاري،تحـــ : سعدي ضنَّاوي،ص189،ط1، دارُ صادر، بيروت–لبنان ،1998م .

517. البغدادي، خزانةُ الأَدبِ،ص86،ج11،ط1،1983م،مكتبةُ الخانجي بالقاهرةِ– دارُ الرِّفاعِي بالرِّياضِ ، وَصاحبُ هذا الشَّاهدِ سعدُ بن قرط، أَحد بَني جذيمة، ص87.

518. الأَستراباذي، شرحُ الرَّضيِّ على الكافية ، ج4 (401،402) .

519. المصدر نفسه، ج2 (44،45) . وينظر القَالي أَبو علي البغداديّ ، كتابِ الأَمالي، والبيت لأَبي صخْر الهُذيليّ ص147، ج1، منشوراتُ دارِ الحِكمةِ، دمشقُ –حَلبوني،هي كُلُّها في الغَزلِ .

520. المصدر نفسه ،ج2 (59،60) .وينظر ذو الرمة، ديوانُ ذي الرُّمَّة،تحقيق: عبد القُدُّوس أَبو صالح ، ص129،ج1،ط1، 1402هـ–1989 م، مؤَسَّسَةُ الإيمانِ . وقد وِردتْ في نهايةِ العجز كلمةِ (مُرتقب) في الدِّيوان (مُقْتَرِب) .

521. الخطيبِ التبريزي،أَبو زَكريا يحيى الشَّيباني ،شرحُ القَصائدِ العَشرِ ، حَقَّقَهُ: مُحَمَّد مُحي الدِّينِ عبد الحَميدِ ، والبيت لزُهَيرُ بن أَبي سُلْمَىص158،ط1 ، مَطبعة المدني ، 1382هـ–1962م.

522. الأَستراباذي، شرحُ الرَّضيِّ على الكافية ، ج2 (142، 143) .

523. البغدادي ،خِزانةُ الأَدبِ ص(257،264) ،ج5،ط2، (1404هـ-1984م) . وظهرَ خِلافٌ في قائلِ هذا البيت، فقالَ صاحبُ العيَّابِ : البيتُ للعُجيرِ السَّلولي، ويُروى للمُخَلَّبِ الهِلالي، وهُوَ موجودٌ في أَشعارِهِمَا . والقُطعةُ لاميَّةٌ ، ووقعَ في كتابِ سيبويه (نجيب) بدلُ ((نَلولُ)) ، وتَبِعهُ النُّحَّاةُ على التَّحريفِ ، وهي قطعةٌ غرَّاءُ . وعلى روايةِ عَجْزِ البيتِ (لِمَنْ جَملُ رِخْوِ المِلاطِ نلولِ) يكون القائلُ العُجيلُ السَّلولي. وقال البغدادي فيما يخصُّ الهِلالي :-إِنَّه لم يقِفْ على نسبةِ الهِلالي .ولا على شيءٍ من أَثرِهِ واللهُ أَعلمُ .

524. الأَستراباذي، شرحُ الرَّضيِّ على الكافية ، ج2 (419) .

525 . البغدادي،خِزانةُ الأَدب،ص(505-506)،ج5، ط2، مكتبةُ الخانجي بالقاهرةِ-دارُ الرِّفاعي بالرِّياضِ، ،1404هـ-1984م وِردَ في الخِزانةِ (والَّذِ) ، ولمْ يُعلمْ قائلُ هذا البيتَ ، إِذْ قالَ البغدادي : ((ولا أَعلمُ قائلَ هذا البيتَ ، وعِلمُهُ عندَ اللهِ)) .

526. المصدرُ نفسه ، ص3-6،ج6،ط1 (1406ه-1986م) ، مكتبة الخانجي، لمْ ينسبْ البغداديّ قائلَ هذا البيتِ ، وأَشارَ في بدايةِ شرحِهِ وتعليقِهِ لهذا الشَّاهدِ إِلى أَنَّ الفرَّاءَ أَنشدَ :

فكُنتُ والأَمرَ الَّذي كِيدَا كَالَّذْ تَزَبَّى زُبْيَةً فَاصْطِيْدَا

وكَأَنَّهُ بِذلِكَ نَسبهُ إِلى الفرَّاءِ ، وبعدَ ذلك أَشارَ إِلى أَنَّه من رَجْزٍ أَوردَهُ السُّكَّريُّ (في أَشعارِ الهُذليينَ) لِرجُلٍ من هُذيلٍ وَهُو : كَالَّذْ تَزَبي صَائِدًا فَصيدا .

527. الأَستراباذي، شرحُ الرَّضيِّ على الكافيةِ ، ج3 (18) .

528. النابغة، ديوانُ النَّابغةِ الجَعدِي،تحقيق :واضح الصَّمد، ص133، ط1، دارُ صَادرِ ، بيروت-لبنان، 1998م.

529. الأَستراباذي، شرحُ الرَّضيِّ على الكافية ، ج3 (97) .

530. البغدادي ، خِزانةُ الأَدبِ ص387-388 ،ج6، ط1، 1406هـ-1986م ، مكتبةُ الخانجي-القاهرة. ولمْ يَنسبْهُ البغدادي لِشاعرٍ ، واكتفى بِما أَوردُ الشَّارحُ-الرَّضيُّ- بقولِه : ((والبيت الشَّاهدُ نسبهُ الشَّارحُ المُحَقِّقُ لجهمُ بن العبَّاس، ولَم أَرْهَ إِلا في شرحِهِ ولا أَعرِفُ جَهمًا من هو . واللهُ أَعلم)).

531. الأَستراباذي، شرحُ الرَّضيِّ على الكافية ، ج3 (120، 121) .

532. المصدر نفسه،ج3 (224). تُنظرُ هذه المسأَلةُ في كتابِ الإِنصافُ في مسائل الخلافِ، 401، 402،ج1،وهي من ضمنِ المسأَلةِ الثَّامنة والخمسينَ . وينظرالفريحات،عادل ، كتاب الشُّعراءِ الجاهليُونَ الأَوائلِ ، ص360،ط1، 1994م ، دارُ المشرقِ ، بيروت-لبنان. والبيت للْفِنْدُ الزِّماني وهو من الهزج .

533. المصدر نفسه، ج 3 (299) . وينظر البغدادي،خِزانةُ الأَدبِ ص365–367 ، ج7، ولم يعلمْ البغدادي قائلَهُ ، واكتفى بقوله : ((ولا أَعرفُ صاحب هذا الرَّجزِ)) .

534. الجعدي ،النابغة، ديوان النابغة الجعدي، تحـــ: د.واضح الصمد ،ص62، وهي في مدحِ النَّبي صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ ، وفي هذا البيتِ يصفُ بقرةً وَحشيَّةً أَكَلَ السُّبعُ ولَدهَا ، فَظلَّتْ تبحثُ عنهُ ثلاثًا .

535. الأَستراباذي، شرحُ الرَّضيِّ على الكافية ، ج3 (310،311) .

536. السيوطي، شرحُ شَّواهد المُغني في نوادرِه،ص58، وورد صدرُ البيت كما يلي : يُرجَّى المَرء ما إنْ لايراهُ، ج1، وقالَ ابنُ الإِعرابي في نَوادرِهِ : هو لجابر بن رالان الطائي وهو شاعر جاهلي .

537. الاستراباذي، شرحُ الرَّضي ،ج4 (38،39) .

538. المصدر نفسه، ج4(65،66) . وينظر سيبويه، الكتاب، تحـــ : عبد السَّلام هارون، ص39، ج 3 ، عالَم الكُتُبِ–بيروت، وذكر المُحقِّقُ أَنَّ البيتَ للمُغيرةِ بن حبناء .

539. المَعرِّي ،أَبو العَلاءِ،شرحُ ديوانِ حَماسةِ أَبي تَمَّامٍ ، تحـــ: حُسين مُحَمَّد نقشة، مُج:1، ص628 ،1416هـــ 1991م– ، دارُ الغربِ الإِسلامي ، بيروت–لبنان . وقد وِرِدتْ كلِمةُ((إِنْ)) في عجزِ البيتِ ((إِمَّا)) .

540. الأَستراباذي، شرحُ الرَّضيِّ على الكافيةِ ، ج4 (92،93) .

541. المصدر نفسه، ج4 (189) . وينظر البغدادي، خِزانةُ الأَدبِ ص201–206،ج9،(1408هـــ–1988م)ونسبهُ البغدادي إِلى أَنَّهُ من أَبياتِ ابنِ الأَحمرِ، وهو شاعرٌ إِسلاميٌّ مُخضرمٌ .

542. المصدر السابق،ج4(215).وقد ذُكِرهذا المِثالُ في المبحثِ الرَّابعِ،ص160. وينظر البغدادي، خزانةُ الأَدبِ،ص(316–318)،ج9،ط2، النَّاشرُ :مكتبةُ الخانجي بالقاهرة، مطبعة المدني–المؤسَّسةُ السُّعوديَّة بمصرَ،(1408هـــ–1988م) والرجزُ لرؤبةِ .

543. المصدر نفسه، ج4 (365) .وينظر البغدادي،خزانةُ الأَدبِ ص369–371، والبيتُ منسوبٌ لِسحبان بن وائل وروى صدره :

وقَدْ عَلِمَتْ قيسُ بن عَيلان أَنَّني ، ج1، ط1، 1403هـــ–1982م . النَّاشرُ ، مكتبةُ الخانجي بالقاهِرةِ ودارُ الرِّفاعي بالرِّياضِ ، مَطبعةُ المَدني المُؤسَّسةُ السُّعوديَّةُ بِمصرَ .

544. الشَّكعة ، مُصطفى، الشِّعرُ والشُّعراءِ في العصرِ العباسي، ص414 ، ط2، 1975، آذار ، دارُ العلمِ للملايينَ–بيروت. وقد رُوي صدرُ البيتِ كما يلي : كأَنْ لم يَمُتْ ميْتُ سِوَاكَ ولَمْ تَقُمْ .

545. الأَستراباذي، شرحُ الرَّضيِّ على الكافية ، ج1(194، 195) .

546. البغدادي،خزانةُ الأَدبِ ، ص295، ج1 .

547. أَبو نوَّاس، الحسنُ بن هانىء، شرحُ ديوان أَبي نوَّاس، ضَبطَهُ : إِيليا الحَاوي،ص282،ج1،وقد روي بداية صدر البيتِ (قَلْ لِمَنْ)،منْشُوراتُ الشَّركةِ العَالميَّةِ للكتابِ، بيروت–لبنان،1987 .

548. الأَستراباذي، شرحُ الرَّضيِّ على الكافية ، ج4 (390) .

549. ابن عاشور، مُحَمَّد الطَّاهِر ديوانُ بَشَّارِ بن بُرد، راجعَ مخطُوطَتِه: مُحَمَّد شوقي أَمين، ص49، ج3، 1376هـ–1957م، القاهرة–مَطبعةُ لِجنةِ التَّأْليفِ والتَّرجمةِ والنَّشرِ وقال : هذه القصيدةُ في مدحِ الوليد بن العبَّاس ، وقد جاء في بداية عجزِ البيتِ : نَهضتُ بدلاً من خرجتُ .

550. الأَستراباذي، شرحُ الرَّضيِّ على الكافيةِ ، ج2 (40، 41، 42) ، ويُنظرُ الاحتجاجِ بالشِّعرِ في اللُّغةِ، د.مُحَمَّد حسن جَبلة،ص 113،114، دارُ الفِكْرِ .

551. البغدادي، خِزانةُ الأَدبِ ص332–333، ج8، الخانجي ، مطبعةُ المَدني ، المُؤسَّسةُ السِّعوديَّةُ بِمصرَ ، 1409هـ–1989م ، والبيتُ من قصيدةٍ للمُؤمَّلِ بن أُمَيْل المُحاربيّ ، شاعِرٌ كُوفي من مُخضرمي الدَّولتينِ الأُمويَّةِ والعَبَّاسيَّةِ .

552. الأَستراباذي، شرحُ الرَّضيِّ على الكافيةِ ، ج4 (12، 13) .

553. البغدادي، خِزانةُ الأَدبِ ،ج1، ص88 .

554. المُتَنبِّي ، ديوانُ المُتَنبِّي مع فهارسِهِ وَمعانيهِ ، تح : الخزرجي عَبُّود أَحمد ، خَطَّهُ : يحيى سلُّوم الخطَّاط ، ص30.

555. الأَستراباذي، شرحُ الرَّضيِّ على الكافيةِ ، ج3 (147،148) .

556. الحيدرة، علي بن سُليمان اليمني، كشفُ المَشكلِ في النَّحو، تحـ: هادي عطيَّة مطر، ص 104، ط1، مطبعة الإِرشادِ– بغداد ،(1404هـ–1984م)، الكتاب السَّابع والخمسون.

557. السَّامرَّائي، إبراهيم، المدارسُ النَّحويَّةُ أُسطورةٌ وواقعٌ ، ص7، ،ط1،دارُ الفكرِ–عمَّان–سوق البتراء (الحجيري)، يُنظرُ موضوعُ نشأَةِ الخلافِ في النَّحو بينَ البصريينَ والكُوفيينَ ، مصطفى السَّقَّا، ص(91، 103)، ج1، مجلَّةُ مَجمعِ اللُّغةِ العربيَّةِ بالقاهرةِ، مطبعةُ التَّحرير، 1987.

558. المصدر نفسه، ص146–147 .

559. الحيدرة، كشفُ المُشكلِ، ص105.

560. الجبوري،عبد الله ، أَبو جعفر الرؤاسي نحوي من الكُوفة،ص24، ط1، (1408هـ–1988م).

561. المصدرُ نفسه ،ص25 .

562. تنظرُ هذه المَسألَةُ في الإنصافِ في مسائلِ الخلافِ، ص، (702، 706)، ج2.

563. الأَستراباذي، شرح الرَّضيِّ على الكافيةِ ،ج1 (167، 168).

564. المصدر نفسه، ج1(168،169).

565. المصـــدرُ نفســـه، ج1(204، 205). تـــنظر المسألَةُ 13 (القولُ في أَولى العاملينِ بالعملِ في التَّنازعِ)، ص(83، 96). في كتاب الإنصاف .

566. سورةُ البقرة(124) .

567. ينظر حول هذه المسألة كتاب التَّبيينِ لأبي البقاء العُكْبري، تحـــ: عبد الرَّحمن العُثيمين، ص (330، 332)، ط1، دارُ الغربِ الإسلامي، بيروت–لبنان،1406هـــ–1986م.

568. الأَستراباذي، شرحُ الرَّضيِّ على الكافيةِ ،ج1 (338–339) .

569. المصدر نفسه، ج1(249).

570. المَصـــدرُ السَّابقُ، ج2(82،83). ينظرُ الإنصافُ ، المسألَةُ الرابعةُ والثَّلاثونَ (ما الَّذي يعملُ في المُستثنى النَّصبَ)، ص (260، 265)، ج1.

571. المصدر السابق، ج1(389، 391).

572. المصدرُ نفسه، ج1 (391) .

573. المصدرُ السابق، ج3 (318، 319).

574. المصدرُ نفسه،ج3 (340، 341).

575. المصـــدر نفسه،ج4(38، 39) . ذُكِرتْ هذه المَسأْلَةُ في الفصلِ الثَّالث في موضوعِ الاحتجاجِ بالشَّـــواهدِ الشِّعريِّةِ، ص172. وينظرُ حولَ هذه المَسأْلَةِ الإنصافُ في مسائلِ الخلافِ، لأَبي بركات الأَنباري، ص216، ج1 .

576. ابنُ يعيش، موفق الدِّين النَّحوي،شرحُ المُفصَّلِ، ص(111، 112)، ج8، عالمُ الكُتبِ–بيروت.

577. الأَستراباذي، شرحُ الرَّضيِّ على الكافيةِ،ج1(272، 276، 277).

578. المصدرُ نفسه ، ج1(277).

579. المَصدرُ السابق، ج1(63، 64).

580. المصدرُ نفسه، ج1(274، 275).

581. سورةُ الصَّافات (164).

582. البغدادي، خزانةُ الأَدب، ص161،ج6، ط1، مكتبةُ الخانجي– القاهرةِ، 1406هـــ–1986م. وهو من أَبيات المتنبِّي .

583. المصدر نفسه، ص166.

584. الأَستراباذي، شرحُ الرَّضيِّ على الكافيةِ ، ج3(70، 71).

585. البغدادي، خزانةُ الأَدبِ، ج 6، ص(161، 166) .

586. المصـــدر نفســـه، ص168، ج5، ط2، مكتبةُ الخانجي- دارُ الرِّفاعي بالرياضِ، (1404هـــ-1984م).

587. الأَستراباذي شرحُ الرَّضيِّ على الكافية،ج2 (372، 373). وينظر البغدادي، خزانة الأدب،ص 18،ج1،ط3، النَّاشـــرُ: مكتـــبةُ الخانجي بالقاهرة،مطبعة المدني-المؤَسَّسةُ السُّعوديّةُ بمصرَ، (1409هـــ-1989م)، والرجزُ لرؤبة .

588. المصـــدر السابق ، ج4 (287، 290). ينظرُ الإِنصافُ، المسأَلةُ الواحد والعشرونَ بعد المائةِ، ص (832، 833).

589. القوزي،عـــوض حمـــد ا،لمصطلحُ النَّحوي، ص162، ط1،شركة الطِّباعة العربيَّة السِّعوديَّة، العماريـــة-الـــرِّياض،(1401هـــ -1801م)، وينظركتاب المدارس النَّحويَّة، د.شوقي ضيف، ص165-167،ط3 ، دارُ المعارف بمصر.

590. المخزومـــي، مهـــدي، مدرسةُ الكوفةِ، ص310، ط2، شركةُ مكتبةِ ومطبعةِ مُصطفى البابي الحلبي وأَولاده بمصر، (1377هـــ - 1958م).

591. المصدرُ نفسه، ص305.

592. القوزي، الـــمصطلحُ النَّحوي، 189. وينظـــرُ كتاب ســـيبويه الكتـــاب، ج1، ص330-331، ج2 (118،120).

593. المخزومي، مدرسةُ الكُوفةِ ، ص306.

594. ثعلب، أَبو العبَّاسِ أَحمد، مجالسُ ثعلب، تحقيق: عبد السَّلام مُحَمَّدهارون، ج1، ص(42، 43)، طبعة دارُ المعارفِ بمصرَ، النَّشرةُ الثَّانيةُ ، ذخائرُ العربِ 1.

595. القوزي،المصطلحُ النَّحويُّ،ص132-133. ويُنظرُ الكتاب ، ج2، ص12 .

596. المخزومي، مدرسةُ الكُوفةِ ، ص309.

597. المصدرُ نفسه، ص311، وينظرُ المصطلحُ النَّحوي، ص180.

598. القـــوزي، المصطلحُ النَّحوي، ص185. وقالَ الدكتور إبراهيم السَّامرائي في كتابِه المدارسُ الـــنَّحويَّةِ : ((الدَّائـــمُ مـــن مصطلحِ الكُوفيينَ للدلالةِ على اسمِ الفاعلِ فقالوا : الدَّائمُ أَو الفعلُ الدَّائـــمُ، وهـــو عندهم قسيمٌ للماضي والمستقبلِ ((المُضارعُ)) واسمُ الفاعلِ الَّذي أَطلقوا عليه (الدَّائم) مخصوصٌ بالعاملِ منه عملِ الفعلِ. ص115، ط1، دارُ الفكرِ، عمَّان-سوق البتراءِ، 1987. ويُـــنظرُ حـــولَ هذه المسأَلةِ أَيضًا مجالسُ العُلماءِ لأَبي القاسم الزَّجَّاجي، تحـــ: عبد السَّـــلام هـــارون، ص346 ، وعـــنوان الموضوع : مجلسُ أَبي العبَّاس ثعلب وأَبي العبَّاس المُبرَّد، 1962،الكويت، التُّراثُ العربي،9.

599. المَخزومـــي، مدرســـةُ الكُوفةِ، ص311، وقالَ د.حمد القوزي: ((وسمَّى الخليلُ حروفَ الجرِّ بحـــروفِ الإضـــافةِ ، وأَكـــثرَ ســـيبويه مـــن اســـتخدام ((الإضـــافةِ)) كاصـــطلاحٍ لهذه الحروفِ،المصطلحُ النَّحوي، ص117 .

600. القـــوزي، المصطلحُ النَّحوي، ص162، وقالَ فيه : ((مصطلحٌ يطلُقهُ الكُوفيُّونَ على (المفعولِ المُطلـــقِ والمفعولِ فيه، والمفعولِ لأَجلِهِ ، والمفعولِ معه)) وليس عندهم مفعولٌ إلا المفعولُ به .

601. المصـــدرُ الســـابق،163. وقـــالَ القـــوزي: ((المحـــلُّ مصطلحٌ يطلُقُهُ الفرَّاءُ على ما يُسمِّيهُ البصريونَ ظرفًا أَو مفعولاً فيه ويُسمِّيهُ الكسائي صفةً ، كما نُسبَ إِلى الكُوفيينَ عامَّةً تسميةُ الظُّروفِ غاياتٍ.....)). وينظرُ مدرسة الكُوفةِ ،ص309 .

602. المصـــدرُ نفسه، ص163، وقالَ الدّكتورُ في ذلك: ((.....واصطلاحُ البدلِ أَحدُ المُصطلحات التَّـــي لـــم تتَّخذْ شكلاً تستقرُّ عليه عند سيبويه فقد سمَّى عطفَ البيانِ بدلاً، لأَنَّ عطفَ البيانِ يشبهُ البدلَ من وجهٍ ويشبهُ الوصفَ من وجهٍ)). وينظر مدرسة الكوفة، ص310.

603. المصـــدر نفسه، ص166، وقالَ الدّكتور القوزي في ذلكَ: ((مصطلحٌ يطلُقُهُ الكُوفيُّونَ على ما يُســـمِّيهُ سيبويه ما ينصرفُ وما لاينصرفُ، وتابعَهم المُبرَّدُ فعقدَ بابًا سمَّاهُ ((بابُ ما يُجرَى وما لايُجرى)).

604. المصدرُ نفسه، ص170، قالَ الدكتور:((يطلُقُهُ الفرَّاءُ على ما عُرِفَ بالحالِ .....)).

605. السَّـــامرَّائي،المدارسُ النَّحويَّةُ، ص107، وقالَ الدكتور في ذلك: ((إِنَّ (الكنايةَ والمكني) لدى الكُوفييـــنَ تعنـــي (الضَّميرَ) و(المُضمرَ) عند البصريينَ. وكان الفرَّاءُ من أَوائلَ من استعملَ .....)).

606. القوزي، المصطلحُ النَّحوي، ص172.

607. المخزومـــي، مدرسةُ الكوفةِ،(310، 311)، وقالَ الدكتور في ذلك: ((ويعني الكُوفيُّونَ بها ما يعنـــيه البصـــريونَ بحـــروفِ المعاني وقد ذهبَ إِلى تسميةِ الكُوفيينَ، أَقربَ إِلى ما يتطلَّبهُ المصطلحُ من دقَّةٍ في الدِّلالة، واختصارٍ في اللفظِ . ويُنظرُ المصطلحُ النَّحوي، ص174.

608. القـــوزي، المصـــطلحُ الـــنَّحوي، ص175. وقـــالَ الدكتور في ذلك:- ((يقولُ ابنُ يعيشَ:- ((الفصـــلُ مـــن عباراتِ البصريينَ ..... والعَمادُ من عبارات الكُوفيينَ)) ويسمُّونَهُ أَيضًا الدَّعامةَ وهذا الاصطلاحُ يطلقونَهُ على الضَّميرِ الَّذي يُسمِّيهُ ابنُ الحاجبِ صفةً، ويصفهُ بأَنَّهُ مرفوعٌ منفصلٌ مُطابقٌ للمبتدأ . وينظرُ مدرسةُ الكوفةِ ص312 .

609. السَّـــامرائي،المدارسُ الـــنَّحويَّةُ، 119، وقـــالَ الدّكتورُ في ذلكَ: ((وهما مُصطلحانِ يُقابلانِ المُتعدِّي واللازمِ لدى البصريينَ جاءَ في لسانِ العربِ: ((وأَهلُ الكُوفةِ يُسمُّونَ الفعلَ المتعدِّي واقعًا)).

610. القــوزي، المصــطلحُ الــنَّحوي، ص164، وقالَ القوزي: ((يطلُقُهُ الفرَّاءُ على ماعُرفَ عند البصريينَ باسمِ المفعولِ لأَجلِه)).

611. المخزومــي، مدرســةُ الكُوفــةِ، ص315، وقالَ في ذلكَ: ((وهي عبارةٌ كوفيَّةٌ، يقابلُها عند البصــريينَ حروفُ الزِّيادةِ، كمِن في قولِهم: ما مِن أَحدٍ جاءَ، وكالباءِ في قولِهم: أَليس خالدٌ بصديقٍ)).

612. السَّامرائي، المدارسُ النَّحويَّةُ، ص135، 136.

613. القوزي، المصطلحُ النَّحوي، ص169.

614. المصدرُ السابق، ص108.

615. المصدر نفسه، ص165.

616. المصدرُ نفسه، ص166.

617. سيبويه،الكتاب، ج1(421) ط1.

618. المُــبرِّد، أَبــو العــبَّاس، كتاب المُقتضب، تحــ: مُحمَّد عبد الخالق عضيمة،ص367، ط2، القاهرة. (1399هــ-1979م)، ويُنظرُ المصدرُ نفسُهُ ص(369،370).

619. المَخزومي، مدرسةُ الكُوفة، ص307.

620. الشــامي، موازنــة بيــن شــرح الرضــي وبيــن ابن جماعة، رسالة دكتوراة، ص106. وينظرالفارســي،أبو علــي النَّحوي، المسائلُ المُشكلةُ المعروفةُ بالبغداديَّاتِ ، تحــ :صلاح الدِّين عبد الله السَّنكاوي، ص(235، 237)، مطبعةُ العاني- بغداد،الكتاب الحادي والخمسونَ .

621. الأَستراباذي، شرحُ الرَّضيِّ على الكافية، ج4(363).

622. المصدرُ السابق، ج1(287، 288).

623. المصدرُ نفسه، ج1(290).

624. السِّيوطي، شرحُ شواهدِ المُغني، ذُيِّل بتصحيحاتِ: مُحَمَّد الشَّنقيطِي، ص544، مَنْشُوراتُ دارِ مَكتبةِ الحَياةِ، والبيتُ هو مطلعُ أُرجوزةٍ لأَبي النَّجمِ العُجيلِي .

625. البغدادي، خزانةُ الأَدبِ، ص366، ج1، ط3، النَّاشرُ :مكتبةُ الخانجي بالقاهرةِ، مطبعةُ المدني، المؤسَّسةُ السَّعوديَّة بمصرَ، (1409هــ-1989م) وهو من شواهد سيبويه.

626. الأَستراباذي، شرحُ الرَّضيِّ على الكافيةِ ، ج1(238،339).

627. المصدرُ نفسه، ج4(428).

628. المصدر نفسه ، ج4(67).

629. سورةُ الأَحزابِ (6).

630. الأَستراباذي شرحُ الرَّضيُّ على الكافيةِ ،ج1(243، 244).

631. المَصدرُ نفسه ،ج1(517، 518).

632.المصدرُ نفسه، ج4(433).

633. المصدرُ نفسه،ج2(466، 467).

634. سورة هود (87) .

635. الأَستراباذي، شرحُ الرَّضيِّ على الكافية ،ج4(359) .

636. المصدرُ نفسه، ج2(456) .

637. المصدر نفسه، ج3(169) .

638. البغدادي، خزانةُ الأَدبِ، ص265، ج4، ط2، مكتبةُ الخانجي بمصرَ ، (1402هـ – 1981م).

639. المصدرُ نفسه، ص(269).

640. المصدرُ نفسه ، ص(271).

641. الاســتراباذي، شرح الرضي على الكافية ،ج2(232). وينظر البغدادي، خزانةُ الأدبِ لمعرفة المزيدِ عن هذه المسأَلةِ، ج4، ص(265، 271).

642. المصدر نفسه، ج2(114، 116).

643. المصدرُ نفسه ، ج2(280).

644. المصدرُ السابق، ج2(283).

645. المصدرُ نفسه ، ج2(289).

646. الاستراباذي، شرح الرضي على الكافية ، ج1(83، 84).

647. المصدر السابق، ج1 (74، 75).

648. المصدرُ نفسه ، ج1(97، 100).

649. المصدر نفسه ، ج1(131).

650. المصدرُ نفسه ، ج1(136).

651. المصدر السابق ، ج1 (258، 259).

652. المصدر نفسه، ج1(359).

653. المصدر نفسه،ج1(430) .

654.المصدر السابق، ج1(474). وانظرَ استكمالاً للموضوعِ إِلى صفحة (477).

655. المصدرُ نفسه ، ج1(493) .

656. المصدرُ نفسه ، ج2(24، 28) .

657. المصدرُ السابق، ج2(54).

658.المصدرُ نفسه،ج2(114، 122).

659.المصـــدر نفســـه، ج1 (19، 21، 22). ويـــنظر الشامي، موازنة بين شرح الرضي وبين ابن جماعة، رسالة دكتوراة، ص126.

660. المصدر السابق ، ج1 (40).

661. المصدر السابق، ج1(51، 52) .

662. سورةُ البُروج (14، 15).

663. سورةُ الإسراء (22).

664. الأَستراباذي، شرحُ الرَّضيِّ على الكافية ، ج2(277، 278).

665. المصدر نفسه، ج3(234، 235).

666. المصدرُ السابق، ج3(377).

667. المصدرُ نفسه ، ج3(378).

668. المصدر نفسه، ج 1(479).

669. سورةُ هُود (72).

670. الأَستراباذي، شرحُ الرَّضيِّ على الكافية ، ج 4 (261، 262).

671. المصدر نفسه ،ج1(290، 292).

672. المصدرُ السابق، ج1(230) .

673. المصدر نفسه ،ج1(231).

674. المصدرُ نفسه ،ج1 (223، 224) .

675. سورةُ الفاتحةِ (4).

676. الأَستراباذي، شرحُ الرَّضيِّ على الكافيةِ ،ج2(218، 219).

677. المصدر السابق ،ج3 (158، 159).

678. المصـــدرُ نفسه،ج3(148). وللاستزادة حول موضوع اعتراضات الرضي على ابن الحاجب ينظر الشامي ، موازنة بين شرح الرضي وبين ابن جماعة، رسالة دكتوراة، ص(126،145).

679. المصدر السابق، ج1(127، 129).

680. المصدرُ نفسه، ج1(130).

681. المصدر السابق، ج2، ص(379).

682. المصدرُ نفسه، ج1(87). ويُنظرُ أَقسامُ التَّنوينِ من الجزءِ نفسِهِ، ص45.

683. المصدر نفسه، ج1(147، 148).

684. المصدرُ السابق، ج1 (295).

685. المصدرُ نفسه، ج2(10، 11).

686. المَصدرُ نفسه، ج2(11) .

687. سورةُ النِّساءِ (4).

688. الأَستراباذي، شرحُ الرَّضيِّ على الكافيةِ ، ج2(68).

689. المَصدرُ نفسه ، ج2 (107، 108، 109).

690. المصدر السابق ، ج2 (209).

691. المصدرُ نفسه، ج2(243،244،245).

692. المصدرُ السابق، ج2(245).

693. المصدر نفسه، ج4(7)، وتنظرُ أَيضًا تكملةُ هذه الصَّفحةِ وما بعدها.

694. المصدر نفسه ، ج 4 (292،293).

695. سورةُ قريش (1) .

696. سورةُ البقرةِ (273) .

697. سورةُ آل عُمران (9) .

698. الأَستراباذي، شرحُ الرَّضيِّ على الكافيةِ ، ج 4 (286) .

فهرس الآيات القرآنية

السورة	الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
النِّساءُ	انْتَهُوا خَيْراً لَكُمْ	171	14
المائدة	هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم	119	52
النمل	قل عسى أن يكون ردف لكم بعض الذي تستعجلون	72	58
الزخرف	لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم	33	60
الأعراف	للذين استضعفوا لمن آمن منهم	75	60
الطلاق	من يؤمن بالله ويعمل صالحاً يدخله جنات تجري من تحتها الأنهار	11	62
الأحزاب	ومن يقنت منكن، منكن بفاحشةٍ، وتعمل صالحاً، نؤتها أجرها	31,30	62
الذاريات	انه لحق مثل ما أنكم تنطقون	23	71
المائدة	يوم يجمع الله الرسل	109	82
المائدة	وامْسَحُوا برءوسكم وأرجلكم	6	83
ص	بل انتم لا مرحبًا بكم	60	83
التوبة	وإن أحد من المشركين استجارك	6	83
الحاقَّةُ	هاؤم اقرءوا كتبيه	19	85
الكهفُ	ءاتوني أفرغ عليه قطراً	96	85
البقرة	قلْ بل نتبع ملة إبراهيم حنيفا	135	85
الأعراف	اخرج منها مذءوماً مدحوراً	18	86
آل عمران	ملء الأرض ذهباً	91	86
يُونُسُ	إلا قوم يونس لما آمنوا كشفنا عنهم	98	87
النَّملُ	بسم الله الرحمن الرحيم	30	87
آل عمران	لا آله الا هو العزيز الحكيم	6	88
البقرة	ثم انتم هؤلاء تقتلون انفسكم	85	88
طه	أن هذان لساحران	63	88
يوسف	فذلكن الذي لُمتنني فيه	32	89

الدخان	كم تركوا من جناتٍ	25	89
القصص	كم أهلكنا من قريةً	58	89
الانشقاق	إذا السَّماء انشقَّت	1	89
الانفطار	إذا السَّماء انفطرت، وإذا الكواكب انتثرت	2,1	89
الأحزاب	لستُنَّ كأحدٍ من النِّسآءِ	32	90
الأعراف	ونادى أصحاب الجنة أصحاب النار	44	90
الزُّمرُ	وسِيقَ الَّذِينَ	73,71	90
الشُّعراءُ	ألم نُربِّكَ فينا وَلِيدًا	18	90
الشرح	ألم نشرحْ لكَ صدركَ	1	90
النساء	ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم	2	91
مريم	من كان في المهدِ صبياً	29	112
البقرة	وإذا ابتلى إبراهيم ربه	124	129
الصافات	وما منا الا له مقام معلوم	164	134
الأحزاب	وأَزْواجُهُ أُمَّهاتُهُم	6	143
هود	إنك لأنت الحليم الرشيد	87	144
البروج	وهو الغفور الودود، ذو العرش المجيد	15,14	153
الإسراء	فتقعد مذموماً مخذولا	22	153
هود	وهذا بعلي شيخاً	72	156
الفاتحة	مالك يوم الدين	4	158
النساء	فإن طبن لكم عن شيء منه نفساً	4	163
قريش	لأيلاف قريش	1	166
البقرة	للفقراء الذين احصروا	273	166
آل عمران	جامع الناس ليومٍ	9	166

فهـــرس الأَحاديثِ النَّبويَّةِ الشَّريفةِ

الـــحـــديثُ	رقمُ الصَّفحةِ
"إنَّ اللهَ تَعالى نَهاكُم عن قيلٍ وقالَ"	92
- "إنَّما الأَعمالُ بالنيَّاتِ"	93
- "إنَّما الولاءُ للمُعتِقِ"	93
- "لا صلاةَ لجارِ المسجدِ إلا في المسجدِ"	93
- "الثَّيِّبُ يُعربُ عَنها لسَانُهَا"	93
- "أَنَا أَفصحُ العربِ ، بَيدَ أَنِّي من قُريش"	94
- "النَّاسُ كُلُّهُم هالكونَ إلا العالمونَ، والعالمونَ كُلُّهم هالكونَ إلا المُخلصونَ، والمُخلصونَ على خطرٍ عظيمٍ"	94
- "المؤمنونَ كَنفسٍ واحدةٍ"	94
- "ليسَ مِنْ إمبرِّ إمصيام في إمسفر"	94
- "قوموا فلأُصلِّ لَكُم"	95
- "أَنَا سيِّد ولد أَدم، ولا فخرَ"	95
- "ألا رُبَّ نفسٍ طاعمةٍ ناعمةٍ في الدُّنيا : جائعةٌ عاريةٌ يومَ القيامةِ"	95
- "أَقربُ ما يكونُ العبدُ مِن ربِّهِ وهو ساجدٌ"	96
- "الكرمُ التَّقوى؛ والمالُ الحسبُ؛ والدِّينُ النَّصيحةُ"	96
- "بَلْهُ ما أُطلِعْتُم عليهِ"	96
- "أَين باتتْ يدَهُ"	97
- "نِعمَّا بالمالِ الصَّالحِ للرَجُلِ الصَّالحِ"	97

فهرسُ أَقوالِ الصَّحابةِ والتَّابعينَ :

أَقوالُ عُمرَ بن الخطَّاب رضي اللهُ عَنهُ :

القــولُ	رقمُ الصَّفحةِ
- "إِيَّاي وأَنْ يَحذفَ أَحدكُم الأَرنبَ بالعصا، ولْتَذك لكم الأَسلُ الرِّماحَ"	98
- "عزمتُ عليكُم لَمَّا ضربتَ كَاتِبَكَ سُوطًا"	99

أَقوالُ علي بن أَبي طالب رضي اللهُ عنهُ :

القــولُ	رقمُ الصَّفحةِ
- "نحْمَدهُ على عظيمِ إِحسانه، ونيِّر بُرهانِه،ونوامي فضلِه وامتنانه حمدًا يكونُ لَحقَهُ أَداءً"	99
- " فَهُمْ والجَنَّةُ كَمَن قد رآهَا"	100
- "لا خيرٌ بخيرٍ بعدَهُ النَّارُ"	100
- "لَنَسخَ الرَّجاءُ مِنْهُم شَفقَاتِ وَجَلِهِم"	101
- "وَرَخَاءِ الدَّعَةِ"	101
- "وسكائكَ الهواءِ"	101
- "فَطيبُوا عن أَنفُسكُم نَفْسًا"	101
- "نَزلَتْ أَنفُسُهُم مِنهُم في البلاءِ كَالَّذي نزلتْ في الرَّخاءِ"	102
- "بَيْنَا هُوَ يَستَقيلَهَا في حياتِهِ ، إِذْ عقدَهَا لآخرَ بعد وفاتِهِ"	102
- "وَقَلَّتْ عنكُم نَبْوَتُهُ"	103
- "وَلَنِعْمَ دارُ مَنْ لَم يرضَ بها دارًا"	103
- "قدْ واللهُ ، لَقُوا اللهَ"	103
- "كأَنَّ قَدْ ورَدَتْ الأَضعانُ"	103

أَقوالُ التَّابعينَ :

- قولُ أُبي بن كعب : "كأَيِّن تُعدُّ سورةُ الأَحزابِ" 104
- قولُ عُمرَ بن عبد العزيزِ : "لعلَّ ذلك" 104
- قولُ ابنِ الزُّبيرِ : "إِنَّ وراكبَهَا" 104

* فهرسُ الأَمثالِ والحكمِ وأَقوالِ العربِ التَّي جرتْ مَجرى المَثلِ *

المـــثـــلُ	رقمُ الصَّفحةِ
- "شَرٌّ أَهَرَّ ذا نابٍ"	105
- "شَرٌّ ما أَلجأَكَ إِلى مُخَّةِ عُرْقُوبٍ"	105
- "الكِلابَ على البقرِ"	105
- "أَحَشَفًا وَسُوْءَ كِيْلَةٍ"	105
- "ولا شَتيمةُ حُرٍّ"	105
- "أَطْرِقْ كَرَا"	106
- "شَهْرٌ ثَرَىً ، وشَهْرٌ تَرىً، وشَهْرٌ مرعىً	106
- "أَمْتٌ في حَجْرٍ لا فيْكَ"	106
- "ما كُلُّ سَوداءَ تَمرَةً ، ولا بيضاءَ شحمةً"	106
- "لأَمْرٍ ما جَدَعَ قَصيْرٌ أَنْفَهُ"	107
- "أَحْنَكَ الشَّاتينِ"	107
- "آبَلُ مِنْ حُنَيْفِ الحَنَاتِمِ"	107
- "مَنْ يَسْمَعْ يَخَلْ"	107
- "الطَّعْنُ يُظْئِرُ"	108
- "عسَى الغُوَيْرُ أَبْؤُسَا"	108
- "بِجهدِ ما يَبْلُغَنَّ"	108
- "وَبِعَيْنٍ ما أَرَيَنَّكَ"	108
- "وبِأَلمٍ ما تُخْتَتَّنَّهُ"	108
- "تَسْمَعُ بالمُعيديِّ خيْرٌ مِن أَنْ تراهُ"	109

فهـــرسُ الأشـــعارِ

البيـــتُ		رقمُ الصَّفحةِ
قافيةُ الباءِ		
– سَرَاةُ بَنِي أَبي بكرٍ تَسَامَى	عَلى،كانَ، المَسوَّمةِ العِرابِ	112
– وَيَلْمِّهَا رَوْحَةً والرِّيحُ مُعْصِفَةٌ	وَالغيثُ مُرتَجِزٌ والليلُ مُرتقبٌ	113
– فَأَمَّا القتالُ لا قتالٌ لَديكُمُ	ولَكنْ سَيْرًا في عِراضِ المواكبِ	112
– أَلا ليتَ شِعري هَلْ يَلُوْمَنَّ قَومُهُ	زُهيرًا عَلَى ما جَرَّ مِن كُلِّ جانبِ	111
– كأَنْ فَعْلَةَ لم تَمْلأْ مَوَاكِبُهَا	دِيارَ بَكرٍ ولَمْ تَخْلَع ولَمْ تَهِبْ	121
– يُرجِّي المرءُ مَا لا أَنْ يُلاقِي	وتُعرِضُ دونَ أَدناهُ الخُطُوبُ	117
– فبيناهُ يَشري رَحْلَةً قالَ قائلٌ	لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ المِلاطِ نَجيبُ	114
– لَقدْ عَلِمَ الحَيُّ اليمانونَ أَنَّني	إِذا قُلْتُ أَمَّا بعد : إِنِّي خَطِيبُهَا	119
قافيةُ الحاءِ		
– كأَنْ لَم يَمُتْ حيٌّ سِواكَ ولَم تقُم	على أَحدٍ إِلا عليكَ النَّوائحُ	119
– سَأَتْرُكُ مَنزِلِي لِبني تميمٍ	وَأُلحقُ بالحُجازِ فاستريحَا	117
قافيةُ الدَّالِ		
– إِذا أَنْكَرتني بلدةٌ أَو نَكِرتُهَا	خَرجتُ مِعَ البَازِي عَلَيَّ سوادُ	121
– إِنَّ مَنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبوهُ	ثُمَّ قد سَادَ قبلُ ذلكَ جَدُّهُ	120
– بئسَ الليالي سهرتْ من طَرَبِي	شَوْقًا إِلى مَنْ يَبِيتُ يرقُدَهَا	135
– ثلاثٌ كُلُّهُنَّ قَتَلَتْ عَمْدًا	فأَخْزَى اللهُ رابعةً تَعودُ	142
– يُثنِي عليكَ وأَنتَ أَهلُ ثنائِهِ	ولَديكَ إِنْ هُوَ يستَزِدْكَ مَزيدُ	118

قافيةُ الرَّاءِ

– فطافتْ ثلاثًا بينَ يومٍ وليلةٍ وَكانَ النَّكيرُ أَنْ تُضيفَ وتَجْأَرَا 117

– يَالَيْتَمَا أُمُّنَا شَالَتْ نَعامَتُهَا إِمَّا إِلى جَنَّةٍ، إِمَّا إِلى نارِ 113

– واللَّذِ لَو شاءَ لكنتُ صَخرًا أَو جبلاً اشم مُشْمَخِرًّا 115

– وَإِنِّي لَتَعْرَونِي لِذكراكَ هِزَّةٌ كَما انتفضَ العُصفورُ بَلَّلهُ القَطْرُ 113

– حسْبُ المُحبِّينَ في الدُّنيا عَذَابُهُمُ تاللهُ لاعَذَّبْتُهُم بَعدَها سقَرُ 121

قافيةُ الضَّادِ

– بتَيهاءَ قَفْرٍ والمَطيُّ كأَنَّها قَطَا الحَزْنُ قد كانتْ فِرَاخًا بُيُوضُهَا 118

قافيةُ العينِ

– لَمَّا عَصَى أَصحابُهُ مُصعبًا أَدَّى إِليهِ الكَيلَ صاعًا بِصاعِ 111

– يا ليتَني كُنتُ صبيًّا مُرْضعًا تَحمِلَنِي الذَّلفاءُ حولاً اكتَعَا 135

– قد أَصبحتْ أُمُّ الخيارِ تدَّعِي عليَّ ذنبًا كُلُّهُ لم أَصنعْ 141

قافيةُ الفاءِ

–وَعِضَّ زمانٍ يا ابنَ مروانَ لم يدَعْ من المالِ إِلا مُسحَتًا أَو مُجلَّفِ 63

قافيةُ القافِ

– وهُمُ قُريشُ الأَكرمونَ إِذا أَنْتَموا طابُوا فُروعًا فِي العُلا وَعُرُوقًا 110

– ولم يَرتَفِقْ والنَّاسُ محتضرونه جميعًا وأَيدي المُعتِفِينَ رَواهقهُ 145

قافيةُ اللامِ

– لَعَمرِي لأَنتَ البيتُ أُكْرِمُ أَهلَهُ وأَقعُدُ في أَفيائِهِ بالأَصائلِ 135
– أَلا فتىً من بني ذبيانَ يَحمِلُنِي وليسَ حَامِلَنِي إِلا ابنُ حمَّالِ 145
– لَم يمنعْ الشُّربُ منها غيرَ أَنْ نطقَتْ حمامةٌ في غُصونٍ ذاتِ أَوْقالِ 72
– أَلا حَيِّيَا ليلى وقُولاً لَهَا هَلا فقد رَكِبتْ أَمرًا أَغرَّ محَجَّلاً 115
– جَزى ربُّهُ عَنِّي عَدِي بن حاتمٍ جَزاءَ الكِلابِ العَاوياتِ وقد فعلْ 111

قافيةُ الميمِ

– أَكْثَرتَ في العَذلِ مُلِحًّا دائمًا لا تَكْثَرَنْ إِنِّي عسيتُ صائمًا 119
– فِي لُجةٍ غَمَرتْ أَباكَ بحورُهَا في الجاهليةِ كانَ والإِسلامِ 112
– سلامُ اللهِ يا مطرٌ عليهَا وليسَ عليكَ يا مطرُ السَّلامِ 112
– وكانَ طَوى كَشَحًا على مُسْتَكِنَّةٍ فلا هُو أَبداها ولم يتقدَّمِ 114
– هُمُ الفاعِلونَ الخيرَ والآمِرونهُ إِذا ما خَشُوا من مُحدَثِ الأَمرِ مُعْظَمَا 145
– نبئت عمراً غير شاكر نعمتي والكفر مخبثة لنفس المنعم 23

قافيةُ النُّونِ

– وَيَقُلْنَ شيبَ قد علا كَ، وقد كَبِرتَ فقُلْنَ : إِنَّهُ 104
– تَردُّ بحيهلٍ وعاجٍ وإِنَّما من العاجِ والحيَّهلِ جُنَّ جُنونَهَا 115
– فلا أَعنِي بذلِكَ أَسفَلَكُم ولكنِّي أُريدُ بهِ الذَّوينَا 110

قافيةُ الياءِ

– ولولا نبلُ عوْضٍ في خَضُمَّاتِي وأَوصالي 116

المَصـــادرُ والمَـــراجِـــعُ

ابن أبي طالب،(1965) ، شرح نهج البلاغة، شرح: أبو الحديد، عز الدين أبو حامد ابن هبه الله ابن محُمد المدائني(655هـــ-656هـــ)، تحقيق: مُحمَّد أبو الفضل إبراهيم، ط2، دارُ إحياء التُّراث العربي.

ابن أبي طالب، علي، (1982)، نهج البلاغة ، ضبط نصَّهُ، صبحي الصَّالح، ط2، دارُ الكِتابِ اللبنانيّ ومكتبةُ المدرسةِ – بيروت- لبنان.

ابن أبي طالب، علي، نهج البلاغة، ت: مُحمَّد عبده.

ابنُ الأَنباري، كمالُ الدِّين أَبو البركاتِ عبد الرَّحمن بن مُحمَّد (ت577هـــ)، ط1(1377هـــ-1957م) ط2 (1391هـــ-1971م) الإغرابُ في جـــدلِ الأعرابِ ولُمُـــع الأدلَّـــةِ، تحـــ: سعيـــد الأفغاني، دارُ الفكرِ، بيروت.

ابنُ الأَنباري،(1419هـــ-1998م)،الإنصافُ في مسائلِ الخلافِ بينَ النحويينَ البصريينَ والكُوفيينَ، تأَليفُ : مُحَمَّد محيى الدِّين عبد الحميد، المَكتبةُ العصريَّةُ للطِباعةِ والنَّشرِ، الدارُ النَّموذجيَّةُ، بيروت- صيدا.

ابنُ جنيِّ، أبو الفتح عثمان الَموْصلي، (ت 392هـــ)، (1990م)، الخصائص، ت: مُحمَّد علي النَّجار، ط4، الهيئةُ المِصريَّةُ العامَّةُ للكتاب، دار الشؤون الثقافيَّة العامَّة، وزارةُ الثَّقافةِ والإعلام، بغداد.

ابنُ السّراج، أبو بكر مُحمَّد بن سهل النَّحويّ (ت316هـــ)، (1988م)، الأصول في النحَّو، ت: عبد الحسين الفتلي، ط3.

ابنُ عاشور، مُحمَّد الطاهر، (1957م)، ديوان بشَّار بن بُرد، راجعُهُ: مُحمَّد شوقي أمين، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشَّر، القاهرة.

ابنُ فارس، أَبو الحسُين أَحمد بن زكريا (ت 395هـــ)، مُعجم مقاييس اللُغة، ت:عبد السَّلام هارون، دارُ الفكر.

ابنُ ماجة، (1407هـــ-1986م)، صحيحُ سُننِ ابنِ ماجة، تأْليفُ : مُحَمَّد ناصر الدِّين الأَلباني، ط1، توزيع المكتب الإسلامي-بيروت، إشرافُ : المكتبُ الإسلامي في بيروت.

ابن منظور، أبو الفضل جمال الدِّين مُحمَّد بن مكرم، لسانُ العرب، دار صادر، بيروت.

ابن يعيش، موفَّق الدِّين النَّحوي(ت643هـــ)، شرح المُفصَّل، عالم الكتب-بيروت .

أبو علي، أحمد بن عبد الغفار الفارسي النَّحوي، المسائلُ المُشكَلَةُ المعروفةُ بالبغداديَّات تحقيق: صلاح الدِّين عبد الله السَّنكاوي، مطبعة العَاني – بغداد.

أبو المكارم، علي، (1392-1393هـ- 1973م)، أُصول التفكير النَّحوي، منشورات الجامعة الليبيَّة.
أبو هلال العسكري، (1408هـ-1998م)، كتابُ جمهرةِ الأَمثالِ، تحـ: مُحَمَّد أبو الفضلِ، ط2،دارُ الجيل، بيروت-لبنان.
الاستراباذي، رضي الدين، شرحُ الرَّضيِّ على الكافيةِ، تصحيح: يُوسُف حَسن عُمَر .
الأفغاني، سعيد، (1978م)، من تاريخ النحّو، ط2،دارُ الفكر.
الأنصاري، عبد الله بن مُحَمَّد بن عاصم، 1998م، ديوان الأحوص الأنصاري، تحقيق: سعدي ضناوي، ط1، دار صادر، بيروت-لبنان.
أَنيس، إبراهيم، المعجم الوسيطُ، أشرف على الطبع: حسن علي عطَّية ومُحمَّد شوقي أمين، ط2.
بابتي، عزيزة فوَّال، (1992م)، المعُجمُ المُفَّصلُ في النَّحو العربي، ط1، دار الكُتب العلميَّة، بيروت - لبنان.
البُخاري، أَبو عبد الله مُحَمَّد بن إِسماعيل بن المُغيرة (ت256هـ)، (1401هـ-1981م)، صحيح البُخاري، بشرحِ الكَرماني،ط2، دارُ إِحياء التُّراثِ العربي، بيروت-لبنان.
بروكلمان، كارل، تاريخ الأدب العربي، نقله إلى العربية: رمضان عبد التواب، راجع الترجمة: السّيد يعقوب بكر، ط2 ، دار المعارف ، كورنيش النيل-القاهرة .
البُستاني، كرم، (1963م)، ديوان النابغة الذّبياني، دارُ صادر، دارُ بيروت- بيروت.
البُستاني، كرم، قُطر المحيط.
البغدادي، إسماعيل باشا، (1992م)، هَدِّية العارفين في أَسماء المؤلّفين وآثار المصنّفين من كشف الظُّنونِ، دارُ الكُتب العلميَّة، بيروت- لبنان،.
البغدادي، عبد القادر بن مُحمَّد، خزانة الأدبِ ولُبُّ لُبابِ لسان العرب، قدّم له ووضع هوامشه: محمّد نبيل طريفي، إشراف: د. إميل بديع يعقوب، منشورات محمَّد علي بيضون، دار الكتب العلميّة، بيروت-لبنان .
البغدادي، عبد القادر بن مُحمَّد، (1979م)، خزانة الأدبِ ولُبُّ لُبابِ لسان العرب، ت: عبد السَّلام هارون، الهيئة المُصريَّة العامَّة للكتاب + مكتبة الخانجي بالقاهرة.
البغدادي، محمود شُكري الأَلوسي، (1418هـ-1998م)، الضَّرائرُ وما يسُوغُ للشاعرِ دون النَّاثر، شرحهُ: مُحَمَّد بهجة الأَثري البغدادي، ط1، دارُ الأَفاقِ العربيَّة، القاهرة،.
ترزي، فؤاد حَنَّا، في أصول النحَّو، مكتبة لبنان.

التِّرمذي، أبو عيسى بن مُحَمَّد بن سَوْرة، (1408هـ- 1987م)، الجامع الصحيح وهو سنن الترمذي، ت: أحمد مُحمَّد شاكر، دار الكتب العلميَّة، بيروت-لبنان، ط1.

التهانوي، مُحمَّد علي، (1996)، كشَّاف اصطلاحات الفنون تقديم الدكتور رفيق العجم، تحـــ: علي دحروج، سلسلة موضوعات المصطلحات العربية والإسلامية، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت لبنان، ط1.

ثعلب، أحمد بن يحيى بن بشَّار الشَّيباني (ت292هـــ)، (1960م)، مَجالسُ ثَعلب، ت: عبد السَّلام هارون، طبعةُ دارِ المعارف، بمصرَ.

جبل، مُحَمَّد حسن، الاحتجاج بالشَّعر في اللُّغة، دارُ الفكر.

الجبوري، عبد الله، أبو جعفر الرؤاسي، (1408هـــ-1998م)، نحويٌّ من الكوفة، ط1.

الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر، التعريفات، تحقيق: إبراهيم الأبياري .

الجـــرجاني، أبو بكر عبد القاهر، (1982م)،المُقتصدُ في شرحِ الإيضاحِ، ت: كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والأعلام، بغداد، العراق.

الجَـــنابي، طـــارق عبد عون، (1404هـــ-1984م)، كتابُ المُذكَّرِ والمؤنَّثِ لأبي حاتم السَّجستاني، مجلَّة مَجمعِ العلمي العراقي.

الجوهـــري، إســـماعيل بـــن حَمَّاد، (1979م)، الصِحاحُ تاج اللغة وصحاح العربيَّة، ت: أحمد عبد الغفور عَطَّار، ط2، دار العلم للملايين، بيروت - لبنان.

حبـــلَّص، مُحَمَّد يُوسُف، (1992م)، الحملُ على المَعنى عند النُّحاة العربِ، مطبعةُ جامعة القاهرةِ ، حوليات كُليِّة دارِ العلومِ.

الحجـــوج، مُحمَّـــد، (2002)، الأصول اللُّغويَّة في كتاب الخصائص، رسالة ماجستير، مؤتة غير منشورة، الأردن.

الحَديثي، خديجة، دراسات في كتاب سيبويه، وكالة المطبوعات، الكويت.

الحَديثي، خديجة، (1981م)، موقفُ النُّحاةِ من الاحتجاج بالحديث، دار الرَّشيد للنَّشر.

حسَّان، تمَّام، (1981م)، الأصول دراسة ابيستمولوجيَّة للفكرِ اللُّغوي عند العربِ، ط1، دارُ الثقافة.

حسن، نهاد فليح،(1406هـــ-1986م)، العلَّةُ النَّحويَّةُ بينَ النَّظريَّةِ والتطبيقِ، مَجلَّةُ آدابِالمُستنصريَّةِ.

الحَلواني، مُحمَّد خير، 1983م، (1983م)، أُصول النَّحو العربي، ط2،.

الحموز، عبد الفتَّاح، (1407هـــ-1987م)، ظاهرة التَّعويض في العربيَّة وما حُمِلَ عليها من المسائل، ط1، دارُ عَمَّار، الأُردن-عمَّان.

الحموز، عبد الفتاح، 1993م، ظاهرةُ التَّغليب في العربيَّة، ط1، جامعة مؤتة.
الحنبلي، أبو فلاح عبد الحي بن العماد، (1399هـ-1979م)، شذرات الذَّهبِ في أخبارِ من ذَهَبٍ، ط2، دارُ المسيرةِ - بيروت.
الحيدرة، علي بن سُليمان، (1984م)، كشفُ المُشكل في النَّحو، ط1، مطبعةُ الإرشادِ- بغداد، الكتاب السَّابع والخمسون.
الخطيب التبريزي، أبو زكريَّا يحيى الشَّيباني، (1382هـ-1962م)، شرحُ القصائدِ العَشرِ ت: مُحَمَّد مُحي الدِّين عبد الحميد، ط1، مطبعة المدني.
دمشقيَّة، عفيف، (1978)، المُنطلقات التأسيسيَّة والفنيَّة إلى النحو العربي، ط1، بيروت.
دوزي، رينهارت، (1990م)، تكملةُ المعاجمِ العربيَّة، ترجمة: مُحمَّد سليم النِّعيمي، مراجعة: جمال الخيَّاط، دارُ الشُّؤون الثقافيَّة العامَّة، بغداد.
ذو الـرمَّة، (1402هـ - 1989م)، ديوان ذي الرمّة، تحقيق: أبو صالح عبد القدوس، ط1، مؤسّسة الإيمان.
رضا، أحمد،(1377هـ- 1958م)، مُعجمُ مَتنِ اللُّغةِ، موسوعةٌ لُغويةٌ حديثةٌ.
الزُّبيدي، سعيد، (1997م)، القياسُ في النَّحو العربي، ط1، دارُ الشُّروق.
الزبيدي، محمد مرتضى الحُسيني، تاجُ العروسِ من جواهرِ القاموسِ، ت:عبد الستَّار أحمد فراج، مطبعةُ حكومة الكُويت، (1965م)، التُّراثُ العربيّ، سلسلةٌ تصدرُ عن وزارةِ الإشارد.
الـزَّجَّاجِي، أَبـو القاسـم عبد الرحمن بن إسحاق (339هـ)، الإيضاحُ في عِللِ النَّحو، ت: مازن المبارك.
الـزَّجَّاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق،(1962 م)، مجالسُ العُلماء، ت:عبد السَّلام هارون، الكويت، التُّراثُ العربيّ.
الزَّمخشري، أبو القاسم جار الله، (1408هـ- 1987م)، المُستقصى في أمثالِ العربِ، ط2، دارُ الكتب العلميَّة، بيروت- لبنان.
السَّامرائي، إبراهيم، في الصِّناعةِ المُعجميَّة، عَمَّان- الأُردن.
السَّامرائي، إبراهيم، (1987م)، المدارسُ النَّحويَّةُ، أُسطورةٌ وواقع، ط1، دارُ الفِكرِ، عَمَّان- (سوقُ البتراء و الحجيري).
السامرائي، فاضل، (1389هـ- 1969م)، ابن جنِّي النَّحويّ، دار النَّذير.

سعد، مُحَمَّد عبد الحميد، (1395هـ- 1396هـ)(1975م- 1976م)، الضَّرورةُ عند النحويين، مجلَّةُ كُلِّية الآداب بجامعة الرِّياض، السَّنة الرابعة .

السَّقا، مصطفى، (1958م)، نشأةُ الخلافِ في النَّحو بينَ البصريينَ والكُوفيينَ، مطبعةُ التَّحرير، مجلَّةُ مَجمع اللُّغةِ العربيِّةِ بالقاهرةِ.

السكري، أبو سعيد الحسن، ديوان أبي الأسود الدؤلي، ت: مُحمَّد حسن آل ياسين، منشورات دار و مكتبة الهلال.

السكري، أَبو سعيد الحسن، شرح أَشعار الهُذليين، ت: عبد الستَّار أَحمد فرَّاج، راجعهُ:- محمود مُحَمَّد شاكر، مكتبةُ دارِ العروبةِ، مطبعةُ المدني.

سيبويه، أَبو بشر عمرو بن عُثمان (ت180هـ)، (1411هـ-1991م)،الكتاب، ت: عبد السَّلام هارون، ط1، دارُ الجيلِ، بيروت.

السِّيوطي، جلال الدين عبد الرحمن،(ت911هـ)، الأشباهُ و النَّظائرَ في النَّحو، ت: عبد العال سالم مكرَّم.

السِّيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، (1396هـ- 1976م)، الاقتراحُ في علمِ أصول النحو، ت: أَحمد مُحَمَّد قاسم، ط1، مطبعةُ السَّعادة، القاهرة.

السِّيوطي، بغيةُ الوعاةِ في طبقاتِ اللُّغويين والنحاةِ ،ت: مُحَمَّد أَبو الفضلِ إِبراهيم، المكتبةُ العصريَّة.

السِّيوطي، شرحُ شواهدَ المُغنِي، مَنشوراتُ دارِ مكتبة الحياةِ، بيروت-لبنان .

السِّيوطي، (1407هـ- 1987م)، عقودُ الزَّبرْجدِ، مسندُ الإِمامِ أَحمد، تحـ: أَحمد عبد الفتَّاح تمَّام وسمير حُسين الحَلبي، ط1، دارُ الكُتبِ العلميَّة، بيروت- لبنان.

الشامي، أُمَّة السَّلام علي حميد، (1998)، موازنةٌ بينَ شرحِ الرَّضيِّ وشرحِ ابنِ جماعةٍ على كافيَّة ابنِ الحاجبِ، رسالة دكتوراه، الجامعة المستنصرية، العراق .

الشَّكعه، مُصطفى، (1975م)، الشِّعرُ والشُّعراءُ في العصرِ العبَّاسي، ط2، دار العلم للملايين- بيروت.

الشَّوملي، علي، (1421هـ- 2000م)، شرحُ كافيةِ ابنِ الحاجبِ للشيخِ عبد العزيز بن جُمعة المَوصلي، ط1، دار الكندي، دار الأمل، أربد، المملكة الأردنية الهاشمية.

الضّـــبيّ، المُفضّل بن مُحَمَّد، (1964م)، المفضليَّات، ت: أحمد مُحَمَّد شَاكِر وعبد السَّلام هارون، ط3، دار المَعارف.

ضيف، شوقي، المدارس النحويَّة، ط3، دارُ المَعارفِ بمصرَ.

طريفي، مُحَمَّد نبيل، (2000 م)، ديوان الكمُيت بن زيد الأَسدي، دار صادر– بيروت.

الطنطاوي، مُحَمَّد، نشأةُ النَّحو، ط2، دارُ المعارف.

عبابـــنة، جعفـــر، (1404هـــ–1984م)،مكانة الخليل بن أَحمد في النَّحو العربي، ط1، دار الفكـــر، عَمَّان– الخانجي.

عبد اللطيف، مُحَمَّد حماسة، الضرورة الشِّعرية في النَّحو العربي، مكتبة دار العُلوم .

عبد المسيح، جورج متري، وتايري، هاني جورج، (1401هـــ–1990م)، الخليل مُعجم مُصطلحات النَّحو العربي، تصوير: مُحَمَّد مهدي علام، ط1، مكتبة لبنان.

العَجمُ،رفيف، موسوعةُ مُصطلحات أُصول الفقه عند المُسلمين، مكتبة لبنان– ناشرون.

العُكْبَري، مُحبُّ الدِّين عبد اللهِ بن الحُسين، (ت 616هـــ)، ،(1406هـــ–1986م)،التبيِّن، تحـــ : عبد الرَّحمن بنُ سُليمان العُثيمين،ط1، دارُ الغرب الإسلامي، بيروت–لبنان .

علوش، جميل،1981م، ابن الأَنباري وجهوده في النَّحو، الدار العربيَّة، ليبيا–تونس.

عوّاد، مُحَمَّد حَسَن، ،(1405هـــ–1985م)كواكبُ الدُّرِّي للإمام جمال الدِّين الأسنوي، ط1، دارُ عَمَّار.

عيد، مُحَمَّد ،1978م، أُصول النَّحو العربي، عالمُ الكُتب،.

الفرزدق، ،1995م، شرحُ ديوان الفرزدق، ضبط معانيه: إيليَّاالحاوي،7،ط2، الشَّركةُ العالميَّةُ للكتاب، مؤسَّسةُ خليفةُ للطباعة.

الفريجات، عادل ،1994 م، كتابُ الشِّعراء الجاهليوَّن الأوائل،ط1، دار المشرق، بيروت– لبنان،.

القاسمُ، يحيى، التَّعليل النَّحويّ عن البصريينَ، مَجلَّةُ جامعةِ تشرين،1995م .

القالي، أبو علي البغدادي، كتاب الأمالي، منشورات دار الحكمة، دمشق–حلبوني .

القرطبي، ابن مضاء، الردُّ على النُّحاة، ت: شوقِي ضيف، دارُ المعارف.

القوزي، عوض حمد، (1401هـــ–1981م)، المُصطلحُ النَّحويّ،ط1 ، شركةُ الطباعة العربيَّة السُّعوديَّة ، العماريَّة–الرِّياض.

كحالة، عُمر رضا، (1414هـــ–1993م)، مُعجم المؤلّفين، تراجمُ مُصنّفي الكُتب العربية، ط1، مؤسَّسة الرِّسالة– بيروت.

الكرمي، سعيد،(1411هـــ–1991م)،الهادي إلى لُغة العرب، قاموس (عربي–عربي)،ط1.

الكفوي، أبو البقاء أيُّوب بن موسى الحُسيني، 1981م، الكليَّات، مُعجمٌ في المُصطلحاتِ والفروقِ اللُّغويَّة، ت: عدنان درويش ومُحَمَّد المصري ، ط2، دمشق.

اللبدي، مُحَمَّد سَمير، مُعجمُ المُصطلحات النَّحويَّة والصَّرفيَّة.

المبَّرد، أبو العباس مُحَمَّد بن يزيد (ت286هـ)،(1399هـ-1979م)، كتابُ المُقتضب، ت: مُحَمَّد عبد الخالق عضيمة، ط2، القاهرة.

المتنبِّي، ديوان المتنبي مع فهارسه ومعانيه، تح:عَبـُّود أحمد الخزرجي،خطَّهُ: يحيى سلُّوم الخطَّاط.

محمود، محمود حسني، المدرسةُ البغداديَّة في تاريخ النَّحو العربي، ط1، مؤسّسةُ الرّسالة، دارُ عَمَّار.

المخزومي، مهدي، (1377هـ-1958م)، مدرسة الكوفة، ط2، شركة مكتبة ومطبعة مُصطفى البابي الحَلبي وأولاده بمصر.

المُرادي، بدر الدِّين ، شرْحُ المراحِ في التَّصريف، ت: عبد السَّتَّار جواد.

مُسلم، أبو الحُسين بن الحجَّاج النَّيسابوري(ت261هـ)،(1374هـ-1954م)، صحيح مُسلم، حقَّقَهُ:مُحَمَّد فؤاد عبد الباقي، دارُ إحياء التُّراث العربي.

مصطفى، إبراهيم وآخرون، المُعجمُ الوسيطُ، المكتبة الإسلاميَّة.

مصطفى، إبراهيم، (1955م) ، في أُصول النَّحو، مجلَّةُ مَجمعِ اللُّغةِ العربيَّةِ بالقاهرةِ ، مطبعةُ وزارةِ التَّربية والتَّعليم .

المَعرِّي، أبو العلا أحمد بن عبد الله بن سليمان، (1416هـ-1991م)، شرحُ ديوان حماسة أبي تمَّام، تحقيق: حسين مُحَمَّد نتشه، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان.

الملخ، حسن خميس،(2000م)، نظريةُ التَّعليل في النَّحو العربي من القُدماءِ والمُحدثينَ، ط1، دارُ الشُّروق،.

الموسوعةُ العربيَّةُ العالميَّةُ، أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية .

الموسوي، الميرزا مُحَمَّد، روضاتُ الجَنَّات، ت: أسد الله إسماعيليان ، مكتبة إسماعيليان.

الميداني، أبو الفضل أحمد بن مُحَمَّد، (1973، مَجمعُ الأمثال، تحقيق: مُحَمَّد مُحي الدِّين عبد الحميد، ط 3، دارُ الفكر.

النَّابغة الجعدي، ديوان النَّابغة الجعدي، (1998م) ،واضح الصَّمد ،ط1، دار صادر ، بيروت-لبنان.

النَّحاسُ،هُشام، (1997م)، مُعجم فُصَّاح العامَّية، موثَّق من مصادر التُّراث والمراجع الحديثة، ط6، مكتبة لبنان- ناشرون، بيروت- لبنان.

نحلة، محمود أَحمد،(1987م)، أُصول النَّحو العربي، ط1، دارُ العلومِ العربيَّةِ،بيروت- لبنان.

النِّسائيّ، سُننُ النَّسائيّ، شرحُ : جلالُ الدِّين السِّيوطيّ وحاشيةُ الإمام السِّندي،دارُ الجيل، بيروت.

النِّعيمي، حُسام الدين، (1980م)، الِّدراساتُ اللهجيَّةُ والصَّوتيَّةُ، دارُ الرَّشيد للنشر، منشوراتُ وزارةُ الثَّقافة والإعلام- الجُمهُوريَّة العراقيَّة.

الوَراق، أبو الحسن عبد الله(2002م)،عِللُ النحو، ت: محمود مُحَمَّد نصَّار، ط1، دارُ الكُتبِ العِلميَّة، بيروت – لبنان،.

الياس، منى(1985م)، القياسُ في النَّحو، ط1، دار الفكر.

ياقوت، محمود(1994م)، النَّحو العربي، دارُ المعرفة الجامعيَّة.